

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية



ISSN 2569 - 7382

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

**Democratic Arab Center
Berlin / Germany**

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من
الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

**No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval
system, or transmitted in any form or by any means, without the
prior written permission of the publisher**

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني

magazin@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center For Strategic
Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7382

مجلة اتجاهات سياسية مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "برلين_ ألمانيا"

وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعني بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة. وتعتمد سياسة مجلة: اتجاهات سياسية" على أسلوب تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات، حيث يتراأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.

**Democratic Arab Center For Strategic
Political & Economic Studies**

Journal Of Political Trends

**International Standard Serial Number
ISSN (Online): 2569-7382**

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. حمدي سيد محمد محمود

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. ميرال صبري العشري

نائب رئيس تحرير: د. علي فرجاني

مديرة التحرير: د. فتحية رحالي

العدد: الثالث والعشرون

حزيران، يونيو، 2023

البريد الإلكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

ISSN (Online): 2569-7382

اللجنة العلمية:

- أ.د. نيرمين الأزرق أستاذ الصحافة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة مصر
- د. علاء نزار العقاد أستاذ العلوم السياسية - جامعة غزة - فلسطين
- د. ماهر العربي أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة - مصر
- د. خلود محمود أستاذ الإعلام - معهد الدراسات الأدبية جامعة الاسكندرية - مصر
- د. عمر المبروك اسباقة - أستاذ مشارك في العلوم السياسية جامعة بني وليد - ليبيا
- د. نبيلة عبد الفتاح قشطي أستاذ النظم السياسية جامعة المنوفية - مصر
- د. سعيد مراح أستاذ الإعلام - جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس - الجزائر
- د. علي مصباح الوحيشي أستاذ مشارك بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا ليبيا
- د. عبير محمود مجاهد أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة جامعة الأزهر - مصر
- د. طارق المنصوب أستاذ الاقتصاد جامعة إب - اليمن
- د. محمد مساهل أستاذ علوم الاتصال - كلية الإعلام - جامعة قسنطينة - الجزائر
- د. تامر عز الدين باحث علوم سياسية و مدير مكتب فرنسا 24 مصر
- د. حسين اللامي أستاذ العلوم السياسية جامعة ميسان - العراق
- د. جهاد ملكة باحث ومحاضر لدى مركز التخطيط الفلسطيني فلسطين
- د. عصام عيروط أستاذ العلوم السياسية فلسطين
- د. ميثم كاظم العميدي أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية العراق
- د. محمد زروق أستاذ العلوم السياسية جامعة شندي - السودان
- د. إقبال ناجي سعيد أستاذ القانون كلية مزايا الجامعة - العراق

الفهرس

ص	العنوان	م
8	القضاء الدستوري وإشكالية توزيع الاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم نبيله المغاري	1
34	سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية أحمد عبد الكريم أبو هجرس	2
46	دور الذكاء الإقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الريادية د. رنيم زياد أحمد جوابرة	3
61	تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية أ.د. سعيد جمال الدين ما يان جه	4
72	تباين الدور الأمريكي في الصراعات في دول الجنوب: دراسة مقارنة بين حالي ليبيا واليمن إيمان صبحي صابر حشاد	5
118	العدالة عند ديفيد هيوم د.هادي محمد حسين برهم - رأفت علي توفيق الجعار	6
133	التكنولوجيا والإعلام في خدمة البروباغندا الإرهابية يوسف الهيشو	7
156	التدخل الأندونيسي في جزيرة " تيمور الشرقية " الأسباب والنتائج 1975 - 1976. د.خالد حمدي أحمد	8
182	التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في القرآن الكريم قصة سيدنا يوسف عليه السلام أنموذجا - دراسة تحليلية نقدية أ.د. محمد حسني حسين محروس - عبد الله محمد جمعة عبد المعز	9
209	:استخدام تطبيقات التراسل الفوري في غرف الأخبار في مصر دراسة مسحية للقائم بالاتصال والجمهور عبد البصير حسن عبد الباقي سليمان	10
257	أثر التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية د. صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة	11
274	Fragmentation of Identity and Politics in Palestine Dr. Seyit Ali Avcu - Azhar Khaled	12
298	EFFORT COMMUN ENTRE LA RUSSIE ET LA CHINE POUR LA QUÊTE D'UN MONDE MULTI-POLAIRE: CONVERGENCES ET DIVERGENCES بركاني سليم	13

القضاء الدستوري وإشكالية توزيع الاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم

Constitutional judiciary and the problem of the distribution of competence
between the field of law and the field of regulation

ط.د. نبيله المغاري / جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

ملخص:

يتناول المقال دور القضاء الدستوري كضمانة لحماية مجالات الاختصاص، ويُسلط الضوء على تدخل القاضي الدستوري لحماية حدود المجال التنظيمي. يعمل القاضي الدستوري على تحديد وتفسير القوانين والأنظمة الدستورية المتعلقة بالاختصاصات المختلفة للسلطات والهيئات. يتمثل دور القاضي الدستوري في حماية هذه الحدود من أي تجاوز أو تعدي على الصلاحيات الممنوحة لكل جهة، وبذلك، يضمن القاضي الدستوري التوازن بين السلطات.

من جهة ثانية يُسلط الضوء على آلية الدفع بعدم القبول أمام القاضي الدستوري. يشير المقال إلى أهمية هذه الآلية التي تتيح للأطراف المعنية إثارة الدستورية للقوانين والأنظمة أمام القاضي الدستوري. هذه الآلية تمنح الفرصة للمواطنين والجهات المعنية للتحقق من مطابقة القوانين والأنظمة للدستور وحماية حقوقهم. بواسطة هذه الآلية، يتم تحقيق توازن بين سلطة التشريع وسلطة القضاء الدستوري، ويتيح للقاضي الدستوري فرصة التدخل في حالة اكتشاف أي انتهاك للدستور أو تعارض مع الأحكام الدستورية.

الكلمات المفتاحية: مجال القانون، مجال التنظيم، القضاء الدستوري، الدفع بعدم القبول، التجريد التشريعي.

Abstract:

The article deals with the role of the constitutional judiciary as a guarantee for the protection of areas of jurisdiction and highlights the intervention of the constitutional judge to protect the boundaries of the regulatory field. The constitutional judge defines and interprets the constitutional laws and regulations

related to the various competencies of the authorities and bodies. The role of the constitutional judge is to protect these limits from any transgression or infringement of the powers granted to each party, and in this way, the constitutional judge guarantees a balance between the powers.

On the other hand, the mechanism for pleading inadmissibility before the constitutional judge is highlighted. The article indicates the importance of this mechanism, which allows the concerned parties to raise the constitutionality of laws and regulations before the constitutional judge. This mechanism allows citizens and concerned authorities to verify the conformity of laws and regulations with the constitution and the protection of their rights. Through this mechanism, a balance is achieved between the power of legislation and the power of the constitutional judiciary, and it allows the constitutional judge to intervene in the event of any violation of the constitution or conflict with constitutional provisions.

Keywords: field of law, area of regulation, Constitutional judiciary, Payment not accepted, Legislative abstraction.

مقدمة:

والأصل أن اختصاص البرلمان، كهيئة تشريعية، واسع وبطال مبدئياً كل مجالات الحياة داخل المجتمع. لكن وضع النصوص القانونية في طور التنفيذ يبقى، في معظمه، رهينا بوجود نصوص تنظيمية تصدرها السلطة التنفيذية، لتحدد بواسطتها شروط وتقنيات التنفيذ. إلا أن تنظيم دواليب المجتمع والمؤسسات والحفاظ على النظام العام وما يتطلبه ذلك من كفاءة عالية في التنظيم والتسيير والسرعة في معالجة المشاكل التي يفرضها التقدم العلمي والتكنولوجي كشف عن وهن وضعف المؤسسة التشريعية في أداء مهامها على أكمل وجه، الأمر الذي فرض منح السلطة التنظيمية جزءاً هاماً من اختصاص السلطة التشريعية وهو الأمر الذي أدى إلى كسر القاعدة المرتبطة والمقترنة مبدئياً بمجال القانون، من خلال عقلنة عمل المؤسسة التشريعية.

إذا كان التقليد الدستوري يفرض أن للقانون المكانة الأسمى باعتباره المعبر عن الإرادة العامة للشعب أسندت مهمة سنه إلى ممثليه في الهيئة التشريعية وفقاً للأفكار الديمقراطية والليبرالية الحديثة، فإن السلطة التشريعية تختص بالصلاحيات العليا داخل المجتمع، فإن التطور الدستوري قد وضع

حدا لسمو سلطة التشريع العادي، وأصبح للهيئة التشريعية مجال محدد وللهيئة التنفيذية مجال أكثر شمولاً بل وحتى ممارسة الفعل التشريعي لم تعد حكراً على الهيئة التمثيلية (البرلمان)، فأصبح للحكومة دور فعال في مجال المسطرة التشريعية وكذلك في إقرار القانون¹.

نتيجة هذا الوضع الجديد أصبح مجال القانون من الناحية المبدئية سيداً فيما خصه به الدستور وعاجزاً فيما سواه بحسب لائحة المواد الخاضعة لمجاله، وهو الوضع الذي طبع مجال القانون منذ أول دستور عرفه المغرب سنة 1962 وعلى امتداد تجربته الدستورية إلى حدود دستور 1996، إلا أن دستور 2011 جاء ببعض التعديلات الأساسية همت بالأساس المعادلة القائمة بين الفصلين 71 و72 من الدستور، إذ خول للبرلمان بموجب الفصل 70 اختصاص ممارسة السلطة التشريعية والتصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية كما وسع صلاحيات البرلمان لتشمل 30 مجالاً تهم مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحقوقية.

وبالرجوع إلى التجربة الفرنسية ولاسيما الفصل 34 من دستور 1958 الذي أحدث ثورة قانونية حسب تعبير العديد من الفقه الفرنسي خاصة وأن هذا الوضع الجديد أحدث تحولات كمية ونوعية عميقة في علاقة القانون بالتنظيم².

وتكن أهمية هذا الموضوع في أن مسألة توزيع الاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم أصبحت تعد من بين أكثر المواضيع إثارة في علم السياسة والقانون الدستوري، إذ شكلت مجالاً خصباً للطرح والنقاش، خاصة بعد التحولات التي عرفتتها الوظيفة التشريعية مع دستور 2011 سواء على مستوى المؤسسات الممارسة لها أو على مستوى الحدود والمجالات، نتيجة العقلنة البرلمانية، حيث تم توزيع الاختصاص التشريعي بين السلطة التشريعية والسلطة التنظيمية، مما دحض معادلة البرلمان المشرع الوحيد.

¹ - زكرياء أفتوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، الطبعة الأولى، منشورات مجلة العلوم القانونية، طبعة 2015، ص 9.

² - De Soto, La loi et le règlement dans la constitution du 4 Octobre 1958, R.D.P, 1959, p 259.

هذا التحول القائم في العلاقة التي تربط بين مجال القانون ومجال التنظيم طرح إشكالية حدود اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنظيمية في مجال ممارسة الوظيفة التشريعية نتيجة الغموض والتداخل الحاصل بين المجالات وحول الجهة التي لها الرجحان والتفوق خاصة وأن الحدود ليست واضحة تماما بين مجال القانون ومجال التنظيم وما مدى مساهمة القضاء الدستوري الذي يتولى مهمة الفصل في نوازل الصراع والاختلافات السياسية التي تعرض عليه. إن لإجابة على هذه الإشكالية تقتضي تقسيم الموضوع إلى محورين:

المحور الأول: توزيع الاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم

لقد أثار مجال القانون ومجال التنظيم نقاشا واسعا في أوساط الباحثين الدستوريين ولاسيما على مستوى توزيع الاختصاص الأمر الذي نتج عليه القول بضيق مجال القانون نتيجة العقلنة البرلمانية مقابل إطلاق مجال التنظيم بيد أن التأكد من هذه النظرية تستدعي وضعها على محك الممارسة طالما أن الحياة الدستورية بحد ذاتها متحركة تتعكس سلبا أو إيجابا على مجال القانون (أولا) ومجال التنظيم (ثانيا).

أولا: مجال القانون بين التحديد والتجديد في دستور 2011

تعد مسألة التحديد المادي لمجال القانون في المغرب من أبرز تجليات العقلنة البرلمانية التي تبناها المشرع الدستوري المغربي والتي تظهر بوضوح من خلال قائمة المواد التي أسند الدستور صلاحية التشريع في نطاقها للسلطة التشريعية باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل بالتشريع في مجال القانون منذ دستور 1962 وتبنته الدساتير المتعاقبة إلى حدود دستور 2011 الذي أحدث تطورا ملحوظا من خلال توسيعه لائحة مواد الفصل 71 (الفصل 49 من دستور 1996) الذي يعد النواة واللبن الأساسية لمجال القانون والذي تضمن 30 مجالا مقارنة مع ما كان عليه الوضع سابقا (9 مجالات). في المقابل حدد عدد القوانين التنظيمية في 19 مجالا عكس دستور 1996 الذي حصرها في 9 مجالات.

ومن جهة أخرى فمصطلح القانون في ستور 2011، سواء بمفهومه العام أو التشريعي وردت في الدستور سواء بالجمع أو المفرد، ما لا يقل عن 120 مرة، في المقابل لم يتم ذكرها في دستور 1996، خارج الفصل 49 سوى 48 مرة.

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن دستور 2011 جاء بجملته من المستجدات لا سيما ما يتعلق بتوسيع مجال القانون ليشمل مجالات جديدة مقارنة مع الدساتير السابقة، وهذا ما سأعمل على إبرازه في الجدول التالي:

الدساتير	<u>2011</u>	<u>1962</u>	<u>1970</u>	<u>1972</u>	<u>1992</u>	<u>1996</u>
رقم الفصل	71	42	45	46	46	46
	الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير، وفي فصول أخرى من هذا الدستور	جديد	جديد	الحقوق الفردية والجماعية	الحقوق الفردية والجماعية	الحقوق الفردية والجماعية
	نظام الأسرة والحالة المدنية	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد
	مبادئ وقواعد المنظومة الصحية	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد
	نظام الوسائط السمعية البصرية والصحافة بمختلف أشكالها	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد
	العفو العام	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد
	الجنسية ووضع الأجنبي	جديد	جديد	جديد	جديد	جديد
	تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها	المبادئ الأساسية للقانون المدني والجنائي	المبادئ الأساسية للقانون المدني والجنائي	تحديد الجرائم والعقوبات	لم يغير	لم يغير

لم يغير	لم يغير	وإحداث المحاكم والنظام الأساسي للقضاة	وإحداث أصناف جديدة من المحاكم وتنظيم القضاء بالمملكة	وإحداث أصناف جديدة من المحاكم وتنظيم القضاء بالمملكة	- التنظيم القضائي وإحداث أصناف جديدة من المحاكم
لم يغير	لم يغير	لم يغير	جديد	جديد	- المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية؛
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	- نظام السجون؛
لم يغير	لم يغير	لم يغير النظام الأساسي للتوظيف العمومية	جديد	جديد	- النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية،
لم يغير	لم يغير	لم يغير	جديد	جديد	الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام مصالح وقوات حفظ الأمن
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام الجماعات الترابية ومبادئ تحديد دوائرها الترابية
النظام الانتخابي لمجالس الجماعات المحلية مع إضافة ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية	قديم مع إضافة ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية	النظام الانتخابي لمجالس الجماعات المحلية	جديد	جديد	النظام الانتخابي للجماعات الترابية ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية
كان يندرج ضمن قانون	كان يندرج ضمن قانون	كان يندرج ضمن قانون	كان يندرج ضمن	كان يندرج ضمن	النظام الضريبي، ووعاء الضرائب، ومقدارها وطرق

المالية	المالية	المالية	قانون المالية	قانون المالية	تحصيلها
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	النظام القانوني لإصدار العملة ونظام البنك المركزي
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام الجمارك
لم يغير	جديد	نظام الالتزامات المدنية والتجارية	جديد	جديد	نظام الالتزامات المدنية والتجارية، وقانون الشركات والتعاونيات
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	الحقوق العينية وأنظمة الملكية العقارية والعمومية والخاصة والجماعية
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام النقل
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	علاقات الشغل، والضمان الاجتماعي، وحوادث الشغل، والأمراض المهنية
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام الأبنك وشركات التأمين والتعاضديات
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	التعمير وإعداد التراب
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	نظام المياه والغابات والصيد البحري
جديد	جديد	جديد	جديد	جديد	تحديد التوجهات والتنظيم العام لميادين التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني
قديم مع إضافة وكل شخص	قديم مع إضافة وكل شخص	إحداث المؤسسات العمومية	جديد	جديد	إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام

اعتباري من أشخاص القانون العام	اعتباري من أشخاص القانون العام				
قديم مع تغير في مصطلح نقل المنشآت من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمصطلح الخصوصية	قديم مع تغير في مصطلح نقل المنشآت من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمصطلح الخصوصية	قديم مع تغير في مصطلح نقل المنشآت من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمصطلح الخصوصية	جديد	جديد	- تأميم المنشآت ونظام الخصوصية؛
لم يغير إضافية البيئة	لم يغير إضافية البيئة	للمجلس الصلاحيية للتصويت على قوانين تضع إطار للأهداف الأساسية للنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	جديد	جديد	للبرلمان، بالإضافة إلى الميادين المشار إليها سابقا، صلاحية التصويت على قوانين الإطار للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
لم يغير	لم يغير	لم يغير	لم يغير	لم يغير	التصويت على قانون المالية

من خلال تفحص طبيعة هذه المواد التي تم تكريسها في الفصل 71 من الدستور الراهن يكشف عن كون العديد من هذه المواضيع تم تقنينها سابقا بموجب قوانين، بالرغم من عدم ذكرها صراحة في الفصل 49 من الدساتير السابقة أو في فصول أخرى، مما يستفاد منه أنها كانت موجودة

فيه ضمناً، هذا الأمر أكده الأستاذ محمد أشركي بقوله أشركي أن تنصيب الدستور، صراحة، على اندراج المواضيع المذكورة في مجال القانون، لا يعني أنها كانت سابقاً مندرجة في المجال التنظيمي وتم نقلها إلى مجال القانون، بل يعني أن الدستور أراد من وراء ذلك التأكيد على هذه المواضيع وإخراجها من حالة "الكمون" إلى حالة "البروز" ومن حالة "الوجود بالقوة" إلى حالة الوجود "بالفعل"³.

واستخلاصاً مما سبق، فإن مجال القانون في الدساتير المغربية هو مجال متحرك وغير ثابت ساهمت التعديلات الدستورية في توسيعه، فإلى أي حد ساهمت هذه التعديلات في تغيير فكرة أن مجال القانون هو مجال ضيق وأم مجال التنظيم هو مجال واسع؟

ثانياً: المجال التنظيمي

إن مجال التنظيم كمجال تمارس من خلاله الحكومة اختصاصها من خلال تمكينها من وضع قواعد أهلها الدستور لوضعها (الفصل 72 و 90) مفهوم غامض يفتقد لتدقيق، فإن كان متجانساً من حيث المظهر فإنه يشكل في داخله نوعين من الاختصاصات⁴، أحدهما صريح والآخر ينبع ضمناً من النصوص وهو يجسد اللائحة التطبيقية الفرعية، بينما يجسد الثاني اللائحة المستقلة⁵ وهذا ما عبر عنه الأستاذ عبد الرحمان أمالو حين اعتبر بأن اللائحة تتميز بخاصية الازدواجية فهي إما أن تكون فرعية أو مستقلة⁶.

يقصر دور السلطة التنظيمية الفرعية على تطبيق القانون ويشترط فيها أن تكون متفقة ومتجانسة مع مبادئ وأحكام القاعدة القانونية المراد تطبيقها وقد عرفها الأستاذ مصطفى قلوش بأن: "المراسيم التنفيذية هي تلك التي تضع القواعد التفصيلية اللازمة لتسيير تنفيذ القانون"⁷.

³ محمد أشركي، مجال القانون في دستور 2011: ثلاثة أسئلة وستة أجوبة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 149 نونبر- دجنبر 2019، ص 18.

⁴ عبد العالي الزوبع، علاقة البرلمان بالحكومة في النظام الدستوري المغربي-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، السنة الجامعية 2000-2001، ص 352.

⁵ Amalou (A), la loi en droit constitutionnel Marocaine, Thèse pour le Doctorat d'Etat en Droit, Université Med 5, Rabat, 1970, p 199 et 200.

⁶ - Ibidem, p 211.

⁷ مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي، المؤسسة البرلمانية، مطبعة دار السلام-الرباط طبعة 1996-1997، ص 211.

إذا كانت التنظيم الفرعي وجوده وميلاده مرتبط بالقاعدة القانونية وهي سابقة في وجودها على التنظيم المستقل وهذا ما أكده الأستاذ عبد الرحمان حين قال: "اللائحة الفرعية هي وريثة السلطة التنظيمية الفرعية القديمة التي كان يعترف بها للسلطة التنفيذية"⁸ على العكس اللوائح المستقلة التي ظهرت مع بداية تطبيق دستور 1958 إذ أصبحت الحكومة بمقتضاه تشارك البرلمان في التشريع بواسطة اللائحة التنظيمية المستقلة وذلك كنتاج منطقي لفلسفة العقلنة البرلمانية التي أراد واضعوا دستور الجمهورية الخامسة تطبيقها والتي كان الهدف منها حسب تعبير Michel Debré حماية البرلمان من نفسه بسبب تنازله الدائم والمستمر عن اختصاصه لفائدة الحكومة للتشريع بواسطة مراسيم في مجال القانون⁹.

تتميز اللوائح التنظيمية المستقلة بخاصية الاستقلالية فهي لا تحتاج في وجودها لتدخل القانون بل الأكثر من ذلك هي محررة من أية إلزامية للتطابق مع قاعدة تشريعية، ومن تم يمكنها أن تتصرف دون حاجة لتدخل من القانون¹⁰ وذلك حينما أقرت الفقرة الأولى من الفصل 37 من دستور الجمهورية الخامسة بأن: "المواد التي لا تدخل في نطاق القانون تكون لها صفة لائحية". هذا الاجراء أحدث تحولاً عميقاً في علاقة اللائحة المستقلة بالقانون من خلال تحديد مجال القانون في لائحة حصرية في مقابل ترك المجال مفتوحاً أمام السلطة التنظيمية المستقلة¹¹.

وهي نفسها الفلسفة التي عمل المشرع الدستوري المغربي على نهجها حين نص في الفصل 72 من دستور 2011 على أنه: "يختص المجال التنظيمي بالمواد التي لا يشملها اختصاص القانون"

⁸ - op,cit, p 211. Amalou (A), la loi en droit constitutionnel Marocaine-
⁹ - " Il s'agit d'un parlementarisme rationalisé. Il ne s'agissait pas d'abaisser le parlement. Il s'agissait de ne plus lui donner la possibilité de se mettre en état d'abdiquer nécessairement". Janot (R), Le domaine de la loi et de règlement, L'origine des articles 34 et 37, 2é édition, P.U. D'Aix-Marseille, Economica Paris, 1981, p 67.

¹⁰ - مصطفى الصوفي، التحديد المادي للمجالين التشريعي والتنظيمي في الدستور المغربي على ضوء مقتضيات الدستور الفرنسي، المجلة المغربية لسياسات العمومية REMAPP، العدد 13، خريف 2014، ص 105.

¹¹ - Waline (M), Les rapports entre la loi et le règlement avant et après la constitution de 1958, R.D.P, 1955, p 699.

ليصبح بذلك للسلطة التنظيمية الحق للتشريع في كل المجالات ما عدا تلك المحصورة على اختصاص القانون¹².

يبدو أن المسلك الذي اتبعه المشرعان الدستوريان الفرنسي والمغربي يعد خروجاً عن المسلك الطبيعي الذي سارت عليه بقية الدساتير في حصر الوظيفة التشريعية على البرلمان وحده، وذلك عندما خول للحكومة حق إصدار تشريعات في صورة "تنظيمات مستقلة" في مجالات لا تدخل في مجال القانون، مما يدعو للقول بخروج الدستور الفرنسي عن الأصل العام¹³.

بالرجوع إلى قائمة المواد التي تختص السلطة التنظيمية بتنظيمها نجدها معدودة إذ تنحصر في المواد التي تتعلق بتوزيع الاختصاص بين مختلف المصالح الحكومية والتنظيم الداخلي لمرافقها، كما أن دستور 1958 لم يعمل على إيجاد أساس دستوري لها، أما وجودها فهو سابق لنظام الفصلين 37 و34، إلا أن هذه الاستقلالية بخصوص هذه المواد تبقى نسبية¹⁴.

أما استقلالية التنظيم حسب تصور الأستاذ محمد أشركي فقد اعتبر أن "ميلادها ووجودها غير تابع للقانون، كما هو الشأن بالنسبة للسلطة التنظيمية التقليدية، التي لا تنشأ إلا بعد نشوء القانون الذي تأتي تطبقاً له"¹⁵، ليعتبرها "إيداناً بانتقال جزء هام من سلطة سن القواعد من البرلمان إلى الحكومة"¹⁶. مؤكداً بذلك موقفه الذي يتماشى وموقف الأستاذ Waline في اعتبار البرلمان مشرعاً استثنائياً¹⁷ وذلك حين يقول بأن: "كل ما يذكر على سبيل الحصر يكون استثنائياً ومحدوداً وما يذكر على سبيل الإطلاق يعتبر عاماً وواسعاً"¹⁸.

¹² - Naciri (KH), La loi et le règlement dans la constitution, Ouvrage collectif dirigé par Basri (D), Rousset (M), Vedel (G), Trente années de vie constitutionnelle Marocaine, L.G.D.J, Paris 1993, p 283.

¹³ - يحي حلوي، القانون والتنظيم-دراسة في الاجتهادات الفقهية والقضائية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2000، ص 15.

¹⁴ - مصطفى صوفي، مبدأ فصل السلط؛ ثلاثية السلطة-السيادة-الإرادة الشعبية، مطبعة أفريقيا الشرق الدار البيضاء، طبعة 2023، ص 160.

¹⁵ محمد أشركي، المجال التنظيمي المستقل: شيء من الحقيقة وشيء من الوهم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 22 يناير-مارس 1998، ص 17.

¹⁶ - محمد أشركي، المرجع نفسه، ص 17.

¹⁷ - Waline (M), Les rapports entre la loi et le règlement avant et après la constitution de 1958, op, cit, p 699.

¹⁸ - محمد أشركي، المرجع نفسه، ص 17.

في المقابل اعتبر الأستاذ عبد الرحيم أمالو أن: "السلطة التنظيمية تختلف بتاتا عن السلطة التنظيمية الفرعية؛ ليقر بأن لها طبيعة تشريعية تجعلها تتدخل في مواد لم يسندها الدستور للقانون"¹⁹، ويضيف قائلاً بأن: "التنظيم المستقل عندما يقتسم المواد التشريعية بطبيعتها مع القانون. فلأن السلطة التنفيذية يكون لها حق التشريع فيها دون تفويض بواسطة نص تشريعي سابق أو مسبق"²⁰. وهو نفس التوجه الذي سار فيه الأستاذ المكي السراجي عندما صرح بأن: "المفهوم الدستوري للقرار التنظيمي هو مفهوم عضوي يرتبط بأعمال رئيس الحكومة التي يتخذها تارة في المجال المستقل، وهو المجال الذي يتناول الموضوعات التي لم يدرجها الدستور في مجال اختصاص القانون، وثارة في مجال اختصاص القانون نفسه من خلال تنفيذ القوانين من جهة ومن خلال التفويض من جهة أخرى"²¹ استناداً إلى الفصل 72 من الدستور.

في المقابل اعتبر أن: "التحديد المادي الذي جاء به دستور 1958 الذي يعطي للحكومة نوع من السلطة للفصل في بعض القضايا إلا أن

بالرجوع لقرارات المجلس الدستوري نجده لا تعترف بأي تحديد قانوني للوائح، أكثر مما يؤكد على المضمون الشكلي لهذا التحديد، وهذا ما دفع Michel De Villiers للقول بأنه: "إذا كان من الصعب تصور وجود حدود واضحة بين مجال القانون ومجال التنظيم، فإنه في نفس الوقت يصعب الحديث عن وجود حدود واضحة بين التنظيم المستقل والتنظيم التطبيقي للقانون"²² وهو نفس التوجه الذي سار عليه الأستاذ Favoreu عندما خلص إلى أنه: "ليس هناك معيار أو على الأقل مؤشر يميز بين التنظيم المستقل على التنظيم التطبيقي"²³.

إذا كان الفصل 71 من الدستور الذي يقابله الفصل 37 من الدستور الفرنسي يصرح بأن المواد التي لا تدخل في مجال القانون هي مواد تنظيمية، فإن هذا المجال حسب تصور Michel

¹⁹ - Amalou (A), la loi en droit constitutionnel Marocaine, op, cit, p 212.

²⁰ - Ibidem, p 212.

²¹ - المكي السراجي، القرار التنظيمي في القانون العام المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2000-2001، ص 15 و16.

²² - Villiers (De.M), Vers la neutralisation des articles 34-37 ? Deux article, R.D.P, 1983 ; p 364.

²³ - Favoreu (L), les règlements autonomes n'existent- ils ?, In mélanges Burdeau (G), op, cit, p 405.

De Villiers يعرف تقليصاً مستمراً من خلال التمديدات المستمرة للمواد التي تدخل في مجال القانون وهو ما يفند أي قول بإطلاقية استقلال المجال التنظيمي²⁴. على العكس من ذلك فإن Louis Favoreu بعد سنوات قليلة توصل إلى أن التنظيم المستقل غير موجود بتاتا²⁵.

المحور الثاني: القضاء الدستوري ضماناً لحماية مجالات الاختصاص

مما لا شك فيه أن توزيع الاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم كما ورد في نص الدستور، قد يؤدي إلى ظهور حالات خلاف بين البرلمان والحكومة حول مجالات اختصاص كل هيئة على حدة. وللبث في هذا النوع من التنازع وضع الدستور المغربي، على شاكلة الدستور الفرنسي لسنة 1958، قواعد مسطرية تمكن الحكومة من خلالها اللجوء إلى القضاء الدستوري لحماية مجالها التنظيمي ولضمان عدم توغل القانون في مجال اللائحة وذلك من خلال إعمال الفصل 73 (أولاً) والفصل 79 (ثانياً) من دستور 2011.

أولاً: تدخل القاضي الدستوري لحماية حدود المجال التنظيمي

من الثابت أن كل الحكومات، سواء في المغرب أو غيرها، يقلقها عدم التحكم في سير العمل التشريعي ومراقبته، لذلك تلجأ إلى الاستشارة القبلية للقضاء الدستوري وتحاول، ولو من باب الاحتياط أن تستصدر لنفسها السند القضائي قصد التشريع بمراسيم في إطار ميادين تعتبرها من اختصاص السلطة التنظيمية، رغم ورودها ضمن نصوص تشريعية²⁶.

من هذا المنطلق، فالنصوص التشريعية التي صدرت متضمنة لمقتضيات تدخل في المجال التنظيمي، يمكن اللجوء إلى القضاء الدستوري للتمييز بين تلك التي تدخل في مجال التنظيم وتلك التي تدخل في مجال القانون²⁷ من خلال إعمال آلية التجريد التشريعي²⁸ التي جاء بها الفصل 73

²⁴- Villiers (De.M), Vers la neutralisation des articles 34-37 ?,op, cit, p 364.

²⁵ - Favoreu (L), les règlements autonomes n'existent pas, R.F.D.A, 1987, p 871.

²⁶ - الحبيب الدفاق، العمل التشريعي للبرلمان : أية حكمة؟ مقارنة نقدية في القانون البرلماني والممارسة التشريعية بالمغرب، مطبعة الأمنية، الطبعة الأولى، الرباط، دجنبر 2009، ص. 387.

²⁷ - زكرياء أفتوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، سلسلة البحث الأكاديمي العدد 10، منشورات مجلة العلوم القانونية، الطبعة الأولى 2015، مطبعة الأمنية - الرباط، ص 113.

من الدستور من خلال نصه على ما يلي: "يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم بعد موافقة المحكمة الدستورية، إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها".

ينحصر دور القاضي الدستوري في هذا المجال على تحديد طبيعة النص المراد تعديله بمرسوم بعد التمعن في مضمونه. وفي حالة عدم موافقة القضاء الدستوري فإنه لا يمكن للحكومة أن تعدل بمرسوم نصا تشريعيا تحت طائلة عدم الدستورية²⁹، في حين إذا رأت أن المقترضات المتنازع عليها تعود للمجال التنظيمي، تكون قد أكدت صلاحية الحكومة في تغيير هذه المقترضات بمرسوم بعد دراسة الامر في المجلس الوزاري، مع إمكانية تدخل المحكمة الدستورية بعد ذلك بناء على إحالة عليها من الأطراف المعنية وفق ما ينص عليه الدستور (الفصل 79) وذلك في حالتين:

الحالة الأولى: إذا رأت بأن الاختصاص ينعقد للبرلمان بخصوص القضايا المثارة، يستأنف هذا الأخير ما تبقى من إجراءات تشريعية لإخراج القانون حيز الوجود وعرضه على التصويت³⁰. وهذا ما يستخلص من خلال قرار المحكمة الدستورية رقم 22-203 المتعلق بالقانون رقم 18-12 الخاص بالتعويضات عن حوادث الشغل وتصريحه على أن المواد المستفتى بشأنها تندرج في مجال القانون.

ومن الأمثلة على ذلك نسوق قرار المجلس الدستوري رقم 280 بتاريخ 24 فبراير 1999 والمتعلق بمسألة إحداث المؤسسات العمومية والذي خلص فيه المجلس الدستوري إلى اندراج هذا الموضوع في مجال القانون، وأن الاختصاص المخول للمشرع في هذا الشأن، لا يقتصر على الإحداث، فحسب بل يشمل أيضا كل "المقومات الأساسية" للمؤسسة العمومية، وقد ذهب المجلس الدستوري في نفس التوجه في قراره رقم 298 المتعلق بمسألة نقل المؤسسات من القطاع العام إلى

28 - إن عملية الفرز والتمييز هاته جعلت العميد Louis FAVOREU يسميها في فرنسا ب: La délégalisation législative، لكن فيما بعد أصبح الاجتهاد الفقهي والقضائي الدستوري يطلقان عليها le déclassement législatif يحي حلوي، المجلس الدستوري المغربي، دراسات وتعليق (1994-2017)، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، الطبعة الأولى 2017، ص 523-524.

- Louis Favoreu, La délégation des textes de forme législative par le conseil constitutionnel Mélanges à Marcel Waline, Le juge et le droit public, T.2, L.G.D.J, Paris, 1974, p 429.

29 - عبد الرحمان السحمودي، العدالة الدستورية في المغرب: مجالات الرقابة على دستورية القوانين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2000-2001، ص. 43.

30 - مصطفى الصوفي، مبدأ فصل السلط: ثلاثية السلطة-السيادة-الإرادة الشعبية، مرجع سابق، ص 184.

القطاع الخاص؛ إذ اعتبر أن الاختصاص المسند إلى السلطة التشريعية، في هذا الشأن لا يقتصر على تعيين المنشأة أو المنشآت العامة التي يقرر المشرع تحويلها إلى القطاع الخاص، بل يشمل أيضا "تحديد القواعد المطبقة على هذا التحويل، وكذا شروط حل هذه المؤسسات".

الحالة الثانية: في حالة تأكد القاضي الدستوري من وجود نص ذو طابع تنظيمي ضمن مجال القانون فإنه لا يتم إلغاء النص بل فقط تسقط منه الصفة التشريعية ويتم إدراج مقتضياته في مجال التنظيم، ويمكن تعديله أو إلغائه فيما بعد بمرسوم³¹. ويظهر هذا الأمر بوضوح من خلال قرار المحكمة الدستورية رقم 19-90 بتاريخ 13 مارس 2019 والذي تم من خلاله إسقاط الصفة التشريعية عن النص المتنازع فيه من خلال تصريح المحكمة الدستورية الذي جاء فيه: "وحيث أنه، يتبين من المقتضيات المتضمنة في المرسوم المحال، كما تم تعديلها، أنها لا تتناول المواد التي يختص بها القانون بمقتضى الدستور، لا سيما الفصل 71 منه، الأمر الذي تكون معه مندرجة في مجال اختصاص السلطة التنظيمية طبقا للفصل 72 من الدستور"³².

إن إمعان النظر في مضمون وطبيعة النصوص، التي سعت الحكومة إلى تغييرها بموجب مراسيم، يكشف بوضوح عن أن هذه النصوص لا تدخل، بكيفية بينة، في مجال القانون، مما يعني أن الحكومة لا تلجأ إلى المسطرة المضمنة في الفصل 73 إلا بشأن النصوص التي تكون فيها متيقنة أو شبه متيقنة بكونها تدرج في المجال التنظيمي. أما إذا تعلق الأمر بتغيير نصوص أخرى يظهر بوضوح اندراجها في مجال القانون، فالحكومة تبادر، بشأن هذه النصوص، إلى تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان وفق مسطرة التشريع المعمول بها³³ وهذا ما يظهر من خلال الرسم المبين³⁴:

³¹ - Louis Favoreu, La justice constitutionnelle en France, les cahiers de droit, Faculté de droit de l'Université Laval, Volume 26 N° 2, 1985, p.p. 321- 322.

³² - قرار المحكمة الدستورية رقم 19-90 في الملف عدد 043-2019 بتاريخ 2019/03/13، جريدة الرسمية عدد 6761، بتاريخ 2019/03/18.

³³ - محمد اشركي، مجال القانون في دستور 2011: ثلاثة أسئلة وستة أجوبة، مرجع سابق، ص 28.

³⁴ - <https://cour-constitutionnelle.ma/ar/> Visité le 15/04/2023 à 01h50min.



المصدر: مبيان تركيبي لإحصائيات ومعطيات القرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية (المجلس الدستوري سابقاً) في مجال النزاع التشريعي (1994-2023) موقع المحكمة الدستورية بالمملكة المغربية (عمل شخصي)

من خلال استقراء حصيلة القرارات التي أفتى بموجبها القضاء الدستوري باندراج الموضوع المعني في مجال الاختصاص التنظيمي، نجد أغلبها تهم نصوصاً صادرة في فترة الممتدة ما بين 1962 و 1977 لم يشغل البرلمان إلا أقل من ثلاث سنوات من مجموع 15 سنة من الحياة الدستورية للمملكة. وفترات مزج السلط³⁵ عادة ما تتصف بشيء من اللبس في توزيع الاختصاصات. وما يؤكد هذه الظاهرة إحصائياً، أن الأغلبية الساحقة من النصوص التي سعت الحكومة إلى تغييرها بمرسوم تعود إلى ما قبل 9 أكتوبر 1977، في حين أم النصوص المعنية التي صدرت بعد هذا التاريخ لا تتجاوز نصاباً واحداً، بحكم أن المرحلة اللاحقة لسنة 1977 اتسمت بانتظام الحياة البرلمانية وباستمرارية النشاط التشريعي للبرلمان.

يمكن إذن القول، أن الوظيفة المهمة المسندة للقاضي الدستوري ترتبط بنظام توزيع الاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم المنصوص عليها بنص الدستور. فالتوجه الذي يقوم

³⁵ - هذه الفترة تأرجحت بين فترة غياب أي دستور (أي قبل العهد الدستوري 1962)، أو من جراء تطبيق حالة الاستثناء، إعمالاً للفصل 35 من دستور 1962 (من 8 يونيو 1965 إلى 30 يوليو 1970)، أو في حالة الانتقال التي سادت ما بين تاريخ إصدار الدستور وتاريخ افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى للبرلمان المنتخب (ما بين 31 يوليو و 9 أكتوبر 1970، وما بين 10 مارس 1972 و 14 أكتوبر 1977).

عليه هذا الاختصاص وإن كان يقوم على منطق حماية القضاء الدستوري للمجال التنظيمي على غرار ما عرفته التجربة الفرنسية في الموضوع إلا أنه في حقيقة الامر أكثر حماية لمجال القانون مما يدحض الفكرة القائلة بأن القاضي الدستوري يكون دائما منحازا إلى المجال التنظيمي على حساب المجال التشريعي، ومن جهة أخرى وخلافا لما كان يروج أحيانا، فإن القضاء الدستوري كان حريصا، حين يتعلق الامر بمواد داخلة في مجال القانون، على توسيع الاختصاص التشريعي للبرلمان، إعمالا لمبدأ أن المشرع من حقه أن يشرع إلى أبعد حد في المواضيع الداخلة في نطاق اختصاصه³⁶.

ثانيا: إثارة آلية الدفع بعدم القبول أمام القاضي الدستوري

تعد مراقبة الاقتراح التشريعي (اقتراحات القوانين أو التعديلات) إحدى دعائم النظام الدستوري التي تعمل على إحكام توزيع الاختصاصات بين مجال القانون ومجال اللائحة. وهذه المراقبة تمكن الحكومة، في حالة عدم تطابق وجهات النظر بين رئيسها ورئيس إحدى غرفتي البرلمان، من شل فاعلية أي اقتراح قانون أو تعديل يفترض في كونه يخرق مجال الاختصاص التنظيمي. والمسطرة المتعارف عليها في هذا الأمر هي الدفع بعدم القبول L'OPPOSITION D'IRRECEVABILITE، كما نص عليها الفصل 79 من الدستور³⁷.

تنصب رقابة المحكمة الدستورية حسب المادة 79 من الدستور على القوانين أثناء سير الاجراء التشريعي؛ أي قبل الإقرار أو التصويت على القوانين، أو بمعنى أدق ترد على مقترحات القوانين ويسمى الدفع هنا اعتراض بعدم القبول الذي تبديه الحكومة أثناء سير الإجراءات التشريعية.

إن اللجوء إلى هذه التقنية يفرض على الحكومة إحالة المسألة على المحكمة الدستورية للنظر فيها. ويترتب على ذلك توقف المناقشة وجوبا، حتى تفصل في المسألة المعروضة عليها دستوريا³⁸. وهذا الأمر يجعل النائب البرلماني أمام خيار صعب، إذ يتوجب عليه أن يكون على دراية واسعة بنقطة بداية مجال القانون وحدود

³⁶ - محمد اشركي، مجال القانون في دستور 2011: ثلاثة أسئلة وستة أجوبة، مرجع سابق، ص 28.

³⁷ - محمد فقيهي، المصطلحات القانونية، السنة الجامعية 2017-2018، ص 30.

³⁸ - « Au cas prévu par le deuxième aliéna de l'article 4 de la constitution la discussion de la proposition de loi ou de l'amendement auquel le gouvernement à oppose l'irrecevabilité immédiatement suspendue » Art 27 (Alinea 1) de la loi organique sur le conseil constitutionnel du 7 Novembre 1958.

انتهائه، حيث أنه كلما تجاوزت عملية الاقتراح المجال المخصص للسلطة التشريعية، إلا وتدخلت الحكومة لإعمال مسطرة الدفع بعدم القبول التشريعي في حق النص المقترح من طرف البرلمان³⁹.

إلا أن الممارسة أثبتت أن الحكومة لم تلجأ لهذه الآلية إلا مرة واحدة بخصوص مقترح القانون المتعلق بإحداث نظام أساسي خاص بهيئة الدكاترة الموظفين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة، إذ دفعت الحكومة بعدم قبوله، باعتباره لا يدخل في مجال القانون وفي هذا الإطار أصدرت القضاء الدستوري في 24 فبراير 2015 قرارا يحمل رقم 953.15 والذي قضى فيه: "وحيث أنه، تأسيسا على ما سبق بيانه، فإن مقترح القانون، موضوع الخلاف، باعتباره يرمي إلى إحداث نظام أساسي خاص بهيئة الدكاترة الموظفين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة، وباعتباره لا يمس بأي قاعدة من القواعد العامة التي يشملها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ولا بضمانة من الضمانات الممنوحة التي جعلها الدستور من اختصاص السلطة التشريعية، فإن موضوعه، تبعا لذلك، ليس من ضمن المواد التي يختص بها القانون، طبقا للفصل 71 من الدستور، بل يندرج في مجال التنظيمي، وفقا للفصل 72 منه"⁴⁰.

إذا كان الحق في اللجوء إلى المحكمة الدستورية بصدد طلب الحسم في النزاع بين البرلمان والحكومة هو حق مشترك بين المؤسستين، تماشيا وما تقتضيه الفقرة الثانية من الفصل 79 من الدستور الذي نص على: 41.

إذا كانت المادة 79 من الدستور من خلال نصها على: "... كل خلاف في هذا الشأن تبث فيه المحكمة الدستورية في ظرف ثمانية أيام بطلب من أحد مجلسي البرلمان أو الحكومة" وهذا ما أكد عليه النظامان الداخليان لكل من مجلسي النواب ومجلس المستشارين، ليصبح الأمر في النظام السياسي المغربي مشابها لها هو معمول به في الجمهورية الخامسة مادام أن نفس الإجراء معتمد كذلك في الدستور الفرنسي بمقتضى ما تقره الفقرة الثانية من المادة 41 من دستور 1958 من أن طلب جل النزاع أمام المجلس الدستوري يتقدم به أحد المجلسين أو الحكومة⁴¹.

³⁹ - البعد الدستوري لتأهيل العمل التشريعي بالمغرب في ضوء دستور 2011-دراسة قانونية وفقهية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2015-2016، ص 116.

⁴⁰ - المجلس الدستوري، قرار رقم 953.15، صادر في 5 جمادى الأولى 1436 (24 فبراير 2015)، جريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015)، ص. 1528.

⁴¹ - الزوبع عبد العالي، علاقة البرلمان بالحكومة في النظام الدستوري المغربي-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال-الرباط، السنة الجامعية 2000-2001، ص 361.

فإن الدستور المغربي لسنة 2011 والقانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية 066.13 لم يحدد بشكل صريح الأجل الذي يمكن من خلاله إحالة الطلب إلى المحكمة الدستورية لتطبيق الفصل 79 من الدستور، ورغم ذلك يمكن تحديده من زاوية لحظة انتهاء تقديم الطلب.

ينطلق أجل تقديم طلب حل الخلاف بتطبيق الفصل 79 من لحظة إحالة مقترح أو التعديل إلى الجلسة العامة لأحد مجلسي البرلمان، شريطة أن تكون الحكومة قد أثارته سابقا في أي لحظة من لحظات تقديم المقترح أو التعديل. وهنا لا بد من الإشارة إلى المادة 30 من القانون التنظيمي 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية التي نصت على أن: "إذا دفعت الحكومة طبقاً لأحكام الفصل 79 من الدستور، بعدم قبول اقتراح أو تعديل ترى أنه لا يدخل في مجال القانون تتوقف فوراً مناقشة الاقتراح أو التعديل في الجلسة العامة". بالرجوع إلى قرار المحكمة الدستورية رقم 953.15 بتاريخ 24 فبراير 2015 والمتعلق بحل خلاف نشأ بين الحكومة ومجلس النواب في شأن مقترح قانون متعلق بإحداث نظام أساسي خاص بهيئة الدكاترة الموظفين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة⁴²، نجدها صرحت بأنه: "...وبعد الاطلاع على تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب ومحضر جلسته العامة رقم 231 يتبين أن الخلاف الناشئ عقب دفع الحكومة بعدم اندراج مقترح القانون... في مجال القانون، أثير في اللجنة الدائمة المعنية وتمت مناقشته في الجلسة العامة لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ 9 فبراير 2015، تبعا لذلك، بإحالته على المجلس الدستوري للبت فيه، وفق مقتضيات المادة 27 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري" ومن جهة أخرى قضت المحكمة الدستورية (المجلس الدستوري سابقا) بأنه: "تأسيسا على ما سبق بيانه، فإن مقترح القانون، موضوع الخلاف، باعتباره يرمي إلى إحداث نظام أساسي خاص بهيئة الدكاترة الموظفين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة، وباعتباره لا يمس بأي قاعدة من القواعد العامة التي يشملها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ولا بضمانة من الضمانات الممنوحة عموما للموظفين، ولا يتناول مادة أخرى من المواد التي جعلها الدستور من اختصاص السلطة التشريعية، فإن موضوعه، تبعا لذلك، ليس من ضمن المواد التي يختص بها القانون، طبقا للفصل 71 من الدستور، بل يندرج في المجال التنظيمي، وفقا للفصل 72 منه".

⁴² - المجلس الدستوري، قرار رقم 953.15، صادر في 5 جمادى الأولى 1436 (24 فبراير 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015)، ص. 1528.

لكل هذه الاعتبارات، يمكن القول، أن المبادرة البرلمانية مقيدة بعدم تجاوزها للمجالات المحددة على سبيل الحصر في الدستور. إلا أن ذلك الحصر يخل من جهة، بمبدأ التوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن جهة أخرى يخول للحكومة امتياز الحق في الدفع بعدم القبول أي مقترح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية. في حين أن الدستور لا يخول للبرلمان الحق في الدفع بعدم قبول مرسوم أصدرته الحكومة أو يناقش طبيعته القانونية في إطار ممارسة السلطة التنظيمية ويدفع بعدم دستورتها⁴³.

إذا كانت المقترحات التي تدفع الحكومة بعدم اندراجها في مجال القانون أثناء المناقشة لا تثير أي اشكال فإن الوضع عكس ذلك عندما يتعلق الأمر بالتعديلات التي يتقدم بها النواب، وتكون النصوص القانونية التي صوت عليها البرلمان والتي لم تدخل في مجالاته⁴⁴ ولم تلجأ الحكومة لإعمال مسطرة الفصل 73 من دستور 2011 ثم لجأ البرلمان بعد ذلك إلى تعديلها. فهل يحق للحكومة في هذه الحالة أن تدفع بعدم قبول التعديل بدعوى أنه لا يدخل في مجال القانون؟ علماً بأن البرلمان قد صوت على النص الأصلي دون أن تستعمل الحكومة لا مسطرة الفصل 73 ولا مسطرة الفصل 79؟

إذا كانت النصوص القانونية بالمغرب خولت للحكومة ممارسة حق الدفع شأنها شأن المشرع الفرنسي، إلا أنها لم تقيد هذا الدفع بفترة زمنية محددة بل تركت الباب مفتوحاً في وجه الحكومة لتفعيله متى رأت ضرورة ذلك⁴⁵. كما يمكن للحكومة الاحتفاظ بحقها في التعديل دون تغيير شكل النص الأصلي مادام لا تتصف بعدم الدستورية.

هذا الوضع يجعل إمكانية توسع مجال القانون على مجال التنظيم وارد إذا تغاضت الحكومة عن ذلك، وفي هذا الإطار يقول Joël Mekhantar: "بصيغة أخرى فإن تدخل المشرع في المجال المحفوظ للاختصاص التنظيمي لا يجعل القانون غير دستوري مادامت توجد مساطر المادة 41 والمادة 37 فقرة 2 تتيح للحكومة إمكانية الإحاطة بالبرلمان داخل اختصاصه أو العمل بمقتضى اللوائح عندما يخرج البرلمان من مجاله" ويضيف مؤكداً هذا الطرح قائلاً بأنه: "فيما يخص السلطة التنظيمية فإن المشرع لم يعد منغلقة

⁴³ - لحبيب الدقاق، العمل التشريعي للبرلمان أية حكمة؟، مرجع سابق، ص 354.

⁴⁴ - عبد العالي الزوبع، العلاقة بين البرلمان والحكومة، مرجع سابق، ص 359.

⁴⁵ - للتوسع في هذه النقطة أنظر؛

Gerard Cohen (A), la jurisprudence du conseil constitutionnel relative au domaine de la loi d'après - l'article 34 de la constitution, R.D.P, 1963, pp 745-758

داخل حدود اختصاصه المحدد من قبل الدستور فيإمكانه الخروج من مجاله طالما تسمح له الحكومة بذلك⁴⁶.

لكن رغم منح المشرع الدستوري للحكومة إمكانية السكوت أمام انتهاك البرلمان لمجالها التنظيمي، فإنه لا يجب استغلال هذه الامكانية في كل حين لأنه سيزيد من الغموض حول حدود مجال القانون والتنظيم، فعلى مستوى الممارسة ولحدود سنة 2014 لم يتم تسجيل سوى خمس حالات من الخلاف بين الحكومة والبرلمان وقد سجلت هذه الحالات في ظل فترة الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، ولم يسجل المجلس الدستوري أي قرار بت في مثل هذا النزاع بين البرلمان والحكومة ويرجع تفسير ذلك حسب الأستاذ عبد العزيز النويضي إلى أن الحكومة كانت مستندة دائماً إلى أغليات تساندها أو توفر لها هذه الامكانية من الناحية السياسية حتى ولو كانت الحكومة تكنوقراطية⁴⁷. وهذا ما يفسر ندرة لجوء الحكومة حسب تصور الأستاذ محمد أشركي إلى هذه الآلية ويشرح ذلك قائلاً: "ومن اللازم... التنبيه إلى أن الحدود بين المجال التشريعي والمجال التنظيمي، فالحدود التي ليست مرسومة بدقة، يمكن أن تكون نطاقاً للتعاون أو نطاقاً للنزاع، وذلك حسب موقف وسلوك الطرفين⁴⁸.

وبتعبير آخر، فإذا كانت العلاقة بين الحكومة والبرلمان -عموماً- مطبوعة بروح التعاون، وهو شرط أمر لا ينفى وجود أغلبية ومعارضة، فإن الفصل 79 من دستور 2011 لن يكون إلا نادراً. وهو ما حدث بالفعل منذ 1977 حيث لم يعرض أي نزاع حول الاختصاص على الغرفة الدستورية أو المجلس الدستوري بناء على الفصل الآنف الذكر، في حين أن التجربة البرلمانية الأولى التي عاشها المغرب ما بين 1963 و 1965 والتي تميزت بالصخب والتنازع بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، قد شهدت رغم قصرها خمس حالات من هذا النوع⁴⁹.

وعليه، إذا كان الدفع بعدم القبول يعد بمثابة سلاح قانوني جعله الدستور بيد الحكومة لحماية مجالها التنظيمي من امتداد القانون إلى تقنيته في شكل قانون، إلا أن هذا الحق يعود للسلطة التقديرية للحكومة، يمكن أن تمارسها كما يمكن أن تتركها، فهي غير مجبرة على إثارة المسألة لا أمام البرلمان لتبنيها على تجاوز مجاله الدستوري، ولا أمام القضاء الدستوري، كما يمكن للحكومة لأغراض معينة أو توافق على مقترح قانون أو تعديل

⁴⁶ - عبد العالي الزوبع، العلاقة بين البرلمان والحكومة، مرجع سابق، ص 360. نقلا عن:

Joël Mekhantar, le droit politique et constitutionnel, Edition. Eska. Paris. 1990. P 423.-

⁴⁷ - زكرياء أفتوش، دور القضاء الدستوري المغربي في رسم حدود الاختصاص بين القانون والتنظيم، منشور في عدد خاص للقضاء الدستوري المغربي المستجدات الأفاق، المجلة المغربية لأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 18، الطبعة الأولى 2019، ص 43.

⁴⁸ - محمد أشركي، المجال التنظيمي المستقل، شيء من الحقيقة وشيء من الوهم، مرجع سابق، ص 26.

⁴⁹ - محمد أشركي، المجال التنظيمي المستقل، شيء من الحقيقة وشيء من الوهم، مرجع سابق، ص 26.

يمكن أن يتناول مقتضيات تدخل في المجال التنظيمي، مادام لا يمكن للأقلية إثارة عدم الدستورية، إلا قبل دخول القانون حيز التنفيذ، بموجب الفصل 132 من دستور 2011⁵⁰، مما يبرهن أن روح التعاون والتساكن هما السائدان والقاسم المشترك بين البرلمان والحكومة، وما وجود أدوات الحماية للمجال التنظيمي إلا من باب الاحتياط⁵¹.

خاتمة

وختاماً يمكن القول إذا كان دستور 2011 حافظ على التوزيع الكلاسيكي للاختصاص بين مجال القانون ومجال التنظيم من خلال تحديد مجال القانون في لائحة حصرية من خلال الفصل 71 في مقابل إطلاق مجال التنظيم إلا أن الممارسة غيرت الفكرة التقليدية التي تحكم هذه العلاقة، ذلك أن الدستور وإن كان قد حدد لائحة مواد القانون إلا أنه يمكن في المقابل توسيعه انطلاقاً من تأويلات باقي فصول الدستور المرتبطة به. ومن جهة أخرى فإن القضاء الدستوري دحض التوجه المبني على فكرة أن المجال التنظيمي محمي ومسلح أكثر من المجال التشريعي وأنه ميال في العادة إلى ترجيح كفة المجال التنظيمي على حساب المجال التشريعي.

قائمة المراجع:

الكتب

- الحبيب الدقاق، العمل التشريعي للبرلمان: أية حكمة؟ مقارنة نقدية في القانون البرلماني والممارسة التشريعية بالمغرب، مطبعة الأمنية، الطبعة الأولى، الرباط، دجنبر 2009.
- زكرياء أفنوش، المجلس الدستوري المغربي وضبط سير المؤسسة البرلمانية، الطبعة الأولى، منشورات مجلة العلوم القانونية، طبعة 2015.
- مصطفى صوفي، مبدأ فصل السلط؛ ثلاثية السلطة-السيادة-الإرادة الشعبية، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، طبعة 2023.
- مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي، المؤسسة البرلمانية، مطبعة دار السلام، الرباط، طبعة 1996-1997.

⁵⁰ زكرياء أفنوش، الميكانيزمات الدستورية لفض النزاعات الممكن أن تثار بين الحكومة والبرلمان، منشور في العدد الخاص بالبرلمان ورهانات دستور جديد، مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 25-26، 2014، ص 96 و97.

⁵¹ مغنوج أحمد، السلطة التنفيذية في المغرب ودورها في المجال التشريعي -دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص 508.

يحي حلوي، المجلس الدستوري المغربي، دراسات وتعاليق (1994-2017)، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، الطبعة الأولى، 2017.

مقالات

محمد أشركي، مجال القانون في دستور 2011: ثلاثة أسئلة وستة أجوبة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 149 نونبر-دجنبر 2019.

محمد أشركي، المجال التنظيمي المستقل: شيء من الحقيقة وشيء من الوهم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 22 يناير-مارس 1998.

مصطفى الصوفي، التحديد المادي للمجالين التشريعي والتنظيمي في الدستور المغربي على ضوء مقتضيات الدستور الفرنسي، المجلة المغربية لسياسات العمومية REMAPP، العدد 13، خريف 2014.

أفئوش زكرياء، دور القضاء الدستوري المغربي في رسم حدود الاختصاص بين القانون والتنظيم، منشور في عدد خاص للقضاء الدستوري المغربي المستجدات الأفاق، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 18، الطبعة الأولى، 2019.

أفئوش زكرياء، الميكانيزمات الدستورية لفض النزاعات الممكن أن تثار بين الحكومة والبرلمان، منشور في العدد الخاص بالبرلمان ورهانات دستور جديد، مجلة مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 25-26، 2014.

أطروحات

التجربني سليمان، لبعد الدستوري لتأهيل العمل التشريعي بالمغرب في ضوء دستور 2011-دراسة قانونية وفقهية، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية، 2015-2016.

حلوي يحي، القانون والتنظيم-دراسة في الاجتهادات الفقهية والقضائية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، السنة الجامعية 2000.

الزوبع عبد العالي، علاقة البرلمان بالحكومة في النظام الدستوري المغربي-دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال-الرباط، السنة الجامعية، 2000-2001.

السراجي المكي، القرار التنظيمي في القانون العام المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية، 2000-2001.

عبد الرحمان السحمودي، العدالة الدستورية في المغرب: مجالات الرقابة على دستورية القوانين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية، 2000-2001.

مغنونج أحمد، السلطة التنفيذية في المغرب ودورها في مجال التشريع-دراسة مقارنة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط-أكادال، السنة الجامعية، 2001-2002.

Ouvrage

Favreau (Louis), La délégation des textes de forme législative par le conseil constitutionnel Mélanges à Waline (Marcel), Le juge et le droit public, T.2, L.G.D.J, Paris, 1974.

Janot (Raymond), L'origine des articles 34 et 37, 2^e édition, Presse Universitaires D'Aix-Marseille, Economica Paris, 1981.

Naciri (Khalid), La loi et le règlement dans la constitution, Ouvrage collectif dirigé par Basri (D), Rousset (M), Vedel (G), Trente années de vie constitutionnelle Marocaine, L.G.D.J, Paris 1993.

Les articles

De Soto (Jean), La loi et le régalisme dans la constitution du 4 août 1958. R.D.P 1959.

Favreau (Louis), La justice constitutionnelle en France, les cahiers du droit, Faculté de droit de l'Université Laval, Volume 26 n 2, 1985.

Favreau (Louis), les règlements autonomes n'existent pas, R.F.D.A, 1987.

Villiers (De.M), Vers la neutralisation des articles 34-37 ? Deux articles, R.D.P, 1983.

Waline (Marcel), les rapports entre la loi et le règlement avant et après la constitution de 1958, RDP, 1958.

Les Thèses

Amalou (Abderahmane), La loi en droit constitutionnel Marocain, Thèse de doctorat, université Mohamed V, 1970.

القرارات

المجلس الدستوري، قرار رقم 953.15، صادر في 5 جمادى الأولى 1436 (24 فبراير 2015)، جريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015)، ص. 1528.

المجلس الدستوري، قرار رقم 953.15، صادر في 5 جمادى الأولى 1436 (24 فبراير 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 14 جمادى الأولى 1436 (5 مارس 2015)، ص. 1528.

قرار المحكمة الدستورية رقم 19-90 في الملف عدد 2019-043 بتاريخ 2019/03/13، جريدة الرسمية عدد 6761، بتاريخ 2019/03/18.

المواقع الإلكترونية

<https://cour-constitutionnelle.ma/ar/> Visité le 15/04/2023 à 01h50min.

سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

الباحث/ أحمد عبد الكريم أبو هجرس

جامعة عبد المالك السعدي-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة

المستخلص:

هدفت الدراسة لبيان وتحديد بعض مراحل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وخاصة بعد عام 2012م، وهو العام التي أصبحت فيه فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة، حيث أصبح الموقف الشعبي والرسمي لبعض دول الاتحاد الأوروبي أكثر إيجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية.

واستندت الدراسة في مقارنتها المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ذلك لتوضيح مواقف الدول الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة تناولت الدراسة المراحل التي مرت بها سياسة دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد أن أصبحت فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة عام 2012. وتناولت الدراسة أيضاً مراحل تطور موقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، كما تطرقت الدراسة الي دور ومواقف البرلمانات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية والتي كان لها أثراً إيجابياً على القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، القضية الفلسطينية، فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة، البرلمانات الأوروبية.

Abstract:

This study aims to illustrate and define some stages of the European Union's policy towards the Palestinian issue, especially after 29 November 2012 Palestine was granted non-member observer State status in the UN, as the popular and official position of some European Union countries became more positive with regard to the Palestinian issue.

In its methodological approach, the study relies on the analytical descriptive approach and the historical approach, in order to clarify the positions of European countries towards the Palestinian issue. In order to answer the questions of the study, it deals with the stages of the policy of the European Union countries towards the Palestinian issue, especially after Palestine was granted non-member observer State status in the UN, in 2012. The study also deals with the stages of the development of the position of the European Union countries towards the

Palestinian issue. The study also touched on the role and positions of European parliament's towards the Palestinian issue, which had a positive impact on the Palestinian issue.

مقدمة:

بعد كل الجهود التي بذلت لإعادة الهدوء وحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والكيان الإسرائيلي، شجعت دول الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية بالتوجه للأمم المتحدة والمطالبة بعضوية فلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة، وقدمت أوراق انضمام فلسطين كدولة عضو مراقب في الأمم المتحدة وتمت الموافقة لمطلب فلسطين بأغلبية كبيرة من دول الاتحاد الأوروبي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة، بعد ذلك تطورت السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ومن هذه التطورات اعتراف أحد عشر برلماناً أوروبياً بالدولة الفلسطينية على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة ذلك عام 2012م.

لقد حصلت فلسطين على عضوية الدولة المراقب في الأمم المتحدة في عام 2012م، ومنذ ذلك الوقت أخذ الكيان الإسرائيلي بالتصعيد والاعتداء ضد الفلسطينيين بشكل متكرر وخاصةً الحرب في الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014م، والذي خلفت الكثير من الشهداء والجرحى وهدم لمنازل المواطنين، بعد ذلك توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى إدراك حقيقة عدم الجدية لدى الكيان الإسرائيلي في احياء عملية السلام.

تكمن مشكلة الدراسة في طبيعة النظام الدولي الذي يحكم العالم اليوم والحيادية الواضحة من طرف بعض الدول اتجاه الكيان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، كما تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو، ما هي أهمية موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية يمكننا الاجابة عليها في هذه الدراسة وهي:

ما هو التطور التاريخي لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية؟

ما موقف دول الاتحاد الأوروبي من التصويت على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة؟

ما مدى تأثير البرلمانات الاوربية على القضية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى توضيح التطور الحاصل في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خاصةً مع حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب في الأمم المتحدة عام 2012م، ذلك من خلال رصد بعض التطورات السياسية في الفترة ما بين 2012-2018.

أيضاً تسعى الدراسة لمعرفة التطور التاريخي الحاصل لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة وأهمية الحصول على عضوية الدولة المراقب.

أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة إضافة علمية جديدة في إطارها الموضوعي والزمني وتقوم الدراسة برصد وتحليل تطورات مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وتعتبر الدراسة معرفية تراكمية لما سبقها من دراسات. تقدم الدراسة خدمة لصناع القرار السياسي الفلسطينيين من حيث استغلال التطورات في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، واستثمار توصيات الدراسة في موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية والعمل على تطويرها من أجل قيام الدولة الفلسطينية لما للاتحاد الأوروبي من ثقل سياسي واقتصادي قادر على التأثير وحل القضية الفلسطينية، كما تعد دراسة سياسية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ذات أهمية كبيرة من حيث الاهتمام في حقل السياسة والعلاقات الدولية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة .

المبحث الأول: التحول في سياسة الدول الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية

تدرجت مواقف الدول الأوروبية والمجلس الأوروبي من الإنكار الكامل للحقوق الفلسطينية عام 1971م إلى البدء بالاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين عام 1973م، ومن ثم الأخذ بعين الاعتبار حاجة الفلسطينيين إلى وطن عام 1977م، ثم تطورت المواقف الأوروبية مع الاعتراف الصريح بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إعلان البندقية 1980م، وذلك قبيل بدء المفاوضات المباشرة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلي، وبعد ما يقارب العشرين عاماً تقدم الاتحاد الأوروبي خطوة مهمة عندما أعلن التزامه بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ذلك في اجتماع للمجلس الأوروبي في برلين عام 1999م.

أولاً: دور الإتحاد الأوروبي من عملية السلام

لقد حاول الإتحاد الأوروبي دفع عملية السلام الى الامام مرات عديدة، حيث حاول التوصل الى اتفاق مقبول للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس دولتين لشعبين، وعلى الرغم من جهوده المتواصلة لأكثر من عشرون عاماً فشلت كل المحاولات وحدث عكس ما يرجو من مبادرات السلام التي كان يقودها، وأخذ الكيان الإسرائيلي في التوسع الاستيطاني وتهويد مدينة القدس، مما شكل تهديداً حقيقياً لفرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وذلك رغم من المرونة الكبيرة التي كان يقدمها الجانب الفلسطيني من أجل إنجاز عملية التسوية، فلا تزال قضايا الحدود والامن والمياه ووضع مدينة القدس واللاجئين والاستيطان تشكل عقبات أساسية أمام عملية السلام.

فمنذ توقيع اتفاقية أوسلو سنة 1993، وفر المجتمع الدولي العديد من المساعدات للفلسطينيين، ذلك لهدفين أساسيين، الأول إعانتهم في تحمّل صعوبات الحياة تحت الاحتلال، والثاني مساعدتهم في بناء مواردهم الخاصة لتشجيع التنمية المستدامة، كما سارعت العديد من دول العالم إلى المبادرة والتوقيع على اتفاقيات التجارة والتعاون الحر مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ذلك من أجل تشجيع أصحاب الأعمال والاستثمارات الخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على انتاج وتصدير السلع والخدمات المختلفة، وكان على رأس المجموعة الدولية الداعمة للمشاريع هي الدول الأوروبية كل دولة على حدة، وأيضاً دول الإتحاد الأوروبي كمجموع واحد في طليعة الشركاء الاقتصاديين مع الفلسطينيين، ذلك خلال الفترة الانتقالية التي تلت اتفاق أوسلو، إلا أنه وبسبب الممارسات الإسرائيلية التدميرية والعدوانية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني وموارده الحيوية، لم تأت مليارات الدولارات التي قدمت كمساعدات بأية نتيجة على المدى الطويل، ولا نفعت كذلك اتفاقيات التعاون والشراكة في أن توفر للفلسطينيين آليات ومصادر التنمية المستدامة أو التطوير الذاتي ().

حيث تسعى أوروبا دائماً لدفع عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية قدماً، وعلى سبيل المثال، دعا الإتحاد الأوروبي في استراتيجيته العالمية لعام 2017، إلى إقامة تعاون وثيق مع اللجنة الرباعية وجامعة الدول العربية وجميع الأفرقاء المعنيين الأساسيين حفاظاً على آفاق التوصل إلى حل قابل للحياة قوامه إنشاء دولتين، وقد عبر الإتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً عن قلقه من الأوضاع في الشرق الأوسط والتحركات السجالية للأفرقاء المعنيين، وهكذا في أعقاب إقرار الكيان الإسرائيلي قانون الدولة القومية المثير للجدل في تموز/يوليو 2018م، والذي ينص على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، أدان الإتحاد

الأوروبي القانون وأعلن عن دعمه لحل الدولتين، ومؤخراً إزاء اعتراف الإدارة الأميركية بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، أعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بقراري مجلس الأمن 242 و 497 واللذين يُبطلان فعلياً مطالب إسرائيل بالسيادة على الأراضي التي احتلتها عام 1967م .

ثانياً: الموقف الأوروبي من موضوع الدولة الفلسطينية

لقد بدأت السياسة الخارجية الأوروبية تأخذ شكل جديد منذ السبعينيات، ذلك باعتمادها سياسة التمويل والدعم الاقتصادي، ذلك لإثبات نفسها ضمن الدول المؤثرة في الساحة الدولية ومازالت تتبع هذه السياسة رغم كل التغيرات الحاصلة والمتطورة في الساحة الدولية، وتهدف دول الاتحاد الأوروبي بسياساتها هذه إلي التعاون السياسي مع السلطة الفلسطينية، ذلك من أجل خلق ظروف تدعم تنفيذ حل الدولتين.

أهتم الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي في دوره الاقتصادي الداعم لعملية السلام التي تأسست في مدريد ابتداءً من سبتمبر 1991م، وفي إطار هذا الدور الاقتصادي الأوروبي جاءت أيضاً المساعدات المهمة التي قدمها الاتحاد الأوروبي وأعضائه بطريقة انفرادية للسلطة الفلسطينية () .

ومع التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993م، قد أصبح الدور الأوروبي أكثر تحديداً، حيث أصبح هناك تقسيم ضمني للأدوار بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول للكيان الإسرائيلي، بينما لعب الاتحاد الأوروبي دور الراعي المتميز للسلطة الفلسطينية، وقد ساهم الاتحاد الأوروبي ببرامج التنمية منذ عام 1993م، من خلال تقديم منح للسلطة الفلسطينية شملت مساعدات للاجئين وتمويل مشاريع مشتركة مع المنظمات الأوروبية غير الحكومية، ومساعدات من البنك الدولي () .

بالإضافة الي مشاريع زراعية وإنتاج وبنية مياه وتعليم، وبناء مؤسسات والمساعدة الفنية والبحوث وغير ذلك، كما ان اعلان برشلونة الذي تم إعلانه في العام 1995م، تعامل فيه الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية كشريك له كامل الحقوق، والدعم على قدم المساواة كباقي دول الشرق الأوسط، وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي من اول الأطراف التي تحركت منذ تأسيس السلطة الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق تعاون اقتصادي إقليمي تكون فيه الريادة للاتحاد الأوروبي في إطار المفاوضات متعددة الأطراف () .

وقد اكتفى موقف الاتحاد الأوروبي بأداء دور ثانوي في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ذلك على الرغم من الدعم المالي المستمر الذي يقدمه للسلطة الفلسطينية وتعاونه الاقتصادي العميق مع إسرائيل، ففي حين يعبر الاتحاد الأوروبي عن مظهر من مظاهر الإجماع السياسي القائم على رد الفعل، يعجز عن المساهمة استباقياً في إنعاش عملية السلام، فالمحاولة الأخيرة التي بذلها لإعادة إحياء عملية السلام لحل الدولتين، والتي قادتها باريس على نحو أساسي والذي كان مصيرها الفشل في عام 2016-2017م.

ولكن الاتحاد الأوروبي، ومنذ قمته في فلورنسا (22 حزيران 1996) الذي أصبح بيانها هو المحطة الرئيسية في انطلاق هذا الدور والمرجعية السياسية التي يستند عليها فيما بعد، أكد أن السلام في المنطقة يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي، وكان من أهم الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في الخامس من تشرين الأول عام 1996 هو تعيين ميغيل موراتينوس مبعوثاً دولياً لعملية السلام، كخطوة نوعية في الموقف الأوروبي في عملية التسوية، وتحول نوعي في الاهتمام بقضية مهمة، وكذلك تأكيد ربط الدور الاقتصادي للاتحاد في عملية التسوية بدور سياسي محتمل، تمثل بداية زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مدينة القدس أواخر تشرين الأول عام 1996، والتي زار فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية).

وفي هذه الزيارة خاطب الرئيس جاك شيراك المجلس التشريعي الفلسطيني داعياً إلى: () إقامة دولة فلسطينية.

مبدأ الأرض مقابل السلام.

احترام المؤسسات الديمقراطية في فلسطين.

تطوير علاقات ودية مع السلطة الفلسطينية.

التنديد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية.

أن تكون القدس جزءاً من أية تسوية سلام.

وقد عدت هذه الزيارة حدثاً كبيراً حيث إنه أول رئيس دولة يلقي كلمة في المجلس التشريعي الفلسطيني، والأكثر أهمية من ذلك هو الدعوة إلى دور أوروبي في عملية التسوية إلى جانب الولايات المتحدة، ولكن الأخيرة رفضت ذلك لرغبتها في احتكار الدور، وكذلك رفضت إسرائيل ذلك، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الموقعين الفرنسي والإسرائيلي، وبالتالي، عندما قدمت الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا والسويد في (أذار 1997) مشروع قرار لمجلس الأمن يندد بقيام إسرائيل ببناء مستوطنات في القدس الشرقية، فقد استعملت

الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده، مما يدل على هشاشة الدور الأوروبي وضعفه، وعلى عدم الرغبة الأمريكية بتخطي الحدود الموضوعة لأوروبا ضمن التحالفات الغربية، وهو ضربة قاسية للموقف الأوروبي في قضية التسوية.

المبحث الثاني: إقرار البرلمان الأوروبية بفلسطين كدولة مراقب

شهدت برلمانات الدول الأوروبية حركة واسعة من الاعترافات بدولة فلسطين عام (2014-2015) وهذه الاعتراف يعد تغيير مهم في رؤية الدول الأوروبية، حيث أنها كانت تعتبر "إسرائيل" دولة صديقة، فكانت تساندها في ادعاءاتها التي روجتها بأنها معتدى عليها من قبل الامة العربية التي تعيش وسطها وعلى ارضها ومن قبل المقاومة الفلسطينية، وهي برلمانات ذات الدول التي دعمت قرار إنشاء دولة اليهود على ارض فلسطين عام 1948م، ذلك بصدور قرار مجلس الأمن رقم 181 للعام 1947، إذ كان للدول التي صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار ترقية مكانة فلسطين إلى دولة مراقب سنة 2012 علامة ومعنى في السياسة الدولية، فان لتصويت البرلمان الأوروبية معناه وعلامته في السياسة الأوروبية، كما ان نتائج التصويت في الجمعية العامة وفي البرلمان الأوروبية كانت بأغلبية ساحقة، رغم ان تصويت الجمعية العامة غير ملزم لمجلس الامن، وان نتائج تصويت البرلمان الأوروبية غير ملزمة لحكوماتها، لكنها تعتبر علامات على طريق الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، إن هذه الاعترافات البرلمانية بالدولة الفلسطينية تؤكد على ان سياسة الاتحاد الأوروبي تتجه نحو التغيير فيما يخص القضية الفلسطينية، والتي تؤكد أيضاً على الإرادة الشعبية لدول الاتحاد الأوروبي الداعمة للحق الفلسطيني. سيتم تناول موضوع الاعترافات البرلمانية لدول الاتحاد الأوروبي وذلك لمعرفة حيثياتها ودوافعها وأهميتها.

أولاً: اعتراف البرلمان الأوروبية بالدولة الفلسطينية

في البداية أعلنت السويد الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية كدولة مستقلة ذات سيادة طبقاً لخطوط عام 1967، وبدء التبادل والتمثيل الدبلوماسي بين الجانبين، وقد خلف هذا القرار جدلاً كبيراً وراءه بسبب وزنها داخل أوروبا وسمعتها كدولة محايدة ومساندة للحريات وقد عللت السويد ذلك بأنه نابع من إيمانها بحق الفلسطينيين في الحصول على دولة مستقلة تجسد نضالهم. يذكر ان باعتراف الحكومة السويدية رسمياً بدولة فلسطين، تصبح بذلك أول دولة في أوروبا الغربية تعترف بفلسطين، والثامنة في الاتحاد الأوروبي، ثم تتالت بعد ذلك الاعترافات البرلمانية من دول الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية، ذلك على خطوط الرابع من

حزيران/ يونيو 1967، حيث شملت هذه الاعترافات البرلمان البريطاني والاسباني والفرنسي والإيرلندي والبلجيكي والبرتغالي وبرلمان لكسمبورغ وإيطاليا واليونان والبرلمان الأوروبي. ولقد جاءت الاعترافات على شكل قرارات غير ملزمة حيث شجعت أو حثت فيها البرلمانات حكوماتها الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية ضمن حل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائم على أساس المفاوضات وحل الدولتين وليس بمعزل عنه، ذلك خلال الفترة من أكتوبر 2014 حتى سبتمبر 2015، وجاءت الخطوة الأبرز في تصويت البرلمان الأوروبي لمصلحة مشروع قرار يدعم الاعتراف بدولة فلسطين، وتضمن مشروع القرار المقدم من قبل عدة كتل سياسية أوروبية، دعم الاعتراف بدولة فلسطين بشكل مبدئي، وموازة هذا الاعتراف يكون التقدم في محادثات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين على خطوط 1967، وقد اعتزى موقف البرلمان الأوروبي صيغة الدعم فقط وليس الاعتراف أو الالتزام في معرض حديثه عن دولة فلسطين، مما يترك خيار القرار لدول الاتحاد الأوروبي نفسها في اتخاذ ما يناسبها من اجراء وفق سياستها وتوجهاتها. وذلك مع التأكيد في قرار الاعتراف على ان المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية حسب القانون الدولي وان القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. وقد جاء قرار البرلمان الأوروبي بالاعتراف بدولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية، ليؤكد على التأييد الدولي المتسع رفته يوماً بعد يوم وأهمية دعم الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفق القرارين الدوليين 242،338 على خطوط عام 1967.

ثانياً: أسباب توجه البرلمانات الأوروبية للاعتراف بالدولة الفلسطينية

جاءت موجة الاعترافات والتوصيات غير الملزمة التي اتخذتها بعض البرلمانات الأوروبية للاعتراف بدولة فلسطين (على الرغم من رمزيتها) في وقت دقيق وحساس مرت به المنطقة العربية بشكل عام (حيث ثورات الربيع العربي) والقضية الفلسطينية بشكل خاص بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م، ضمن حالة استياء شديدة تشهدها دول الاتحاد الأوروبي ضد ممارسات دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، ويقينها بان دولة الاحتلال الإسرائيلي هي المسؤول الرئيس عن فشل العملية السلمية، ومع زيادة التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفض الشعوب الأوروبية للسياسات التي تتبناها الحكومات الأوروبية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

ثالثاً: أهمية إقرار البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية

رغم أن خطوة الاعتراف تعتبر رمزية أخلاقية غير ملزمة رسمياً بإجراءات تنفيذية فإنها تمثل في المحصلة رأياً شعبياً أوروبياً منتصراً لعدالة القضية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال كما أنها تشكل عنصراً ضاغطاً على الحكومات الأوروبية لاتخاذ خطوات سياسية جادة مساندة للمسعى الفلسطيني الحثيث لإنجاز الدولة المستقلة، على أساس أن المجالس النيابية الأوروبية تضم نخبة منتخبة شعبياً انتخابياً ديمقراطياً حراً، وبالتالي فإنها تترجم قراراتها ومواقفها تبعاً للمزاج الشعبي العام، مما يجسد المكانة النوعية والمساحة الواسعة التي باتت القضية الفلسطينية تحتلها لدى الرأي العام الأوروبي، حيث أن البرلمانات الأوروبية هي برلمانات ديمقراطية حقيقية تستمد سلطاتها من الشعب وتقرر باسم الشعب، وبالتالي فإن قراراتها على الرغم من أنها غير ملزمة للحكومات إلا أنها مهمة، لأنها تضع حكوماتها في موقف محرج، وقد تحول ما هو غير ملزم إلى ملزم، وإن تجربة السويد التي أعلنت رغم الضغوط الإسرائيلية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ليست ببعيدة في إمكانية تكرارها .

تعتبر الاعترافات البرلمانية بالدولة الفلسطينية خطوة مهمة في الطريق الصحيح، حيث يتوقع أن تمهد هذه القرارات في نهاية الأمر لاكتساب اعتراف نهائي ورسمي بالدولة الفلسطينية وهو ما تعبر إسرائيل عن خشيتها منه، وتساندها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبعض الدول التي ترى أن هذا الاعتراف يجب أن يعقب وليس يسبق تحقيق سلام شامل.

يضاف إلى ذلك أن الاعترافات البرلمانية تعتبر في الأساس اعترافاً بحدود الدولة الفلسطينية على خطوط 1967م ورسالة مهمة لحكومة الكيان الإسرائيلي، لتدرك أن الموقف الدولي في طريقه إلى رفع صوته والخروج من العباءة الأمريكية واستبقاها بالتحدث عن معارضته للاحتلال وممارسة انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، فالمجتمع الدولي أصبح يعي أهمية دوره السياسي في التأثير على صناع القرار السياسي بالعلم لاتباع سياسة أكثر عدلاً تجاه مشكلة فلسطين، لذلك تعتبر الاعترافات البرلمانية خطوة مهمة لإسناد الكفاح الفلسطيني نحو إقامة الدولة الفلسطينية وكضغط حقيقي لتطبيق حل الدولتين.

ويرى الباحث أن هذه الاعترافات البرلمانية الأوروبية والتي تعكس مواقف إيجابية لدول الاتحاد الأوروبي إنما تعتبر مكسباً دبلوماسياً فلسطينياً آخر يضاف إلى حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب في الأمم المتحدة عام 2012م، والتي جاءت نتيجة جهود دبلوماسية كبيرة من الجانب الفلسطيني.

ان الاعترافات البرلمانية بالدولة الفلسطينية من شأنها ان تضغط على الكيان الإسرائيلي لأجل الالتزام باتفاقيات السلام.

حيث تبقى التوصيات المتزايدة التي تدفع بها البرلمانات الاوربية الى حكوماتها بان تعترف بدولة فلسطين تطورا تراكميا ذا شأن، كما ان اجواءها العامة تتيح فرصا للقضية الفلسطينية عبر تحريك بعض المواقف، وكسر الجمود على الاقل لدى بعض الأطراف السياسية دون ان يتجاوز ذلك حقيقة انها اعترافات رمزية وليست فعلية، ومع ذلك تبقى المسألة برمتها متعلقة بقدرة الساحة الفلسطينية على استثمار الاعترافات وتطويرها ورفع سقفها، أي أن جانب مهم يقع على عاتق القيادة الفلسطينية، وللإشارة الى أهمية هذه الاعترافات فقد سارعت الولايات المتحدة بانتقادها، حيث اعتبرت هذا جهدا ضائعا لا يسهم في عملية السلام، وانها تعطي إشارات خاطئة للجانب الفلسطيني، ان هذا الانتقاد يؤكد على استمرار انحياز واشنطن الى الكيان الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية.

الخاتمة:

وتوصلت الدراسة إلى أن الموقف السياسي الأوروبي انتقل تدريجيا من اعتبار القضية الفلسطينية هي قضية لاجئين إلى موقف سياسي أكثر تفهما لحق هؤلاء اللاجئين بدولة مستقلة، وسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز فرص تحقيق هذه الدولة مادياً وسياسياً من أجل تحقيق السلام والاستقرار في حوض المتوسط.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً، أنه على الرغم من الجهد المبذول من قبل الاتحاد الأوروبي ليكون له دور فاعل ونشط في عملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أن دوره السياسي في عملية التسوية لا يزال محدودا للغاية. حيث يواجه هذا الدور تحدياً كبيراً لعجزه تماماً عن التأثير، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها عدم ارتياح الولايات المتحدة نفسها لفكرة مشاركة الاتحاد الأوروبي لها في صنع سياسة الغرب عامة تجاه منطقة الشرق الأوسط. كما ويمكن القول إن محدودية الدور الأوروبي ترجع أيضاً إلى الأهمية التي تمثلها الولايات المتحدة ودورها في تحقيق الأمن الأوروبي بالنسبة إلى بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأيضاً من بين أسباب ضعف تأثير الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية في الشرق الأوسط عدم قدرته على صياغة سياسة خارجية موحدة، نتيجة تباين مواقف الدول الأوروبية الرئيسية

الأعضاء في الاتحاد في توجهاتها نحو التسوية، واعتراض إسرائيل المبدئي على إدخال أوروبا كطرف فاعل في هذا الصراع.

التوصيات:

-حث الاتحاد الأوروبي على ترجمة البيانات الصادرة عنه إلى واقع فعلي، وعدم الاكتفاء بالشجب والاستنكار.

-على الجانب الفلسطيني استغلال جميع المواقف والخطوات الأوروبية الداعمة للقضية الفلسطينية لصالحها.

النتائج:

عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي مواقف صارمة وحقيقية وفعالة ضد الممارسات الإسرائيلية العدوانية على أرض فلسطين المحتلة عام 1967، والذي يرجع سببه إلى ضعف القرار السياسي للاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة والاختلاف بين أعضائه والطبيعة المعقدة لعملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دور اللوبي الصهيوني في التأثير على متخذي القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

المراجع:

- سعد حقي توفيق، (علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين)، عمان، دار وائل للنشر، طبعة 1، 2003م.

- ناصيف حتى، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م.

-محمد إسماعيل، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011م.

-هاني خلاف، أحمد نافع، نحن وأوروبا: شوغل الحاضر وأفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 1997م.

-أمانى محمود فهمي، الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، يناير 1994م.

- حسن البطل، مؤشرات: مقال، جريدة الأيام الفلسطينية، 4-12-2014م. تاريخ الاطلاع على الموقع 17-04-2023م <https://bit.ly/408SHYY>
- نصر عبد الكريم، 2014م، ملخصات أوراق عمل مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ الاطلاع، 2023/4/6م، الموقع : <https://bit.ly/3GPtBaR>
- غرايس ورمبول، 2019م، الاتحاد الأوروبي وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية في مرحلة ما بعد موغيريني، مؤسسة كارنيغي، تاريخ الاطلاع: 2023/4/2م، الموقع <https://bit.ly/3MPuR1s>
- نادية سعد الدين، الاعترافات البرلمانية الأوروبية بدولة فلسطين، دلالات رمزية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تاريخ النشر 20-1-2015م، تاريخ الاطلاع: 2023-3-2م . الموقع <https://bit.ly/2sNyc6B>
- عدنان أبو ناصر، (2015)، معاني ودلالات الاعتراف الأوروبي بفلسطين، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 157، بتاريخ 15-10-2015م، تاريخ الاطلاع: 2023-3-25م، الموقع <https://bit.ly/3L538Ix>
- محمود جرابعة، 2016، (التوجهات الأوروبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية)، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 2023-2-22م، تاريخ الاطلاع: 2023-2-20م، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/3mF0foE>
- **Persson, Anders (2013). Defining, Securing and Building a Just Peace: The EU and the Israeli -Palestinian conflict, Lund University, Sweden.**

دور الذكاء الإقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الريادية

The role of economic intelligence in improving the entrepreneurial image

د.رنيم زياد أحمد جوابرة

جامعة أم درمان الإسلامية/معهد والدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية/الأردن

Dr.Raneem Ziad Jawabreh/Om Alderman University/Jordan

المستخلص:

• هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الذكاء الإقتصادي في إنجاح المشاريع الناشئة والريادة الإقتصادية، إستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن نتائج هذه الدراسة، وجود علاقة إيجابية بين إستخدام الذكاء الإقتصادي ونجاح وإستمرار المشروع الريادي، وتوفير فهم أكثر شمولية لفيض البيانات المتوفرة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تطبيق التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تنافسية المشاريع الريادية. و تحديث مجال الذكاء الإقتصادي الذي يلعب دوراً بارزاً في تعزيز تنافسية الدول، إذ يساعدها في توفير المعلومات اللازمة عن بيئتها ومنافسيها وضرورة إمتلاك قدرات تكنولوجية تعزز الإستراتيجيات الخاصة بالريادة الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الإقتصادي، الريادة.

Abstract:

This study aimed to highlight the role played by economic intelligence in the success of emerging projects and economic entrepreneurship, the researcher used the descriptive approach, and one of the results of this study, the existence of a positive relationship between the use of economic intelligence and the success and continuity of the entrepreneurial project, and providing a more comprehensive understanding of the abundance of available data.

This study recommended the need to apply digital technology to enhance the competitiveness of entrepreneurial projects. And modernize the field of economic intelligence, which plays a prominent role in enhancing the competitiveness of countries, as it helps them provide the necessary information about its environment and competitors, and the need to possess technological capabilities that enhance strategies for economic leadership.

Keywords: Economic intelligence, entrepreneurship.

1. المقدمة:

لا نستطيع نكران أن العالم اليوم يمر بتحولات إقتصادية تمارس العديد من الضغوط على الوحدات الإقتصادية بالتزامن مع التطور الكبير الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والسعي للحصول على الموارد الأكثر تطوراً مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات حيث باتت الأخيرة تدخل في كافة مجالات عمل الوحدات الإقتصادية فالمؤسسات اليوم لا تكتفي بالبحث عن كيفية التكيف مع المحيط بل تحاول إثبات قدراتها أيضاً من أجل البقاء والإستمرارية، إن التطور الإقتصادي خلال النصف الثاني من القرن الماضي والمرتكز أساساً على التطوير العلمي والتقني والإستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والإتصال أدى إلى ظهور مفهوم حديث وهو ما يعرف بالذكا الإقتصادي لأن المعرفة تلعب دوراً محورياً في توليد الثروة وتمثل أيضاً الشكل الأساسي لرأس المال، فكلما زادت مكونات المعلوماتية أدى ذلك لزيادة إستخدام الذكاء الإقتصادي (زهرة، عائشة. 2018).

لقد تعددت مفاهيم الذكاء الإقتصادي من بيئة لأخرى ومن دولة لأخرى ونستطيع أن نعرف الذكاء الإقتصادي بأنه مجموعة من النشاطات المتناسقة للأبحاث، التحليل، التوزيع، وإستغلال المعلومة النافعة للمتعاملين الإقتصاديين. (بودامة. 2012).

فقد تم إختيار مصطلح الذكاء الإقتصادي لأنه يركز على الأفكار الأساسية المتمثلة في فكرة إنتاج المعلومة وفكرة دوران معالجة المعلومة وحياسة معالجة وبث المعلومات وفكرة المعلومات المقيدة والملائمة. (خليل. 2010).

يشهد العالم تطوراً هائلاً في جميع مجالات الحياة وعلى كافة الأصعدة نظراً للثورة العلمية التكنولوجية والتقدم السريع في وسائل الإتصالات والمعلومات، وتعد الريادة والبحث عند الأشخاص الرياديين من الأمور التي شغلت إهتمام الباحثين في مجال الإدارة، إذ أصبحت الريادة أحد أهم الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها ، حيث تتمكن المؤسسات من إستثمار الفرص الجديدة وتحقيق التميز والتفرد والتنافسية في أدائها، ويتطلب ذلك من الرياديين أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيق الريادة بتوظيف قيم الإبتكار والمرونة والإبداع وتبني الأساليب الإدارية الحديثة. (رسمي، صالح. 2019).

2. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أن المشاريع الريادية الصغيرة كانت وما زالت تحتل مكانة خاصة في إقتصاديات معظم الدول على إختلاف تطورها لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الإقتصاد وزيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعيشي.

تتجسد أهمية الدراسة ب:

- 1- حداثة موضوع الذكاء الإقتصادي وندرة الدراسات والأبحاث الإقتصادية المتعلقة به.
- 2- تسليط بقعة الضوء على جانب معرفي مهم إزدادت أهميته بعد الثورة التكنولوجية الرابعة وعصر المعلوماتية مما يشجع جميع الباحثين الأكاديميين على الرجوع إليه كونه مرجعاً مهماً في المكتبة العربية الإقتصادية لجميع الدراسات والأبحاث العلمية المستقبلية.
- 3- تناول موضوع الريادة الإقتصادية ودورها المرتبط بالذكاء الإقتصادي لخلق منتجات ومشاريع إبتكارية جديدة.

وتكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

الأهمية العلمية: تضيف هذه الدراسة معلومات قيمة مفيدة للباحثين، وتعمل على إثراء معرفتهم والتوصل إلى نتائج جديدة لم يتم التوصل إليها بعد مضافة إلى المجال المعرفي بشكل عام.

الأهمية التطبيقية: إن دراسة حالة الأزمة الروسية الأوكرانية و مخاطرها أمر مهم جداً، إذ يتم من خلاله إيجاد حلول لمشكلة أو ظاهرة معينة، ويهدف البحث العلمي التطبيقي إلى تحديد المشكلات وإيجاد الحلول لها.

3. مشكلة الدراسة:

إن الضغوطات التي فرضتها الأحداث الإقتصادية العالمية، والأزمات الإقتصادية وعجز الإقتصاد التقليدي القائم على المورد الناضب الواحد عن تلبية متطلبات التنمية الإقتصادية المنشودة، أدى إلى الضرورة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة تطبيق الذكاء الإقتصادي في المشاريع الريادية، والإندماج في الثورة التكنولوجية، وذلك لوجود علاقة بين نجاح أي مؤسسة أو مشروع يعتمد على التطور

الرقمي لزيادة مهارات ومعلومات ومعارف المورد البشري، ولزيادة الإنتاجية بتزايد القدرات الإبداعية من خلال زيادة الإتقان التكنولوجي. ويستند البناء النظري لمشكلة البحث على أن هناك ظروف إقتصادية توجد فيها فجوة بين الحالة (الحاضرة) والحالة المرغوبة، وتتنبثق عن مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:

1- ما مدى مساهمة الذكاء الإقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة.

2- ما مفهوم الذكاء الإقتصادي.

3- ماذا نعني بالمشروعات الصغيرة وخصائصها وأهميتها.

4- ما دور الذكاء الإقتصادي بتمتية المشاريع الصغيرة والريادة الإقتصادية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قيمة الذكاء الإقتصادي ومساهمته في دعم وتفعيل النشاطات الإقتصادية، وإلى التعرف على مفهوم الذكاء الإقتصادي وأهميته وخصائصه في دعم المشاريع الريادية والريادة الإقتصادية، وذلك لدوره الفعال في تحقيق النمو الإقتصادي السريع والقضاء على البطالة، وتركز هذه الدراسة على أهمية الذكاء الإقتصادي في بناء المشاريع الريادية وإنتاج المعلومة الإستراتيجية ذات القيمة، وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة الريادية، وعلاقة الذكاء الإقتصادي بالريادة الإقتصادية.

5. فروض البحث:

تشير فرضية البحث إلى :

فشل المشاريع التقليدية في إدارة المعلومات وإستثمارها، والبطؤ بتنفيذ المشاريع الإنتاجية، وتخلف إقتصاد الريادة والإبداع، والتفاوت بين الإقتصاد التقليدي والإقتصاد الذكي (إقتصاد المستقبل)، في روح الإبتكار ومجتمع المعرفة.

6. الدراسات السابقة:

دراسة أبو بكر خوالد وبوزاد ير الدين. 2017، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي يلعبه الذكاء الإقتصادي في تعزيز تنافسية الإقتصاديات والدول، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة النقاط التالية ظهور الذكاء الإقتصادي في اليابان، الجهات الفاعلة في نظام الذكاء الإقتصادي الياباني، ودور الذكاء

الإقتصادي في تعزيز تنافسية الإقتصاد الياباني وقد أثبتت نتائج الدراسة مدى فاعلية نموذج الذكاء الإقتصادي الياباني وأوصت الدراسة بضرورة إنجاز المزيد من الدراسات والأبحاث لمعرفة أسرار تفوق ونجاح التجربة اليابانية.

دراسة فيلالي، أسماء. 2014. الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية الواقع والمجهودات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SWVI، روبية، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة حل الإشكالية المتمثلة في ما هو الواقع الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الجزائرية عامة والمؤسسات الوطنية خاصة، ومن نتائج هذه الدراسة، أن المؤسسات الجزائرية تعاني من تأخر في مستواها التكنولوجي والتنافسي أو تأخر نسبي في الذكاء الإقتصادي.

7. مصطلحات الدراسة:

الذكاء الإقتصادي: هو تزويد المعلومة المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب، من أجل إتخاذ القرار الفعال للقيام بالتصرف المثالي. (بوزادة، طافر. 2018).

ريادة الأعمال: هي مجموعة من الأنشطة التي تساعد المنظومة أو الشركة في تطوير وإيجاد منتجات، وأسواق جديدة. (الفواز، جوايرة. 2022).

8. منهجية الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات اللازمة لإتمام هذا البحث تم إستخدام المنهج الوصفي، بإعتباره سرد ومشاهدة الشيء، وهو الطريقة أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية، والذي يقوم على وصف الظواهر الإجتماعية الطبيعية كما هي في الواقع.

جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

أ- البيانات الأولية:.

وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من مصادرها الأساسية وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة، كدراسات الحالة.

ب- ثانوية:

هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات. المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

9: حدود البحث:

- الحد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحد الزمني: العام 2023.
- الحد الموضوعي: الذكاء الإقتصادي، الريادة الإقتصادية.

أولاً: التطور التاريخي للذكاء الإقتصادي

إن العديد من تجارب الذكاء الإقتصادي إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بالبلدان الصناعية وبتاريخها السياسي ولقد زاد الإهتمام بمفهوم الذكاء الإقتصادي في نهاية عشرية الستينات من القرن الماضي ومن هذه التجارب:

1- **بريطانيا:** من الذكاء العسكري إلى الذكاء التسويقي إلى ذكاء الأعمال، حيث كانت بريطانيا العظمى القوة العالمية الأولى خلال الثورة الصناعية، هذه المكانة التاريخية التي إكتسبتها في المجموعة البلدان الصناعية جعلت من دراستها أهمية بالغة إضافة إلى ما حققته من إنتصارات كاحتكارها لمناجم البترول الإيراني لمدة قرن ونصف وكل ذلك بفضل عمليات الخدمات المعلوماتية وبالتالي كانت أول من إستعمل الذكاء الإقتصادي في نظام قراراتها. (فيلاي. 2014).

2- **الولايات المتحدة الأمريكية:** شهدت سنوات الثمانينات عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي جعلها تتخذ خطوات تنظيمية لدعم العمل للمؤسسات وساهم M.PORTER، في تطور مفهوم الذكاء الإقتصادي بشكل كبير. (حمداني. 2012).

أ. خصائص الذكاء الإقتصادي:

تبرز أهم الخصائص الرئيسية للذكاء الإقتصادي وهي على التوالي:

- 1- الإستخدام الإستراتيجي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في إتخاذ القرارات.
- 2- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الإقتصاديين.
- 3- تشكيل جماعات التأثير في إتخاذ القرارات السليمة.
- 4- إدماج المعارف العلمية والتقنية والإقتصادية والقانونية والجيوسياسية.
- 5- السرية التامة في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة سليمة.
- 6- وجود علاقة قوية بين المؤسسات الجماعات الإدارات المركزية والمحلية.
- 7- دراسة الحاضر لإستقراء المستقبل وتشخيص الأحداث والعوامل التي من شأنها ربط المكان والزمان. (قاشي. 2015).

ب. أهمية وأهداف الذكاء الإقتصادي:

يوجد العديد من العوامل التي ساهمت في إزدياد أهمية الذكاء الإقتصادي وهي كالتالي:

- 1- تطور إقتصاد المعرفة: حيث تنامت أهمية القيمة المضافة للمعرفة في تطوير الصنع، التوزيع، البيع، الإظهار للسلع والخدمات الذي أدى لنمو الذكاء الإقتصادي في جميع النجاحات التجارية لأي منظمة.
 - 1- بروز إشكال الحرب الإقتصادية في إطار التبادلات التجارية.
 - 2- الإستعمال الدفاعي للمعلومات والمعرفة في النشاط الإقتصادي. (حليمي. 2009).
- وتتجلى أهمية الذكاء الإقتصادي أيضاً: بتطوير وتحديث منتجات جديدة لكون الذكاء يسمح بالتنبؤ بكل ما هو جديد، والذكاء هو أحسن وسيلة للبائعين والحصول على الميزة التنافسية. (بوفل. 2016).

ج. أهداف الذكاء الإقتصادي:

- 1- فهم إستراتيجيات المنافسين.
- 2- التوقع الجيد للأسواق المستقبلية.
- 3- النشر الصحيح للمعلومات داخل المؤسسات.
- 4- إنتاج المعلومة الإستراتيجية والنكثيكية ذات القيمة المضافة ودورها الفعال في توضيح عملية إتخاذ القرار ونشاط المؤسسة أو الدولة، ومن أهداف الذكاء الإقتصادي أيضاً: توفير أحسن المعلومات ووضعها في أيدي متخذي القرار من أجل إتخاذ أحسن القرارات. (طباخي. 2008).

يرتكز مفهوم الذكاء الإقتصادي على خمسة أبعاد رئيسية هي: اليقظة، الضغط، والتأثير، حماية الإرث المعلوماتي، إدارة المعرفة، المقارنة المرجعية. (خوالد، بوزاد. 2017).

د. سياسات الذكاء الإقتصادي:

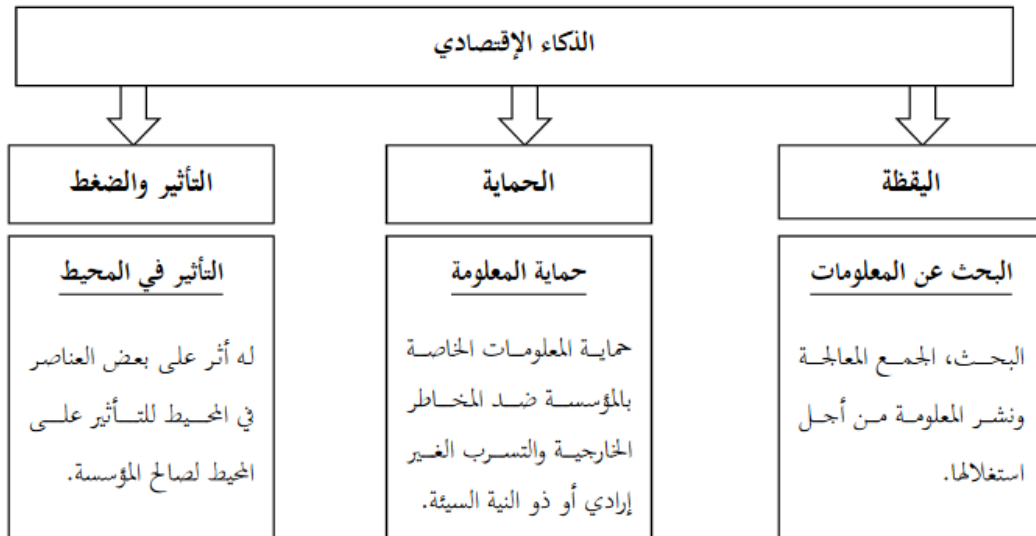
1- سياسة اليقظة: تركز هذه السياسة على البحث على المعلومة بصفة مستمرة ومتواصلة سواء أكانت المعلومات إستراتيجية، إجتماعية، سياسية، علمية، ويمكن أن تتدرج ضمنها أربعة وظائف أساسية هي: التوقع أي توقع نشاطات المنافسين، المراقبة: أي مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق والتعلم أي تعلم خصائص الأسواق الجديدة.

2- سياسة التأثير: تركز هذه السياسة على إستخدام المعلومة بطريقة تمكن المؤسسة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

3- سياسة الحماية: أي توفير البيئة المناسبة للإستثمار والتنمية. (خوالد، بوزاد. 2017).

ز. عناصر الذكاء الإقتصادي:

حيث يتألف نظام الذكاء الإقتصادي من ثلاث عناصر متكاملة وهي اليقظة الإستراتيجية، والحماية، والتأثير والضغط.



(طويطي. 2020).

ثانياً: الريادة الإقتصادية.

تحتل المشاريع الريادية الإقتصادية أهمية ومكانة خاصة في إقتصاديات العديد من الدول على إختلاف درجات تطورها لما لها من أهمية بتنمية إقتصاد البلاد، من خلال إيجادها فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، للعديد من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى دورها في نمو وتطوير الصروح الإقتصادية العملاقة، فقد إنطلقت الثورة التجارية من المشاريع الفردية الريادية، مؤدية للتطور الإقتصادي من ذلك الحين لغاية الآن. (الصمادي، الرواشدة. 2012).

عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم توزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية.

الريادة: قدرات خاصة لدى الفرد يمكن تتميتها، تساعد في إدارة المشروع، ومواجهة مخاطره بشكل يتميز بالإبداع والإحترافية، وهذه القدرات لا تتوفر في كل الناس بل يختص بها البعض. (اليزيدي. 2022).

لا نستطيع إنكار المشاكل والأزمات التي يعاني منها الإقتصاد الأردني، لذا برزت أهمية الريادة الإقتصادية وتبني المشاريع الصغيرة، حيث إرتفعت معدلات البطالة، أي تعطل جزء من الموارد الإقتصادية عن الإسهام في العملية الإنتاجية، ويعتمد الإقتصاد الأردني في تكوين ناتجه المحلي على قطاع الخدمات، والذي يشكل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم القطاعات الأخرى بنسبة منخفضة نسبياً من الناتج الإجمالي. (العنوم. 98).

أ. المزايا الإقتصادية لريادة الأعمال:

المزايا الإقتصادية لريادة الأعمال، أمر حتمي وطبيعي، وهذه المزايا تؤدي دوراً كبيراً في التنمية الإقتصادية نذكر منها:

- تحسين مستوى الإنتاجية.
- إستيعاب التكنولوجيا، حيث تمتاز المؤسسات الريادية بقدرتها على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة، كالذكاء الإقتصادي.
- تعمل ريادة الأعمال على القضاء على البطالة ومحاربتها.
- دعم النمو الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي في كل مجتمع. (محمد عبد الكريم. 2011).

ب. العوامل الأساسية للنهوض بالمشاريع الريادية:

تنشأ ريادة الأعمال من مجموعة من العوامل المختلفة، عوامل داخلية، وعوامل خارجية مرتبطة بإيجاد المشاريع الجديدة، إن العوامل الداخلية تركز على السلوك الذي يقودنا نحو الريادة، على اعتبار أن السلوك الإيجابي بين كافة أفراد المجتمع (كإدراك فرص الأعمال، وإدراك المخاطر) يمكن أخذه كمؤشر لإمكانيات وعيوب فعالية الأعمال في المجتمعات، والعوامل الخارجية حيث يتم تقسيم العوامل المرتبطة بالسياق الإجتماعي والسياسي والإقتصادي لمعرفة الجوانب التي ينبغي أن تشملها السياسات التي تهدف إلى تعزيز إيجاد الأعمال وترسيخها، ويختلف النشاط الإقتصادي الريادي من دولة لأخرى، ويرجع ذلك للخصائص الإقتصادية وإلى آلية الدعم. (مهدي، 2015).

ج. أهمية المشاريع الصغيرة:

للمشاريع الريادية الصغيرة أهمية بالغة في سد كافة متطلبات السوق التي لا تستطيع المشاريع الكبيرة أن تلبيها، فهي تمثل جزء مهم من إقتصاديات معظم الدول، وتعزز هذه المشاريع من فرص الأمن الإقتصادي وزيادة التكامل والمنافسة في الأسواق، بالإضافة إلى دورها البارز في عملية التنمية الإقتصادية ومضاعفة القيمة المضافة للنتائج المحلي الإجمالي. (الدوري، 2009).

إن تطوير المشروعات الصغيرة تحدياً رئيسياً أمام أصحاب المشاريع الريادية الصغيرة، إذ تواجه العديد من المشكلات والمعوقات أكثر من المشروعات الكبيرة، لا سيما مع إفتقارها لرأس المال المطلوب للإستثمار، ومن هنا تأتي أهمية نظام (الذكاء الإقتصادي)، بإعتباره من أهم النظم الفعالة لتحقيق متطلبات تنمية المشروعات الصغيرة وتعزيز دورها في عملية التنمية الإقتصادية، لأن المشروعات الصغيرة تمثل قوة رئيسية لخلق فرص العمل وزيادة نمو إجمالي الناتج المحلي، وتمثل إستخدام تكنولوجيا المعلومات أحد المكونات الأساسية لإجراءات الذكاء الإقتصادي التي تعتمد تحويل البيانات إلى معلومات إستراتيجية تساعد صناع القرار في المشروعات الصغيرة على إتخاذ القرارات الصائبة التي تتعكس بشكل إيجابي على أسلوب عمل تلك المشاريع وزيادة الأرباح في البيئة الإقتصادية. (البارودي، 2014).

تتجلى أهمية الريادة بأنها تقوم بتوليد المعرفة، وتسمح لجميع المؤسسات بتطبيق المعرفة التي إكتسبتها من التكنولوجيا الجديدة، وقدرتها الكبيرة على توجيه وإدارة البيئة الحالية بالتزامن مع جذب الفرص الجديدة وإستثمارها مستقبلاً، بتوظيف المعرفة الجيدة وتطوير آليات العمل، وتعتبر الريادة آلية لإحداث التغيير والتجديد

و التطوير في المؤسسة وتعد أيضاً إحدى مدخلات إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار الأفضل للموارد المتاحة بهدف تطوير الأساليب والطرق الجديدة لرفع مستوى الخدمات وتشجيع وتحفيز الإبداع من خلال إستثمار فرص جديدة، ويتجلى دور ريادة الأعمال التطبيقي في جميع المؤسسات والشركات بتبني عدد من الإجراءات المتنوعة التي تجعلها قادرة على المخاطرة والتمسك بالفرص الجديدة. (الفواز، جوابرة. 2022).

ثالثاً: علاقة الذكاء الإقتصادي بالريادة الإقتصادية:

إن أحد أهم مفاتيح نجاح منظمات الأعمال في وقتنا الحالي، هو تحقيق المزايا التنافسية، لضمان الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق وتحقيق الريادة والتفرد والتميز في عصر يتسم بالتغير والتقدم المستمر، ويعد الذكاء الإقتصادي السبيل الفعال لتوفير كل ما تحتاجه المؤسسة عن المحيط التنافسي الذي يتميز بعدم الثبات والتطور المستمر، الأمر الذي يجعل أي مؤسسة بين محيط من الفرص والتحديات، إن وفرة المعلومات الكافية وإستخدام التكنولوجيا، بما فيها (الذكاء الإقتصادي)، يمكن المشاريع الريادية من معرفة نقاط قوتها وضعفها لتصحيح مسارها مستقبلاً. (زرقوط. 2020)

عرضت وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة مسودة السياسة العامة لريادة الأعمال على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة، وقالت الوزارة أن السياسة العامة لريادة الأعمال تهدف في خطوطها العريضة إلى تهيئة بيئة محفزة وصديقة لريادة الأعمال الإقتصادية في الأردن، للمساهمة في دفع عجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة والتشجيع على الإستثمار في الشركات الريادية الأردنية. (وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة. 2023).

يكتسب الذكاء الإقتصادي أهمية كبيرة في المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال للدور الفعال في تحقيق التالي:

- 1- توظيف إستخدام تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يتناسب مع توفير متطلبات تنمية المشاريع من خلال تحويل البيانات إلى معلومات منتجة.
- 2- إيجاد نوع من التعاون والروابط بين مختلف المشروعات الريادية والمتعاملين إقتصادياً وكافة القطاعات الإقتصادية.
- 3- تحسين كفاءة أداء المنتجات الجديدة من خلال الإبداع والتميز عن طريق إستغلال المعلومات لمعرفة القوى المحركة وحماية كافة الممتلكات التكنولوجية.

- 4- تعريف العاملين بالمشروع بأنظمة الإتصالات والمعلومات من خلال التدريب والتأهيل.
- 5- التحول إلى مجتمع المعلومات من خلال الإستثمار الأفضل للموارد البشرية في كافة المشاريع الصغيرة. (الورد، 2005).

النتائج:

- إن ربط الذكاء الإقتصادي بالمشروعات الريادية الناشئة يعود بالنفع على الإقتصاد بشكل عام، ويزيد معدلات نموه وتطوره.
- الذكاء الإقتصادي أداة فعالة في تحسين تنافسية المشروعات الريادية الصغيرة.
- وجود علاقة إيجابية بين إستخدام الذكاء الإقتصادي ونجاح وإستمرار المشروع الريادي.
- التركيز على تطبيق الذكاء الإقتصادي في المشاريع الحديثة.

التوصيات:

- ضرورة تطبيق التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تنافسية المشاريع الريادية.
- تحديث مجال الذكاء الإقتصادي الذي يلعب دوراً بارزاً في تعزيز تنافسية الدول، إذ يساعدها في توفير المعلومات اللازمة عن بيئتها ومنافسيها، وتطوير منتجات جديدة.
- ضرورة إمتلاك قدرات تكنولوجية تعزز الإستراتيجيات الخاصة بالريادة الإقتصادية.

المراجع:

- 1- إبراهيم زهرة، عبان عائشة، 2018، واقع الذكاء الإقتصادي ودوره في تحقيق القدرة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة جازي ووكالة أدراد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، ميدان علوم إقتصادية وتسيير وعلوم التسيير، قسم الإقتصاد، جامعة أحمدة دراية أدرار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية.
- 2- إسماعيل، محروس، 1992، إقتصاديات الصناعة والتصنيع مع إهتمام خاص بدراسة الجدوى، ط2، مؤسسة شباب الجامعة مصر، ص 211.
- 3- البارودي، شيرين، 2014، أثر الذكاء الإقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 39.

- 4- بودامة، مصطفى. 2012، دور الذكاء الإقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤتمر العلمي الحادي عشر، ذكاء الأعمال وإقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة .
- 5- بوزادة، نجاة، طافر زهير. 2018، التأصيل التاريخي لمفهوم الذكاء الإقتصادي، بحث، vol-02,Iss-03، P:185-p:201، ISSN:2571-9858، August
- 6- بوفل، سهام. 2016، دور الذكاء الإقتصادي في إدارة الأزمات في منظمة الأعمال الصغيرة، مجلة الدراسات الجامعية، عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، جامعة، 1945 قالمه، العدد 49، ص 161.
- 7- حلبي لامية. 2009، دور اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، ص 75، جامعة محمد بوقرة بومرداس.
- 8- حمداني محمد. 2012، أهمية الذكاء الإقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات الأجنبية، مجلة الأداء المؤسسات الجزائرية، العدد/2، جامعة وهران الجزائر، ص 13.
- 9- خضير عمر. 2010، الريادة الإقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن، بحث، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ص 16.
- 10- خوالد أبو بكر، بوزاد خير الدين. 2017، الذكاء الإقتصادي ودوره في تعزيز تنافسية الإقتصاديات والدول، قراءة في التجربة اليابانية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 3.
- 11- دوار عبد القادر، قهواجي، أمينة. 2021، دور الذكاء الإقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال، JOURNAL OF ECONOMIC GROWTH AND ENTREPRENEURSHIP JEGER, SPATIAL AND ENTREPRENEURIAL DEVELOPMENT STUDIES LABORATORY, VOL.4.NO.6, PP:89-103
- 12- الدوري، زكريا، صالح، أحمد. 2009، الفكر الإستراتيجي وإنعكاساته على نجاح منظمات الأعمال -قراءة وبحوث، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص 331.
- 13- رسلان، محمد، نصر عبد الكريم. 2011، واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الإقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، 44-82).
- 14- رسمي محمد، صالح هالة. 2019، أبعاد ومحددات الريادة الإستراتيجية في المدارس الثانوية العامة، في مصر، مجلة كلية التربية ببها 1(119)، 105-116.

- 15- زرقوط، سارة. 2020، الذكاء الإقتصادي كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية، مقارنة مفاهيمية، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، العدد 4، ص 61-78، جامعة عمار تلجي الأغواط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الجزائر.
- 16- الصمادي، هشام، الرواشدة، علاء. 2012، دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن، جامعة البلقاء التطبيقية.
- 17- طباحي سناء. 2008، الذكاء الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم التسيير، مدرسة الدكتوراة، الإقتصاد التطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة حمد خيضر بسكرة، ص 3.
- 18- طويطي. 2020، التحليل العاملي التوكيدي للذكاء الإقتصادي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإلكترونية من الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 3.
- 19- عبد الحميد، سمر الأمير، الجراز فاروق فتحي. 2019، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع (الإشارة إلى الواقع المصري)، بحث، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
- 20- عبد الرزاق خليل. 2010، الذكاء الإقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، ص 2.
- 21- العتوم، رافي. 98، تجربة الأردن بالإقراض الصغير والميكروب، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر شبكة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة.
- 22- الفواز تركي، جوايرة رنيم. 2022، واقع ريادة الأعمال في الأردن، بحث، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية: العدد الثالث والعشرون، مجلد 6.
- 23- فيلاي أسماء. 2014، الذكاء الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات، مذكرة ماجستير، جامعة بو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص 1.
- 24- قاشي، خالد. 2015، الذكاء الإقتصادي آلية لدعم إدارة العلاقة مع الزبون في منظمة الأعمال الحديثة، مجلة الردة لإقتصاديات الأعمال، العدد 1، جامعة لبلدية، ص 151.
- 25- مهدي، جابر. 2015، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 2، العدد 16، عنابة، الجزائر.
- 26- الورد، إبراهيم، عبد الرحيم راوية. 2005، إستراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة في العراق، بحث - المؤتمر السابع - كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، ص 7.
- 27- وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة. 2023، الإقتصاد الرقمي والريادة تطرح السياسة العامة لريادة الأعمال للإستشارة العامة، تقرير.

28- اليزيدي، رزق الله. 2022، دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية، دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة، المجلة العربية للإدارة.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية

أ.د. سعيد جمال الدين ما يان جه

كلية الدراسات الدولية- جامعة صون يات سان

المستخلص:

الحرب الأوكرانية ليست حرباً بين روسيا وأوكرانيا فقط، بل هي صراع بين محورين: محور يسعى للحفاظ على بقائه وهيمنته على السياسة الدولية كقطب أوحده، ومحور يسعى لتغيير شكل النظام الدولي القائم، بعد أن ظهرت ارهاصات تدل على ضعف الولايات المتحدة وتحكمها بالقرار الدولي، فانتقل العالم من الأحادية القطبية "الصلبة" إلى الأحادية المرنة، وهو ما شكل نوعاً من "السيولة" وحالة من "الفوضى" في توزع القوى على المسرح الدولي. وقد بدأت تلك المؤشرات وبشكل واضح في العقدين الماضيين.

ومما يزيد من تعقيدات تلك الحرب، عدم قدرة الغرب على هزيمة روسيا "النووية"، وبنفس الوقت يجب عدم السماح لها بالانتصار، لأن ذلك سيزيد من تعقيدات الوضع الدولي، وهو ما يجعل من هذه الحرب معضلة يصعب التنبؤ بمستقبلها أو وضع نهاية قريبة لها. وقد أثرت هذه الحرب على العالم ككل، فلم تبق دولة بمنأى عن ارتداداتها، نظراً لأهمية البلدين (روسيا وأوكرانيا) بالنسبة لغالبية دول العالم، حيث تشكل الدولتان مصدراً رئيساً للطاقة (النفط والغاز) والغذاء (القمح) لأكثر دول العالم. فلروسيا وأوكرانيا خصوصية كبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية.

ومنذ بدء الحرب الأوكرانية أعلنت إسرائيل استعدادها لاستقبال اللاجئين اليهود فقط القادمين من أوكرانيا، بينما منعت دخول باقي اللاجئين الأوكرانيين إلى إسرائيل. وتشير الأرقام إلى وصول حوالي خمسة آلاف مهاجر يهودي أوكراني أسبوعياً إلى إسرائيل، وهو ما سيشكل عقبة استيطانية في المستقبل ستشكل عائقاً في طريق إيجاد حل للقضية الفلسطينية. خاصة وأن الحرب الأوكرانية لم تكن حرباً خاطفة كما أريد لها، ومن المرجح أن نهايتها لا تبدو قريبة حتى الآن، وهو ما يجعل انعكاسات هذه الحرب على القضية الفلسطينية غير واضحة حتى الآن.

الكلمات المفتاحية: روسيا- أوكرانيا- الحرب الأوكرانية- القضية الفلسطينية.

Abstract:

The Ukrainian war constituted a milestone not only at the Russian and Ukrainian levels, but also at the whole world level, which seemed to be witnessing a change in the structure of the international system in terms of the demise of the era of American unipolarity and the emergence of other poles, the most important of which are the Russian Federation and China.

This war, which seems clearly that its effects and repercussions will affect all the countries of the world, regarding the importance of the two countries (Russia and Ukraine) to most countries of the world, as the two countries constitute a major source of energy (oil and gas) and food (wheat) for most countries in the world.

Russia and Ukraine have great specialty regarding the Palestinian case, for the largest Jewish immigration to occupied Palestine comes from these two countries, and most of Israel's leaders are from those two countries, especially Ukraine and the surrounding areas (Poland, Belarus and Hungary). Since the beginning of the Ukrainian war, Israel has declared its readiness to receive Jewish refugees coming only from Ukraine, while preventing the entry of the rest of the Ukrainian refugees into Israel.

The figures indicate the weekly arrival of about five thousand Ukrainian Jewish immigrants to Israel, which will constitute a settlement obstacle in the future that will constitute an obstacle to finding a solution to the Palestinian case especially since the Ukrainian war was not a blitzkrieg as it was wanted to be, and likely its end does not seem to be near yet.

key words: Russia-Ukraine-Ukrainian war-Palestinian issue.

أولاً: مقدمة

شكلت الحرب الأوكرانية علامة فارقة ليس على الصعيد الروسي والأوكراني فحسب، بل على مستوى العالم كله الذي بدا واضحاً أنه يشهد تغييراً في بنية النظام الدولي لجهة أفول عصر القطبية الأحادية الأمريكية وبروز أقطاب أخرى أهمها روسيا الاتحادية والصين. وعلى الرغم من أن مواقف جميع الأطراف الفلسطينية من الحرب الأوكرانية اتسمت بالحياد إلى حد ما، إلا أنهم يدركون أن تراجع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي وبروز أقطاب دولية أخرى كروسيا والصين يصب في مصلحة القضية الفلسطينية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الداعم الأهم والأكبر للكيان الصهيوني. ولكن، ونظراً للحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الكبيرة التي تقدمها دول الاتحاد الأوربي للفلسطينيين فقد كان هناك صعوبة في تبني الموقف الروسي علناً، إلا أنّ الموقف الفلسطيني يؤيد عودة روسيا قطباً عالمياً يُنهى حالة التفرد للقطب الأمريكي.

وعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والغرب عموماً، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، إلا أن إسرائيل تتمتع بعلاقة هامة ومميزة مع روسيا والتي تجسدت في التعاون والتنسيق المستمر بين البلدين في الملف السوري، إلا أن إسرائيل في البداية أظهرت انحيازاً للموقف الغربي وتعاطفت مع الرئيس الأوكراني زيلنسكي من منطلق أنه يهودي صهيوني صديق لإسرائيل، وسمحت له بإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي أثار فيه تعاطف الرأي العام الإسرائيلي عندما شبه ما

يحدث لأكرانيا اليوم بالمرحلة المزعومة التي تعرض لها اليهود. وذكرهم بأن أوكرانيا كانت قد ساعدت اليهود بشكل كبير وحثان الوقت لرد الجميل. ورفض الموقف الإسرائيلي غير المنحاز بشكل علني للغرب وطالبهم بفرض عقوبات على روسيا وتزويد أوكرانيا بالسلاح وخاصة منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أن الحرب الروسية الأوكرانية شكلت نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية، فهي بمثابة حدث شكل منعطفاً في بنية المجتمع الدولي وسرع في المضي إلى تغيير شكل النظام الدولي القائم من أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب. لكننا الآن نعيش مرحلة انتقالية تعد "عطالة" الأمم المتحدة ومجلس الأمن أهم صفاتها. وبالتالي سيكون هناك تراجع في الاهتمام الدولي في القضية الفلسطينية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

في ظل ازدواجية المعايير، فإن العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا لم تنتهك القانون الدولي، بينما الضربات العسكرية "الإسرائيلية" على قطاع غزة، والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وممارسة الفصل العنصري في القدس لا تنتهك القانون الدولي، وفي ذلك الإطار فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عقوبات شاملة على روسيا شملت كل النواحي الاقتصادية، بينما لم تُدين الولايات المتحدة أوروبا ممارسات الاحتلال "الإسرائيلي" في الأراضي الفلسطينية، وهنا سنركز على طبيعة التعامل الغربي في سياسة ازدواجية المعايير في المقارنة بين فلسطين وأوكرانيا. (أوكرانيا وفلسطين، ٢٠٢٢)

رابعاً: أسئلة الدراسة:

- ما أثر الحرب الأوكرانية على القضية الفلسطينية وعلى المقاومة الفلسطينية وعلى مستقبل الشعب الفلسطيني ككل؟
- هل ستخضع القضية الفلسطينية للمساومة والتجاوزات بين الدول الكبرى؟

خامساً: أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى معرفة تداعيات الحرب الأوكرانية على القضية الفلسطينية، في ظل انشغال المجتمع الدولي، وخاصة الدول الفاعلة فيه بتداعيات هذه الحرب التي فاقت نتائجها الكارثية نتائج الحرب العالمية الثانية.
- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات الحرب الأوكرانية على القضية الفلسطينية، وما يجب على القيادات الفلسطينية القيام به للتقليل من النتائج السلبية لتلك الحرب، خاصة وأن ازدواجية المعايير الدولية باتت واضحة للعلن عبر العقوبات الغربية التي فرضت على موسكو، وهو ما يحتم على القيادات الفلسطينية الوحدة والعمل على منع تراجع القضية الفلسطينية عن أولويات المشهد الدولي. وكيف ستأثر المقاومة الفلسطينية بمجريات الحرب الأوكرانية ومدى إمكانية استثمارها إيجاباً في ظل الخلاف الروسي الإسرائيلي الناجم عن الموقف الإسرائيلي من الحرب.

سادساً: منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التاريخي لاستعراض عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة منذ بدأ الاحتلال وحتى يومنا هذا وبشكل مكثف وبما يخدم عنوان البحث. كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء على أسباب الحرب الأوكرانية وتداعياتها والمواقف الدولية منها، ومحددات تلك المواقف وظروفها.

المبحث الأول: الاهتمام العالمي بالحرب الأوكرانية وأثره على القضية الفلسطينية:

لروسيا وأوكرانيا أهمية اقتصادية كبيرة على مستوى العالم، وهو ما يجعل جميع العالم تخشى من تداعيات تلك الحرب، وخاصة على الصعيد الاقتصادي. فروسيا ثالث دولة في العالم من حيث إنتاج النفط، والثانية في إنتاج الغاز، وهو ما يجعل العالم كله، وأوروبا على وجه التحديد وخاصة ألمانيا تتأثر بهذه الحرب. ويشكل النفط والغاز حوالي 40% من الناتج القومي لروسيا. أما أهمية أوكرانيا فتكمن في أنها خامس أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم، حيث بلغت قيمة صادراتها من القمح 3.1 مليار دولار في العام 2019، واستحوذت مصر على حصة الأسد منها بـ 22.2%، بقيمة تبلغ نحو 685 مليون دولار. لذا فقد شهدت الحرب الأوكرانية اهتماماً دولياً منقطع النظير، نظراً لخطورتها ربما، ونتيجة لانعكاساتها الكبيرة التي ستطال كل دول العالم. لقد أدركت نل أبيب ذلك، فعملت جاهدة على السعي بداية للعب دور الوساطة بين الدولتين التي تربطها بهما علاقات متميزة لتظهر للعالم أنها دولة محبة للسلام، وللسعي إلى تغييب القضية الفلسطينية عن الاهتمام الإعلامي والسياسي الدولي نظراً لخطورة هذه الحرب وجدتها. خاصة بعد ظهور أصوات تنادي بضرورة الربط بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والغزو الروسي لأوكرانيا.

ولا يفوتنا الإشارة إلى ما قام به الاعلام الغربي من سرقة لبطولات الشعب الفلسطيني فنشر فيديو مفبركاً ظهرت فيه فتاة تواجه جندياً ببسالة، وقال إنها من أوكرانيا وهي تواجه الغزو الروسي، فقال الفيديو عشرات الملايين من المشاهدات، ليتبين لاحقاً أنه ليس إلا فيديو للبطلة الفلسطينية عهد التميمي وهي تواجه المحتل الإسرائيلي في الضفة الغربية عام 2012. وتجسدت ازدواجية المعايير في أسمى صورها، فيما فعلته شركة "ميتا" المالكة ل فيسبوك وانستغرام و واتساب، بعد قرارها السماح بمحتوى يدعو إلى العنف ضد الروس، في الوقت الذي كانت تحارب فيه المحتوى الفلسطيني وتمنع ذكر كلمة احتلال أو شهيد أو أسير، وتقوم بحظر الصفحات الفلسطينية التي تفضح وجرائمه الوحشية، وقد بلغت انتهاكات الشركة بحق المحتوى الفلسطيني أكثر من 1093/ انتهاكاً.

مع الإشارة إلى أن بعض الاعلام الغربي، وفي تغطيته للحرب الأوكرانية قد تحدث عن ازدواجية المعايير في التعاطي الدولي مع كل من القضية الفلسطينية والحرب في أوكرانيا، حيث تحدث أكثر من مائتي مقال في الصحافة الغربية عن ذلك، وهي مسألة يمكن استثمارها من قبل الفلسطينيين والبناء عليه. (عبد الحي، 2022).

لقد سعت إسرائيل إلى الاستفادة من هذه الحرب، لتغييب الاهتمام العالمي، والغربي تحديداً بالقضية الفلسطينية، فألمانيا أعلنت إلغاء الزيارة المقررة للمستشار الألماني إلى كل من الأردن ورام الله، وهو ما يعني تراجع الاهتمام الألماني بالقضية الفلسطينية. وهو ما عبر عنه المستشار الألماني صراحة بقوله: "لقد عملت إسرائيل على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، ولكن يجب العمل مستقبلاً للوصول إلى حل الدولتين عبر المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي"

(صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٢٢). مما يعني أن موضوع حل القضية الفلسطينية بات ليس أولوية لأوروبا. وهو ما يحتم على السلطة الفلسطينية إيجاد طرق جديدة سياسية ودبلوماسية لاستعادة الاهتمام العالمي بقضيتهم.

أولاً: الموقف الإسرائيلي من الحرب الأوكرانية:

كان الموقف الإسرائيلي من الحرب منسجماً مع موقف الولايات المتحدة والغرب على الرغم من العلاقة الخاصة التي تربط تل أبيب بموسكو، حيث أعلنت إسرائيل إدانتها للهجوم الروسي على أوكرانيا واعتبرته انتهاكاً للقانون الدولي، وأيدت القرار الذي تقدم به الأوروبيون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة موسكو ومطالبتها بالانسحاب من أوكرانيا. على الرغم من أن إسرائيل كانت هي الدولة التي نالت أكثر من ٤٥٪ من مجموع إعلانات الأمم المتحدة طيلة تاريخ المنظمة الدولية.

التأييد الإسرائيلي للموقف الغربي لم يكن مستغرباً، لكن الغريب في الأمر تضحيتها بعلاقتها مع موسكو، والتعاون والتنسيق بين الدولتين في سوريا، حيث تتفهم موسكو المخاوف الإسرائيلية من التواجد العسكري الإيراني في سورية، والجنوب السوري على وجه التحديد. كم كان يجري التنسيق بينهما عندما تنفذ إسرائيل ضربات عسكرية داخل سورية وسط صمت روسي، أو تأييد ربما.

هذا الموقف الإسرائيلي من الحرب الأوكرانية أدى إلى توتر في العلاقات مع موسكو، وهو ما دفع موسكو إلى التأكيد على أن الجولان أرض سورية لا بد أن تعود لسورية، وأن الاستيطان الإسرائيلي يعرقل عملية السلام في المنطقة (عماد، ٢٠٢٢). كما نفذ الطيران الحربي الروسي والطيران السوري طلعات جوية مكثفة على الحدود دون تنسيق مع تل أبيب. (منصور، ٢٠٢٢)

لكن، وانطلاقاً من أهمية التنسيق بينها وبين موسكو، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في الخامس من شهر آذار الماضي بزيارة إلى موسكو التقى خلالها مع الرئيس بوتن، وبحث معه القيام بوساطة إسرائيلية لإيجاد حل للأزمة الأوكرانية، ونقل له القلق الإسرائيلي حول وضع اليهود في أوكرانيا، والمخاوف الإسرائيلية من التوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، والتمدد الإيراني في سوريا... إلخ. (روسيا وأوكرانيا، ٢٠٢٢)

وجاءت تصريحات وزير الخارجية الروسي لافروف على التلفزيون الإيطالي والتي قال فيها: "إن يهودية الرئيس الأوكراني زيلنكي لا تنفي وجود عناصر نازية في أوكرانيا. وأضاف: أعتقد أن الزعيم الألماني النازي هتلر أيضاً له جذور يهودية" (قال إن هتلر، ٢٠٢٢). هذه التصريحات دفعت إسرائيل إلى استدعاء السفير الروسي لديها للاحتجاج على تصريحات لافروف، وهو ما يعكس حجم التوتر في العلاقة بين البلدين، والذي سيكون في مصلحة إيران، حيث سيزداد حضورها في سورية نتيجة للانسحاب الروسي من حرب أوكرانيا، ونتيجة لرغبة روسيا في إزاحة إسرائيل من خلال إيران. ولعل السبب الرئيسي الذي دفع إسرائيل إلى محاولة لعب دور الوساطة بين روسيا وأوكرانيا هو أن الرئيس الأوكراني زيلنكي يهودي، كما يوجد في إسرائيل حوالي مليون مستوطن أوكراني الأصل. كما يوج أكثر من ٦٠٠ / ألف يهودي يعيشون في كل من روسيا وأوكرانيا.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للحرب الأوكرانية على القضية الفلسطينية:

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني ويشكل كبير على المساعدات الخارجية، هذه المساعدات التي تكون مشروطة عادة بمطالب سياسية معينة على السلطة تنفيذها. وقد بلغت تلك المساعدات ذروتها في العام ٢٠٠٨ حيث بلغت /١,٩٧٨/ مليون دولار، ثم بدأت بالتراجع إلى أن وصلت إلى /٣٢١/ مليون دولار فقط في العام ٢٠٢١، أي بنسبة تراجع وصلت إلى ٨٤٪. (جلس، ٢٠٢٢)

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين للفلسطينيين، ففي الفترة بين عامي 2017 و2020 دفع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية من بينها بريطانيا نحو 2.3 مليار يورو كمساعدات مباشرة إلى الأراضي الفلسطينية. ويشارك الاتحاد الأوروبي منذ 25 عاما في دعم السلطة الفلسطينية ماليا، في مجال مشاريع التطوير والتعليم في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي القدس. ويدفع مساعدات إلى حوالي مائة ألف مواطن في قطاع غزة. كما أنه يمول جزئياً الرواتب والأجور التقاعدية للعاملين في الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك 159 مليون يورو تدفع من الاتحاد الأوروبي إلى صندوق الأمم المتحدة الممول لمنظمة الأونروا (UNWRA). ألمانيا وحدها تدفع 210 مليون يورو من ميزانية منظمة الأونروا، كما أن هناك دولاً أخرى تدعم هذه المنظمة بشكل متكرر. (جيهايا، ٢٠٢١)

وتعاني السلطة الفلسطينية أزمة اقتصادية كبيرة، نتيجة لتراجع الدعم الخارجي لها، وخاصة من دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة لجائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، وعلى السلطة الفلسطينية بشكل كبير، فقد وصل الحال لدرجة التعتير وعدم القدرة على دفع الرواتب للموظفين.

ويعد الحرب الأوكرانية شهد العالم مزيداً من الغلاء في أسعار السلع والحاجات الضرورية للمواطنين، وبالتالي، سيكون للحرب انعكاسات كبيرة على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت إدارة السلطة الفلسطينية، والذين يعانون أصلاً من ضائقة اقتصادية، وبالتالي يخشى من حدوث اضطرابات في تلك المناطق أسبابها اقتصادية لكنها ربما تتطور إلى أهداف سياسية على غرار ما حدث في دول "الربيع العربي". وكانت مناطق السلطة الفلسطينية قد شهدت موجة من الاضطرابات نتيجة للفقر وارتفاع الأسعار والضرائب (أزمة قمح تلوح، ٢٠٢٢). وهو ما سيجعل السلطة تطلب المساعدة من إسرائيل أو دول الخليج ربما، وهذه المساعدات ستكون مشروطة بتقديم المزيد من التنازلات السياسية.

ونتيجة للعقوبات الغربية على موسكو، فقد توقفت الصادرات الروسية وأرتفع ثمن تلك المنتجات وخاصة القمح الذي تستورده فلسطين من روسيا وأوكرانيا، وبالتالي ستشهد مناطق السلطة عجزاً في تأمين احتياجاتها من القمح.

المبحث الثاني: أثر الحرب الأوكرانية على عملية الاستيطان "الإسرائيلي"

شكلت الحرب في أوكرانيا تحدياً جديداً ربما يعقد من عملية الاستيطان الصهيوني ويزيد منها، خاصة في ظل التعاطف الغربي مع أوكرانيا، وفي ظل الحاجة الإسرائيلية إلى زيادة تدفق اللاجئين اليهود إلى فلسطين المحتلة. خاصة وأن المستوطنين يعيشون اليوم حالة من القلق الوجودي حول مدى قدرتهم على البقاء والاستمرار، فمعنوياتهم منهارة، وقدراتهم أصبحت عاجزة عن تحقيق أي انتصار.

أولاً: الحرب الأوكرانية وتعزيز عملية الاستيطان:

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية، ومنذ نشأتها برعت في استغلال الحروب والصراعات في أوروبا وأفريقيا ونواح مختلفة في العالم لاستقدام مئات الآلاف من اليهود وتوطينهم في فلسطين المحتلة. حسب ما يسمى "قانون العودة" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي عام 1950، والذي ينص على: "حق أي يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل فوراً"، وذلك تمهيداً لمنحهم الجنسية الإسرائيلية. (معروف، ٢٠٢٢)

وتظهر بيانات الوكالة اليهودية أنه منذ عام 2010 حتى ديسمبر/كانون الأول 2019 هاجر نحو 255 ألف يهودي إلى إسرائيل من 150 دولة تصدرها روسيا وأوكرانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإثيوبيا. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أنه منذ نكبة فلسطين عام 1948 حتى عام 2020 قدم نحو 3.4 ملايين مهاجر يهودي إلى البلاد، 43.7% منهم هاجروا إلى البلاد منذ عام 1990. وارتفعت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بنسبة 31% في عام 2021، مقارنة بالعام الذي سبقه، فقد تم استقدام 20 ألفاً و360 يهودياً، حسب إحصاءات وزارة الهجرة والوكالة اليهودية. وحسب الوكالة، يبلغ عدد اليهود في العالم نحو 14.5 مليون نسمة، من بينهم 6.8 ملايين في إسرائيل، ونحو 5.4 ملايين في الولايات المتحدة، ونحو 460 ألفاً في فرنسا، ويتوزع الباقون في دول عديدة خاصة في أوروبا الغربية. (انتهاج توظيف الحروب، ٢٠٢٢)

واليوم، تسعى إسرائيل إلى الاستفادة من الحرب الأوكرانية لناحية استقطاب مستوطنين جدد من يهود أوكرانيا، عبر تشجيعهم على السفر إلى إسرائيل، والسعي لدى باقي دول العالم لحثها على عدم استقبالهم، بعد أن أكدت استطلاعات الرأي أن 65% من اليهود الأوكرانيين يفضلون اللجوء إلى أوروبا وكندا وأستراليا بدلاً من الذهاب إلى "إسرائيل". (خبراء يتحدثون، ٢٠٢٢)

زيادة الاستيطان بشكل كبير، حيث أعلنت عن البدء ببناء /١٠٠٠/ وحدة سكنية، مستغلة الانشغال العالمي بالحرب الأوكرانية، ومتذرعة بإيواء اللاجئين اليهود القادمين من أوكرانيا. وبالتالي فرض سياسة الأمر الواقع على السلطة الفلسطينية. حيث ستقام تلك المستوطنات بالقرب من الحدود الشمالية في النقب، وادي عربة، وادي النيباع بالقرب من بيسان، وفي وادي الأردن. فإسرائيل ترى أن الأزمة في أوكرانيا فرصة لتعويض النقص الذي تعاني منه في مستوطنات الضفة التي انخفض عدد المستوطنين فيها بسبب تعرضهم لهجمات المقاومة الفلسطينية. فغالبية "الإسرائيليين" يفضلون الحياة في المناطق والمدن الأقرب لساحل البحر الأبيض المتوسط بعيداً عن الضفة الغربية المليئة بالفلسطينيين. كما تسعى مستغلة الانشغال العالمي بالحرب الأوكرانية إلى العمل على تغيير الواقع على الأرض، وخاصة في القدس، والمسجد الأقصى المبارك. ومن الواضح أن اللاجئين الأوكرانيين لن يكون عبئاً على إسرائيل، بل سيشكلون عامل قوة إضافية لها، وذلك لأنهم مؤهلين علمياً ومادياً.

ثانياً: أثر الحرب الأوكرانية على المقاومة الفلسطينية:

المقاومة للاحتلال حق شرعي كفلته كافة الأديان والعقائد والدساتير، وتغنت به الشعوب وبلغته وعدته مصدر فخر واعتزاز طوال تاريخها. فالديانة المسيحية تبنت فكرة المقاومة كما حدث في شرق المتوسط حين تشكلت حركات مقاومة مسيحية للظلم ذات طابع ديني مثل النساطرة واليعاقبة والموارنة. وعندما جاء الإسلام، شرع للمسلمين وأعطاهم الحق في الدفاع عن

أرضهم وعرضهم ومالهم وأوطانهم. وكذلك اعلان الاستقلال الأمريكي لعام ١٧٧٦ نص صراحة على حق الشعب الأمريكي في المقاومة ضد الاحتلال البريطاني في حينه.

لقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية فتح النقاش حول جملة من القضايا على المستوى العالمي، سياسية وأمنية واقتصادية... إلخ، ولعل من أهم ما يدور الحديث عنه، ويخص عددًا من القضايا العربية والإسلامية ومنها القضية الفلسطينية، هو الحديث المستجد عن بعض المفاهيم والقيم الإنسانية ذات الأهمية الخاصة للفلسطينيين ولأصدقائهم في العالم، كمفاهيم الاحتلال والمقاومة والإرهاب والتطرف.

المقاومة الفلسطينية لم تنشأ من فراغ، وإنما هي بالأساس رد فعل طبيعي وشرعي على جريمة الاحتلال، وتأخذ مشروعيتها وحقتها في الاستمرار من استمرار جريمة الاحتلال ذاتها، وهي بالإضافة لذلك حق مشروع تكلفه الشرائع السماوية؛ تمامًا مثلما يكلفها القانون الدولي والمواثيق الإنسانية.

وبعد قيام الحرب في أوكرانيا رأى الغربيون أن المقاومة الأوكرانية شكلت علامة فارقة في التاريخ الأوربي، لكنهم، وفي نفس الوقت كانوا ينكرون على الشعب الفلسطيني حقه في المقاومة ويتجاهلون بطولاته وتضحياته. بل إن الاعلام الغربي الذي يدعي الحرية حجب أخبار المقاومة الفلسطينية عن كثير من مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك. فالحرب الأوكرانية ستشكل مصدرًا جديدًا لشرعية المقاومة ضد الاحتلال والظلم والعنوان، وبالذات في فلسطين المحتلة، وستضع كل من يرفض أو يدين المقاومة الفلسطينية في مأزق أخلاقي وسياسي وقانوني، وستؤكد أن كل من يفرق بين المقاومة هنا وهناك إنما يكيل بمكيالين، ويتخلى عن أبسط القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية.

لقد أظهرت الحرب في أوكرانيا مرة أخرى النفاق الأوربي وازدواجية المعايير، ففي العام ٢٠٢١ قامت بريطانيا بتصنيف حركة حماس كمنظمة إرهابية بسبب مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي. وبعد نشوب الحرب في أوكرانيا قامت بريطانيا ذاتها بتزويد أوكرانيا بالسلاح وصواريخ "جافلين" لمقاومة الاحتلال الروسي. وليس ببعيد الموقف البريطاني عن عموم موقف الاتحاد الأوروبي الذي يتسابق في تسليح أوكرانيا، بينما يصنف حركة حماس منذ عام 2001 على قائمته للإرهاب.

لو حصلت فلسطين على نصف الاهتمام والتعاطف والدعم الذي تحظى به أوكرانيا لما استمرت نكبة الشعب الفلسطيني لأكثر من سبعين سنة. أما الآن، فالقضية الفلسطينية يجري العمل على تهيمشها تدريجياً، لكن لحسن الحظ استمرت المقاومة، وأثبتت أنها هي "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". ويبقى الرهان في قادم الأيام حول مدى قدرة المقاومة الفلسطينية على تسويق نفسها بالاستفادة من التعاطف الغربي مع المقاومة في أوكرانيا، لكن ذلك يتطلب ربما تجديدًا في نوعية الخطاب الموجه إلى العالم، والتركيز على البعد الوطني بشكل أكبر من البعد الديني العقائدي، وهذا الأمر يحتاج إلى تعمق وروية ونقاشات هادئة بعيداً عن التخوين.

الخاتمة

لا تزال خيارات الحرب مفتوحة، ومن الصعب التكهن بموعد قريب لنهايتها، والثابت من هذه الحرب هو أن الدول الأوربية ظهرت بمظهر التابع للولايات المتحدة. وفي حال كانت نهاية هذه الحرب لمصلحة روسيا فإن ذلك سيكون له انعكاسات

إيجابية على القضية الفلسطينية في حال نجحت السلطة الفلسطينية في استثمار تلك النتائج. وستشكل المقاومة الأوكرانية والدعوات الغربية إلى الانضمام لهذه المقاومة، مصدرًا جديدًا لشرعية المقاومة ضد الاحتلال والظلم والعدوان، وبالذات في فلسطين المحتلة، وستضع كل من يرفض أو يدين المقاومة الفلسطينية في مأزق أخلاقي وسياسي وقانوني، وستؤكد أن كل من يفرق بين المقاومة هنا وهناك إنما يكيل بمكيالين، ويتخلى عن أبسط القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية.

نتائج البحث:

توصل البحث إلى عدد من النتائج، وهي:

- الاهتمام العالمي بالحرب الأوكرانية سيعني تغييب القضية الفلسطينية عن الاهتمام الإعلامي والسياسي الدولي نظراً لخطورة هذه الحرب وجدتها.
- للحرب آثار اقتصادية كبيرة على جميع دول العالم، فالعالم اليوم يشهد مزيداً من الغلاء في أسعار السلع والحاجات الضرورية للمواطنين، وبالتالي، سيكون للحرب انعكاسات كبيرة على الفلسطينيين الذين يعيشون تحت إدارة السلطة الفلسطينية، والذين يعانون أصلاً من ضائقة اقتصادية، وبالتالي يخشى من حدوث اضطرابات في تلك المناطق أسبابها اقتصادية لكنها ربما تتطور إلى أهداف سياسية على غرار ما حدث في دول "الربيع العربي".
- تعتمد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على تأمين القمح من أوكرانيا، وبالتالي ستشهد مناطق السلطة عجزاً في تأمين احتياجاتها من القمح.
- اللاجئين الأوكرانيين إلى إسرائيل مؤهلين علمياً ومادياً، وبالتالي سيشكلون عامل قوة للاحتلال "الإسرائيلي".
- زيادة الاستيطان "الإسرائيلي" بشكل كبير، وبالتالي فرض سياسة الأمر الواقع على السلطة الفلسطينية.
- الحرب الأوكرانية ستزيد من الصعوبات الاقتصادية للدول العربية المعادية "لإسرائيل"، وستسبب في الانتعاش الاقتصادي لدول الخليج المصدرة للطاقة والتي أقامت اتفاقيات سلام مع الاحتلال "الإسرائيلي". وبالتالي سيزداد دور تلك الدول في التأثير على السلطة الفلسطينية لجهة تقديم المزيد من التنازلات.
- جسدت الحرب الأوكرانية فكرة المقاومة عندما تكون المعركة بين جيشين غير متكافئين، وكان هناك دوراً كبيراً للطائرات بدون طيار التركية الصنع (بيرقدار) والتي كان لها تأثير كبير في الحرب.

توصيات الدراسة:

- يجب العمل على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني وتوحيد الصفوف لمواجهة العدو ومنعه من الاستفادة من مفرزات الحرب الأوكرانية وتجلياتها.
- الحد من الهجرة اليهودية مهم جداً، ولكن ليس هو التهديد الوحيد الذي يهدد القضية الفلسطينية، لذا يجب العمل على منع إسرائيل من إجراء تغييرات على أرض الواقع وخاصة في الحرم القدسي الشريف.
- العمل على منع تغييب القضية الفلسطينية عن المشهد الدولي، والسعي لدى جميع الدول الداعمة للقضية الفلسطينية لاستمرار دعمها ومساندتها.

- لا خيار أمام الشعب الفلسطيني إلا المقاومة التي ستجبر العدو على التفاوض، وتجعل القوى الدولية تتدخل حفاظاً على مصالحها في الشرق الأوسط.

المراجع:

١- أزمة قمح تلوح في الأفق مع تصاعد التوتر الروسي الأوكراني، صحيفة القدس العربي، لندن، 2022/3/5، على الرابط: <https://www.alquds.co.uk>

٢- انتهاء توظيف الحروب لتعزيز الاستيطان.. خطة طوارئ إسرائيلية تستهدف استقدام 8 آلاف يهودي من أوكرانيا، الجزيرة، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/2/25/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%83%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84>

٣- أوكرانيا وفلسطين... وسياسة الكيل بمكيالين الغربية، CGTN، تاريخ: ٢٠٢٢/٣/٢٣.

٤- جيهايا، ميهاي سيباستيان، صراع الشرق الأوسط.. الاتحاد الأوروبي دافع معونات فقط بلا تأثير؟ تاريخ:

<https://www.dw.com/ar/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1/a-57575443>

٥- حلس، رائد محمد، تقدير موقف: انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ ٥ نيسان ٢٠٢٢.

٦- خبراء يتحدثون عن تأثير انعكاسات حرب روسيا وأوكرانيا على القضية الفلسطينية، ١٧ مارس ٢٠٢٢، على الرابط:

<https://safa.ps/post/324085/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9>

٧- روسيا وأوكرانيا: بينيت يلتقي بوتين لمحاولة التوسط لتهدئة الحرب في أوكرانيا، تاريخ ٥ آذار ٢٠٢٢، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-60635266>

- ٨- صحيفة الشرق الأوسط، قفزة نوعية في العلاقات الإسرائيلية الألمانية: شولتس كشف عن خلافات حول الملف الفلسطيني، تاريخ ٣/٣/٢٠٢٢، على الرابط: <https://bit.ly/3tNbquO>
- ٩- عبد الحي، وليد، حلقة نقاش بعنوان: "انعكاسات الحرب الأوكرانية على القضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٦ آذار ٢٠٢٢.
- ١٠- عماد، مادونا، رسالة مُوجعة من روسيا إلى إسرائيل بعد دعمها أوكرانيا، المصري اليوم، تاريخ: ٢٤ شباط ٢٠٢٢، على الرابط: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533858>
- ١١- قال إن هتلر كان دمه يهوديا.. إسرائيل تستدعي السفير الروسي للاحتجاج على تصريحات سيرغي لافروف، قناة الجزيرة، ٢/٥/٢٠٢٢. على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/2022/5/2/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A>
- ١٢- منصور، محمد، ما وراء تعزيز موسكو تموضعها في الشرق السوري، الميادين نت، تاريخ: ٢١ شباط ٢٠٢٢، على الرابط: <https://www.almayadeen.net/research-papers/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A>
- ١٣- معروف، عبد الله، من ليف إلى تل "أفيث".. إسرائيل ويهود أوكرانيا، TRT عربي، ٧ آذار ٢٠٢٢، على الرابط: <https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%84-%D8%A3%D9%81%D9%8A%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-8154853>

"تباين الدور الأمريكي في الصراعات في دول الجنوب"

دراسة مقارنة بين حالي ليبيا واليمن"

باحثة دكتوراه/ إيمان صبحي صابر حشاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

المستخلص:

تسعي هذه الورقة البحثية إلى تحليل تباين الدور الأمريكي في الصراعات في دول الجنوب (دراسة حالتية ليبيا واليمن). تتناول الدراسة الموضوع من خلال ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول "محددات الدور الأمريكي في كل من الصراع الليبي والصراع اليمني" من خلال مطلبين؛ يتناول المطلب الأول: رؤية الإدارة الأمريكية للصراع اليمني ومحددات الدور الأمريكي في أزمة اليمن، ويتناول المطلب الثاني: رؤية الإدارة الأمريكية للصراع الليبي ومحددات الدور الأمريكي في أزمة ليبيا. ويتناول المبحث الثاني "سلوك الدور الأمريكي في الصراعات الليبية واليمنية" من خلال مطلبين؛ يتناول المطلب الأول: أدوات الدور الأمريكي في الصراع اليمني، ويتناول المطلب الثاني: أدوات الدور الأمريكي في الصراع الليبي. أما المبحث الثالث فيتناول "تحليل أسباب تباين الدور الأمريكي في الصراعات الليبية واليمنية" في إطار تحليلي مقارن يوضح القواسم والمحددات المشتركة التي حكمت الدور الأمريكي في الأزمتين الليبية واليمنية، وخاتمة.

وخلصت الدراسة إلى أن: الدور الأمريكي المتباين في الصراعات الليبية واليمنية يرجع إلى مجموعة من المحددات والقيود التي رسمت هذا الدور منها ما هو متعلق بضغوط داخل الإدارة الأمريكية وضغوط المجتمع المدني الأمريكي، ومنها ما هو مرتبط بدور الأطراف الإقليمية والدولية في كلا الصراعات، إلى جانب محدد هام جداً وهو خصوصية الصراعات في دول الجنوب والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار في التعامل الأمريكي مع الصراعات الليبية واليمنية. كذلك خلصت الدراسة إلى أن التباين في الدور الأمريكي يعكس فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراعات الدولية وفي دعم التحول الديمقراطي في دول الجنوب، كما يثبت أيضاً عدم فعالية الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الهادفة إلى فرض نموذج الديمقراطية الغربية من خلال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية ولاعتبارات نشر وحماية الديمقراطية بما يحقق المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الدور الأمريكي، الصراع اليمني، الصراع الليبي، دعم التحول الديمقراطي.

Abstract:

This research paper seeks to analyze the divergence of the American role in conflicts in the countries of the south (case studies of Libya and Yemen). The study deals with the subject through three sections. The first section "The determinants of the American role in both the Libyan conflict and the Yemeni conflict". The second section "The behavior of the American role in the Libyan and Yemeni conflicts". The third section, "Analyzing the reasons for the divergence of the American role in the Libyan and Yemeni conflicts", and finally a Conclusion.

The study concluded that the divergent American role in the Libyan and Yemeni conflicts is due to a set of determinants and constraints that drew this role, including what is related to pressures within the US Administration and the pressures of American civil society, and some of which are related to the role of regional and international parties in the crisis, along with the specificity of conflicts in the countries of the south, which were not taken into consideration in the American dealings with the Libyan and Yemeni conflicts.

The study also concluded that the discrepancy in the American role reflects the failure of the United States of America in managing conflicts and in supporting democratic transition in the countries of the South. It also proves the ineffectiveness of the US strategy in the Middle East region aimed at imposing the Western model of democracy through external interference in the internal affairs of states for humanitarian considerations and for considerations of spreading and protecting democracy in order to achieve US strategic interests.

Keywords: the American role, the Yemeni conflict, the Libyan conflict, support for democratic transition.

مقدمة:

كان مبدأ الهيمنة والسيطرة على العالم ورعاية المصالح الاستراتيجية في مناطق النفوذ هو المبدأ العام المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991 بانتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الآن. وقد كشفت تناقضات الدور الأمريكي تجاه صراعات "دول الجنوب" عن مآزق السياسة الخارجية الأمريكية في دول الشرق الأوسط بين نشر الديمقراطية وعم المصالح الاستراتيجية والأنظمة الحليفة بالمنطقة. كذلك كشفت تناقضات الدور الأمريكي في صراعات "دول الجنوب" عن تراجع أولوية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية لصالح قضايا الصراع الاستراتيجي العالمي مع كل من الصين وروسيا.

وفي إطار ما شهدته الأزمة اليمنية والأزمة الليبية من آثار تدميرية تسببت فيها القوي الإقليمية والدولية أدت إلى تحول الأزمتين إلى صراعات وحروب أهلية؛ تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل طبيعة الدور الأمريكي في الصراعين الليبي واليمني وما يحكم هذا الدور من محددات وقيود، للوقوف على تحليل لأسباب تباين الدور والسلوك الأمريكي في كل من الصراع الليبي والصراع اليمني.

المشكلة البحثية:

في إطار ما شهده العالم العربي مما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي" تلك الانتفاضات الشعبية التي ثارت ضد نظم الحكم القائمة، وفي إطار اختلاف المآلات التي أسفرت عنها تلك الثورات في الدول العربية، واختلاف ردود الأفعال الدولية عليها، وتباين دور الأطراف الخارجية في إنجاح أو إفشال تلك الثورات. وفي

ضوء ما اتسم به دور الولايات المتحدة الأمريكية من اختلاف وتباين واضح حيال تلك الثورات وفقاً لخصائص وطبيعة النظام السياسي المُستهدف بكل دولة وموقع تلك الدولة في أهداف الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفي ضوء محددات وثوابت السياسة الخارجية الأمريكية. وكذلك في إطار ما تشهده كل من ليبيا واليمن من صراعات داخلية تحولت إلى حروب أهلية متعددة ومتشابكة الأطراف والفصائل لا تزال مستمرة حتي الآن ولا يزال لها آثار تدميرية نالت من الشعوب والدول، يثور التساؤل البحثي حول تفسير أسباب تباين الدور الأمريكي في الصراعات الداخلية بدول الجنوب، مع التركيز في تفسير هذا التباين على دراسة مقارنة لحالتي الصراع في ليبيا والصراع في اليمن، انطلاقاً من المنظور الواقعي للعلاقات الدولية والذي يعتمد على تفسير السلوك الخارجي للدولة بناءً على رشادتها في تحقيق مصالحها القومية بكل ما هو متاح لديها من وسائل وسياسات.

التساؤل البحثي الرئيسي؟

لماذا يتباين الدور الأمريكي في الصراعات الداخلية بين حالتي الصراع في ليبيا والصراع في اليمن؟ ويتفرع عن المشكلة البحثية عدة تساؤلات فرعية، وهي:

- 1) كيف يؤثر الإدراك السياسي لصانع القرار على الدور الأمريكي في الصراع في اليمن والصراع في ليبيا؟
- 2) هل يوجد محددات على الدور الأمريكي في الصراعين الليبي واليمني؟ وكيف يُمكن تفسير قيود ومحددات هذا الدور؟
- 3) كيف تعاملت السياسة الخارجية الأمريكية مع الصراع في كل من ليبيا واليمن؟ وما هي أدوات هذه السياسة؟

- 4) هل يتأثر الدور الأمريكي في الصراعين الليبي واليمني بأدوار الأطراف الفاعلة الأخرى إقليمياً ودولياً؟
- 5) إلى أي مدى يتباين الدور الأمريكي في الصراع داخل ليبيا والصراع داخل اليمن؟
- 6) هل يعكس تباين الدور الأمريكي في الصراعات بدول الجنوب ازدواجية السياسة الخارجية الأمريكية؟ أم أنه كان متأثراً بالأدوار الأخرى إقليمياً ودولياً؟ أم أنه يرجع إلى الطبيعة الخاصة لدول الجنوب؟

المبحث الأول: "محددات الدور الأمريكي في كل من الصراع في اليمن والصراع في ليبيا"

يتناول هذا المبحث رؤية الإدارة الأمريكية للصراع في كل من ليبيا واليمن، وحسابات المصالح الأمريكية في كلا البلدين. ويهدف إلى توضيح تأثير تغير الرؤية والمصالح الأمريكية تجاه كل من ليبيا واليمن على

السلوك الأمريكي في الصراعين الليبي واليمن. وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ يتناول المطلب الأول: رؤية الإدارة الأمريكية للصراع اليمني وما يحكم هذه الرؤية من مصالح وتوجهات ومحددات. ويتناول المطلب الثاني: رؤية الإدارة الأمريكية للصراع الليبي وما يحكم هذه الرؤية من مصالح وتوجهات ومحددات. المطلب الأول: "رؤية الإدارة الأمريكية للصراع اليمني ومحددات الدور" تمهيداً،

تعتمد عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية على المؤسسات وليس الأفراد، وتحكمها ثوابت ومحددات ومصالح ثابتة بغض النظر عن توجه الإدارة الأمريكية الحاكمة، إلا أنها-أي السياسة الخارجية الأمريكية- ليست بمنأى عن التأثير بشخصية الرئيس الأمريكي وتوجه الإدارة التي يعمل من خلالها. وقد شهدت جمهورية اليمن انتفاضة شعبية ضد الرئيس "علي عبد الله صالح" في يناير 2011 أدت إلى تنحيه عن الحكم من خلال مبادرة توسط فيها مجلس التعاون الخليجي، وفي فبراير 2012 تم انتخاب "عبد ربه منصور هادي" رئيساً للجمهورية اليمنية لفترة انتقالية مدتها عامان. وخلال هذه الفترة كانت اليمن تشهد مرحلة انتقال سلمي للسلطة وبناء الدولة المدنية الحديثة وفقاً لما هدفت إليه الثورة الشعبية اليمنية عام 2011. لكن حركة الانتقال السلمي شهدت توقفاً بسبب نجاح الحوثيون بالتعاون مع قوات موالية للرئيس السابق "علي عبد الله صالح" في السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء، ونفي حكومة "هادي" إلى المملكة العربية السعودية.⁵²

هنا ومع سيطرة الحوثيون على اليمن وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، قامت المملكة العربية السعودية بتشكيل ودعم وقيادة تحالف عربي من عشرة دول هي (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، مصر، الأردن، السودان، المغرب، باكستان) أُطلق عليه "عاصفة الحزم" وهدفها وقف استيلاء الحوثيين -المدعومين من إيران- على اليمن، ووضع حد للتدخل الإيراني في شؤون الدول العربية من خلال حملة عسكرية جوية بدأت منذ مارس 2015 واستهدفت السيطرة على المجال الجوي اليمني والموانئ وحظر انتشار الأسلحة.⁵³ ومع استمرار جهود "التحالف العربي" العسكرية ضد قوات الحوثيين استمرت سيطرة الحوثيين على جزء كبير من الشمال الغربي اليمني بما في ذلك العاصمة صنعاء. واستعادت الحكومة الشرعية وجودها في مدينة عدن

كعاصمة مؤقتة لليمن. وفي منتصف عام 2017 حدثت توترات بين الحوثيين والرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" أدت إلى مقتله في ديسمبر 2017. ثم شهد عام 2018 صراعات مسلحة وضربات متبادلة بين كل من الحكومة الشرعية اليمنية بدعم سعودي ومليشيات الحوثيين وصلت إلي حرب أهلية وتم تهديتها بوساطة من الأمم المتحدة من خلال اتفاقية ستوكهولم المنعقدة في ديسمبر 2018. لكن هجمات الحوثيين الصاروخية ضد السعودية والإمارات عبر الممرات الملاحية للبحر الأحمر لم تتوقف وأجبت من حدة التوترات علي الصعيدين الداخلي اليمني والإقليمي، إلي أن تدخلت منظمة الأمم المتحدة في إبريل 2022 لفرض هدنة لمدة شهرين لوقف الهجمات الحدودية والعدائية.⁽⁵⁴⁾ وتم تشكيل مجلس القيادة الرئاسي كمثل للشعب اليمني في 7 إبريل 2022، وتنازل "عبد الهادي" عن الرئاسة لمجلس القيادة الرئاسي بقيادة "رشاد العليمي"، وفي يونيو 2022 تم تمديد الهدنة مرة أخرى لمدة شهرين. ولا زال الوضع في اليمن متخطباً بين تمديد فترة الهدنة أو رفض التمديد بسبب تمرد الحوثيين وانقلابهم علي التوافق الوطني وعرقلتهم طرح مسودة الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي، هذا ناهيك عن الاستقطاب الخارجي الاقليمي والدولي لأطراف الصراع اليمني. ولا يزال اليمن يُعاني من تعثر تام في الخروج من المرحلة الانتقالية بشكل سلمي ومن عدم القدرة علي التوصل إلي اتفاق وطني بين القوي والفصائل السياسية حتي الآن.⁵⁵

أولاً - الدور الأمريكي في الصراع اليمني:

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حرب اليمن واضحاً وهو إدانة العمليات العسكرية المستمرة التي يقوم بها الحوثيون ضد الحكومة اليمنية المنتخبة بما يسبب عدم الاستقرار والتدمير. وأعلنت إدارة "باراك أوباما" دعمها لدول التحالف العربي ضد قوات الحوثيين من خلال توفير الدعم اللوجستي والاستخباراتي للعمليات العسكرية التي يقودها مجلس التعاون الخليجي. ولم يصل الدور الأمريكي إلي مستوي العمل العسكري المباشر والمنفرد في اليمن. وفي بيان رسمي للمتحدثة باسم الأمن القومي الأمريكي "برناديت ميهان" حول الوضع في اليمن قالت: "إننا نقوم بإنشاء خلية تخطيط مشتركة مع المملكة العربية السعودية

لتسيق الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي..، نحت الحوثيين بشدة على الوقف الفوري لأعمالهم العسكرية المزعزعة للاستقرار والعودة إلى المفاوضات كجزء من الحوار السياسي".⁵⁶

ورغم التأييد الأمريكي للحكومة اليمنية الشرعية بقيادة "عبدربه منصور هادي"، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بارك أوباما" رفضت التدخل المباشر والانخراط الحاسم في حل الصراع. قد يشير التناقض الذي يتسم به الدور الأمريكي في الصراع اليمني - ما بين الدعوة لحل الصراع من خلال الحوار دون وضع حلول عملية لحل الصراع- إلى قيود ومحددات على هذا الدور ترتبط بالوضع الإقليمي، ودور الأطراف الخارجية في الصراع، كما ترتبط أيضاً بالمكاسب الأمريكية من الصراع اليمني. فبالرجوع إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وضرب مبني التجارة العالمي بالولايات المتحدة الأمريكية وما تبعه من سياسة خارجية أمريكية متشددة تجاه العرب والمسلمون بوجه عام تستهدف محاربة الإرهاب المتمثل في الجماعات الدينية الإسلامية الراديكالية، فإنه يمكن القول إن الصراعات في الدول العربية تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تساهم في إضعاف الجماعات المعادية لواشنطن في الدول العربية، لذا تنظر الإدارة الأمريكية للصراع في اليمن علي أنه فرصة لتهيئة الجماعات الإسلامية الشيعية المتمثلة في "جماعة الحوثي" في مواجهة تنظيم القاعدة السني وتنظيم داعش.⁵⁷

كان الدور الأمريكي في اليمن غامضاً وغير واضحاً فيما يتعلق بدعمها الضمني للحوثيين، حيث لم تسعي إدارة "أوباما" إلى القضاء نهائياً على قوات الحوثيين رغم دعمها للتحالف العربي، فقد صرح السفير الأمريكي في اليمن "جيرالد فايرستين" بأن "جماعة الحوثي فصيل سياسي يمني، ولا بد من مشاركتها في الحياة السياسية كأبي تيار سلمي". كما أن الحكومة اليمنية الشرعية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف العربي لم تتخذ إجراءات صارمة لوقف الزحف الحوثي في شمال اليمن.⁵⁸

وخلال إدارة "دونالد ترامب" ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مزيد من الدعم العسكري والاستخباراتي لقوات التحالف العربي في عملياتها داخل اليمن. وهو ما أثار انتقادات ومعارضات أمريكية حول العلاقة الوثيقة التي تجمع "ترامب" بالسعودية "ذات الحكم الشمولي الذي يروج للأصولية الإسلامية". كما توجهت اتهامات من داخل الإدارة الأمريكية نفسها لـ "ترامب" بإعطائه أولوية لأرباح صفقات السلاح مع دول الخليج علي حساب أرواح المدنيين اليمنيين. وفي إطار الدور الأمريكي العسكري غير المباشر في اليمن والمعارضة الأمريكية الداخلية على هذا الدور ضغط كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية نحو إنهاء كل الدعم الموجه للسعودية في حرب اليمن، واعتبرت إدارة "ترامب" أن سياسة "أوباما" في اليمن كانت فاشلة نظراً للنتائج الإنسانية الكارثية التي تحملها الشعب اليمني نتيجة لحرب السعودية ضد الحوثيين والتواطؤ الأمريكي تجاه الانتهاكات التي قامت بها قوات التحالف العربي في اليمن. كما دفع فريق من إدارة "ترامب" إلي خطورة قرار "ترامب" بالسماح للسعودية بقيادة وتنفيذ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وما أسفر عن ذلك من نتائج كارثية علي مستوي السياسة الخارجية الأمريكية وعلي مستوي الداخل اليمني⁵⁹

ومع وصول "جون بايدن" للرئاسة الأمريكية في يناير 2021، كان للصراع اليمني النصيب الأكبر في التحولات الكبرى للموقف الأمريكي، ومع ذلك لم تمثل قرارات "بايدن" بشأن الصراع اليمني خروجاً كاملاً عن سياسة إدارة "رونالد ترامب" لكنها حولت الدور الأمريكي في اليمن من داعم مباشر لأحد أطراف الصراع إلى البحث عن دور الوسيط في حل النزاع. فخلال خطابة الأول حول السياسة الخارجية الأمريكية في مقر وزارة الخارجية الأمريكية أعلن "بايدن" عن ثلاثة قرارات تخص سياسة إدارته تجاه الحرب في اليمن وهي؛ 1- إنهاء كل الدعم للعمليات الهجومية بما في ذلك مبيعات الأسلحة، 2- دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمبادرة السلام التي تقودها الأمم المتحدة، 3- تعيين الدبلوماسي "تيم ليندر كينج" كمبعوث أمريكي خاص إلى اليمن. وتعكس هذه القرارات توجه إدارة "بايدن" نحو تبني دور الوسيط المحايد في الصراع اليمني والتخلي عن الدور المباشر في دعم قوات التحالف العربي عسكرياً ولوجستياً واستخباراتياً، مع التركيز علي الدور السياسي والدبلوماسي في جهود التسوية السياسية واستمرار الجهود الأمريكية الانسانية في اليمن، والحرص علي عدم الانخراط في الصراع بشكل مباشر.⁶⁰

إذاً يمكن القول أن الدور الأمريكي في الصراع اليمني اتسم بالغموض والعمومية واقتصر عند الدعم الدبلوماسي للحكومة الشرعية والدعوة لوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية، ولم يتسم الدور الأمريكي في الصراع اليمني بالحزم أو الوضوح لأنه افتقد لسياسات ومواقف واضحة تعبر عن إرادة أمريكية حقيقية لإنهاء الصراع الذي يهدد أمن دول الخليج العربي. حيث يختلف مضمون السياسة الأمريكية تجاه أزمة اليمن كثيراً بين الإدارات الأمريكية الثلاثة، لأن واشنطن وإن كانت في ظل إدارتي "أوباما" و "ترامب" تدعم الحكومة الشرعية اليمنية وتدعم بناء الدولة الحديثة ضد تمرد الحوثيين من خلال دعمها العسكري لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، إلا أنها ومع استمرار الصراع اليمني واحتدامه، ومع وصول "جون بايدن" للرئاسة الأمريكية، أصبحت الإدارة الأمريكية الحالية تعطي أولوية قصوى للتركيز علي الداخل الأمريكي وعدم الانخراط في الحروب والصراعات المكلفة وإدارتها بدلاً من ذلك عبر الدبلوماسية وعدم التواجد العسكري علي الأرض، من خلال سياسة "تفكيك التوتر" بمنطقة الشرق الأوسط أو من خلال ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي "جون بايدن" "إنهاء الحروب اللانهائية" من خلال الحد من الوجود العسكري الأمريكي في الصراعات دون أن يعني ذلك غيابه كلياً. ومن ثم تحول الدور الأمريكي في الصراع اليمني إلي دور محايد يسعى لتفكيك التوتر في منطقة الخليج من خلال دعم جهود الوساطة الأممية.⁶¹

ثانياً - محددات الدور الأمريكي في الصراع اليمني:

كان الدور الأمريكي في اليمن مقيداً بمجموعة من المحددات والقيود التي رسمت وحددت هذا الدور وكان لها تأثيراً كبيراً في تحوله بشكل نسبي مع تغير رؤساء الإدارات الأمريكية الثلاثة (أوباما، ترامب، بايدن) التي تعاملت مع أزمة اليمن منذ بدايته وحتى الآن، هذه المحددات لا تتفصل في جميع مستوياتها عن الدور الذي تلعبه الأطراف الإقليمية والدولية في أزمة اليمن، وفيما يلي تفصيلاً لأهم تلك المحددات:

- البرنامج النووي الإيراني:

تقيد دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع اليمني بعلاقتها بالقوي الإقليمية؛ حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية تدخل دول التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن عسكرياً وفنياً واستخباراتياً. كذلك أدى التقارب الإيراني- الأمريكي بعد موافقة إيران على المراقبة الدولية لمنشأتها النووية إلى تهدئة الموقف

الأمريكي من جماعة الحوثيين في اليمن، مما انعكس على دور متناقض غير مفهوم للولايات المتحدة الأمريكية في الصراع اليمني.⁶²

ويعتبر البرنامج النووي الإيراني أهم محددات دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع اليمني. وكانت إدارتي "أوباما" و "ترامب" تركزان علي دعم عمليات التحالف العربي بقيادة السعودية ضد قوات الحوثيين المدعومة بتدريبات وأسلحة وصواريخ من إيران، وكان الهدف الاستراتيجي من الدور الأمريكي في تلك المرحلة من الصراع هو رداء الدور الإيراني في منطقة الخليج وعرقلة استراتيجيتها للسيطرة على أمن الخليج العربي، بالإضافة إلى الهدف الاستراتيجي الأهم وهو مقايضة ملف اليمن بملف البرنامج النووي الإيراني الذي يُعد القضية الخلافية المحورية في العلاقات الأمريكية الإيرانية. وانطلاقاً من مبدأ مقايضة الملفات حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على التباطؤ في ملف حرب اليمن لتعزيز النفوذ الشيعي الإيراني في اليمن كأحد التفضيلات المقدمة لظهران للدخول في الاتفاقية النووية الإطارية، الأمر الذي ساعد على توغل وجود الحوثيين وسيطرتهم على صنعاء عام 2014، والذي عكس ازدواجية في السياسة الخارجية الأمريكية في اليمن ما بين الدعم الرسمي لقوات التحالف العربي ودعم مخاوفها من الوجود الشيعي على حدودها من جهة، والسماح بسيطرة الحوثيين على اليمن وتعزيز الدور الإيراني فيها من جهة أخرى. ورغم عدوانية إدارة "ترامب" تجاه إيران إلا أن معيار المصلحة الوطنية كانت له الغلبة في المعادلة الأمريكية بين اليمن وملف إيران النووي.⁶³

وقد كان هذا التحول في الدور الأمريكي مقترناً بتحول في السياسة الأمريكية تجاه ملف البرنامج النووي الإيراني من خلال سياسة "جون بايدن" المتمثلة في "إعادة الدخول إلى خطة العمل المشتركة الشاملة Joint Comprehensive Plan of Action"، حيث فشلت سياسة الضغط الإقليمي علي إيران وتمكنت طهران من انجاز تقدم في برنامجها النووي من خلال انتهاك التزاماتها في خطة العمل المشتركة مما قد يمكنها من امتلاك سلاحها النووي الأول في فترة قصيرة نسبياً. وفي سبيل هذا النهج البراجماتي الذي تنتهجه إدارة

"بايدن" الذي يقتضي إقناع إيران بتبني موقف مختلف تجاه خصومها في منطقة الخليج وتغيير سياسة الضغط الإقليمي التي أثبتت فشلها حدث التباين والاهتزاز في الدور الأمريكي في صراع اليمن.⁽⁶⁴⁾ وكانت السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارتي "أوباما" و "ترامب" تلتزم بأمن إسرائيل كسياسة ثابتة في استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط من خلال العمل على الحد من الانتشار النووي الإقليمي، وتأمين منابع النفط والغاز. في هذا الإطار عملت إدارة "أوباما" على استيعاب إيران من خلال فتح آفاق للتفاهم ورفع العقوبات الغربية عنها في الملف النووي في إطار "الاتفاق النووي 1+5" عام 2016 مقابل موافقة إيران على الحد من أنشطتها النووية الحساسة والسماح بعمل المفتشين الدوليين. وكان التقارب الأمريكي الإيراني حينها وفقاً للاتفاقية هو المحدد الأول لطبيعة الدور الأمريكي في الصراع اليمني رغم الدعم الإيراني لجماعة الحوثي في اليمن من خلال إمدادهم بالصواريخ الباليستية في مايو 2015. كذلك قام الحوثيون في 17 نوفمبر 2017 باستهداف مطار الرياض بصاروخ بركان H2 إيراني المنشأ، كما دعمت إيران الحوثيين أيضاً بصواريخ باليستية وطائرات بدون طيار وقوارب مفخخة بدون ريان تستهدف قوات التحالف العربي منذ 2017. وهو ما أثبت أن التقارب الأمريكي مع إيران لم يحقق الأهداف المعلنة منه وهو تحقيق الاستقرار الإقليمي ولم يحقق سوي أهدافه الحقيقية وهي استقطاب إيران في الملف النووي وضمان أمن إسرائيل . وانطلاقاً من تجاوزات إيران فيما يخص اتفاق العمل المشترك النووي، استخدمت إدارة "ترامب" الصراع اليمني كمسرح للمواجهة مع إيران وكثفت من الدعم الأمريكي لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية، واستخدم "ترامب" عام 2018 حق الفيتو في رفع الحظر المفروض على صفقات الأسلحة إلى السعودية بقيمة 1.3 مليار دولار في مقابل تشديد حظر الأسلحة المفروض على الحوثيين. كما قرر "ترامب" أيضاً فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية علي إيران، ومواجهة التهديدات الموجهة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، بالإضافة إلي الترويج لدعم إيران للإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

من ثم يُمكن القول أن إدارة "ترامب" استخدمت ملف اليمن في مرحلة المواجهة مع إيران، وانتقاد سياسة "أوباما" المتراخية تجاه أنشطة إيران المتعلقة بالبرنامج الصاروخي وتصدير الإرهاب ودعم مقاتلي جماعة الحوثي في اليمن.

وأثناء إدارة "جون بايدن" حدث تحول في الدور الأمريكي تجاه الصراع اليمني حيث قررت الإدارة الأمريكية التوقف عن دعم العمليات العسكرية التي تنفذها كل من السعودية والإمارات، بالإضافة إلي متغير هام وهو "إلغاء قرار "ترامب" باعتبار الحوثيين جماعة إرهابية"، كذلك قررت إدارة "بايدن" تجميد صفقات السلاح للسعودية والإمارات؛ حيث يري مسئولو إدارة "بايدن" أن زيادة القوات الأمريكية في منطقة الخليج في ظل الإدارات السابقة لم يردع إيران بل علي النقيض توالى هجمات الحوثيين الحدودية علي السعودية وصحب ذلك زيادة في تدهور أوضاع الداخل اليمني .

- المصالح الأمريكية في اليمن:

لا تتفصل المصالح الأمريكية في اليمن عن موقع اليمن الاستراتيجي وتأثير الأوضاع السياسية والأمنية في الداخل اليمني بشكل حتمي على المصالح الأمنية الاقتصادية لمنطقة الخليج بوجه عام. حيث تقوم اقتصادات دول الخليج بشكل رئيسي على صادرات النفط باعتباره المورد الاقتصادي الرئيسي. وبالنظر إلى المخاوف الخليجية والأمريكية من حالة عدم الاستقرار الأمني اليمنى في ظل سيطرة قوات الحوثيين المواليين لإيران على اليمن، شكلت أزمة اليمن قضية أمن قومي وإقليمي بالدرجة الأولى، حيث يُشكل مضيق باب المندب وخليج عدن أقصر الطرق الملاحية لمرور ناقلات النفط الخليجية إلى مختلف دول العالم. والذي يعني أن سيطرة الحوثيين علي اليمن يهدد اقتصاديات وأمن دول الخليج وما يرتبط بها من اقتصاديات مستوردة للنفط الخليجي ومن تأثيرات سلبية علي الاقتصادي العالمي بوجه عام . ويرتبط أمن باب المندب وخليج عدن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ارتباطاً وثيقاً بأمن البحر الأحمر والصراع الأمني الأمريكي الروسي الصيني الإيراني علي البحر الأحمر؛ فمن ناحية أولى تجمع الولايات المتحدة مصالح بدول الاتحاد الأوروبي وتسعي إلي تأمين تدفقات نفط الخليج إلي تلك الدول عبر البحر الأحمر في ظل ما أسفرت عنه الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير 2022 من تداعيات اقتصادية علي أوروبا، ومن ناحية ثانية تحرص الولايات المتحدة الأمريكية علي تقويض التمدد الإيراني علي البحر الأحمر لضمان أمن إسرائيل، هذا إلي جانب حرص واشنطن علي دعم حلفائها بالشرق الأوسط وأهمهم السعودية والإمارات ضد مخاوفهم الأمنية من الوجود الحوثي علي حدودهم .

- ضغوط الكونجرس والمجتمع المدني الأمريكي:

كان لضغوط الكونجرس والمجتمع المدني الأمريكي دوراً قوياً في حدوث تحول للدور الأمريكي إزاء الصراع اليمني. فقد طلب أعضاء الكونجرس الأمريكي رسمياً من الرئيس "بايدن" بأن يقوم بـ"مطالبة السعودية علناً بإنهاء حصار اليمن"، وهو نفس المطلب الذي تؤيده منظمات المجتمع المدني الأمريكية. وصوت الكونجرس الأمريكي في مارس 2019 على مشروع قانون لوقف الدعم الأمريكي للحرب في اليمن بأغلبية 54 صوت مقابل 46. وكان سبب هذا الضغط هو ما أدت إليه العمليات العسكرية للتحالف العربي المدعوم من الولايات المتحدة من أزمة إنسانية في اليمن، لأن التحالف فرض حصاراً على الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في اليمن من خلال إغلاق موانئها البحرية والجوية مما أعاق الاقتصاد المعتمد بشكل أساسي على الاستيراد، ومع ذلك استخدم "ترامب" حق النقض. لكن ضغوط الكونجرس لعبت دوراً محورياً في تهميش قضية اليمن في السياسة الخارجية الأمريكية بعد ذلك في ظل إدارة "جون بايدن" وما لحق بها من تحول راديكالي في الموقف والدور وطبيعة التفاعل مع الصراع. فقد وعد "بايدن" منظمات المجتمع المدني الأمريكية خلال حملته الانتخابية بجعل السعودية "منبوذة" وأن يُنهي الدعم العسكري الأمريكي ومبيعات الأسلحة الأمريكية فيما يخص "العمليات الهجومية في اليمن".

وبناءً عليه كان لضغوط أعضاء الكونجرس الأمريكي وانتقادات السياسيين والنشطاء المدنيين في الداخل الأمريكي دور في تحول السياسة الأمريكية تجاه الصراع اليمني، لأنهم نظروا للحرب اليمنية علي أنها تورط لا يجب للولايات المتحدة أن تستمر فيه بل عليها أن تتسحب من جميع جبهات القتال الخارجية في الشرق الأوسط، وأن تتبنى نهج جديد بديل للتدخل العسكري في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

- صراع القوي الإقليمية كمحدد للدور الأمريكي في اليمن:

كان الصراع الإقليمي بين كل من السعودية وقطر من ناحية وإيران من ناحية أخرى محفزاً للتدخل العسكري الأمريكي غير المباشر في الصراع اليمني من خلال اعتمادها كدولة قائد للنظام الدولي على الدول الإقليمية في احتواء أي قوة صاعدة. وتُعرف هذه الاستراتيجية بـ "استراتيجية التوازن عن بعد" التي تكتفي بمراقبة الصراع الدائر بين القوي الإقليمية وانتظار الفرصة المواتية للتدخل لتحديد الطرف الذي ستقوم بدعمه. فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت معادية لإيران فإنها تعاونت معها بشكل غير مباشر في الحرب على داعش بمنطقة الشرق الأوسط من خلال مليشيات الشيعة العراقيين المدعومين من إيران. وفي الجانب الآخر تعاونت مع كل من السعودية والإمارات وقطر وباقي دول التحالف العربي من أجل احتواء

النفوذ الإيراني بالمنطقة والحيلولة دون تمدده في الخليج العربي بما يضر بالمصالح الاقتصادية والجيو-استراتيجية الأمريكية.

لذا يمكن القول أن الصراع الإقليمي السعودي الإيراني كان محفزاً للدور الأمريكي في الأزمة اليمنية منذ بدايتها وحتى تحولها إلى حرب أهلية، لاعتبارات أمنية متعلقة بتأمين منافذ وموانئ البحر الأحمر في اليمن، ولاعتبارات أخرى متعلقة بأمن السعودية وتحجيم الدور الإقليمي لإيراني في المنطقة، لأن إيران دأبت منذ بداية الأزمة في اليمن على دعم الحوثيين و "على عبد الله صالح" والقبائل المناوئة له للسيطرة على اليمن بغرض تطويق السعودية.

- المخاوف الأمريكية بشأن تواجد روسي صيني في الخليج العربي:

مثلت استراتيجية روسيا في اليمن أحد المحددات التي شكلت طبيعة وحدود الدور الأمريكي في الصراع اليمني. فوفقاً للرؤية الروسية لا تعتبر موسكو الصراع اليمني مجرد حرب أهلية وتتنظر له كأحدى حلقات الصراع الإقليمي والدولي على مناطق النفوذ. لم تعلن روسيا الحوثيين كجماعة إرهابية ولم تدعم أحد أطراف الصراع اليمني ضد الآخر، كما أنها تعترف رسمياً بالحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وفي الوقت ذاته ترفض روسيا اتهامات السعودية لإيران بدعمها لقوات الحوثيين ضد الحكومة الشرعية، وتسعي إلى ترسيخ العلاقات والشراكات الاقتصادية مع دول الخليج. وعلي الرغم من تصريحات مسؤولي روسيا بأن "بإمكان روسيا ودول الغرب التعاون بشكل فعال في حل الأزمة اليمنية، وأن حجم التناقضات بين روسيا والغرب أقل في الملف اليمني"، إلا أن هنا مخاوف استراتيجية تقيد الدور الأمريكي في اليمن فيما يتعلق باستراتيجية روسيا تجاه منطقة الخليج.

تسعي روسيا إلى تعزيز وجودها في خليج عدن ومنطقة البحر الأحمر كلها بالشكل الذي يعزز مشروعات توليد الكهرباء الروسية في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. كما تستهدف استراتيجية روسيا استعادة تأسيس نفوذها العسكري في الشرق الأوسط من خلال قاعدتها البحرية في جزيرة سقطري، وهو الهدف الاستراتيجي الذي لا يمكن لروسيا تحقيقه دون استعادة مكانة ودور قويتين في الخليج العربي. وفي إطار انجاز هذا الهدف أعلنت روسيا عام 2019 رؤيتها للأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لموسكو والتي تصف فيها اليمن على أنها منطقة عازلة للصراع بين السعودية وإيران. هذه الاستراتيجية عكست الإصرار الروسي علي لعب دور رسمي في حل المشكلات العالمية المؤثرة علي

مصالحها كذريعة تتيح لها التواجد بشكل دائم في منطقة الخليج والتأثير علي خطوط الملاحة المهمة، خاصةً وأنها الدولة الكبرى الوحيدة التي لا تمتلك قاعدة عسكرية في منطقة القرن الإفريقي ولا بد من الحفاظ علي تواجدها الاستراتيجي في المنطقة من خلال قاعدتها البحرية في اليمن.

ولا تتفصل المصالح الاستراتيجية الروسية في منطقة الخليج عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج ودورها في صراع اليمن. لأن الدور الأمريكي في الصراع اليمني يعد جزء من الصراع الأمريكي الاستراتيجي مع كل من روسيا

والصين من جهة ومع إيران من جهة أخرى. فعلي الرغم من فشلها في العراق وأفغانستان عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للصراع اليمني علي زيادة أصولها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط من خلال عمليات قيادة المحيط الهادي، والتوجه الاستراتيجي الدفاعي الجديد الذي يسعى إلي استدامة "الصدارة الأمريكية العالمية" ويتطلب إعطاء أولوية كبيرة لـ "الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الأمم الشريكة والمساندة لها في منطقة الشرق الأوسط الكبير. وبناءً علي تلك الاستراتيجية عززت وزارة الدفاع الأمريكية عملياتها العسكرية في اليمن في إطار صراعاها مع إيران. كذلك جاءت تلك الاستراتيجية التي تبنتها إدارة "أوباما" معادية لروسيا وتعتبرها العدو الاستراتيجي الأول لواشنطن وتعمل علي عرقلة توجهاتها في مناطق النفوذ الأمريكية جنباً إلي جنب مع مقاومة الصعود الصيني ومقاومة مشروعات التوسع التجاري والاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط؛ حيث تعمل الصين علي تطوير استراتيجيتها للتحكم في موانئ البحرين الأحمر والأبيض والمتوسط.

وفي ظل إدارة "جون بايدن" حدث تحول في أسلوب الإدارة الأمريكية للصراع الاستراتيجي مع كل من روسيا والصين دون حدوث تغير في ثوابته. فقد أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية تركز علي بناء الداخل وإدارة الملفات الاستراتيجية في مناطق النفوذ بالقوة السياسية والدبلوماسية وبنظام الإدارة من الخلف وعدم التحدي أو الانخراط المباشر في الصراعات باستثناء "ملف أمن إسرائيل". وهو التحول الذي يدفع كل من روسيا والصين لفتح آفاق للشراكات الاقتصادية وصفقات الأسلحة بمنطقة الخليج لملء الفراغ الأمريكي وإعادة ترتيب الأدوار في الشرق الأوسط. فقد ركزت قمة الناتو لعام 2021 علي التهديدات الروسية والصينية وضرورة العودة الأمريكية للنهج الأطلسي وحماية الحلفاء ضد تلك التهديدات. وفي ظل حرص "بايدن" علي اتباع سياسة معادية لروسيا تكون مختلفةً عن سياسة سابقه وجه انتقاده للإدارات السابقة في عدم الحزم مع

روسيا وضعف المواقف تجاهها في مناطق النفوذ الأمريكي، كذلك جاءت استراتيجية بايدن " موجهة نحو التصدي للتهديدات الأمنية والاستراتيجية من جانب روسيا وللتحديات الاقتصادية من جانب الصين.

- الأزمة الإنسانية في اليمن وتداعيات الحرب على المدنيين:

أدت الحرب اليمنية إلى كوارث إنسانية ومجاعات وانتشار للأمراض والأوبئة وتخريب في البنى التحتية والمؤسسات الرسمية للدولة. لم يتحمل تكلفة الحرب سوي المواطنين المدنيين خاصة الأطفال. وقد رصدت إحصائيات منظمة الأمم المتحدة لعام 2020 حوالي 24 مليون مواطن يمني بما يعادل 80% من إجمالي السكان في حاجة للمساعدات الإنسانية، وتعرض حوالي 2 مليون شخص للمجاعة ونقص الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، ويعاني 2.2 مليون طفل يمني من سوء التغذية الحاد المهدد للحياة وتعرض طفل واحد للوفاة كل عشرة دقائق بسبب عواقب الحرب القاسية والمستمرة. (انظر موقع الأمم المتحدة/ المساعدات الإنسانية/ بيان منظمة اليونيسيف عن الأزمة الإنسانية في اليمن/ 23 مارس 2023).

أدى الحصار الاقتصادي وإغلاق الموانئ البحرية مع احتدام الصراع بين الأطراف الداخلية من جهة والقوي الإقليمية والدولية من جهة أخرى إلى مزيد من الفقر وتزدي الأوضاع الإنسانية والاجتماعية. وقد أدت هذه الكارثة الإنسانية التي حذرت منها منظمة الأمم المتحدة بشكل رسمي على لسان أمينها العام "أنطونيو جوتيريش" إلى رفع توجيه الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي دفاعها عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين وهي الدولة الداعمة والراعية لحرب قوات التحالف العربي علي اليمن والتي لم تميز بين قوات المعارضة الحوثية والمدنيين العزل. هذا الدعم العسكري الأمريكي الذي كان متزامناً مع مساعدات أمريكية إنسانية لليمن وليبيا والصومال وغيرها من الدول التي تعاني من الهشاشة السياسية والتدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار العام أدى إلى زعزعة الهيبة والمكانة الأمريكية بين الشعوب، وهو الوصف الذي وصف به "بايدن" حرب اليمن بأنها "كارثة إنسانية واستراتيجية". و بذلك كانت الكارثة الإنسانية التي أحدثتها حرب اليمن محدداً قوياً للدور الأمريكي في الصراع اليمني، ومسبباً هاماً للتحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية تجاه الصراع اليمني وتجاه الفاعلين الإقليميين المنخرطين فيه.

المطلب الثاني: " رؤية الإدارة الأمريكية للصراع الليبي ومحددات الدور "

أولاً - الدور الأمريكي في الصراع الليبي:

اقتصر موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع الليبي في بداية الأزمة بتصريحات رسمية تدين نظام القذافي والتأييد الإنساني للثوار ولحقوقهم في المشاركة في صنع القرار والتوزيع العادل للثروة، ثم أيدت واشنطن قرار منظمة الأمم المتحدة رقم 1970 لعام 2011 بفرض عقوبات علي معمر القذافي وعائلته وتضمنت العقوبات (تجميد الأصول- حظر بيع الأسلحة، المنع من السفر). كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها حكومة القذافي ضد الثوار. وبناءً على هذا الموقف الأمريكي قام الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات علي القذافي وحكومته وعائلته والمقربين له شملت (تجميد الأرصدة والأموال- حظر السفر إلى دول الاتحاد- حظر الأسلحة). كما أصدر مجلس الأمن الدولي برعاية أمريكية القرار رقم 1973 لعام 2011 بفرض الحظر الجوي على الطائرات الليبية العسكرية. وفي 28 إبريل 2011 بدأت عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) المكثفة على القواعد الجوية والقوات البرية لنظام القذافي والتي أُطلق عليها عمليات "الحامي الموحد"، مما أدى إلى انهائها وإتاحة الفرصة لقوات الثورة للتقدم غرباً والسيطرة على المدن. إلا أن حادث اغتيال السفير الأمريكي "كريس ستيفينز" بمقر القنصلية الأمريكية بينغازي عام 2012 علي يد تنظيم أنصار الشريعة، وما تبع ذلك من استقالات لمسئولين في الخارجية الأمريكية أحدث ركوداً في الدور الأمريكي في الأزمة الليبية انعكس في غياب الدور الدبلوماسي والسياسي وكذلك الدور العسكري.

وخلال حملته في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 انتقد "دونالد ترامب" سياسة إدارة "أوباما" وطريقة تعاملها مع الصراع الليبي، ووعده في حال فوزه بدور أمريكي أكثر حسماً في ليبيا وفقاً لتصريحه من خلال: "التدخل العسكري في ليبيا التي أغرقتها هيلاري كلينتون في المشاكل من أجل القضاء على التنظيمات المتطرفة خاصة داعش، ولا بديل سوي قصف مواقع تنظيم داعش داخل ليبيا، وفرض حصار لمنعه من بيع النفط الليبي". إلا أن السياسة الفعلية لإدارة "دونالد ترامب" تجاه الأزمة الليبية لم تختلف كثيراً عن سياسة "أوباما" بل إنها عمقت من غموض وتذبذب الدور الأمريكي في الأزمة مع التركيز علي "سياسة الحرب بالوكالة" من خلال الدعم الضمني لبعض فصائل الصراع الليبي، مع الاستمرار في التأييد الرسمي لمبادرات التسوية الدبلوماسية للصراع .

أما إدارة "جون بايدن" فقد تبنت منذ بداية توليه الرئاسة الأمريكية "استراتيجية فض الاشتباك مع الأزمات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط" وانتهاج "سياسة عدم التصعيد" فيها. وبناءً عليه كانت سياسة "بايدن"

الخارجية أكثر حذراً فيما يخص الصراع الليبي. الأمر الذي عكس تراجع أولوية قضايا الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية مقارنةً بها في الفترات السابقة في ظل إدارتي "أوباما" و "ترامب". وقد أدى هذا التراجع الأمريكي إليّ البروز الاستراتيجي لكل من الصين وروسيا في المنطقة لملاء الفراغ الأمريكي ولإثبات فشل الإدارة الغربية بقيادة أمريكية للالتزامات الدولية، والذي اقترن بتصاعد دور الأطراف الإقليمية التي تركز في الوقت الحالي علي صياغة تحالفات وشراكات أمنية واقتصادية مع روسيا والصين للحفاظ علي استقرار وأمن المنطقة العربية في ظل غياب الدور العسكري الأمريكي في صراعات وأزمات المنطقة .

ثانياً: محددات الدور الأمريكي في الصراع الليبي:

تضافرت العديد من المحددات والعوامل التي حكمت طبيعة وحدود الدور الأمريكي في الصراع الليبي، لما تتمتع به الأزمة الليبية من خصوصية لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بأمن واقتصاد دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك بأمن الدول الإقليمية المنخرطة في الأزمة منذ بدايتها، وللطبيعة الداخلية الخاصة للمجتمع الليبي؛ وفيما يلي تفصيلاً لهذه المحددات:

(1) المصالح الأمريكية في ليبيا:

ترتبط المصالح الأمريكية في ليبيا بأهمية ليبيا استراتيجياً واقتصادياً في الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط. حيث تتمتع ليبيا بأهمية استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبحكم ثرواتها النفطية

وكونها نقطة التقاء استراتيجي بين أوروبا والوطن العربي وأفريقيا. كذلك تحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الأمريكية، إلي جانب ما يتمتع به نبط ليبيا من جودة ومواصفات تميزه مثل الخفة وسهولة الاستخراج وخلوه من الشمع مما يجعله غير قابل للاستبدال والتعويض.

هذه الإمكانيات النفطية التي تتمتع بها ليبيا بحكم موقعها الجغرافي والطبيعة الجيولوجية لأرضها جعلتها ساحة للصراعات الداخلية بين فصائل متعددة ومتنافرة داخلياً، وجعلتها كذلك قضية تقاطع مصالح بين قوى خارجية معينة وتعارض مصالح بين قوى خارجية أخرى. وبذلك كانت المصالح الاقتصادية الأمريكية المرتبطة بمصالح حلفاءها الأوروبيين في تأمين إمدادات النفط الليبي إحدى محددات الدور الأمريكي في الأزمة الليبية.

(2) حادث مقتل السفير الأمريكي في ليبيا:

كان حادث مقتل السفير الأمريكي في ليبيا "كريس ستيفينز" بمقر القنصلية الأمريكية بينغازي عام 2012 سبباً من أسباب ارتباك وعدم ثبات الدور الأمريكي في الصراع الليبي. فعلى الرغم من وجود واشنطن على الساحة السياسية الدولية داعمة لقوات المعارضة الليبية وللمجلس الانتقالي الوطني، إلا أن سياستها تجاه ليبيا كانت محايدة نسبياً وغير منخرطة بشكل منفرد، خاصةً بعدما قطعت التمثيل الدبلوماسي مع ليبيا على إثر الحادث، مع الحرص على التأثير في الأزمة من خلال الأطراف الإقليمية الفاعلة. وحتى مع وصول "دونالد ترامب" للرئاسة لم تشهد السياسة الأمريكية تجاه ليبيا تقدماً ملحوظاً فيما عدا تحفيز واشنطن للجهود الدبلوماسية الأممية والمبادرات الدبلوماسية والمشاركة فيها؛ مثل مؤتمر برلين 1 ومبادرة إعلان القاهرة لحل الأزمة الليبية يونيو 2020، إلى أن وصل "جون بايدن" للرئاسة وأعاد التمثيل الدبلوماسي الأمريكي المنقطع في ليبيا، كما سيتم ذكره لاحقاً بالتفصيل في أدوات الدور الأمريكي في الصراع الليبي.

(3) الموقف الروسي من الأزمة الليبية:

يعتبر موقف روسيا من الثورة الليبية منذ بدايتها أحد محددات الدور الأمريكي في الصراع الليبي، فقد اتخذت موسكو موقفاً معارضاً للثورة الليبية التي شككت فيها ورأت أنها شكل من أشكال التدخل الغربي في شؤون الدول، بل وكانت موسكو داعمة أيضاً لنظام القذافي وانتقدت الدول المعارضة له وشككت في نواياهم. ومن ثم حاولت روسيا عرقلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 فيما يخص الشأن الليبي للحيلولة دون التدخل العسكري الخارجي في ليبيا وامتنعت عن التصويت للقرار لكن محاولتها لم تنجح وصدر القرار بفرض حظر جوي على ليبيا تحت بند مبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية. كما اتخذت روسيا إجراءات ومبادرات وساطة بين القذافي والمجلس الانتقالي الليبي إلا أنها لم تنجح في التسوية إلى أن اضطرت إلى تحول موقفها واعترفت رسمياً بالمجلس الانتقالي والمتغيرات التي شهدتها الأزمة الليبية. كانت روسيا من خلال هذا الموقف تحاول أن تحمي مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية التي توالي سقوط عواصمها بدعوى التحول الديمقراطي وبدعم غربي. واتخذت روسيا هذا الموقف في إطار صراعها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية التي تعتبر سوقاً رئيسياً للصادرات والسلع الاستراتيجية والمعمرة الروسية. لذا كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الليبي مُحفزاً بالإضرار بالمصالح الاقتصادية الروسية التي وصلت قيمة خسائرها إلى مليار دولار (قيمة عقود أسلحة ومشروعات في مجال الطاقة والبنية التحتية). إلى جانب

الحرص الأمريكي علي إبعاد موسكو عن لعب دور آخر وفعال في المنطقة العربية يُضيف إلي دورها في الأزمة السورية والتي استطاعت روسيا أن تقايض الغرب بها في أزمة أوكرانيا وضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014 رغماً عن الإرادة الغربية.

ومن ثم يمكن القول أن المصالح الروسية في ليبيا وموقفها من الصراع الليبي يُعتبران من محددات الدور الأمريكي في الصراع نظراً للدوافع الاستراتيجية الأمريكية الروسية المتقاطعة في الشرق الأوسط، ونظراً لمحورية المصالح الاقتصادية في قطاع الطاقة بالنسبة لروسيا من جهة وبالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين من جهة أخرى.

(1) دور الأطراف الإقليمية في الصراع الليبي:

كان الدور القطري من أقوى الأدوار الإقليمية الفاعلة في الصراع الليبي؛ حيث كانت قطر أولى الدول العربية المعترفة بالمجلس الوطني الانتقالي بعد سقوط نظام القذافي. وشاركت في قوات الحظر الجوي على ليبيا للسيطرة على جيش القذافي وأجهزته الأمنية المقاومة للثورة. وبموجب هذا الموقف القطري قام مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار رقم 1972 في مارس 2011 لفرض الحظر الجوي لحماية المدنيين في ليبيا، إلا أن القرار واقعياً استُغل لحصار قوات القذافي ودعم المعارضين عسكرياً، مما أدى إلي القتال المتبادل وتحول الأزمة السياسية الليبية إلي حرب داخلية تبعها انهيار المؤسسات السياسية والأمنية وتفاقم الصراع القبلي والمناطقي بين الفصائل السياسية علي الثروة والسلطة والأرض.

ومع ذلك شاركت قطر مع دول الخليج في نشر القوات العسكرية الخليجية في ليبيا لدعم الانتقال السلمي للسلطة، وبعد شهر واحد انسحبت قطر من مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي في ليبيا وتركت الأزمة بشكل رسمي في يد دول الخليج الأخرى. إلا أن الدور القطري في الأزمة لم ينتهي وتولت مهمة الإدارة من الخلف ودعم الدور السعودي القيادي في الأزمة. وكانت تركيا معارضة للتدخل الخارجي في ليبيا من خلال قوات حلف الناتو: فقد صرح أردوغان قائلاً "هل ينبغي لحلف شمال الأطلسي التدخل في ليبيا؟ هل يمكن أن يكون هناك مثل هذا الهراء؟ ما هي الأعمال التجارية التي يقوم بها الناتو في ليبيا؟". وكانت تركيا تؤكد بشكل رسمي اعتراضها واتهامها للدول الغربية المشاركة في عمليات حلف "الناتو" في ليبيا بأنها تنتطلع

للنظ الليبي، لكن تركيا سرعان ما حولت موقفها عندما فشلت في إعاقة التدخل العسكري وقررت الانضمام لعمليات "الناتو" العسكرية.

ومن ثم كان دور الأطراف الإقليمية- المتمثل في قوات الخليج العربي المحاصرة لليبيا بدعوى حماية المدنيين، والدورين التركي والقطري المنخرط في الأزمة من الخلف عن طريق دعم المليشيات والعناصر المتمردة وفقاً لأسس مذهبية وطائفية- مههداً لتدخل الأطراف الدولية في ليبيا من ناحية، ومحفزاً للدور الأمريكي المتذبذب والغامض تجاه الصراع الليبي من ناحية أخرى.

(2) الموقف الأوروبي من الأزمة الليبية كمحدد للدور الأمريكي:

كانت دول أوروبا الغربية هي الفاعل الأكثر قلقاً وانخراطاً بشأن الأزمة الليبية. فقد كانت كل من فرنسا وبريطانيا متحمستان للانخراط في الأزمة الليبية من أجل إسقاط نظام القذافي وحماية المدنيين؛ حيث كان لفرنسا دور تدخل أساسي منذ بداية الصراع إلى جانب دورها في منطقة الساحل الأفريقي المتاخمة لليبيا. فقد استبقت كل من باريس ولندن التحركات الجماعية عبر مجلس الأمن الدولي من خلال عملية "قصر الأوديسا" بمساندة ورعاية أمريكية لإحكام السيطرة على نظام القذافي. كان هذا الانخراط والاندفاع الفرنسي البريطاني مدفوعاً بالمشاوف الأمنية والاقتصادية المتعلقة بالنفط. وعلى الرغم من غياب توافق المصالح الغربية في ليبيا ما بين إيطاليا وفرنسا التي تعتبر ليبيا امتداداً استراتيجياً ومنطقة نفوذ تاريخي لهما وبريطانيا التي

سعت لحماية أمنها القومي ومصالحها الحيوية في ليبيا، ألمانيا التي التزمت الحياد ورفض الانخراط في التدخل العسكري في ليبيا، إلا أن الموقف الأوروبي بوجه عام كان محدداً للدور الأمريكي في ليبيا الذي حرص على ترك الساحة الليبية نسبياً للاعبين الرئيسيين المعنيين بها والمرتبطين معها بعمق تاريخي واستراتيجي، مع إدارة الأزمة من الخلف من خلال القوي الإقليمية.

(1) الاستراتيجية الرباعية الأمريكية في أفريقيا:

تُمثل ليبيا مسرحاً واقعياً لتنفيذ "الاستراتيجية الرباعية الأمريكية في أفريقيا"؛ والتي تشمل أهدافاً (المنافسة الاستراتيجية، محاربة المنظمات المتطرفة العنيفة، الاستجابة للآزمات، الشراكة الأمنية). وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية الأمريكي "أنطوني بلينكين" في نوفمبر 2021 أن "أفريقيا ستشكل المستقبل ليس فقط مستقبل الشعوب الأفريقية وإنما مستقبل العالم". وتعتمد هذه الاستراتيجية بشكل أساسي على تحول منهجية التعامل

نحو الشراكة مع الوكلاء الأفارقة خاصة "الاتحاد الأفريقي" لمواجهة التحديات والأزمات العالقة في إطار منهج تشاركي متبادل يستخدم التصرف الأحادي فقط عندما "يكون الأمر قانونياً أو عندما يكون التهديد حاداً" مع إعطاء أولوية قصوي لقضايا التنمية والبيئة والتغير المناخي وإنتاج الطاقة.

هذه الاستراتيجية وإن كانت في ظاهرها تتضمن توجهاً نحو الشراكة والتعاون الدبلوماسي في حل الأزمات والشراكة في مجالات التنمية، إلا أنها لم تتضمن حلولاً للقضايا القانونية التي تشكل تهديداً صارماً، الأمر الذي يعكس أن "الاستراتيجية الرباعية الأمريكية الجديدة في أفريقيا" تعتمد على التقدير الأحادي الأمريكي لقضايا ومجالات التعاون المشترك مع السلطة التقديرية الأحادية للقضايا التي تتطلب تدخلاً منفرداً وفقاً لما يراعي المصالح والمخاوف الأمريكية من التمدد الصيني في إفريقيا بأسلوب الشراكة وليس الهيمنة.

وكانت هذه الاستراتيجية هي إحدى محددات الدور الأمريكي في ليبيا والذي تمحور حول محاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم "القاعدة" في المناطق النائية والجنوبية من ليبيا، ثم التحول نحو المشاركة في عملية التسوية السياسية والدبلوماسية للصراع الليبي والتوقف عن الانخراط المباشر في الأزمة.

المبحث الثاني: "سلوك الدور الأمريكي في الصراع اليمني والصراع الليبي"

يهدف هذا المبحث إلى توضيح الأدوات والسياسات التي تترجم السلوك الأمريكي في الصراعين اليمني و الليبي من خلال مطلبين؛ يتناول المطلب الأول: أداة التدخل العسكري الغير مباشر والأداة السياسية والدبلوماسية للسلوك الأمريكي في الصراع اليمني، ويتناول المطلب الثاني: الأداة العسكرية والأداة السياسية والدبلوماسية للسلوك الأمريكي في الصراع الليبي.

المطلب الأول: "أدوات الدور الأمريكي في الصراع اليمني"

مر الدور الأمريكي في الصراع اليمني بمراحل تغير عكست تباين واضح في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع اليمني، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السياسي اليمني بعد الثورة ضد معارضة الحوثيين في بداية الأزمة. ومع تطور الأوضاع وتداخل أطراف الصراع داخلياً وإقليمياً في إطار المخاوف الخليجية من التمدد الشيوعي للحوثيين في المنطقة،

دخل الدور الأمريكي في مرحلة استخدام أداة التدخل العسكري غير المباشر من خلال دعم قوات التحالف العربي "عاصفة الحزم" ضد قوات الحوثيين. ومع ما أسفرت عنه تجاوزات العمليات العسكرية العربية بدعم

أمريكي في اليمن من أزمات إنسانية وتدمير للداخل اليمني، ومع ثبوت فشل الإدارة الأمريكية للصراع اليمني، حدث تحول في الأدوات والدور الأمريكي وأصبحت سياسة واشنطن الخارجية تجاه الصراع اليمني تركز على الأداة السياسية والدبلوماسية ودعم جهود الأمم المتحدة والمؤتمرات والجهود الدولية المنعقدة لتسوية الصراع. وفيما يلي عرض تفصيلي لأدوات الدور الأمريكي في الصراع اليمني:

أولاً - دعم التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية مع البدايات الثورية في اليمن عام 2011 تتبنى دور الدولة القائد للنظام الدولي والراعية للتحول الديمقراطي في الدول العربية. وبناءً عليه دعمت عملية الإصلاح السياسي في اليمن، لكنه كان دعماً مشروطاً ومرهوناً بالدرجة الأولى بالمصالح السعودية والخليجية المنخرطة في الشأن السياسي اليمني؛ لأسباب تتعلق بالأمن القومي وبسياسة إيران في المنطقة. وكان هذا الدعم الأمريكي المشروط سبباً في تفتت المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية وفقاً لتعدد الانتماءات القبلية والسياسية. وقد ساعد علي هذا الانهيار المؤسسي اليمني أيضاً سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلال الأزمة اليمنية في محاربة الإرهاب في اليمن ودعم الحلفاء الخليجيين ومناوئة إيران، وتحول الموقف من دعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي إلى تصفية الحسابات وإدارة الملفات الأمنية في منطقة الخليج .

لكن الرئيس اليمني وقتها "علي عبد الله صالح" كان مدعوماً من الولايات المتحدة الأمريكية، وعند إصابته من قبل قبائل المعارضة وبعض ضباط الجيش المتمردين وسفره إلى المملكة العربية السعودية، أتهمت واشنطن بدعومه وقام "جون برينان" كبير مستشاري أوباما لمكافحة الإرهاب بزيارة صالح في المستشفى بالسعودية، وأقنعه بالنتحي عن الحكم. هذا الطابع السلمي الداعم ظاهرياً للإصلاح السياسي اليمني لم يستمر طويلاً لأن الولايات المتحدة الأمريكية سارعت بشن غارات جوية غير مسبوقه على اليمن بدعوى محاربتها لعناصر تنظيم القاعدة المشكوك في اختلاطهم بالمتمردين المناهضين للحكومة .

في هذه المرحلة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام أداة التدخل العسكري في بادئ الأمر بدعوى محاربتها للتنظيمات الإرهاب في اليمن من خلال تنظيم تدريبات عسكرية لقوات يمنية خاصة لمحاربة تنظيم القاعدة في تعاون أمني أمريكي- يمني للحفاظ على استقرار الأوضاع الداخلية. إلا أن الاضطرابات السياسية أدت - وفقاً لـ "جون برينان"- إلى استغلال القوات الخاصة التي دربتها الولايات المتحدة إلى التركيز على مواقعها لتحقيق أغراض سياسية داخلية بدلاً من محاربة عناصر تنظيم القاعدة في المنطقة

العربية. فأصبحت القوات المدربة أمريكياً هي نفسها التي تمارس العنف ضد الانتقال الديمقراطي وحماية النظام السياسي. ومما عزز أيضاً من التباين في الدور الأمريكي هو أن الدعم الأمريكي العسكري والأمني للحكومة اليمنية الشرعية والذي بلغ حوالي 120 مليون دولار كان مشروطاً بشهادة وزارة الخارجية الأمريكية بأن الحكومة اليمنية تتعاون بشكل كافي في محاربة الإرهاب ولم يكن لها أي علاقة بدعم الديمقراطية . وبالطبع فشلت هذه الأداة حيث شهدت أزمة اليمن تطورات سلبية صعبة بين الفصائل المتصارعة على السلطة والأرض مما حولها إلى حرب أهلية الخاسر الوحيد فيها هو الشعب اليمني، ولا زال الصراع اليمني الداخلي مستمر حتى الآن في ظل جهود وساطة دبلوماسية ومحاولات دولية وإقليمية للتسوية السلمية. ثانياً أداة التدخل العسكري الغير مباشر من خلال دعم التحالف العربي:

التزمت وزارة الدفاع الأمريكية منذ إعلان "أوباما" رسمياً دعمه للتدخل الخارجي العسكري في اليمن في أواخر عام 2014 بتوفير الدعم اللوجستي والاستخباراتي للعمليات العسكرية التي يقودها مجلس التعاون الخليجي. كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمد قوات التحالف العربي بالوقود في الجو وفرق الإنقاذ القتالي والاستخبارات من خلال تخصيص 45 محلاً استخباراتياً ل المساعدة في تقديم المشورة بشأن اختيار الهدف، ومضاعفة صادرات الأسلحة ودعم المقاولين لدول مجلس التعاون الخليجي. وتطور الدعم مع تصاعد الحرب الأهلية في اليمن إلى تزويد السعودية بقنابل لإسقاطها على اليمن. وأعلن نائب وزير الخارجية الأمريكي "أنطوني بلينكين" أثناء وجوده في الرياض أن "المملكة العربية السعودية ترسل رسالة قوية إلى الحوثيين وحلفائهم ... وكجزء من هذا الجهد، قمنا بتسريع تسليم الأسلحة، وزدنا تبادل ذكائنا". وفي إطار هذا التصريح سمحت وزارة الخارجية بمبيعات عسكرية أجنبية بقيمة 8.4 مليار دولار إلى دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الحرب الجوية، و 7.8 مليار دولار للسعوديين وحدهم.

في 25 مارس 2015 بدأت أولى هجمات العملية العسكرية لقوات التحالف العربي المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شنت السعودية والإمارات هجوماً عسكرياً على اليمن أدى إلى تدمير قواتها الجوية والسيطرة على مجالها الحيوي في غضون 24 ساعة. وكان الهدف المُعلن من العملية العسكرية الأولى لقوات التحالف العربي هو إعادة الرئيس اليمني المُحاصر " عبد ربه منصور هادي" الذي تم تقويض شرعيته من خلال سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء. وبعد ساعات من هذه العملية العسكرية أعلن الرئيس الأمريكي "أوباما" وبشكل رسمي - كما ذكرنا سابقاً - دعمه لتحركات مجلس التعاون الخليجي ضد عنف

الحوثيين. لكن البيان الرسمي الصادر عن "أوباما" حينها أكد علي أن: "الولايات المتحدة الأمريكية لا تقوم بعمل عسكري مباشر في اليمن، لكنها تُنشأ خلية تخطيط مشتركة مع السعودية لتنسيق الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي".

لكن تاريخ حرب اليمن والدعم العسكري الأمريكي لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية أثبت عدم صحة الأهداف المعلنة. فلم تكن الولايات المتحدة راعية لحقوق الإنسان في اليمن بل إنها تغاضت عن تجاوزات قوات التحالف العربي الإنسانية، كما أن واشنطن دعمت السعودية سياسياً على المستوى الدولي وقدمت غطاءً سياسياً للحرب وحمتها من المحاسبة الدولية من قبل الأمم المتحدة. كذلك استمر الدعم العسكري واللوجستي الأمريكي لكل من السعودية والإمارات بعد ظهور أدلة على تواطؤ قواتهم مع قوات تنظيم القاعدة علي أرض اليمن، واستمر قصف المستشفيات والتفجيرات واسعة النطاق التي أسفرت عن آلاف الضحايا من المدنيين مثل (الغارة الجوية على سوق حجة في مارس 2016، تفجير أكتوبر 2016 في صنعاء الذي استهدف مدنيين أثناء

تأدية واجب العزاء). وقوبلت قوات التحالف العربي الأمريكي بمقاومة من قوات تحالف الحوثيين مع الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" التي بدأت في إحباط قوات التحالف ومقاومته عسكرياً وفنياً. وفي سبتمبر 2015 وضع "أوباما" قيوداً علي الدعم العسكري للحرب في اليمن وصفقات الأسلحة إلى دول الخليج، لكن مع وصول "ترامب" للرئاسة اتخذت الإدارة الأمريكية سياسة تصعيدية في حرب اليمن، حيث ألغت قرار "أوباما" بتعليق بيع الذخائر الموجهة بدقة إلي السعودية، ثم تم إرسال قوات خاصة إلي الحدود السعودية اليمنية أثناء التوقيع علي قانون الدفاع الوطني عام 2019، كذلك تجاوزت إدارة "ترامب" القيود المفروضة لتقليل الوفيات من المدنيين في الحرب علي اليمن.

وفي مارس 2017 طلب وزير الدفاع الأمريكي "جيم ماتيس" من البيت الأبيض رفع القيود التي كانت مفروضة في عهد "أوباما" على الدعم العسكري الأمريكي لدول الخليج العربي المنخرطة في حرب أهلية طويلة الأمد ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. فقد كان النشاط العسكري الأمريكي في اليمن خلال إدارة "أوباما" مقتصرًا بشكل أساسي على عمليات مكافحة الإرهاب ضد فرع القاعدة هناك، مع دعم غير مباشر محدود لجهود دول الخليج في حرب أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. وقد جاءت تلك المطالبات كنوع من الضغط الداخلي علي "ترامب" من أجل التحرك بقوة أكبر ضد إيران التي

تتهمةا السعودية والإمارات بتدريب وتسليح الحوثيين في حرب بالوكالة لزيادة نفوذها الإقليمي ضد دول الخليج.

ورغم ما تعرضت له إدارة "ترامب" من ضغوط من الكونجرس الأمريكي بأن المصالح الأمريكية في اليمن ليست حيوية واتهام الكونجرس "أوباما" بأن مشاركته في حرب اليمن لا تتعدي دعمه للرياض في مواجهة الحوثيين وليس لها علاقة بدعم الديمقراطية ولا محاربة الإرهاب، وأن واشنطن تورطت في حربها باليمن، إلا أن "ترامب" أكمل الطريق من حيث انتهى "أوباما" وحافظ على الوضع الراهن واستخدمه حقه في "الفيتو" لمواصلة وتعزيز الدعم العسكري الأمريكي للسعودية والإمارات في حرب اليمن. وكانت المحصلة النهائية هي مزيد من المجاعات والكوارث الإنسانية للشعب اليمني ومزيد من الفشل الأمريكي في اليمن من خلال دعم "ترامب" "الغير مُبرر" و "الغير قانوني" للتدخل العسكري في اليمن والذي "لا يفيد الولايات المتحدة الأمريكية" علي حد تعبير السيناتور "لويد أوستن" أمام الكونجرس الأمريكي والذي تولي منصب وزير الدفاع الأمريكي لاحقاً في ولاية "جون بايدن".

ثالثاً الأداة الدبلوماسية والسياسية:

تأثر الدور الأمريكي في الصراع اليمني بالتحول الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بوصول "جون بايدن" للرئاسة. حيث جاءت إدارة "بايدن" بتوجهات وأجندات للسياسة الخارجية يتراجع فيها الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط نسبياً لصالح الاهتمام بمناطق أخرى أكثر أهمية للمصالح الأمريكية مثل؛ الاهتمام بالداخل الأمريكي وآسيا وتحالفات الاندوباسيفيك،

وموازنة الصعود الروسي والصيني في النظام الدولي، وغيرها من القضايا الأكثر حيوية وخطورة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي. ووصف "جون بايدن" حرب اليمن بأنها "كارثة يجب أن تنتهي" ومن ثم اتخذت إدارته موقف معارض لاستمرار الدعم الأمريكي لقوات التحالف العربي في حرب اليمن ضد الحوثيين. وبدلاً من ذلك انتهجت إدارة "بايدن" أداة الحل الدبلوماسي والسياسي كتعبير عن موقفها ودورها الجديد في الصراع اليمني. كانت أولى القرارات التي أعلنها "بايدن" بشكل رسمي هي قرار وقف الدعم الأمريكي للتحالف العربي في حرب اليمن، وتجميد صفقات السلاح إلى دول الخليج كما سبق ذكره، وكذلك قرار "بايدن" بتعيين الدبلوماسي "ليندر كينج" كمبعوث رسمي خاص إلى اليمن بهدف تعزيز جهود إنهاء الحرب والعمل على إدارة ملف المفاوضات بين التحالف العربي والحوثيين. ولطبيعة الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية ونظراً لما

يربطها مع السعودية من علاقات صداقة وتعاون ومصالح متبادلة في الشرق الأوسط، لاقت مبادرات التسوية السياسية قبولاً من جانب دول مجلس التعاون الخليجي .

وجاءت جهود الأداة الدبلوماسية والسياسية الأمريكية في الصراع اليمني متوافقة مع جهود منظمة الأمم المتحدة؛ حيث قام المبعوث الأمريكي باليمن بالتنسيق مع مبعوث الأمم المتحدة لتقديم تصوراً أولياً لعملية وقف إطلاق النار والتوصل لتسوية سلمية. كما سعت واشنطن إلى التنسيق مع غرب أوروبا بشأن تسوية الصراع اليمني سياسياً من خلال الاجتماع المشترك المنعقد بين المبعوث الأمريكي وسفراء الاتحاد الأوروبي في اليمن في 18 فبراير 2021 وإعلانهم عن العمل المشترك لإنهاء التوترات في منطقة الخليج وخاصة حرب اليمن. كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية علي دفع التشاور مع المسؤولين السعوديين واليمنيين مثل الاجتماع الذي نسقه المبعوث الأمريكي بين الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" ووزير الخارجية السعودي "فيصل بن فرحان" ووزير الخارجية اليمني "أحمد بن مبارك" لمناقشة نهج واشنطن في إيجاد الحل السياسي للصراع اليمني .

إلا أن الأداة الدبلوماسية جاءت محفوفة بعوامل فشلها حيث اصطحب تحول الدور الأمريكي في الصراع اليمني تناقضات واضحة من خلال إعلان "بايدن" إلغاء قرار "ترامب" الذي يصنف الحوثيين كجماعة إرهابية. هذا القرار أدي إلى مزيد من حالة عدم الاستقرار الداخلي في اليمن لما سببه من مخاوف لدي حكومة الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي"، فهذا القرار وإن كان يعني القبول الدولي للحوثيين كفصيل سياسي سلمي إلا أنه يعني في طياته أيضاً إجبار حكومة "هادي" على القبول بأي تسوية تُفرض عليه. لأن جماعة الحوثي ترجمت هذا القرار على أنه اعترافاً بالفشل العسكري الدولي في اليمن وأنهم قوة مهيمنة علي أرض الواقع. والدليل على ذلك هو استمرار العمليات الهجومية التوسعية للحوثيين ميدانياً ومواصلة ضرباتهم الحدودية على دول الجوار. وبناءً عليه يمكن القول أن ما انتهجته إدارة "جون بايدن" من أداة دبلوماسية لتسوية الصراع اليمني وإنهاء حالة الحرب عكس ازدواجية وتناقضاً في السياسة الأمريكية تجاه اليمن ما بين تأكيد واشنطن على استمرارها في دعم السعودية لحماية أراضيها وسيادتها الوطنية من ناحية، وقرارها بالتوقف عن دعم عمليات الحرب في اليمن عسكرياً ولوجستياً من ناحية ثانية، وإعلانها قبول الحوثيين كجماعة غير إرهابية وحققها كفصيل سياسي يمني أصيل من ناحية ثالثة.

المطلب الثاني: "أدوات الدور الأمريكي في الصراع الليبي"

أولاً التدخل لدعم الديمقراطية في إطار منظمة الأمم المتحدة:

تنازلت الحكومة الانتقالية الليبية عن السلطة ليتولاها المؤتمر الوطني العام المنتخب في يوليو 2012، لكن المؤتمر الوطني العام واجه العديد من التحديات خلال العامين التاليين على توليه السلطة؛ والتي تمثلت في هجوم سبتمبر 2012 الذي شنّه متشددون إسلاميون على القنصلية الأمريكية في بنغازي، وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة الأخرى في جميع أنحاء البلاد. وفي مايو 2014، أطلق قائد الجيش الوطني الليبي "حفر" عملية الكرامة، وهي حملة شنّها الجيش الوطني الليبي لمهاجمة الجماعات الإسلامية المتشددة في جميع أنحاء شرق ليبيا، بما في ذلك بنغازي. ولمواجهة هذه الحركة، قام المتشددون الإسلاميون والجماعات المسلحة - بما في ذلك أنصار الشريعة - بتشكيل تحالف يُسمى "فجر ليبيا". وفي نهاية المطاف، اندلع القتال في مطار طرابلس الدولي بين تحالف "فجر ليبيا" الذي سيطر على طرابلس ومعظم غرب ليبيا و "ائتلاف الكرامة" الذي سيطر على أجزاء من برقة وبنغازي في شرق ليبيا، واندلعت حرب أهلية. وهنا أصبحت معركة السيطرة على ليبيا تتعدى الخطوط القبلية والإقليمية والسياسية وحتى الدينية؛ فقد أنشأ كل تحالف مؤسسات حكم وعين قادة عسكريين وواجه كل منهم تفككاً وانقسامًا داخليًا. وفي محاولة لإيجاد حل للصراع الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية قام المبعوث الخاص للأمم المتحدة آنذاك "برناندينو ليون" بتسهيل سلسلة من المحادثات بين مجلس النواب ومقره طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس. أسفرت المحادثات عن التوصل إلى اتفاق سياسي ليبي وحكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة. إلا أن حكومة الوفاق الوطني لا زالت تواجه عقبات أمام تشكيل حكومة مستقرة وموحدة في ليبيا. واستغلت الجماعات الإسلامية المسلحة، بما في ذلك جماعة أنصار الشريعة - وهي الجماعة الإرهابية التي يُزعم أنها مسؤولة عن الهجوم على القنصلية الأمريكية في عام 2012 - والدولة الإسلامية، البلاد كمحور لتنسيق العنف الإقليمي الأوسع، مستغلةً حالة عدم الاستقرار السياسي على نطاق واسع، مما رسخ من تعقيد الجهود المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

في هذا الإطار واصلت الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيون والأمم المتحدة الإعراب عن القلق بشأن الانقسام الدائم لليبيين، حيث حاولت الجماعات المسلحة تقسيم البلاد على أسس سياسية وقبلية. علاوة على ذلك، في ظل عدم وجود هيئة إدارية أولية، ظلت الهجرة والاتجار بالبشر يمثلان مشكلة كبيرة في إطار حلقة عدم الاستقرار الداخلي. وفي سبتمبر 2018، وبعد أقل من أسبوع من دخول قرار وقف إطلاق النار التابع

للأمم المتحدة حيز التنفيذ أعلنت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة حالة الطوارئ في العاصمة الليبية طرابلس. ولاقى محاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية نجاحاً محدوداً حيث يتنافس مجلس النواب - ومقره شرق ليبيا وداعم رئيسي لزعيم الجيش الوطني الليبي الجنرال "خليفة حفتر" - وحكومة الوفاق الوطني على السلطة. وقد أنشأ كلا المجلسين بنوك مركزية خاصة بهما وعززتا سيطرتهم على حقول النفط. وفي مايو 2018، عقد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" اجتماعاً بين "حفتر" وزعيم حكومة الوفاق الوطني "فايز سراج" وقادة برلمانيين لمناقشة إنهاء الصراع وإجراء انتخابات مستقبلية. وعلى الرغم من اتفاق الجماعات المتنافسة على إجراء الانتخابات في ديسمبر 2018، قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا "غسان سلامة" إن الانتخابات ستؤجل حتى ربيع عام 2019.

ولا تزال أزمة الصراع السياسي قائمة في ليبيا، رغم الجهود الذي يبذلها المبعوث الخاص الحالي للأمم المتحدة في ليبيا "عبد الله باتيلي" مع الأحزاب الليبية ومنظمات المجتمع المدني، ولا تزال هناك قيود وقضايا متعلقة بعدم التوافق على الطريقة التي يريد بها الليبيون للتغلب على الأزمة، ومتعلقة أيضاً بالقاعدة الدستورية للانتخابات التي تُحيل دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة لإنهاء المرحلة الانتقالية سلمياً واستعادة شرعية مؤسسات الدولة الليبية. وعلى الرغم من استمرار الهدنة ووقف إطلاق النار، إلا أن عمليات التجنيد العسكري ومحاصرة العائلات لا زالت مستمرة وسط جهود أممية لمواصلة الالتزام بتنفيذ اتفاق إطلاق النار. (انظر موقع اخبار الأمم المتحدة/ تقرير السلم والأمن/ في اول إحاطة له امام مجلس الأمن: عبدالله باتيلي يؤكد ان الوضع في ليبيا يستدعي عملية توافق في الآراء لإعادة شرعية الدولة/ أكتوبر 2022).

وبناءً عليه يمكن القول أن: الجهود السياسية والدبلوماسية الأمريكية الداعمة للثورة والانتقال السلمي للسلطة جاءت في إطار جهود الأمم المتحدة ودعم قراري المنظمة رقم 1970 و1971. لكن بمجرد سقوط نظام معمر القذافي، سحبت الولايات المتحدة الأمريكية دورها ولم تتفاعل بشكل منخرط في الأزمة الليبية التي تفاقمت بين الفصائل السياسية وأضاعت الثورة وأمال الشعب الليبي في تكوين الدولة المدنية الحديثة.

ثانياً الأداة العسكرية في إطار حلف شمال الأطلسي:

تمتعت حالة الصراع الليبي بطبيعة خاصة؛ حيث قام الجيش الليبي والأجهزة الأمنية لنظام القذافي بعمليات عنيفة وقتالية ضد المتظاهرين، ومع الغياب شبه الكامل لأية شعبية لنظام القذافي في النطاق الإقليمي العربي توجهت الأنظار نحو ضرورة التدخل الخارجي الإقليمي والدولي. وظهرت دعوات من جامعة الدول

العربية ومجلس التعاون الخليجي بأهمية التدخل لإنفاذ أوضاع المدنيين الليبيين. كانت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت غير مهتمة بالانخراط المباشر في الصراعات وغير راغبة في تقديم التزامات عسكرية في ليبيا بعد فشلها في العراق وأفغانستان. ولكن مع توليها مهمة دعم الاصلاح السياسي ونشر نموذج الديمقراطية الغربية في الشرق الأوسط، دعم "أوباما" وبشكل رسمي قراري الأمم المتحدة رقم (1970) و(1973) لسنة 2011 اللذين أضفيا الشرعية السياسية علي التدخل العسكري الخارجي في ليبيا من خلال قوات حلف شمال الأطلسي لحماية المدنيين ضد قوات نظام القذافي.

وانطلقت العمليات العسكرية لحلف "الناطو" في ليبيا في 31 مارس 2011، وكان "أوباما" متحمساً للدور العسكري في ليبيا بدعوي منع وقوع مذابح بحق المدنيين. لكن الدور العسكري الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن مباشراً ولم يكن منفرداً لأن واشنطن لم تكن تميل للتدخل المنفرد في الأزمة الليبية. لكن أداة التدخل العسكري في إطار قوات الحلف لم تنجح في تحقيق أهدافها وهي حماية المدنيين وتهدة الأوضاع الداخلية الليبية، بل إن تدخل القوات الأطلسية لم يسفر سوي عن مزيد من الفوضى السياسية والانقسامات المتشعبة في الصراع على السلطة والنفط إلى أن وصلت ليبيا إلى مرحلة الحرب الأهلية عام 2014 بسبب انتشار الأسلحة بين الفصائل وتنامي الحركات الارهابية وقوات المرتزقة الأجانب والمليشيات مثل تنظيمي داعش وأنصار الشريعة. كل هذه التطورات التي أسفرت عنها أداة التدخل العسكري أوقفت عملية التحول الديمقراطي الليبي ودمرت البني التحتية والمؤسسات السياسية والأمنية.

ثانياً الأداة الدبلوماسية والسياسية:

مع فشل الدور العسكري الأمريكي في ليبيا في تسوية الصراع، وانصراف إدارة "جون بايدن" عن الانخراط في الأزمة الليبية بعد تعقيدها وتحولها إلي حرب أهلية، برز دور الأطر الدبلوماسية والسياسية الدولية الهادفة إلي التسوية السلمية للصراع من خلال جهود الوساطة بين الأطراف الداخلية للصراع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية، وتمثلت تلك الأطر الدبلوماسية في؛ مؤتمر برلين عام 2020 وما تمخض عنه من عمليات مثل عملية إيريني لدعم حظر الأسلحة المفروض علي ليبيا، اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، والاتفاق الاطاري الليبي لوقف إطلاق النار في جنيف، عودة التمثيل الدبلوماسي في ليبيا في مدينتي طرابلس وبنغازي. وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية علي التواجد والتأييد الرسمي للمرحلة الحالية للتعامل الدولي مع الصراع الليبي من خلال؛ وقف الغياب الأمريكي النسبي في ليبيا الذي بدأ منذ

2012، وتعيين سفيراً ومبعوثاً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا في مايو 2021، الحضور الدبلوماسي الأمريكي في جهود الوساطة الدولية لتسوية الصراع الليبي، ودعم العملية الانتخابية وعملية الحراك السياسي في ليبيا.

إذاً برزت الأداة الدبلوماسية والسياسية للدور الأمريكي في الصراع الليبي بوصول "جون بايدن" للرئاسة، حيث رفعت إدارة "بايدن" مكانة الدبلوماسية الأمريكية في الملف الليبي. فقد دعمت إدارة "بايدن" بشكل جدي تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بين الفصائل الليبية المبرم في أكتوبر 2020، بذل الجهود الدبلوماسية في إجراءات الانتخابات الوطنية من خلال سفير الولايات المتحدة في ليبيا والمبعوث الخاص "ريتشارد نيورلاند" الذي تولى مهمة إدارة العملية الانتخابية واستضافة كبار المسؤولين الأمريكيين في ليبيا عام 2021. كذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل دورها في الملف الليبي في اتجاه دعم جهود التفاوض الدولية والمؤتمرات والاجتماعات الوزارية المنعقدة لتسوية الصراع الليبي. وفي مايو 2021 صرح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "ضرورة رحيل القوات الروسية المرتزقة والعملية والقوات التركية وجميع القوات العسكرية الأجنبية والوكلاء والمقاتلون الأجانب.. وضرورة إنهاء أي دعم للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا". ولدعم العملية الانتخابية بشكل سلمي اتخذت الإدارة الأمريكية في نوفمبر عام 2021 عدة خطوات إجرائية تحاول من خلالها رسم ملامح لسياستها الخارجية المتحولة تجاه الصراعات في منطقة الشرق الأوسط. فقد اتخذت الحكومة الأمريكية عقوبات مالية وعقوبات على السفر على أفراد في ليبيا لاتهامهم بتعطيل عملية الانتقال في ليبيا والتورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما دعت من جانبها مجلس الأمن الدولي أن يستهدف مفسدي الانتخابات والترويج ضدهم عالمياً. وعقب إعلان تأجيل انتخابات 24 ديسمبر 2021 صرح "نورلاند" السفير الأمريكي في ليبيا قائلاً: "تشارك الولايات المتحدة خيبة الأمل التي يشعر بها الكثير من الليبيين لأنه تم تأجيل الانتخابات المقرر إجرائها في 24 ديسمبر، ولا يزال الزخم لإجراء الانتخابات قوياً للغاية، الولايات المتحدة تدعم العملية الانتخابية، سنواصل العمل مع القادة الليبيين والشركاء الدوليين للمساعدة في تحقيق ذلك". وبناءً على هذا الموقف مرر الكونجرس الأمريكي قانون استقرار ليبيا في سبتمبر 2021 الذي يستهدف معاقبة الجهات الخارجية التي تتدخل في الشأن الليبي ومعاقبة داعمي المرتزقة والمليشيات ومنتهكي حقوق الإنسان. والحرص على الحضور الدبلوماسي الأمريكي في كافة الوسائط الدولية

للتسوية السلمية للصراع الليبي مثل مؤتمر برلين 2 في يونيو 2021 ومؤتمر باريس للسلام في نوفمبر 2021.

وبطبيعة الحال كان لحرب روسيا علي أوكرانيا منذ فبراير 2022 تداعيات علي الدور الأمريكي في الصراع الليبي، لأن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت اهتماماً أمريكياً بملف ليبيا من خلال السعي الأمريكي للحيلولة دون استفادة موسكو من أي وجود عسكري واقتصادي لها في ليبيا. لذا تركز استراتيجية "جون بايدن" الحالية في التعامل السياسي مع الصراع الليبي علي هدفي؛ دمج الجنوب الليبي المهمش تاريخياً في الهياكل الاقتصادية بما يضمن تأمين الحدود الجنوبية، وتجنيب مصادر الطاقة الصراع السياسي والعسكري، بما يضمن المصالح الاقتصادية لدول غرب أوروبا ويوقف من التمدد الروسي في المنطقة.

المبحث الثالث: "تحليل أسباب تباين الدور الأمريكي في الصراع الليبي"

بمقارنة الدور الأمريكي في الصراع الليبي واليميني يُمكن القول أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الليبي تمتع بخصوصية شديدة. فلم تتخرط الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الليبي بشكل منفرد واتسم موقفها بالغموض وعدم التحرك المنفرد. فالدور الأمريكي في ليبيا وإن كانت أهدافه تتشابه مع أهداف باقي الأطراف الدولية والإقليمية في المرحلة الأولى من الأزمة الليبية وهي إسقاط نظام معمر القذافي ودعم الثورة، إلا أنها الدولة الوحيدة التي استقطبت الاهتمام الإقليمي والدولي بتدخل عسكري من خلال قوات حلف شمال الأطلسي (الناطو) ضد قوات النظام السياسي لدعم وحماية الثوار المدنيين وفقاً للشرعية الدولية بقراري الأمم المتحدة رقم (1970) و (1971) لسنة 2011. كان الهدف المعلن الذي أعلنته الإدارة الأمريكية حينها هو حماية المدنيين والقضاء على ديكتاتورية القذافي ودعم الديمقراطية. وعلي الرغم من الحرص الأمريكي علي عدم التدخل العسكري في ليبيا في بداية الأزمة، إلا أنها تقاسمت التكلفة والمسئولية مع المجتمع الدولي وتدخلت بشكل غير منفرد تحت مظلة حلف شمال الأطلسي "الناطو" ودعمتها في هذا الموقف وبحماس شديد كل من بريطانيا وفرنسا لاعتبارات متعلقة بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية في منطقة الساحل الأفريقي.

من ثم يمكن القول أن الدور العسكري الأمريكي في ليبيا لم يحقق أهدافه المرجوة، حيث ازدادت وتفاقت حدة الصراع مع الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية من جميع الفصائل المحلية المتصارعة، إلى أن تحولت الأزمة الليبية التي بدأت في 2011 إلي حرب أهلية منذ عام 2014 تشهد مواجهات مسلحة بين القوي السياسية

المتنازعة على السلطة، وتوغل التنظيمات الإرهابية والمرترقة في ليبيا ووآد عملية التحول الديمقراطي. كذلك أدي فشل الدور العسكري الغربي بقيادة أمريكية إلى تأسيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بناءً علي طلب السلطات الليبية لأغراض دعم السلطة الانتقالية الجديدة وممارسة الوساطة بين القوى السياسية المتصارعة في الشرق والغرب الليبي، رصد أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم الدعم الانساني والخدمات الأساسية ومكافحة انتشار الأسلحة.

وفيما يخص الشأن اليمني وصفت القيادة الأمريكية علي لسان "جون بايدن" سياسة واشنطن في اليمن بالفشل والتورط واعتبرت أن "حرب اليمن أكبر كارثة انسانية واستراتيجية"، وبعد أن تدهورت الأوضاع الداخلية لليمن علي كافة الأصعدة وتحولت الأزمة إلي حرب أهلية تقودها بالوكالة قوي إقليمية، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً في سياستها تجاه اليمن وتبنت الأداة الدبلوماسية والسياسية المحفوفة بالتناقضات والازدواجية لتسوية الصراع اليمني سلمياً، دون البحث عن معالجة الأسباب الرئيسية التي أدت إلي تفاقم الصراع وتدمير اليمن؛ وهي الصراع السعودي الإيراني الإقليمي، فلا سبيل لتسوية سلمية تتعد مؤتمراتها وأحداثها ومفاوضاتها دون حضور ومشاركة فعلية وجادة من الأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع منذ بدايته. ومن خلال الاستنتاج السابق المبني علي ما تم عرضه من محددات للدور الأمريكي في الصراعين اليمني والليبي وأدوات هذا الدور، يمكن استخلاص الخصائص الآتية للدور الأمريكي في الصراعين اليمني والليبي:

- (1) تعدد القوى والفصائل المتصارعة وتشعبها، ووجود قوي مناوئة داخل كل فصيل من الفصائل المحلية المتصارعة داخل كل من ليبيا واليمن، مما أدي إلي افتقار الولايات المتحدة الأمريكية إلي وجود فصيل محلي مساند للتدخل العميق أو الجاد.
- (2) ثقل وقوة دور الأطراف الإقليمية والذي كان انعكاساً واضحاً لحالة الانقسام المتعدد والمتشعب في كل من ليبيا واليمن بين الفصائل السياسية والطائفية والقبلية المتصارعة على السلطة والأرض والثروة؛ حيث الخلاف السعودي القطري حول الوضع في اليمن، وحيث تناقض المصالح بين المحور القطري التركي السعودي والمحور المصري الجزائري الإماراتي في الأزمة الليبية.
- (3) تعدد وتشابك الأطراف الفاعلة في الأزمتين الليبية واليمنية ما بين فصائل محلية متصارعة، وأطراف إقليمية متصارعة أيضاً يدعم كل منها فصائل معينة ضد غيرها لاعتبارات دينية طائفية أو لأغراض حماية

الحدود الإقليمية، وأطراف دولية تربطها بالدولتين مصالح اقتصادية ومخاوف أمنية متعلقة بأمن البحرين الأحمر والمتوسط. فكل هذا التشعب والتداخل فرض قيوداً على الدور الأمريكي.

(4) تركيز الأطراف الدولية علي دعم جهود منظمة الأمم المتحدة لبدء حوار سياسي داخلي لحل الأزمتهن اللبببة واللببببة، ووقف إطلاق النار، مع حرص القوي الإقليمية المعنية بالأزمتهن على عدم التدخل العسكري عبر حدودها.

(5) عكست تحركات الأحزاب المتنافرة في الصراع اللبببب ورفضهم انتقال اللببب إلى دولة مدنية حديثة عدم الرغبة الداخلية في نجاح التسوية السياسية التي أطلقتها المبادرة الخليجية برعاية وقيادة سعودية وأيدتها منظمة الأمم المتحدة. أي أن (البببب الداخلية للصراع وحالة التنافر الشديد في المصالح بين الفصائل التي تتصارع على السلطة والثروة بشكل أساسي قبل ثورة 2011 وبعدها أيضاً) كان محدداً للدور الأمريكي في اللببب.

(6) وبصفة عامة كان الانخراط الدولي وخاصة الأمريكي في الصراع اللببب واللببب محدود الفعالية ويتسم بعدم الاستمرارية والحزم في فترة ما بعد سقوط الدولة في كل من طرابلس وصنعاء مقارنة بفترة الثورة والانتفاضات الشعبية.

وأخيراً؛ خصوصية الصراعات في دول الجنوب؛ حيث تتسم الصراعات في دول الجنوب بوجه عام بخصائص تعطيها طابع خاص نظراً: "لوجود علاقة ارتباطية بين الصراع داخل الدولة والصراع بين الدول"، إن المرحلة التي وصل لها بناء الدولة وما يرتبط بذلك من مؤشرات القدرة السياسية والفاعلية والشرعية تؤثر علي احتمالية حدوث صراع داخلي في الدولة، وكلما كانت الدولة في المرحلة الأولى من البناء كلما انخفضت قدرتها علي تحقيق الفعالية وزادت احتمالية الصراع الداخلي وحدوث الفوضى".

وهو ما ينطبق علي حالتها الدراسة بعد الانتفاضتين الشعبيتين واسقاط النظامين السياسيين اللببب واللببب، وما حدث بعد ذلك من تصارع بين القوي والأحزاب السياسية علي أسس قبلية ومناطقية وطائفية ومذهبية أدت إلى عرقلة بناء الدولة المدنية الحديثة التي هدفت الثورات الوصول إليها. وهو الأمر الذي يعكس إلى حد كبير دور الأطراف الإقليمية والدولية في رعاية الثورات وتحفيزها ثم التحلل من هذا الدور في مرحلة الصراع الداخلي وبناء الدولة والتي يُطلق عليها (المرحلة الانتقالية).

ومن بين العوامل التي تؤثر بشكل فعال على احتمالات الصراعات والحروب الداخلية بدول الجنوب أيضاً: "طبيعة سياسات القوي الكبرى تجاه الدولة أو الإقليم الكائنة فيه". وفي إطار هذا المتغير يمكن تحليل الدور الأمريكي في الصراعين محل الدراسة- الذي على الرغم من وجود مبادئ عامة تحكم السياسة الخارجية الأمريكية- إلا أنه تغير تغيراً نسبياً تجاه الصراعين مع تغير شخصية رئيس الدولة وفقاً للتوجه العام لفريق الإدارة الأمريكية ونظرتها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وهو ما ينقلنا إلى المتغير الأخير الذي يؤثر علي "الصراعات والحروب الداخلية في دول الجنوب" وهو "عامل الفوضى في النظام الدولي". ويعني أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي بسبب غياب وجود حكومة عالمية أو سلطة فوقية تحكم سلوك الدول وترعي تطبيق قواعد القانون الدولي، تؤثر بشكل حتمي علي سلوك الدول الكبرى إقليمياً ودولياً، والذي ينعكس - في إطار التقسيم الدولي للعمل واعتماد دول الجنوب على مراكز القوة الاقتصادية الدولية في الشمال- علي شرعية وفعالية دول الجنوب واحتمالات الصراعات الداخلية وعلي دور الاطراف الخارجية في تلك الصراعات .

خاتمة:

بناءً علي ما سبق عرضه من محددات للدور الأمريكي المتباين في الصراعين الليبي واليمن يمكن القول أن كل من: الفوضى الدولية، وشرعية الدولة، والتكوين الاثني لسكان الدولة ودرجة التجانس المجتمعي، وهشاشة الدول وضعف مؤسساتها وقابليتها للانهييار والتفاعل مع محفزات الصراع الداخلية والخارجية، وطبيعة سياسات القوي الإقليمية والدولية تجاه الدولة، كلها عوامل تتفاعل في إطار الصراعات الداخلية بدول الجنوب، وينتج عنها جهود داخلية وإقليمية ودولية إما لاستقطاب أو لإدارة الصراعات والتي قد تنجح وقد تفشل وتُسفر عن حلقة أخري من حلقات الحروب الداخلية خاصة في حالة الاستخدام العنيف للقوة المسلحة بين القوى المتصارعة الداخلية في حال كون هذه القوى مدعومة خارجياً .

وعليه؛ وإذا ما أخذنا في الاعتبار متغير الجهود الداخلية لتسوية الصراع أو دور الأطراف الداخلية في تسوية الصراع؛ نجد أن هذا المتغير كان غائباً بسبب عدم مصداقية مشاركة الفصائل المحلية المتصارعة في كل من ليبيا واليمن في جهود التسوية الدولية. وبعبارة أخري يمكن القول أن القوى الداخلية المتصارعة ذاتها لا تسعى في حقيقة الأمر إلى التسوية والخروج من المرحلة الانتقالية وحالة التدمير الإنساني والمؤسسي التي

تشهدها البلدين حتي الآن، وإنما هي تتصارع من أجل السيطرة على السلطة والأرض والموارد الاقتصادية في مباراة صفرية الجميع خاسرون فيها.

وفي محض تحليل محدودة وهشاشة الدور الأمريكي في الصراعين الليبي واليميني، تجدر الإشارة أيضاً إلي متغير هام جداً وهو تراجع أولوية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية، والانصراف الأمريكي عن الانخراط في الصراعات والحروب بالمنطقة علي خلفية الفشل الأمريكي في كل من العراق وأفغانستان واهتزاز المكانة الدولية لواشنطن في إدارة الأزمات الدولية وتعزيز الديمقراطية وبناء الدول المدنية الحديثة، وتركيز الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة "بايدن" علي الداخل الأمريكي والصراع الاستراتيجي العالمي مع كل من الصين وروسيا، وكذلك دعم الحلفاء الأوروبيون، أكثر من الاهتمام بالتدخل للحفاظ علي أمن واستقرار إقليم الشرق الأوسط.

وأخيراً؛ يمكن القول أن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للصراعات في دول الجنوب بصفة عامة تخضع لعدة عوامل ومحددات يحكمها عامل رئيسي أهم وهو "المصلحة الوطنية الأمريكية"، إلا أن طبيعة هذه المصلحة تختلف من قضية لأخري ومن وقت لآخر وفقاً لتطورات الأوضاع والأزمات ووفقاً لمعطيات وبدائل وفرص كل ملف علي حده. وبالأخذ بالاعتبار خصوصية "دول الجنوب" من حيث أنظمتها السياسية وتكويناتها الاجتماعية وتداعيات العولمة والتبعية الاقتصادية التي لا تزال تُعاني منها تلك الدول، وما تسفر عنه من تخلف اقتصادي، يجعلنا نجزم بالفشل الأمريكي في إدارة الصراعين اليمني والليبي علي الصعيدين الداخلي والدولي. فن ناحية أولي لم تتجح الولايات المتحدة علي الصعيد الداخلي في مهمتها لنشر الديمقراطية وإنجاز عملية الانتقال السلمي للسلطة في كلا البلدين. ومن ناحية ثانية لم تتجح أدوات السياسة الأمريكية في حسم الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لكنها فاقمت من هذه الصراعات وخلفت تنافراً استراتيجياً طويل المدي. ومن ناحية ثالثة كان الأداء الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة (العراق - أفغانستان - ليبيا - اليمن - البحرين - سوريا) كاشفاً عن مستوي القدرة الأمريكية الحقيقية علي إدارة الأزمات الدولية، وعلى القيام بمهمتها الأساسية كدولة قائد للنظام الدولي

الأحادي القطبية- الذي تشكل منذ انتهاء الحرب الباردة عام 1991 بانتهاء الاتحاد السوفيتي وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوجد مهيمن على النظام الدولي - وهي مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين.

الهوامش:

- (1) U.S. Relations With Yemen: Bilateral Relation Fact Sheet”, Bureau of Near Eastern Affairs, 8 June, 2022, available at: <https://www.state.gov/u-s-relations-with-yemen/>
- (2) Frank Gardner, “Yemen crisis: Why Gulf States went to war with the Houthis”, BBC News, 1 May 2015, available at: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-32554955>
- (3) U.S. Relations With Yemen: Bilateral Relation Fact Sheet”, OP.CIT.
- (4) الأمم المتحدة، "الدكتور رشاد العليمي: مجلس القيادة الرئاسي اليمني جعل خيار السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية أسمي أهدافه"، تصريح، الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، موقع أخبار الامم المتحدة 22 سبتمبر 2022، <https://news.un.org/ar/story/2022/09/1112091> مستخرج عبر الرابط الإلكتروني:
- (5) "Statement by NSC Spokesperson Bernadette Meehan on the Situation in Yemen", The White House, Office of the Press Secretary, 25 March 2015, available at: <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/03/25/statement-nsc-spokesperson-bernadette-meehan-situation-yemen>
- (6) حمود ناصر القدي، "حدود الاستمرار: حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 أكتوبر 2016، مستخرج علي الرابط الإلكتروني: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/1943/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF->
- (7) أحمد خشافه "التواجد الأمريكي في اليمن"، مجلة البيان، اليمن، 17 مايو 2014، متاح علي الرابط الإلكتروني: <https://albayan.co.uk/article2.aspx?id=3652>
- (8) Doug Bandow, “The Trump Administration Kills Coldly in Yemen, Putting Jobs before Lives”, CATO Institute, 18 MAY, 2020, available at: <https://www.cato.org/commentary/trump-administration-kills-coldly-yemen-putting-jobs-lives>
- (9) Sultan Alamer, “Biden and the War in Yemen: The Larger Context of the Shifts in the American Position”, Carnegie Endowment For International Peace , 14 April, 2021, available at: <https://carnegieendowment.org/sada/84326>
- (10) منار الشوريجي، "موقع الشرق الأوسط في اولويات الغدارة الأمريكية الجديدة"، مجلة أفاق عربية وإقليمية، العدد 8، 2021، ص: 22.
- (12) Phil Stewar, “After Iran deal, U.S. overtures to Gulf easier than to Israel”, Reuters, 17 JULY, 201, available at: <https://www.reuters.com/article/us-iran-nuclear-usa-overtures-idUKKCN0PQ2S320150717>
- (13) Yossi Kuperwasser , “President Biden’s Middle East Policy”, Fathom Journal, April 2021, available at: <https://fathomjournal.org/president-bidens-middle-east-policy/>

(14) شيماء حسن علي عبد الرحيم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهدي أوباما و ترامب دراسة مقارنة"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 7 يونيو 2019، مستخرج علي الرابط الإلكتروني : <https://afaip.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9->

(15) Merrit Kennedy, "Trump Vetoes Bills Intended to Block Arms Sales to Saudi Arabia", NPR, 25 July 2015, available at: <https://www.npr.org/2019/07/25/745200244/trump-vetoes-bills-intended-to-block-arms-sales-to-saudi-arabia>

(16) Edward Wong, "Trump Imposes New Sanctions on Iran, Adding to Tensions", The New York Times, 24 June, 2019, available at: <https://www.nytimes.com/2019/06/24/us/politics/iran-sanctions.html>

(17) Jennifer Hansler, "Biden administration to remove Houthis from terrorist list, reversing Trump's decision", CNN, 6 February, 2021, available at: <https://edition.cnn.com/2021/02/05/politics/us-houthis-terrorist-list/index.html>

(18) مني ابو معزة، "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن"، دقاتر السياسة والقانون، العدد 19 يونيو 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص: 578، متاح بصيغة pdf علي الرابط الإلكتروني <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/10/19/78068>

(19) دلال محمود السيد، "رؤية لإدارة أمن البحر الأحمر"، السياسة الدولية، العدد 209، يوليو 2017، ص: 100.

(20) Kate Kizer, "Congress begins effort to end US role in Yemen war", Responsible State Craft, 1 June 2022, available at: <https://responsiblestatecraft.org/2022/06/01/congress-begins-effort-to-rein-in-bidens-war-powers-on-yemen/>

(21) Colm Quinn, "Biden Ends U.S. Support For Yemen War", Foreign Policy, 5 February 2021, available at: <https://foreignpolicy.com/2021/02/05/biden-ends-u-s-support-for-yemen-war/>

(22) شادي عبد الوهاب، "العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة"، السياسة الدولية، العدد 205، المجلد 51، يوليو 2016، ص: 104.

(23) مبروك ساحلي، "التدخلات الخارجية وانعكاساتها علي أزمة اليمن" دراسات الشرق الاوسط، جامعة أم البواقي الجزائر، سبتمبر 2020، متاح بصيغة PDF علي رابط الإلكتروني : <https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1017308>

(24) VItxaso Domínguez de Olazábal, and Leyla Hamad, "Russia's Multidimensional Approach to the Yemen War", Italian Institute For International Political Studies, 20 December 2019, available at: [Russia's Multidimensional Approach to the Yemen War \(ispionline.it\)](https://www.ispionline.it)

(25) باسم راشد، "الاقتراب الحذر.. هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص ص: 14-15.

(26) أحمد سيد حسين، "مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية خلال إدارة بايدن"، السياسة الدولية، العدد 225، المجلد، 56، يوليو 2021، ص: 201.

(27) وفاء الريحان، "السياسة الخارجية لإدارة بايدن تجاه اليمن"، السياسة الدولية، العدد 224، المجلد 56، إبريل 2021، ص: 171.

(28) مني حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، العدد 51، ديسمبر 2012، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مستخرج بصيغة pdf علي الرابط الإلكتروني :
<https://iasj.net/iasj/download/99035f857b73b08c>

(29) Chris Stevens, "US ambassador to Libya, killed in Benghazi attack", BBC News, 12 September 2012, available at: <https://www.theguardian.com/world/2012/sep/12/chris-stevens-us-ambassador-libya-killed>

(30) علي محمود محجوب، "توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو القضايا العربية في ظل إدارة ترامب"، أفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص: 92.

(31) عمرو عبد العاطي، "السياسة الأمريكية وإعادة الاصطفاف في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 227، المجلد 57، يناير 2022، ص ص: 108-181.

(32) يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، مستخرج علي الرابط الإلكتروني:

<https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA>

(33) Ashish Kumar Sen, "Six years after a US Ambassador was killed in Benghazi, Libya remains mired in Chaos", New Atlanticist, 10 September, 2018, available at:

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/six-years-after-a-us-ambassador-was-killed-in-benghazi-libya-remains-mired-in-chaos/>

(34) باسم راشد، مرجع سابق، ص ص: 14-15.

(35) Birol Başkan, "Turkey And Qatar In The Tangled Geopolitics Of The Middle east", School of Foreign Service in Qatar Georgetown University, Doha , Qatar, 2016, P: 89,

available pdf at: <https://link.springer.com/content/pdf/10.1057/978-1-137-51771-5.pdf>

(36) OP. CIT, P:90.

(37) “EU-Libya relations”, European Union ,11 February 2022, available at: https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-libya-relations_en

(38) Zainab Usman , “The New U.S. Africa Strategy Breaks from the Status Quo—With Some Perplexing Stumbles”, Carnegie Endowment for International Peace, 11 august 2022, available at: <https://carnegieendowment.org/2022/08/11/new-u.s.-africa-strategy-breaks-from-status-quo-with-some-perplexing-stumbles-pub-87666>

(39) ألان كيسوتر، ميليسا بويل ماهل (مؤلف)، في: طارق راشد عليان (مترجم)، "الارتها لـ" الواقع" .. حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي"، السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص: 7.

(40) Stephen Zunes, “How The U.S. Contributed To Yemenis Crisis”, Foreign Policy In Focus, 20 April, 2015, available at: <https://fpif.org/how-the-u-s-contributed-to-yemens-crisis/>

(41) المرجع السابق نفسه.

(42) Micah Zenko, “Obama’s War of Choice: Supporting the Saudi-led Air War in Yemen”, Council On Foreign Relations, 25 September,”, available at: <https://www.cfr.org/blog/obamas-war-choice-supporting-saudi-led-air-war-yemen>

(43) Shireen Al-Ademi, “As War on Yemen Hits the 4-Year Mark, Here’s a Brief History of U.S. Involvement”, IN These times, available at: <https://inthesetimes.com/article/yemen-war-saudi-arabia-uae-trump-obama-famine-power-khanna-sanders>

(44) OP.CIT.

(45) Karen Deyoung and Missy Ryan, “Trump administration weighs deeper involvement in Yemen war”, national security, available at: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-administration-weighs-deeper-involvement-in-yemen-war/2017/03/26/b81eecd8-0e49-11e7-9d5a-a83e627dc120_story.html

(46) Bonnie Kristian, “Trump copied Obama’s failure in Yemen”, thehill, 29 December 2020, available at: <https://thehill.com/opinion/white-house/531891-trump-copied-obamas-failure-in-yemen/>

(47) وفاء الريحان، مرجع سابق، ص: 171.

(48) Reuters Staff, “New U.S. Yemen envoy meets Yemen president amid fresh efforts to end war”, Reuters, 11 February 2021, available at: <https://www.reuters.com/article/usa-saudi-envoy-int-idUSKBN2AB1RC>

(49) “Instability in Libya”, Center for Preventive Action, 3 August 2022, Global Conflict Tracker, available at: <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/civil-war-libya>

(50) المرجع السابق نفسه.

(51) ألان كيسوتر، ميليسا بويل ماهل (مؤلف)، في: طارق راشد عليان (مترجم)، مرجع سابق، ص: 6.

(52) Sally Khalifa Isaac, "NATO's Intervention in Libya: Assessment and Implications", IEMed Mediterranean Yearbook 2012, available at: <https://www.iemed.org/publication/natos-intervention-in-libya-assessment-and-implications/>

(53) Jesutimilehin O. Akamo, "Laying the Groundwork for Peace in a Fragmented Libya", Joint Brief, NO.8, January 2022, pp:2-3, available at: https://www.jointproject.eu/wp-content/uploads/2022/01/joint_b_8.pdf

(54) "U.S. appoints special envoy to Libya for first time since 2011", North Africa Post, 12 May 2021, available at: <https://northafricapost.com/49677-u-s-appoints-special-envoy-to-libya-for-first-time-since-2011.html>

(55) U.S. Department of State, Office of the Spokesperson, "Acting Assistant Secretary Lempert's Trip to Tunisia and Libya", US. Department Of State, October 21, 2021, available at: <https://www.state.gov/acting-assistant-secretary-lemperts-trip-to-tunisia-and-libya/>

(56) "Libya elections: Presidential poll postponed", BBC News, 23 December 2021, Africa, available at: <https://www.bbc.com/news/world-africa-59755677>

(57) آية بدر، "تفاعل القوي الكبرى مع الأزمة الليبية.. من التدخل العسكري إلى دعم إجراء الانتخابات"، السياسة الدولية، العدد 7 22، المجلد 57، يناير، 2022، ص ص: 189-188.

(58) خالد حنفي علي، "مسارات التحول في النزاع الليبي"، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50، يناير 2015، ص ص: 156-155.

(59) إسكندر النيسي، "صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن"، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50، يناير 2015، ص ص: 166-165.

(60) سعاد محمود أبو ليلة، "حدود المنظور الواقعي كمدخل لتفسير الحروب الداخلية في دول الجنوب"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد 3، المجلد 19، يوليو 2018، ص ص 99-97.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية

1. أحمد سيد حسين، "مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية خلال إدارة بايدن"، السياسة الدولية، العدد 225، المجلد، 56، يوليو 2021.
2. آية بدر، "تفاعل القوي الكبرى مع الأزمة الليبية.. من التدخل العسكري إلى دعم إجراء الانتخابات"، السياسة الدولية، العدد 7 22، المجلد 57، يناير، 2022.
3. ألان كيسوتر، ميليسا بويل ماهل (مؤلف)، في: طارق راشد عليان (مترجم)، "الارتهان لـ"الواقع" .. حدود قدرة الولايات المتحدة تجاه الربيع العربي"، السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012.

4. إسكندر النيسي، "صعود الحوثيين ومآلات الوضع في اليمن"، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50، يناير 2015.
5. باسم راشد، "الاقتراب الحذر.. هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية؟"، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 190، أكتوبر 2012.
6. حمود ناصر القدي، "حدود الاستمرار: حسابات المعادلة الأمريكية المتناقضة في اليمن"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 أكتوبر 2016، مستخرج علي الرابط الإلكتروني :
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/1943/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF->
7. خالد حنفي علي، "مسارات التحول في النزاع الليبي"، السياسة الدولية، العدد 199، المجلد 50، يناير 2015.
8. دلال محمود السيد، "رؤية لإدارة أمن البحر الأحمر"، السياسة الدولية، العدد 209، يوليو 2017.
9. سعاد محمود أبو ليلة، "حدود المنظور الواقعي كمدخل لتفسير الحروب الداخلية في دول الجنوب"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد 3، المجلد 19، يوليو 2018.
10. شادي عبد الوهاب، "العلاقة بين الحروب الأهلية والحروب بالوكالة"، السياسة الدولية، العدد 205، المجلد 51، يوليو 2016.
11. شيماء علي حسن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهدي أوباما وترامب دراسة مقارنة"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 7 يونيو 2019، مستخرج علي الرابط الإلكتروني :
<https://afaip.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9->
12. علي محمود محجوب، "توجهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو القضايا العربية في ظل إدارة ترامب"، أفق عربية، العدد الأول، مارس 2017.
13. عمرو عبد العاطي، "السياسة الأمريكية وإعادة الاصطفاف في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 227، المجلد 57، يناير 2022.
14. مبروك ساحلي، "التدخلات الخارجية وانعكاساتها علي أزمة اليمن" دراسات الشرق الاوسط، جامعة أم البواقي الجزائر، سبتمبر 2020، متاح بصيغة PDF علي ارباط الإلكتروني :
<https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1017308>
15. مني حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، العدد 51، ديسمبر 2012، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مستخرج بصيغة pdf علي الرابط الإلكتروني :
<https://iasj.net/iasj/download/99035f857b73b08c>

16. مني ابو معزة، "التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 19 يونيو 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، الجزائر، ص: 578، متاح بصيغة pdf علي الرابط الإلكتروني <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/10/19/78068>
17. منار الشورجي، "موقع الشرق الاوسط في اولويات الغدرة الأمريكية الجديدة"، أفاق عربية وإقليمية، العدد 8، 2021.
18. وفاء الريحان، "السياسة الخارجية لإدارة بايدن تجاه اليمن"، السياسة الدولية، العدد 224، المجلد 56، إبريل 2021.
19. يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، مستخرج على الرابط الإلكتروني: <https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA>
20. موقع منظمة الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة، تصريحات وتقارير عن تطورات الوضع في اليمن، وفي ليبيا. <https://news.un.org/ar/focus-topic/yemen>
<https://news.un.org/ar/tags/lybya>
ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Ashish Kumar Sen, "Six years after a US Ambassador was killed in Benghazi, Libya remains mired in Chaos", New Atlanticist, 10 September, 2018, available at: <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/six-years-after-a-us-ambassador-was-killed-in-benghazi-libya-remains-mired-in-chaos/>
2. Bonnie Kristian, "Trump copied Obama's failure in Yemen", 29 December 2020, available at: <https://thehill.com/opinion/white-house/531891-trump-copied-obamas-failure-in-yemen/>
3. Birol Başkan, "Turkey And Qatar In The Tangled Geopolitics Of The Middle east", School of Foreign Service in Qatar Georgetown University, Doha , Qatar, 2016,P: 89, available pdf at: <https://link.springer.com/content/pdf/10.1057/978-1-137-51771-5.pdf>
4. Chris Stevens," US ambassador to Libya, killed in Benghazi attack", 12 September 2012, available at: <https://www.theguardian.com/world/2012/sep/12/chris-stevens-us-ambassador-libya-killed>
5. Colm Quinn, "Biden Ends U.S. Support For Yemen War", Foreign Policy, 5 February 2021, available at: <https://foreignpolicy.com/2021/02/05/biden-ends-u-s-support-for-yemen-war/>
6. Doug Bandow, "The Trump Administration Kills Coldly in Yemen, Putting Jobs before Lives", CATO Institute, 18 MAY, 2020, available at: <https://www.cato.org/commentary/trump-administration-kills-coldly-yemen-putting-jobs-lives>

7. Edward Wong, “Trump Imposes New Sanctions on Iran, Adding to Tensions”, The New York Times, 24 June, 2019, available at: <https://www.nytimes.com/2019/06/24/us/politics/iran-sanctions.html>
8. Jennifer Hansler, “Biden administration to remove Houthis from terrorist list, reversing Trump's decision”, CNN, 6 February, 2021, available at: <https://edition.cnn.com/2021/02/05/politics/us-houthis-terrorist-list/index.html>
9. Jesutimilehin O. Akamo, “Laying the Groundwork for Peace in a Fragmented Libya”, Joint Brief, NO.8, January 2022, pp:2-3, available at: https://www.jointproject.eu/wp-content/uploads/2022/01/joint_b_8.pdf
10. Karen Deyoung and Missy Ryan, “Trump administration weighs deeper involvement in Yemen war”, National Security, available at: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-administration-weighs-deeper-involvement-in-yemen-war/2017/03/26/b81eecd8-0e49-11e7-9d5a-a83e627dc120_story.html
11. Kate Kizer, “Congress begins effort to end US role in Yemen war”, 1 June 2022, available at: <https://responsiblestatecraft.org/2022/06/01/congress-begins-effort-to-rein-in-bidens-war-powers-on-yemen/>
12. Merrit Kennedy, “Trump Vetoes Bills Intended to Block Arms Sales to Saudi Arabia”, NPR, 25 July 2015, available at: <https://www.npr.org/2019/07/25/745200244/trump-vetoes-bills-intended-to-block-arms-sales-to-saudi-arabia>
13. Micah Zenko, “Obama’s War of Choice: Supporting the Saudi-led Air War in Yemen”, 25 September, Council On Foreign Relations”, available at: <https://www.cfr.org/blog/obamas-war-choice-supporting-saudi-led-air-war-yemen>
14. Sally Khalifa Isaac, “NATO’s Intervention in Libya: Assessment and Implications”, IEMed Mediterranean, Yearbook 2012, available at: <https://www.iemed.org/publication/natos-intervention-in-libya-assessment-and-implications/>
15. Sultan Alamer, “Biden and the War in Yemen: The Larger Context of the Shifts in the American Position”, Carnegie Endowment For International Peace , 14 April, 2021, available at: <https://carnegieendowment.org/sada/84326>
16. Stephen Zunes, “How The U.S. Contributed To Yemenis Crisis”, Foreign Policy In Focus, 20 April, 2015, available at: <https://fpif.org/how-the-u-s-contributed-to-yemens-crisis/>
17. Shireen Al-Ademi, “As War on Yemen Hits the 4-Year Mark, Here’s a Brief History of U.S. Involvement”, IN These times, available at: <https://inthesetimes.com/article/yemen-war-saudi-arabia-uae-trump-obama-famine-power-khanna-sanders>
18. Frank Gardner, “Yemen crisis: Why Gulf states went to war with the Houthis”, 1 May 2015, available at: <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-32554955>

19. VItxaso Domínguez de Olazábal and Leyla Hamad, “Russia’s Multidimensional Approach to the Yemen War”, Italian Institute For International Political Studies, 20 December 2019, available at: [Russia’s Multidimensional Approach to the Yemen War \(ispionline.it\)](http://Russia’s Multidimensional Approach to the Yemen War (ispionline.it))
20. Yossi Kuperwasser ,“President Biden’s Middle East Policy”, Fathom Journal, April 2021, available at: <https://fathomjournal.org/president-bidens-middle-east-policy/>
21. Zainab Usman, “The New U.S. Africa Strategy Breaks from the Status Quo—With Some Perplexing Stumbles”, Carnegi Endowment for International Peace, 11 august 2022, available at: <https://carnegieendowment.org/2022/08/11/new-u.s.-africa-strategy-breaks-from-status-quo-with-some-perplexing-stumbles-pub-87666>

REPORTS and NEWS:

1. "Statement by NSC Spokesperson Bernadette Meehan on the Situation in Yemen", The White House, Office of the Press Secretary, 25 March 2015, available at: <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/03/25/statement-nsc-spokesperson-bernadette-meehan-situation-yemen>
2. Phil Stewar, “After Iran deal, U.S. overtures to Gulf easier than to Israel”, REUTERS, 17 JULY, 201, available at: <HTTPS://WWW.REUTERS.COM/ARTICLE/US-IRAN-NUCLEAR-USA-OVERTURES-IDUKKCN0PQ2S320150717>
3. U.S. Relations With Yemen: Bilateral Relation Fact Sheet”, 8 June, 2022, Bureau Of Near Eastern Affairs, available at: <https://www.state.gov/u-s-relations-with-yemen/>
4. Libya elections: Presidential poll postponed”, BBC News, Africa, 23 December 2021 available at: <https://www.bbc.com/news/world-africa-59755677>
5. “U.S. appoints special envoy to Libya for first time since 2011”, North Africa Post, 12 May 2021, available at: <https://northafricapost.com/49677-u-s-appoints-special-envoy-to-libya-for-first-time-since-2011.htmls://www.bbc.com/news/world-africa-59755677>
6. U.S. Department of State, Office of the Spokesperson, “Acting Assistant Secretary Lempert’s Trip to Tunisia and Libya”, October 21, 2021, available at: <https://www.state.gov/acting-assistant-secretary-lemperts-trip-to-tunisia-and-libya/>
7. “Instability in Libya”, Center for Preventive Action, 3 August 2022, Global Conflict Tracker, available at: <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/civil-war-libya>
8. Reuters Staff, “New U.S. Yemen envoy meets Yemen president amid fresh efforts to end war”, Reuters, 11 February 2021, available at: <https://www.reuters.com/article/usa-saudi-envoy-int-idUSKBN2AB1RC>
9. “EU-Libya relations”, European Union ,11 February 2022, available at: https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-libya-relations_en.

العدالة عند ديفيد هيوم

Justice in David Hume

د.هادي محمد حسين برهم - دكتوراه علوم سياسية /باحث أكاديمي

رأفت علي توفيق الجعار - ماجستير شؤون دولية/باحث أكاديمي

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العدالة عند ديفيد هيوم بالتطبيق على مؤلفاته وكتبه حيث انه لم يشير بشكل رئيسي للعدالة وخصوصاً كتابه البحث عن الطبيعة البشرية والتي تناولها في الجزء الثالث بعنوان الأخلاق ، وفي مرحلة لاحقة تناولها في كتابه الأخلاق والسياسة ، وقال بان العدالة ليست فضيلة بحد ذاتها وهي ليست شيء مطلق بل ربطها بالقواعد التي تنظم العلاقات بين الناس وتحقق لهم الفائدة والمنافع ، وقد تكون هذه القواعد قوانين او اتفاقيات ، وقال بأن العدالة تعني ممارستها بين الأفراد وما فائدة العدالة ما لم نؤمن بخيرها وفائدتها علينا وبالتالي اذا لم يكن هنالك مكاسب عندها تصبح العدالة شيء كأنها غير موجودة ، كما استخدمت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها كل من المنهج الوصفي ووصف الظواهر التي تناولها ديفيد هيوم في تفسيراته بالإضافة إلى منهج تحليل المضمون الكيفي لتحليل المنطلقات الفكرية التي تناولها ديفيد هيوم في تفسيره للعدالة ومفهومها ومنطلقاتها بشكل عام، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج ومنها أن ديفيد هيوم لم يؤمن بالعدالة كفضيلة أو كشيء مطلق بقدر ما اعتقد بضرورة ممارسة العدالة وبمقدار ما تحققه من مكاسب ، وان الطريق إلى العدالة من خلال الاتفاقات والقوانين وغيرها من الوسائل التي تحقق العدالة من وجهة نظر هيوم ، وبالتالي سعى هيوم من خلال مؤلفاته وعبر استخدام المنهج التجريبي الذي اتخذه وسيلة لنقد الأشياء حتى انه وصل إلى مرحلة التشكيك بالأديان وإنكار وجود الخالق فواقعية المجردة متأثرة بكانط وغيره من المفكرين ذات الطابع الميتافيزيقي ، وفي ضل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، قام الباحث بالخروج بعدد من التوصيات منها، طبيعة العدالة ليست مطلقة عند هيوم بل هي حسب ما تحققه من مكاسب للأفراد ومركزة بشكل رئيسي على قواعد واسس وقد تكون قوانين او اتفاقات كما أشرت سابقا ، العدالة شيء متغير وغير ثابت ، بل انه جعل للعدالة اشكال فقد قال بان العدالة نوعان عدالة طبيعية وعدالة مصطنعة ، العدالة الطبيعية مثل

حب الوالدين ومساعدة العائلة والإحسان وغيرها اما العدالة المصطنعة فهي عديدة منها احترام القانون والولاء والإخلاص للحكومة وغيرها من الأمور التي تحقق المكاسب للأفراد .

كلمات مفتاحية: ديفيد هيوم , العدالة عند ديفيد هيوم, الفلسفة السياسية، عصر التنوير .

Abstract:

This study aimed to identify justice in David Hume by applying it to his writings and books, as he did not refer mainly to justice, especially his book The Search for Human Nature. He dealt with it in the third part entitled Ethics, and at a later stage he dealt with it in his book Ethics and Politics, and said that justice is not a virtue in itself. It is itself and it is not an absolute thing, but rather linking it to the rules that regulate relations between people and achieve benefit and benefits for them, and these rules may be laws or agreements, and he said justice means practicing it among individuals, and what is the benefit of justice unless we believe in its goodness and benefit to us, and therefore if there are no gains, justice becomes something As if they do not exist, this study used to answer the questions raised and achieve the desired goals of each of the descriptive approach and describe the phenomena that David Hume dealt with in his interpretations in addition to the qualitative content analysis approach to analyze the intellectual premises that David Hume dealt with in his interpretation of justice and its concept and premises in general, and the study concluded To a number of results, including that David Hume did not believe in justice as a virtue or as an absolute thing, as much as he believed in the necessity of practicing justice and as much as possible. What gains have been achieved, and that the path to justice is through agreements, laws, and other means that achieve justice from Hume's point of view. Hume sought through his writings and through the use of the experimental approach that he took as a means of criticizing things until he reached the stage of questioning religions and denying the existence of the Creator, so abstract realism affected Kant and other thinkers of a metaphysical nature, and in the light of the findings of this study, the researcher came out with a number of recommendations, including, the nature of justice is not absolute according to Hume, but rather it is according to the gains it achieves for individuals and is mainly based on rules and foundations and may be laws or agreements As I mentioned earlier, justice is a variable and not fixed thing. Rather, he made justice different forms. He said that justice is of two types: natural justice and artificial justice. Natural justice such as love for parents, help for the family, benevolence, etc. As for artificial justice, it is many, including respect for the law, loyalty and devotion to the government....and others. One of the things that achieve gains for individuals.

Keywords: David Hume, David Hume's justice, political philosophy, the Age of Enlightenment.

مقدمة

تقوم هذه الدراسة على بعث المعرفة تجاه الفكر السياسي عند ديفيد هيوم ، وبالتحديد مفهوم العدالة، وتسعى من خلالها إلى تسليط الضوء على الأثر الذي تركه ديفيد هيوم بخصوص العدالة ، حيث يعد ديفيد بالأساس مؤرخ وفيلسوف اسكتلندي قدم الكثير من التفسيرات المتعلقة بالفكر السياسي منها كتاب البحث عن الطبيعة الانسانية وتم تناولها في ثلاثة اجزاء الاول يتحدث عن الافكار والثاني في الافعال والثالث في الأخلاق ، هيوم ذلك الفيلسوف المثير للجدل اعتبر المنهج التجريبي اساسا له واستند على علم المعرفة في تفسيراته بل انه وصل إلى ابعد من ذلك واعتبر العقل شيء فقط للتفريق بين الأشياء الجيدة والسيئة فقط ، وجعل الشعور هو الأساس بمعنى مرورك ضمن تجربة ما في فترة زمنية معينة هي من تكسبك الخبرات والتجارب التي تمارس بها عمك وفق تصور هيوم .

ومن هنا وضمن هذه الدراسة سعى الباحثان لمعرفة مفهوم العدالة عند ديفيد هيوم كونه محور البحث الرئيسي وهل العدالة شيء مطلق ؟ او فضيلة عند هيوم ، بالطبع هذه الدراسة ستجيب عن العديد من التساؤلات التي تتبادر إلى الأذهان ووفق تفسيرات هيوم لمفهوم العدالة ومنطقاته الغريبة بعض الشيء ، وبالتالي الوقوف على أهم المرتكزات والأسس التي استند إليها هيوم في تفسيره للعدالة والغاية منها . وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى إعادة النظر في العدالة ومكانتها لدى هيوم ، وهي موضوع شائق وفضفاض تحدث عنه العديد من الفلاسفة وحتى يومنا هذا ما زال مفهوم العدالة يحتل مكانة وصدارة فكرية في الفلسفة حتى الفلسفة الحديثة وما واكبها من تغيرات كبيرة .

أهمية الدراسة Significance of Research

تبرز أهمية الدراسة من جانبين أساسيين:

أولاً: الجانب النظري العلمي :

ويتمثل في عدة اعتبارات أهمها أن الدراسة تسعى للكشف عن أسباب ودوافع التطرق لمفهوم العدالة، كما تكمن أهميتها في التحليل للفكر السياسي لديفيد هيوم ، وما تحمله من قيم وتصورات ونتائج فكرية ومن هنا يأتي تسليط الضوء على إظهار وابرار المعالم التي تحدد لنا هيكل الفكر السياسي وعلاقتها بالمحيط الخارجي

بغض النظر عن صحتها أو خطأها ، وبالتالي دراسة الفكر لدى هيوم يزود الباحثين والمهتمين بالنقل الفلسفية الفريدة التي جاء بها في الفلسفة الغربية الحديثة .
كما أنها تقدم العديد من الاستنتاجات التي تخدم الوصول لتقييم مفهوم العدالة من ناحية الخصوصيات والوظائف التي تؤديها في الفكر السياسي الحديث بشكل عام .
ثانياً : الجانب العملي :

وفي هذا الجانب تتمثل أهمية الدراسة في أنها تشير الى مدى معرفة ملامح الفكر السياسي لدى ديفيد هيوم ، والمرتكزات التي قدمها في تفسير العديد من الأمور وبالأخص موضوع العدالة والأسس التي اعتمدها هيوم في تقديم افكاره السياسية ، وقياس وتحليل الاتجاهات الفلسفية كمنظومة فكرية تسعى لتفسير الوجود السياسي .
وتسعى هذه الدراسة الى معرفة الظروف والمتغيرات التي سوف تسهم في تحديد مدى قوة الفكرة السياسية التي جاء بها هيوم ، ومن ثم الوقوف على ابرز المعالم التي توصل اليها في تفسيراته.

أهداف الدراسة Objectives of Research

تتطلب هذه الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف يمكن اجمالها فيما يلي :

1. معرفة مدى اسهامات هيوم في تقديم الحقائق المعرفية وتحليلها بوصفها نسقا فكريا موجها ومنظومة من المبادئ والتعاليم والنظريات وعلاقتها بالواقع السياسي .
2. رصد وتحليل الآراء والتقييم التي استند اليها هيوم في تفسيراته للكثير من المتغيرات ومن ضمنها العدالة .

مشكلة الدراسة Problem of Research

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة ابعاد واسس العدالة عند ديفيد هيوم بوصفها نسقا فكرياً ومنظومة تحمل في طياتها تفسير مجال الوجود السياسي وبالتالي القياس عليها وتحليل مدى الفكر السياسي الذي انطلق منه ، خصوصاً انه عاش في فترة زمنية أزدهر فيها الفلسفة وتأثر بآدم سميث وافكار جون لوك وغيرهم ، وأهم ما يميز هيوم بأنه ارتكز على المعرفة الواقعية ضمن المنهج التجريبي وتأثره بقوانين الطبيعة لدى نيوتن ، ناهيك عن تفسيراته للطبيعة البشرية وما فيها من ادراكات واخلاق وانفعالات وغيرها من الأمور .

وبالتزامن حول دراسة الطبيعة البشرية وأثرها في تفسير الوجود السياسي كونها جزء من منظومة الفكر لدى هيوم وعلى الرغم من اعتقاد بعض المفكرين السياسيين أنه قدم الكثير من التفسيرات التي جاءت مغايرة للعديد من الفلاسفة وخصوصاً السببية والاعتقاد والتأملات والانطباعات وغيرها مهد للتفكير الفلسفي القائم على المعرفة ، غير أن مفهوم العدالة لدى هيوم كان ذا طابع جدلي بعض الشيء على الرغم من انه لم يشير بمفهوم العدالة بشكل مطلق في مؤلفاته ، الا انه اشار إليها من خلال تعابير معينة مثل السلوكيات العادلة وتصورات خاصة بالإنسان ومعرفته وطبيعة الفضائل الأخلاقية ، وحاجة الإنسان إلى العدالة وطبيعة فضيلة العدالة وأوجه تشابهها واختلافها مع سائر الفضائل الأخلاقية الأخرى، من هنا تأتي وتبرز مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي ما هي مرتكزات ومبررات العدالة عند هيوم بخصوص ارتباطها بالفكر السياسي ؟

تساؤلات الدراسة Questions of Research

ما هي المرتكزات التي استند إليها هيوم في تفسيره لفضيلة العدالة؟ وما مدى ارتباطها بالفضائل الأخلاقية الأخرى؟

كما وتسعى هذه الدراسة بالأجابة عن التساؤلات التالية :

1. ما هي الأسس والأعتبارات الذي استند إليها هيوم في تفسير حاجة وسبب الإنسان لفضيلة العدالة ؟
2. هل هنالك علاقة بين رغبات الإنسان في البحث عن العدالة ؟ وهل ترتبط العدالة لدى هيوم بالتقنين والقضاء وتقسيم الثروات الطبيعية ، أي ما هي المؤشرات التي ترتبط بمفهوم العدالة عند هيوم؟ وبشكل عام ما هي المنطلقات التي تسعى إليها العدالة للإنسان ؟

فرضيات الدراسة Research Hypothesis

تتطلق الدراسة من فرضية رئيسية وتتمثل فيما يلي :

هنالك علاقة ارتباطية بين طبيعة العدالة وأثرها في تحقيق الاستقرار للأفراد في المجتمع .

كما يتمخض عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي :

- كلما زادت السلوكيات العادلة مثل التقسيم العادل للثروات أو قوانين متفق عليها زاد الاستقرار ولبت رغبات البشر وحقت مفهوم العدالة .

- كلما زاد ارتباط العدالة في الشعور الإنساني اثر ذلك بشكل طردي في تلبية حاجاته ورغباته .

متغيرات الدراسة Variables of Research

من خلال عنوان الدراسة وتساؤلاتها وبالتالي الفرضيات سالفة الذكر، يظهر كل من المتغير المستقل والمتغير التابع. وعلى النحو التالي :

- المتغير المستقل: اثر الفكر السياسي لدى هيوم .
- المتغير التابع: تفسير العدالة .

منهجية الدراسة Methodology of Research

بناء على التساؤلات والفرضيات التي طرحتها الدراسة ، وكون الدراسة تتناول العدالة عند ديفيد هيوم - لذا فإن المنهج الملائم - هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد في هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم في وصفها وصفا دقيقا ، مع الأخذ بخصائصها ووقائعها ضمن سياق محدد .⁽⁶⁵⁾ بالإضافة إلى هذا المنهج سيتم استخدام منهج تحليل المضمون الكيفي حيث يقوم هذا المنهج بدراسة المؤلفات وتحليل النصوص من خلال التفسير وتحليل النتائج وكشف اسبابها، ويتم تحليل المضمون من خلال الإجابة على اسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها من قبل الباحث ، بحيث تساعد على الاجابة عن هذه الاسئلة في وصف وتصنيف المادة المدروسة بشكل يساعد على اظهار العلاقات وتربطها .⁽⁶⁶⁾

كيفية توظيف المنهج

في المنظور العام لكيفية استخدام المنهج الوصفي التحليلي سيتم تناول اهم المصطلحات على سبيل العموم لا الحصر مثل

(الاخلاق والانفعالات والمعرفة) وتحليلهما وذلك لارتباطها بمفهوم العدالة وفق رؤية ديفيد هيوم، وبالتالي الوقوف على إظهار الملامح العامة التي انطلق منها هيوم في تفسير العدالة ، ومن ثم تأتي مرحلة استخدام منهج تحليل المضمون الكيفي للتحليل ضمن سياق الخروج بنتائج وتقييم مفهوم العدالة في فكر هيوم، وسيتم استخدامه كمنهج ثانوي يدعم المنهج الرئيسي ومتعلق بجزئية فيه وكون هذه الدراسة فيها جانب متعلق بالفكر السياسي لديفيد هيوم ودراسة المؤلفات التي تعود إلى المفكر ضمن الإطار العام الذي يدور حوله البحث .

الدراسات السابقة Review of Literature

65) . شلبي ، محمد ، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ، الأدوات) ، الجزائر ، 1997م ، ص46.
66) . المحمودي ، محمد سرحان ، مناهج البحث العلمي ، ط 3 ، دار الكتب ، اليمن ، 2019م ، ص ص : 60-61.

هنالك العديد من الدراسات المنشورة التي ناقشت موضوع الدراسة ، حيث تناولت ذلك من خلال دراسات متخصصة، أو جزئية تعرضت لها الدراسات من خلال تناول الفكر السياسي لدى هيوم، ومفهوم العدالة والمعرفة والأخلاق وغيرها من المفاهيم التي تناولها هيوم في تفسيراته وتحليله للأشياء. ويستعرض الباحث دراسات دولية وإقليمية ، ذات علاقة مباشرة بالمشكلة البحثية ، وهي في معظمها منشورة في مجلات محكمة ، استخدم الدارسون فيها مناهج مختلفة منها المنهج الوصفي ، والمنهج التاريخي، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات :

1. دراسة للباحث احمد واعطي بعنوان " نظرية العدل عند هيوم (مسعى إلى نقد فلسفته السياسية)" (67)

تطرق الباحث في دراسته إلى اهم المنطلقات الفكرية لدى هيوم حيث اشار إلى المعرفة الواقعية أو ما يعرف بـ الابستمولوجية Epistemology والتي تهتم بعلم المعرفة ، ودورها في معرفة الأشياء وقال بأن العقل شيء نسبي وليس مطلق ، كما خلص إلى أن العدالة لدى هيوم تقوم على اساس مدى الرضا لدى المجتمع وربطها بالقوانين التي هي الأساس في تحقيق العدالة وعلى مبدأ النفعية ، واعتبر العدالة واجب وفضيلة، طبعاً وهذه القوانين اعتبرها مهمة جداً كونها وازع لعدم الوقوع في احضان الفوضى .

2. دراسة للباحث جون رولز بعنوان " نظرية في العدالة " .(68)

تناول الباحث مفهوم العدالة لدى هيوم وتوصل إلى ان العدالة هي الفضيلة الغيورة وربطها بالمصالح العامة وضرورات المجتمع ، واعتبر الولاء والإخلاص مبدآن اساسيان لتحقيق العدالة والمصالح العام لكنه افترض بعدها أن كل شخص يستمر بالاكتماب وفقاً لأحكامه من خلال منفعته الطويلة الأجل، حين يتطابق القانون والحكومة مع الأوامر المرتكزة على المنفعة.

3. دراسة للباحث فاروق عبد المعطي بعنوان " ديفيد هيوم (الفيلسوف الأديب)" (69)

تناول الباحث في كتابه عن ديفيد هيوم مبيناً جوانب حياته التي أثرت بشكل كبير على توجهاته الفلسفية وتفسيره للطبيعة البشرية بالاستناد على العلم المجرد الواقعي الذي يستند على تفسير الأشياء ضمن حالتها

67). واعطي ، احمد ، " نظرية العدل عند هيوم (مسعى إلى نقد فلسفته السياسية)" ، ترجمة اسعد الكعبي ،مجلة الاستغراب ، العدد18 ،بيروت ، شتاء 2019، ص ص : 45-74.

68). رولز ، جون ، نظرية في العدالة ، ترجمة ليلي الطويل ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا ، 2011م .

69). عبد المعطي ، فاروق ، ديفيد هيوم (الفيلسوف الأديب) ، دار الكتب العلمية،بيروت ، 1993م.

الأولى ، وأشار الى جدلية الواقع الذي عاشه ديفيد هيوم في تفسيراته خاصة انه اعتبر العقل البشري مجرد شيء يستخدم للتفريق بين الأمور الحسنة والأمور السيئة واعتبر ان الانفعالات هي الأساس خصوصا انها تكمن في الشعور الذي يوجه الإنسان للأفعال.

الفصل الأول

ديفيد هيوم (المولد والنشأة والأفكار)

في هذا الفصل سيتم التطرق الى مولد ونشأة وافكار ديفيد هيوم ، حيث يشير البعض بأن هيوم بالأساس مؤرخ وفي مرحلة حياته تحول الى الفلسفة من خلال مؤلفاته العديدة المثيرة للجدل ، من هنا سيتم تناول هذا الفصل ضمن بحثين رئيسيين هما على النحو التالي :

المبحث الأول : المولد والنشأة لديفيد هيوم.

المبحث الثاني : الفكر السياسي لديفيد هيوم.

المبحث الأول

المولد والنشأة

ديفيد هيوم Davied Hume ولد في 1711/4/26 وتوفي في 1776/8/25، فيلسوف اقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ التنوير الأسكتلندي اشتهر كمؤرخ بداية ومن ثم اعتبره الأكاديميين فيلسوف خصوصا كتاباته التي أخذت الطابع الفلسفي وبشكل خاص كتابه البحث في الطبيعة البشرية ، وكان أول فيلسوف يطرح فكرة الفلسفة الطبيعية بصورتها الشاملة بل انها راح يشكك بوجد الإله فهو يرفض الديانات بأشكالها وكتبها كدليل على وجود الخالق ، وبدلا من ذلك قام بتطبيق المنهج التجريبي الواقعي ومبادئها من اجل دراسة ظاهرة العقل البشري ، وقال بأن المعارف تأتي من الخبرات ، وان الخبرات تأتي من العقل ، وارجع ذلك إلى ما يسمى بالشعور، فالشعور هو المحرك نتيجة المرور بالتجارب مباشرة (70).

(70). ديفيد هيوم ، موقع مجلة ويكيبيدا الالكتروني ، التاريخ : 2020/12/19، الوقت : 4 مساء ، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

امضى حياته متنقلا بين انكلترا وفرنسا وكان لهذا الأثر في تغيير اتجاهاته والتي أصبحت تستند إلى المنهج التجريبي الواقعي كما انه تناول في الجزء الثاني من كتابة البحث في الطبيعة البشرية الفهم والانفعالات اما الجزء الأخير فتناول موضوع الأخلاق. (71)

المبحث الثاني

الفكر السياسي لديفيد هيوم

كنت قد أشرت سابقا الكتاب الذي نشره هيوم سنة 1739م بعنوان البحث عن الطبيعة البشرية ضمن ثلاثة اجزاء ، الأول في المعرفة والثاني في الانفعالات والثالث في الأخلاق ، غير انها لم تال الشهرة بمثل كتابه بعنوان محاولات اخلاقية وسياسية ضمن ثلاثة اجزاء (1748، 1742، 1741) وتطرق إلى الموضوعات التي تناولها جان لوك خصوصا العقد الاجتماعي وضروراته. (72)

الفصل الثاني

العدالة عند ديفيد هيوم

المبحث الأول العدالة عند ديفيد هيوم

جميع الفلاسفة أعطوا للعدالة قيمة وفضيلة لا بل اعتبرها البعض شيء أساسي ومطلق ولا بد من وجوده حتى تستقيم الحياة ويحقق الإنسان العدالة نجد بأن هيوم اعتبر العدالة ليست قيمة أو فضيلة أو معيارا مستقلا عن ذهنية البشر وإرادتهم وميولهم ، بحيث يكون لهم التزامهم العقلي أو الطبيعي ، حيث اعتبر العدالة بأنها ليست فضيلة كاملة أو حتى دائمة ، إنما يحتاجها الإنسان في حالات خاصة ليس إلا ، فتعريف العدالة ومضمونها وقوانينها هو من صناعة الإنسان ، فهي حصيلة الاتفاق والعقد الذي يبادر إليه الأفراد في المجتمعات المختلفة ، وبالتالي فإن العدالة ليست شيئا ندركه ونميل إليه بالقوة العاقلة أو بالفطرة أو بالطبيعة البشرية ، ويكون الالتزام به عندما يجد الأفراد انهم بحاجة إليه وبشرط أن يكون نافع لهم ، وهذا يدفع الأفراد

(71). الطرابيشي ، جورج ، معجم الفلاسفة (الفلاسفة ، المناطقة ، المتكلمون ، اللاهوتيون ، المتصوفون) ط3 ، دار الطليعة ، بيروت، 2006م، ص:727.

(72). عبد المعطي ، فاروق ، ديفيد هيوم (الفيلسوف الأديب) ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، ص: 32

إلى الالتزام بإطار القوانين والعقود الاجتماعية ، والدافع إلى الالتزام بتلك القوانين وغيرها يكون لتحقيق نتيجة واحدة مفادها تحقيق المنفعة والربح نتيجة التصور الذي نضعه نتيجة الالتزام بالقوانين .⁽⁷³⁾ في حين نجد أن هيوم يشدد على الدور الذي تلعبه العدالة للبشر من ناحية انها فضيلة سياسية وأساسية ، وي طرح تساؤلات لعل أبرزها ما هي الجذور أو الأسس لهذه الفضيلة ؟ ولماذا يعتبر البشر أن العدالة ركن مهم في الحياة السياسية والاجتماعية ؟ والسؤال الثاني : أي فضيلة هي العدالة ؟ وما أوجه اختلافها أو اشتراكها مع سائر الفضائل الأخلاقية ؟

بالنسبة للسؤال الأول واجابته يجد هيوم في تصوره أن العدالة لا اساس عقلائي لها ، وبالتالي فأن طلب العدالة لا يمكن أن يكون استنتاجاً نظرياً أو بحثاً عقلياً ، فالعدالة كما يتصورها ليست ضرورة عقلية ، وليست من الملزمات للعقل البشري وأحكامه ، والعقل لا يحكم بالضرورة طلب العدالة وواجباتها كحكم كلي عام دون النظر الى المصالح والظروف الفردية الخاصة .

ويشير هيوم بأن البشر لا يحتاجون للعدالة لمجرد شعورهم بالميل الداخلية لديهم ولا بحس انساني بضرورة مراعاة الحقوق بحد ذاتها ، بل من خلال السبب لهذه العدالة ، حيث اشار هيوم على سبيل المثال ملكية الانسان للأشياء اذا كان هنالك عدم وجود قوانين تنظم الملكية فلن يكون هنالك موضوعية لمفاهيم العدالة ، ويضيف بأن غياب القانون يدفع الانسان لعدم مراعاة العدالة ، وركز هيوم على ضرورة وجود القوانين لانها هي بالأساس من تطرح موضوع العدالة من عدمها حسب تصوره .

تناول هيوم في تحليله لماهية العدالة ، وركز أكثر ما يركز على الأوضاع الداخلية التي تدفع للعدالة ، والأوضاع التي تفرز الحاجة إلى العدالة وللممارسات العادلة ، ومسألة علاقة العدالة بالفضائل الأخلاقية ، ويمكن القول بأن هيوم حاول تفسير العدالة من خلال الإجابة على سؤالين رئيسيين وهما : السؤال الأول هل العدالة وظروفها فضيلة طبيعية ؟ والسؤال الثاني ما هي جذور طرح قضية العدالة والحاجة إليها ؟ إن بحث هيوم في عدم كون العدالة فضيلة ، وفي منبث العدالة ، لا يعني أنه يطرح نظريتين في العدالة على العكس من ذلك فنجد تصور هيوم عن العدالة قائم على قبلياته الخاصة بالإنسان ، والمكانة المعرفية للعقل ، وماهية الفضائل الأخلاقية ، ودوافع الإنسان الداخلية التي تجعله يعمل على تشكيل المجتمع ومراعاة القانون والعدالة

⁽⁷³⁾ . واعطي ، احمد ، نظريات العدالة (دراسة ونقد) ، ترجمة حيدر نجف ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ، 2017م، ص : 119.

، وبالتالي نرى أن هيوم ما يطرحه من افكار حول جذور العدالة وكون العدالة فضيلة وهي فرع لنظرية واحدة حول العدالة متطابقة بالتأكيد مع المباني والتصورات الفلسفية التي يتبناها بإصرار . (74)

ويشير هيوم بأن البيئة التي تغيب عنها القوانين والتنظيمات الاجتماعية وهي حصيلة العقود والاتفاقات البشرية ، لن يكون من المناسب التحدث عن قضية العدالة ، وبالتالي فإن العدالة وفق تصور هيوم هي وصف القواعد والقوانين التي يضعها أفراد المجتمع للحفاظ على مصالحهم في بيئة وأوضاع خاصة ، ومن هنا نجد بأن العدالة عند هيوم كما ذكرت سابقا ليست قيمة مطلقة أو فضيلة منشودة بحد ذاتها يميل إليها الإنسان في كل الأحوال لا بل هي شعور الأفراد بالحاجة إلى القوانين التي تنظم العلاقات فيما بينهم من أجل توزيع المواهب والخيرات والايجابيات ، وبالتالي تكتسب العدالة طابعها الموضوعي من خلال العقود والاتفاقيات والقواعد بين الأفراد والتي بالنهاية تحقق المنفعة لهم .

هنا تثار النقطة بالنسبة لهيوم وهي الربط بين القانون والعدالة ، وتعريف العدالة على اساس القانون ، ومن الأمور المثيرة للجدل ان الجميع يعرف العدالة بأنها اعطاء كل ذي حق حقه ، ولكن هذا التصور خاطئ بالنسبة لهيوم وهو أنه من المعيب ان نعتبر الحق مستقلاً عن العدالة ومتقدماً عليها ، بل من الخطأ أن نعرف العادل بأنه الشخص الذي يراعي حقوق الآخرين ويعطيها لأصحابها، إذ لا معنى للحقوق من دون قوانين مشرعة ، ولا موضوعية للعدالة من دون قوانين ، وبالتالي فإن العدالة والحق يوجدان بعد ولادة القوانين البشرية ، وبالتالي فلا حق مستقل عن القوانين ناهيك عن أن يكون هذا الحق متقدماً على العدالة .⁷⁵

حيث يستند هيوم في تقديم وفهم نظرية العدالة على عدة تصورات ومباني فكرية يشير من خلالها إلى مفهوم العدالة وهي كالتالي :

1. عند تحليله للعدالة ، قام بالتمييز بين الفضائل الطبيعية والمصطنعة ، حيث قال بأن الفضائل الطبيعية هي فضائل لطيفة وجيدة ويوجد فيها الخير ، وهي سمات شخصية وانماط سلوك يمكن للبشر ان يظهروها في ظروفهم الطبيعية ، حتى لو لم يكن هنالك نظام اجتماعي ، اما الفضائل المصطنعة مثل احترام حقوق ملكية الناس ، والإخلاص والوفاء بالوعود والعقود والولاء للحكومة هي تصرفات تستند إلى الممارسات والمؤسسات الاجتماعية التي تنشأ عن الاتفاقيات .

(74). احمد واعظي ، نظريات العدالة (دراسة ونقد) ، مرجع سبق ذكره ، ص : 120.

(75). Davied Hume, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Apr 17, 2019
<https://plato.stanford.edu/entries/hume/#JusConPha>

2. يعتقد هيوم أن الطبيعة زودتنا بالعديد من الدوافع - حب الوالدين ، والإحسان ، والكرم - التي تجعل من الممكن لنا أن نعيش معاً بسلام في مجتمعات صغيرة تقوم على علاقات القرابة. من بين أفكاره المهمة أن الطبيعة لم تزودنا بكل الدوافع التي نحتاجها للعيش معاً بسلام في مجتمعات كبيرة. بعد أن جادل بأن العدالة مصطنعة ، يسأل سؤاليين مختلفين: ما الذي يحفز البشر على إنشاء قواعد العدالة التي تؤدي إلى حقوق الملكية ، ولماذا نوافق على الأشخاص الذين يطيعون قواعد العدل هذه؟ يتعلق السؤال الأول بالعدالة كممارسة تشكلها قواعدها. والثاني يتعلق بالعدالة كفضيلة ، ونزعة الفرد في طاعة قواعد العدالة.

3. يجادل هيوم بأن ممارسة العدالة هي حل لمشكلة نواجهها بشكل طبيعي. وتكمن المشكلة في أنه نظراً لأننا نهتم كثيراً بأسرتنا وأصدقائنا المقربين ، ولكن السلع المادية نادرة وقابلة للحمل ، فإننا نميل إلى أخذ البضائع من الغرباء لمنحها لعائلتنا وأصدقائنا. الخلافات حول هذه السلع أمر لا مفر منه ، ولكن إذا تشاجرنا فسوف نفقد الفوائد الناتجة عن العيش معاً في المجتمع - زيادة القوة والقدرة والأمن. حل المشكلة هو إثبات حقوق الملكية. كما أننا نحن من نضع القواعد التي تحدد من له الحق في ماذا ، ونوافق على اتباع القواعد وإبعاد أيدينا عن ممتلكات الآخرين. كان هيوم من أوائل الذين رأوا أن ما هو مفيد هو ممارسة العدالة ، بدلاً من أعمال العدالة الفردية. مثل هوبز ، يعتقد أنه من مصلحتنا تطبيق العدالة.

المبحث الثاني مناقشة النتائج والتوصيات

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة هنالك العديد من الأمور التي كشفت عنها الدراسة وهي قياس مدى تأثير ديفيد هيوم بأفكار كانط ولوك وغيرهم من المفكرين حيث ان الجدلية التي عاشها ديفيد هيوم وخصوصاً في مرحلة لاحقة واستخدامه المنهج التجريبي جعله يدخل مسارات عديدة ومن ضمنها التشكيك بالأديان وإنكار وجود الخالق واعتماد واقعية الأمور ، وحتى نظرية العدالة عنده مختلفة عن بقية الفلاسفة فهو لم يعتبرها فضيلة أو شيء مطلق بل اخضعها لمقياسه وجعلها أساس في مقدار تحقيق المنافع للمجتمعات بشكل عام وللأفراد بشكل خاص وتحكمها ضوابط وقيود وقد تكون هذه الضوابط قوانين أو اتفاقيات معينة ، فالغاية لديه ليست العدالة بحد ذاتها بقدر ممارستها وتحقيق المكاسب للأفراد كما اشرت سابقاً ، بل انه توسع ليضع لها اشكال كما تناولت في الفصول السابقة ولاحظنا انه قسمها إلى قسمين الأولى عدالة طبيعية والأخرى عدالة مصطنعة .

النتائج :

تظهر هذه الدراسة العديد من النتائج التي خلصت إليها ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

1. خلصت الدراسة إلى ان العدالة لدى ديفيد هيوم هي عدالة نسبية وليست مطلقة او فضيلة بحد ذاتها، وانها فقط نهتم بعدالة لانها تحقق المنافع والمكاسب للأفراد وفي حال وجود قوانين ولا يوجد عدالة عندها لا فائدة من تلك القوانين وفق تصور هيوم.
2. وضع هيوم للعدالة تقسيمات التي أوجد لها اشكال وميزها من خلال نوعين رئيسيين هما العدالة الطبيعية والعدالة المصطنعة وفق تصوره للعدالة .
- 3.يشير هيوم في تصوره للعدالة أن الطريقة الوحيدة للحصول على مزايا التعاون الاجتماعي هي ممارسة العدالة ، لكنه يدرك أيضاً أن فعلاً واحداً من الظلم لن يضر بالممارسة بشكل كبير، طالما ان هنالك تحقيق للمكاسب سيلتزم معظم الناس بقواعد العدالة ، لذلك إذا ارتكب فعلاً واحداً من أعمال الظلم أي الحكومة ، فلن تكون الحكومة في خطر الانهيار.
4. كما أشار ديفيد هيوم ان البشر بطبيعتهم متعاونون ، رغم أننا في البداية نتعاون فقط مع أفراد عائلتنا. ولكن من المفيد لنا أيضاً أن نتعاون مع الآخرين ، لأنه يتيح لنا المزيد من المكاسب كالتجارة مثلا نتعاون مع الآخرين لتبادل السلع ، وقد تطرق هيوم إلى أن الفوضى لا تحقق العدالة ولا بد من القوانين تنظم العلاقات بين الافراد .

التوصيات :

يجد الباحثان ومن خلال دراسة العدالة عند ديفيد هيوم العديد من التوصيات أهمها :

- 1.حاول هيوم ان يسلك اتجاهها مغايراً عن الفلاسفة الذين سبقوه وكان الجدلية حول العديد من المفاهيم أبرزها العدالة فقد جردها من كل ناحية اخلاقية واعتبرها قائمة على معيار تحقيق المكاسب والمنافع وكان لابد من تناول العدالة كمعيار إعطاء كل ذي حق حقه الذي يخالفه هذا المبدأ.
2. إن تميز العدالة ضمن شكلين كما تصورها هيوم وهي عدالة طبيعية وعدالة مصطنعة امر في غاية الخطورة لما له انعكاسات في اعتبار ان البشر يعون لتحقيق المكاسب وكانت نظرتهم واقعية تجريبية صماء لا تعبر عن إنسانية البشر وفي هذا تأثر من هوبز .

3. حصر العدالة بقوانين او اتفاقات بين الافراد يجعلها ضيقة المجال وبالتالي تعبر عن عدم تناول الموضوع بشكل موسع فهو ينكر أن العدالة فضيلة بقدر ممارستها وحصرها بقوانين مشرعة يجعلها محصورة بهذه القوانين .

4. نجد أنه يناقض نفسه فيقول بان العدالة تحقيق المكاسب للافراد فممارسة العدالة شيء جيد ، والمكاسب هي الغاية ، وعدم تحقيق المكاسب يحقق الفوضى ، وفي نفس الوقت يقول بأنه يجب على الجميع ان يتعاون لتحقيق الأمن والسلام وأننا لا نستطيع العيش بمفردنا وبالتالي إذا تحققت العدالة تحقق الاستقرار والسعادة للافراد.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب العربية :

- شلبي ، محمد ، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم ، المناهج ، الاقترايات ، الأدوات) ، الجزائر ، 1997 م .

- زيتون ، وضاح ، المعجم السياسي ، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006.

- المحمودي ، محمد سرحان ، مناهج البحث العلمي ، ط 3 ، دار الكتب، اليمن ، 2019م.

- عبد المعطي ، فاروق ، ديفيد هيوم (الفيلسوف الأديب) ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.

- الطرابيشي ، جورج ، معجم الفلاسفة (الفلاسفة ، المناطقة ، المتكلمون ، اللاهوتيون ، المتصوفون) ط3، دار الطليعة، بيروت، 2006م.

ثانياً: الكتب الأجنبية المترجمة باللغة العربية :

-واعظي ، احمد ، نظريات العدالة (دراسة ونقد) ، ترجمة حيدر نجف ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ، 2017م.

-رولز ، جون ، نظرية في العدالة ، ترجمة ليلى الطويل ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا ، 2011م .

-واعظي ، احمد ، " نظرية العدل عند هيوم (مسعى إلى نقد فلسفته السياسية)" ، ترجمة اسعد الكعبي ، مجلة الاستغراب ، العدد18 ، بيروت ، شتاء 2019.

ثالثاً: المواقع الالكترونية :

-ديفيد هيوم ، موقع مجلة ويكيبيدا الالكتروني ، التاريخ : 2020/12/19، الوقت : 4 مساء ، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

رابعاً: الكتب الأجنبية :

Davied Hume, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Apr 17, 2019

<https://plato.stanford.edu/entries/hume/#JusConPha>

التكنولوجيا والإعلام في خدمة البروباغاندا الإرهابية

Technology and media in the service of terrorist propaganda

يوسف الهيشو

باحث دكتوراه علوم سياسية ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء

المستخلص:

شكلت التكنولوجيا والإعلام أحد مظاهر القوة لدى التنظيمات الجهادية خاصة "القاعدة" و "تنظيم الدولة"، حيث أدركت أهميتها في الترويج العابر للحدود لإيديولوجيتها بهدف استقطاب عناصر جديدة، وفعاليتها في التأثير والتواصل من جهة، وفي الترهيب والتخويف من جهة ثانية.

وإذا كانت الدول والأنظمة السياسية تركز على التكنولوجيا والإعلام بشكل أساسي؛ فإن التنظيمات الإرهابية جعلت منها جهازاً إيديولوجياً وسلاحاً حربياً يضاف إلى عتادها الحربي في ساحة الجهاد الميدانية، ويشرف عليه شبكة من التقنيين والفنيين المتخصصين في الإعلام التكنولوجي والدعاية من جنسيات مختلفة، أخذت على عاتقها مهمة ادعاء القوة في أقصى تمثلاتها لمواجهة (عالم بأكمله) يقف ضدها وضد مشروع "الخلافة" كما أن المادة الإعلامية التي أنتجتها التنظيمات الإرهابية شكلت ولا زالت مصدر اهتمام كبير من طرف الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية ومراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية على الصعيد العالمي واتخذت منها وسيلة لمعرفة ومعرفة خطابها وتحليله وتتبع حركتها ونشاطها، وساعدتها على مواجهتها والتصدي الاستباقي لعملياتها الإرهابية.

فما هي دواعي وأسباب استعمال التكنولوجيا الحديثة في الترويج لإيديولوجيا التنظيمات الإرهابية؟ وما هي طبيعة استعمالها؟ وما الذي يريده الإرهاب من التكنولوجيا والإعلام؟ وإلى أي حد يمكن أن تكون أجهزة الرقابة التكنولوجية ناجحة في التصدي للإرهاب الإلكتروني؟

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا والإعلام . الإرهاب . البروباغاندا . إيديولوجيا التنظيم . الإرهاب الإلكتروني

Abstract:

Technology and media constituted one of the manifestations of strength for jihadist organizations, especially "Al Qaeda" and "ISIS", as they realized their importance in cross-border promotion of their ideology with the aim of attracting new elements, and their effectiveness in influencing and communicating on the one hand, and in intimidating and intimidating on the other hand.

And if countries and political systems focus mainly on technology and information; Terrorist organizations have made it an ideological device and a war weapon that is added to their military equipment in the field of jihad, and it is supervised by a network of technicians and technicians specialized in technological media and propaganda from different nationalities, who have taken upon themselves the task of claiming power in its maximum representations to confront (an entire world) standing against it and against it. Project "Caliphate"

In addition, the media material produced by the terrorist organizations was and still is a source of great interest by the security, military and intelligence services and research centers and strategic studies at the global level, and they used it as a means to know it, know its discourse, analyze it, track its movement and activity, and help it confront it and preemptively respond to its terrorist operations.

What are the motives and reasons for using modern technology to promote the ideology of terrorist organizations? What is the nature of its use? What does terrorism want from technology and media? And to what extent can technological censorship devices be successful in confronting the electronic terrorism?

Keywords: Technology and media, terrorism, propaganda, organization ideology – electronic terrorism

1/ التكنولوجيا والإعلام من أركان المشروع الجهادي:

نسعى من خلال هذا المبحث إلى التأطير المرحلي لعنصر التكنولوجيا والإعلام لدى المشروع الجهادي، ميرزين أسباب ودواعي تركيز التنظيمات الجهادية على هذا العنصر خاصة تنظيمي "القاعدة" و "الدولة"، ومن ثم إبراز الأهداف التي تهدف إليها من خلالهما.

تمتد فكرة الاهتمام بالمادة الإعلامية والدعائية في المشروع الجهادي إلى عهد الأب الروحي للجهاديين الأفغان العرب عبد الله عزام في ثمانينات القرن الماضي، وقد أسس لهذا الغرض (مكتب خدمات المجاهدين)، حيث يرجع الفضل لهذا الأخير . باعتباره الذراع الإعلامي للمشروع الجهادي . في الترويج للقضية الأفغانية في مقاومتها ضد الاتحاد السوفياتي آنذاك، وقد لعب هذا المكتب وفروعه الخارجية دورا إعلاميا بارزا في نصرته القضية الأفغانية واستقطاب عدد كبير من العناصر العربية والغربية المتعاطفة من مختلف بقاع العالم للتدريب والقتال في أفغانستان ضد السوفييات⁷⁶، معتمدا في ذلك على المادة الإعلامية بشكل أساسي، حيث عمل على إنتاج مجموعة من الأشرطة المصورة بتقنيات تصوير كبيرة تتخللها مقاطع أناشيد جهادية، بالإضافة الى عدد ضخم من الأشرطة الصوتية تشتمل على دروس للتعريف بالقضية

⁷⁶ توماس هيغامر، القافلة: عبد الله عزام وصعود الجهاد العالمي، ترجمة عبيدة عامر، ط 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2021)، ص 29.

الأفغانية ومشروعها الجهادي ومجموعة من المجالات خاصة مجلة الجهاد وأناشيد حماسية وكتيبات ومطويات وملصقات وغيرها كثير، وقد ساهمت إلى حد كبير في شحذ الهمم وجلب تعاطف الملايين من المسلمين مع "القضية الأفغانية"، ويمكن القول أن الفضل يرجع إلى هذا المكتب الإعلامي في "عولمة المشروع الجهادي" ومنحه "الشرعية العالمية"

جدير بالذكر أن أسامة بن لادن الذي كان يقاتل في صفوف الأفغان العرب بمعية عبد الله عزام، انشق عن هذا الأخير سنة 1998 بسبب خلافات إيديولوجية حول "جهاد الاستسلام" الذي تبناه عزام وجماعته، ثم حول قبوله التعايش في ظل نظام غير إسلامي من أجل العمل الدعوي، وأيضا حول الدعم المادي الكبير الذي كان يتلقاه مكتب خدمات المجاهدين من مختلف بقاع العالم، فلم يستسغ بن لادن الأمر فتخلى عن جماعة عزام وكون تنظيمًا جهاديا متشددا اتخذ من العنف منهجا له وهو تنظيم "القاعدة" ومعلنا الحرب ضد من أسماهم (الصليبيين والصهاينة)، دون أن يتخلى عن منهجه الإعلامي الذي أدرك أهميته في الترويج لإيديولوجية العنف التي تبناها التنظيم الجديد.

استمر العنف كمحور رئيسي للدعاية الجهادية مع تنظيم "الدولة" بقيادة أبي مصعب الزرقاوي الذي وجد الفرصة جد مواتية لاستغلالها على أوسع نطاق، وذلك بسبب الانتشار الكبير للتكنولوجيا والانترنت، فعمل على الترويج لإيديولوجية التنظيم ذو الحمولة التكفيرية الكبيرة على أوسع نطاق وفي زمن قصير، مشكلا صورة إعلامية مغايرة تماما لكل من " الحركة الأفغانية " و " القاعدة "، كيف لا والزرقاوي أصبحت له "دولة" وأصبح من واجبه أن يبرز مقوماتها وأركانها وفي مقدمتها الإعلام كآلية فعالة لإبراز قدرة هاته "الدولة" ورجالاتها على الفتك والقتال، تمت ترجمتها بمشاهد التفجير والذبح وقطع الرؤوس وبتير الأيدي والأرجل.

ومن أجل الدفاع عن مشروعية "الدولة"، كان لزاما عليها الاهتمام بمنظومة الإعلام في الكشف عن تمددها وتطور استراتيجيتها لمواجهة العالم، حيث أصبحت الحاجة ملحة أكثر من قبل إلى البحث عن أدوات جديدة ومتعددة مواكبة للتطور التكنولوجي من شأنها أن توسع من قاعدة المعجبين والمتعاطفين والمستهدفين وتشكل نسقا إعلاميا بنويا متكاملا يكون قادرا على خدمة أهداف "الدولة" ومشروعها "الجهادي"، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال المحتوى الذي عملت مؤسسات التنظيم وكتائبه الإعلامية على صناعته باحترافية عالية

والتسويق له عبر شبكة الانترنت سواء بالنشر أو باختراق المواقع الالكترونية وهو ما أطلقت عليه كثير من الأبحاث والتقارير اسم (الإرهاب الالكتروني)⁷⁷.

سنحاول رصد خطورة هذا الصنف الإرهابي الجديد من خلال وقوفنا على مجموعة من المواقف المستوحاة من الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الذي يتم الترويج له عبر القنوات والأجهزة الرسمية التابعة له، وهو ما سنتطرق له في المبحث الثاني لهاته الورقة.

2/ أجهزة المنظومة الإعلامية لتنظيم "الدولة":

عمل تنظيم الدولة على إحداث عدد كبير من الصفحات الاعلامية الالكترونية حيث نجد أن معظمها تابع لمؤسسات رسمية، والباقي تابع لجهات مناصرة للتنظيم كانت مهمتها تنحصر في ترويج ونشر ما تنتجه المؤسسات الرسمية، وصل عددها ما بين منتصف سنة 2014 و 2015 وفقاً لبحث مؤسسة Brooking، إلى أكثر من 46 ألف حساب على تويتر، ينشرون من خلالها رسائلهم مباشرة على الهواتف الذكية لجمهورهم⁷⁸، وهو ما يدل على الحضور الاعلامي الحاشد للتنظيم وجهاته المناصرة وهيمنته على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام استراتيجيات متطورة تنتج مواد ومحتويات مصممة لتلائم جماهير مختلفة وبلغات متعددة بهدف الوصول إلى فئات عريضة من الجماهير، حيث أطلق تنظيم الدولة سنة 2015 أكثر من 120 حملة تستهدف الدول الغربية: 27% منها باللغة الإنجليزية، و 15% بالروسية، و 13% بالفرنسية، و 3% بالألمانية.

اتبع التنظيم استراتيجية سمعية بصرية متطورة غير مسبوقة، تتكون من تطوير وتوزيع هائل للصور السمعية والبصرية التي تكون بارزة للغاية وذات صدى في ثقافة الجماهير المستهدفة، كما أن الحملات السمعية والبصرية للتنظيم واسعة النطاق، وبحسب المعطيات التي حلتها، أطلقت الجماعة الإرهابية 845 حملة سمعية بصرية بين 2014 ومنتصف 2015، أي أكثر من حملة كل يوم لمدة عام ونصف.

والأخطر من ذلك، أن هذه الصور التي يتم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتنظيم مشحونة بصور مستوحاة مباشرة من الثقافة الحديثة لجمهور عريض من فئة الشباب، ويظهر التحليل النوعي لجميع الحملات البالغ عددها 845 أن أكثر من 15 بالمائة مستوحاة بشكل مباشر من الأفلام الحقيقية وألعاب الفيديو

⁷⁷ انظر تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "استخدام الانترنت لأغراض إرهابية" ص 33، نيويورك - 2013
⁷⁸ Magdalena EL GHAMARI, PhD "PRO-DAESH JIHADIST PROPAGANDA. A STUDY OF SOCIAL MEDIA AND VIDEO GAMES" P: 77 Collegium Civitas, Warsaw, Poland - https://securityanddefence.pl/pdf-103197-36129?filename=Pro_Daesh%20jihadist.pdf

ومقاطع الفيديو الموسيقية للثقافة الشعبية المعاصرة.⁷⁹ وقد قام مسلحو التنظيم في هذا الإطار بإنتاج مقطع دعائي جهادي مصور على شكل لعبة فيديو شهيرة اسمها GTA (Grand Theft Auto) تستهدف فئة الشباب بشكل خاص يهدف من خلاله إلى تدمير القوات العراقية والأمريكية، ورفع معنويات المجاهدين وتدريب الأطفال والشباب على محاربة الغرب وبث الرعب في قلوب المعارضين للدولة الإسلامية، وجاء المقطع مليئاً بالانفجارات وسيناريوهات القتال والقنص، وتتخله صيحات "الله أكبر" طول مدة الشريط، مع بث صور مروعة لشخصياته وهي تقوم بذبح وقطع رؤوس ضحاياهم وتفجير السيارات والبنائيات، وفي الجزء الأعلى للشاشة كانت هوية التنظيم حاضرة من البداية حتى النهاية.

سنعرض الآن لمجموعة من المؤسسات الإعلامية الرسمية التابعة للتنظيم وإصداراتها المتنوعة⁸⁰ لنتعرف على محتواها وطبيعتها وأدوارها في خدمة الأهداف الاستراتيجية و لنرى فيما إذا كانت موفقة في إحراز المكاسب والنتائج المنتظرة منها كآلية من آليات البروباغندا الإرهابية.

- مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي:

تم إنشاؤها من طرف "دولة العراق الإسلامية" في 2006 بمبادرة من القيادي الإعلامي السابق في "القاعدة"، محارب عبد اللطيف الجبوري الذي تولى فيما بعد مهمة "وزير الإعلام" في التنظيم، كانت تعمل تحت إشراف مركز الفجر للإعلام التابع للقاعدة، وبعد إعلان أبي بكر البغدادي استقالته منه عام 2013 أصبحت هذه المؤسسة مستقلة.⁸¹ تعرض مقرها للهجوم في مدينة الموصل بعد مقتل أبي عمر البغدادي وأبي حمزة المهاجر سنة 2010، بعد سنتين من ذلك عادت للعمل، وفي 2015/9/1 نشرت إحدى وكالات الأنباء العراقية خبراً حول هاتمة المؤسسة بعدما كانت جل المعلومات حول العناصر المشتغلة فيها مفقودة، ويتعلق بحدوث تغييرات هامة في هيكلتها التنظيمية منها تنصيب إعلامي جديد على رأس إدارتها يدعى عبد الله جلال العباسي عوض إعلامي سابق يدعى أبو هدى اليمني، مع الاعتماد على إعلاميين متخصصين أجنب خاصة من ألمانيا وبريطانيا بهدف نهوضهم بمشروع تطوير هاتمة المؤسسة.⁸²

⁷⁹ Ibid...P: 78

⁸⁰ نشير هنا بأن أغلب الإصدارات المرئية لتنظيم الدولة التي سنعرض لعناوينها فيما يأتي، تم حظرها على شبكات الانترنت وذلك بسبب قساوة وبشاعة مشاهداتها في أغلب الأحيان، والإحالة إلى روابطها هو من باب الأمانة العلمية وليس من باب الدعاية والترويج لإيديولوجية التنظيم، فنحن نسعى إلى فهم واستيعاب وتحليل هاتمة الإيديولوجية بهدف مواجهتها والتصدي لها.

⁸¹ مقتبس من نص مقابلة لوكالة "واي نيوز" مع الباحث العراقي هشام الهاشمي، جريدة الصباح الجديد العراقية، عدد 4 يونيو 2014 على الرابط:

<http://newsabah.com/wp/newspaper/6752>

⁸² مركز أخبار شبكة الإعلام العراقي (IMN)، بغداد 2015/9/1، على الرابط: <http://goo.gl/J8DTg2>

اضطلعت مؤسسة الفرقان بأدوار ومهام إعلامية كبرى في التعبير عن توجهات "الدولة الإسلامية في العراق"، حيث واكبت مرحلة نشأتها الأولى وأيضاً مرحلة تطورها وسيطرتها على مجموعة مدن عراقية، وعملت على إبراز قوة "الدولة" واستراتيجيتها العسكرية بشكل مبالغ فيه، معتمدة في ذلك على تصدير كلمات القادة وخطبهم، وإنتاج عدد مهم من الأفلام الوثائقية والاستطلاعات والدروس المصورة.

من أبرز إنتاجات المؤسسة سلسلة أفلام "صليل الصوارم" التي وثقت بشكل درامي للعمليات العسكرية للتنظيم في العراق على شكل أجزاء منذ دخول العراق وحتى إعلان "الخلافة"⁸³ اشتملت على رصد غزوات وتحركات مقاتلي التنظيم وتصوير لقاءات معهم وشهادات شخصية لهم حول طريقة سقوط مدن عراقية في أيديهم، مع مشاهد دموية لعمليات قتل وتفجيرات كان الهدف منها هو توسيع عملية السيطرة والتمدد المواكبة لمرحلة إعلان "الخلافة".

إلا أن هذا التوجه الإعلامي للمؤسسة سيعرف تغيراً خطيراً مع بداية التحالف الحربي الدولي ضد التنظيم الإرهابي تجلى بوضوح في إطار استراتيجية التنظيم لمواجهة هذا التحالف التي اعتمدت بالأساس على (سلطة الصورة) من خلال بث المؤسسة لإصدارات مرئية عنيفة توثق للحظات ذبح وقطع رؤوس رهائن أجنبية وعنوانتها بأسماء تبدأ باسم (رسالة) إلى الدولة المتحالفة مع أمريكا والتي ينتمي إليها الرهينة،⁸⁴ وتحمل حكومة تلك الدولة مسؤولية ذبح وقطع رأس الرهينة، بل أحياناً كان ذلك يتم على لسان الرهينة الضحية مثلما حدث مع الأسير الصحافي البريطاني جون كانتلي.⁸⁵

سلسلة إعلامية أخرى عملت مؤسسة الفرقان على إنتاجها وقد جاءت تعلي من شأن مقاتلي التنظيم وتشحن همهم للمزيد من القتال وتضفي الشهامة البطولية عليهم، تبتدأ عادة بسيرة ذاتية للمقاتل مع أقوالهم ووصاياهم، ثم كلمات مجد وثناء في حقهم من قبل قادة التنظيم وفي بعض الأحيان كلمات رثاء في حق من (استشهدوا منهم في ساحات الوغى)⁸⁶

⁸³ سلسلة (صليل الصوارم) لم تعد متاحة على رابطها: <http://goo.gl/GLDnv8> ، والنشيد التصويري للسلسلة متاح على الرابط: https://archive.org/details/20200129_20200129_0902

⁸⁴ مثل فيديو بعنوان "رسالة إلى أمريكا" يوثق لعملية ذبح الرهينة الأمريكي جيمس فولي، وفيديو بعنوان "رسالة أخرى إلى أمريكا وحلفائها" يوثق لعملية ذبح الرهينة البريطاني ألان هينغ، وفيديو بعنوان "رسالة إلى حكومة وشعب اليابان" وفيه تهديد بذبح رهينتين يابانيتين، وفيديو لاحق له بعنوان "رسالة إلى حكومة اليابان" يوثق لعملية إعدام الرهينة الياباني كينجي غوتو.

⁸⁵ مثل فيديو بعنوان "أعيروني سمعكم: رسائل من الأسير البريطاني جون كانتلي" نشرته مؤسسة الفرقان في سلسلة حلقات

⁸⁶ مثل شريط مرئي بعنوان "فرسان الشهادة" وآخر بعنوان "حذاء الشهداء" وآخر بعنوان "قوافل الشهداء" و "رثاء القائد عمر لأمير الامارة الإسلامية في القوقاز" و "رثاء أبي أسامة الذي قتلته جبهة الغدر"

الصف الآخر من إنتاجات المؤسسة كان يصب في اتجاه الترويج والتصدير الدعائي للتنظيم، ويهدف إلى المباهاة بـ "الدولة" وإنجازاتها التي تحققت منذ تأسيسها وحتى إعلان "الخلافة"، ودعواتها للجهاد والالتحاق بالتنظيم، من هذه الإصدارات نذكر استطلاعاً مصوراً بعنوان "حصاد المنهزمين في بلاد الرافدين" سنة 2007، و "عامان لدولة الإسلام وما حققته من إنجازات" سنة 2008، و "خمسة أعوام لدولة الإسلام" سنة 2011، و "رسائل من أرض الملاحم" و "الدولة من أفواههم"⁸⁷

. مؤسسة الاعتصام للإنتاج الإعلامي:

تأتي مؤسسة الاعتصام في المرتبة الثانية بعد الفرقان، غير أنها تركز اهتمامها على سوريا، وقد أنتجت بدورها مجموعة من الأفلام والاستطلاعات الوثائقية والإصدارات المرئية، من أهمها سلسلة "توافذ على أرض الملاحم" وأيضاً سلسلة "الرسائل" نذكر منها "رسالة إلى الأردن" و "رسالة إلى أهل البحرين" و "رسالة إلى أهلنا في معان" و "رسالة إلى أهل تونس"⁸⁸

مجموعة أخرى من إصدارات مؤسسة الاعتصام المرئية وهي تلك التي جاءت على شكل رسائل من مقاتلين أجانب يمثلون جنسيات مختلفة موجهة إلى الدول التي ينتمون إليها، حيث بدوا وهم معترفون بانتمائهم للتنظيم ومدددين بحرب التحالف الدولي ضده ومتوعدين بالانتصار عليهم، نذكر من بينها رسالة بعنوان "رسالة مجاهد أول أبو سعيد البريطاني" و "رسالة مجاهد ثان أبو عمر الأنصاري" و "رسالة مجاهد رابع أبو خالد الاسترالي" و "رسالة مجاهد خامس أبو أنور الكندي"

صنف آخر من إصدارات المؤسسة هو المتعلق باستعراض قوة التنظيم وجبروته وقدرته على الفتك، نذكر منها إصدارين مصورين سنة 2014 بعنوان "عزم الأباة" و "من داخل عين الإسلام كوباني"⁸⁹ وإصداراً آخر سنة 2015 بعنوان "صد الصفويين في صلاح الدين" الذي عرض لمشاهد انتحارية قام بها أفراد التنظيم، مع وصايا لهم على أسنتهم قبل التفجير، حملت التحريض على (الطواغيت) و (المرتدين)، والنفير لدولة "الخلافة".⁹⁰

⁸⁷ نجلاء مكاي، محمد محمود السيد، هيثم سمير "تنظيم الدولة، دراسة تحليلية في بنية الخطاب" مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 67/66 - الطبعة الثانية 2017

⁸⁸ نفس المرجع السابق، ص 69

⁸⁹ مدينة سورية تقع في الشمال على الحدود مع تركيا، اسمها عين العرب، والتنظيم يسميها عين الإسلام، ويوثق الإصدار المرئي لمعركة كوباني في اللحظة التي كان يحاصرها وعلى وشك السيطرة عليها على الرغم من ضربات التحالف الدولي.

⁹⁰ نجلاء مكاي، محمد محمود السيد، هيثم سمير "تنظيم الدولة، دراسة تحليلية في بنية الخطاب" مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 70 و 71 - الطبعة الثانية 2017

يمكن القول أن مؤسسة الاعتصام تميزت عن مؤسسة الفرقان بسلسلة إصدارات لدعم التنظيم ومشروعه الجهادي التي سلطت الضوء فيها على قيادات التنظيم ورموزه والتي عنونتها المؤسسة باسم "سلسلة الحياة، من كلام العلماء حول مشروع الدولة الإسلامية" حيث جاءت السلسلة خاصة بكل من (أسامة بن لادن . أبو مصعب الزرقاوي . أبو حمزة المهاجر . أنور العولقي . أبو عمر البغدادي . أبو يحيى الليبي)⁹¹

. مؤسسة الحياة للإعلام:

تتميز هاته المؤسسة عن الفرقان والاعتصام بكونها تركز في جميع إصداراتها على التجنيد واستقطاب المقاتلين الأجانب من غير العرب والدعوة إلى الالتحاق بالدولة الإسلامية لأداء (فريضة الجهاد)، ولذلك تم التركيز فيها على الإصدارات بلغات أجنبية خاصة اللغة الانجليزية بالدرجة الأولى، كما تتميز أيضا بكونها قامت بالإشراف على إصدار مجلة ورقية ناطقة باسم التنظيم بشكل رسمي اسمها "دابق" سنعرض لتفاصيلها بعده.

إذا كان التنظيم ركز على جانب الظهور بمظهر القوة ومظهر المنتشي بالنصر أمام العالم كله، فإن نفس النهج اعتمده أيضا في استقطاب الأجانب من العرب وغير العرب، بدا ذلك واضحا من خلال إصدارات مؤسسة الحياة التي ركزت على عنصري التحفيز والتمويه باعتماد تقنيات عالية وذات جودة في التصوير والمونتاج والميكساج، حيث عكست للمشاهد أن الدولة الإسلامية قائمة وأنها آمنة والعيش فيها أفضل ولها موارد مالية هامة، وهي ماضية في التوسع وتحقيق الانتصارات ومن التحق بها فقد من الله عليه بعالم النور بعدما كان في عالم الظلام، وفي هذا الاطار أنتجت مؤسسة الحياة سنة 2015 سلسلة مصورة بعنوان "قصص من أرض الحياة" على شكل حلقات، الحلقة الأولى عن مقاتل فرنسي كاثوليكي كبير السن أطلق عليه التنظيم اسم "أبو صهيب الفرنسي" ويحكي هو بنفسه عن قصة إسلامه والتحاقه بالجهاد واعتزازه بالانضمام للدولة، ويعكس الفيديو من خلاله حالة الهدوء والاستقرار في (دار الحياة/أي دار الإسلام)، حيث يظهر وهو يتجول في إحدى ولايات التنظيم بسوريا، (يتعاش مع الناس، ويرتاد المسجد ويصلي، ولم يفته أن يؤكد في حديثه أن المسلمين الذين قابلهم خارج التنظيم، ليسوا مسلمين حقيقيين، وأن الإسلام، بما يفرضه من جهاد، وتطبيق للشريعة، متجسد فيما أقامه التنظيم داخل دولته، التي دعا إلى الهجرة إليها)⁹²، وهنا لا بد أن نتوقف عند ملاحظة أساسية متعلقة بتركيز التنظيم في إعلامه على العناصر الأجنبية والغير مسلمة بالدرجة

⁹¹ نفس المرجع، ص 71

⁹² نفس المرجع، ص 73

الأولى، في إشارة واضحة إلى عالمية مشروع "الدولة" من جهة، وإلى استغلال قنوات الأجانب من غير المسلمين في التنظيم وحقيقة مشروعه من جهة ثانية.

نفس الأمر تجسد من خلال إصدارين مصورين لكن هذه المرة بطلهما هو الرهينة البريطاني جون كانتلي، الأول يحمل عنوان "من داخل الموصل" والثاني "من داخل حلب"، حيث بدا كانتلي وهو يتجول في سوق الموصل ليوضح للعالم أن الحياة فيها تسير بشكل طبيعي وأن ساكنة المدينتين رحبت بحكم التنظيم وتطبيق الشريعة مكذبا ما نشرته عدة صحف عربية وغربية وخاصة صحيفة (The guardian) الأمريكية حول حياة العذاب في "الدولة الإسلامية" نتيجة ارتفاع الأسعار وانقطاع الكهرباء وانتشار الجريمة.

هناك حلقات مصورة أخرى من سلسلة "قصص من أرض الحياة" جاءت في نفس السياق، نذكر منها قصة حياة مقاتل بوذي أسترالي الأصل سماه التنظيم باسم "أبو خالد الكمبودي" ركز فيها المخرج من خلاله على تجسيد كيان الدولة بجميع أجهزتها وقطاعاتها مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم، وأكد هو بنفسه أن التحاقه بالدولة جاء بناء على قنواته الشخصية نافيا أن يكون له ولأمثاله (سوابق قضائية) كما يصورهم الإعلام.

نفس الأمر ينطبق على حلقة خاصة بمقاتل شاب آخر من كندا اسمه "أبو مسلم الكندي" ركز فيها المخرج على تصويره وهو يهوى الطبيعة ويمارس هواية صيد الأسماك ويلعب رياضة الهوكي ويعيش حياة مطمئنة عادية، وينفي من خلال هذا الفيديو أن تكون أوضاعه المادية والاجتماعية المزرية بكندا هي التي قادته للانضمام للتنظيم، وأن ما دفعه لذلك هو طاعة الله التي تتجسد في (دار الحياة/الاسلام) وليس في (دار الكفر)⁹³

هناك إصدارات أخرى لمؤسسة الحياة تم إنتاجها بهدف المباهاة بالتنظيم وقوته وتجسيد مفهوم "سلطة الدولة" نذكر منها "شروق الخلافة وعودة الدينار الذهبي" أعلن فيه التنظيم عن إصدار عملة "الدولة الإسلامية" الجديدة وهي الدينار الذهبي والشروع في تداولها مدعيا أنها ستدمر الدولار الأمريكي، وإصدار آخر بعنوان "ماذا تنتظرون" عرض لجنود فرنسيين وهم يحرقون جوازات سفرهم كفرا بها وبقوانين دولتهم، داعين الفرنسيين إلى الهجرة من (أرض الكفر) إلى (أرض الخلافة)، وإصدار آخر بعنوان "لهيب الحرب" حيث صور فيه حرب ضد أمريكا بحرب الإيمان ضد الكفر، ويظهر فيه مجموعة من جنود النظام السوري الأسرى من منطقة

⁹³ نجلاء مكاي، محمد محمود السيد، هيثم سمير "تنظيم الدولة، دراسة تحليلية في بنية الخطاب" مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 74 - الطبعة الثانية 2017

ريفية بمحافظة الرقة وهم يحفرون قبورهم ثم قتلهم بالرصاص من طرف مقاتلي التنظيم، وانتهى الفيلم بتوجيه رسالة لأمريكا جاء فيها: (.. فلتعلمي يا حامية الصليب، أن حرب الوكالة لن تتفكك في الشام، كما أنها لن تتفكك في العراق، وعما قريب ستكونين في المواجهة المباشرة مرغمة، وأن أبناء الإسلام قد وطنوا أنفسهم لهذا الشيء، فتربصوا إنا معكم متربصون)⁹⁴ والمقصود هنا بحرب الوكالة هي حرب التحالف ضد الإرهاب بقيادة أمريكا، وإصدار آخر بعنوان "رسالة موقعة بالدماء إلى أمة الصليب" نشرته المؤسسة سنة 2015، وتم تصويره في ليبيا، ويعرض لعملية ذبح مصريين هناك، وجه التنظيم من خلاله رسالة إلى (الصليبيين) بأنه سيقاثلهم كافة كما يقاثلونه كافة، في إشارة إلى التحالف العالمي ضد الإرهاب.

النوع الثاني من أنواع الإصدارات الإعلامية لمؤسسة الحياة هو ما جاء بصيغة ورقية، ونقصد بذلك مجلة "دابق" لسان حال التنظيم والناطقة الرسمية باسمه، تعبر عن نفسها بكونها "مجلة دورية تركز على قضايا التوحيد والمنهاج والهجرة والجهاد والجماعة، وتحتوي على تقارير مصورة وأحداث جارية ومقالات إعلامية حول مسائل تتعلق بالدولة الإسلامية"، وقد اعتمدت بدورها على التباهي بانتصارات التنظيم ورسم صورة خاصة لاستعادة العصر الذهبي الإسلامي والتبشير بخلافة جديدة قائمة على الجهاد.

ودابق منطقة في سوريا من المفترض أن تكون موقعا لإحدى معارك التنظيم، تبعد بحوالي عشرة كيلومترات من الحدود مع تركيا، وقد تم اختيار هذا الاسم ليرمز إلى ملحمة الانتصار ويعكس توجه التنظيم لخدمة أهداف الخلافة.

أعداد المجلة تجاوزت العشرة، نسوق هنا مختصرا لمضمون الأعداد الأربعة الأولى لنرى التوجه الإعلامي العام لها ونطلع على المواضيع التي كانت تهتم بها.

ركز العدد الأول من دابق الذي صدر تحت اسم "عودة الخلافة" على إعلان الخلافة وما يعنيه ذلك. حيث تم شرح إيديولوجية التنظيم في محاولة لإقناع المزيد من المسلمين بالانضمام له، ثم شرح اسم المجلة والافتخار بانتصارات تنظيم الدولة داعش، متحدثا عن الجهود المبذولة لحشد الدعم بين الجماعات القبلية المحلية، والإبلاغ عن تعهداتهم بالولاء لأبي بكر البغدادي، (خليفة الدولة الإسلامية).

⁹⁴ نفس المرجع، ص 78

يستخدم العدد الثاني من دابق صدر بعنوان "الطوفان" التشبيه المجازي لقصة نوح كتعبير عن رسالة قوية موجّهة للآخر، إما أن تكون مع الدولة الإسلامية أو ضدها ومحكوم عليك بالانهيار، إنها دعوة لجميع المسلمين في جميع أنحاء العالم إلى التعهد بالولاء للدولة الإسلامية والالتحاق بها⁹⁵.

يركز العدد الثالث الذي حمل اسم "الدعوة إلى الهجرة" على دعوة الجهاديين للمسلمين في جميع أنحاء العالم للانتقال إلى العراق وسوريا للانضمام إلى دولة الخلافة في أسرع وقت ممكن.

العدد الرابع بعنوان "الحملة الصليبية الفاشلة"، ركز على حرب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وسخر مما يعتبره الإسلاميون حملة محكوم عليها بالفشل، معبرين عن يقينهم قائلين "هذا الدين هو الموعود بالنصر"، وقد جاءت صورة الغلاف تمثل ساحة القديس بطرس الشهيرة في روما، وتشير إلى طموحات الدولة للوصول إلى مهد المسيحية وغزو العالم⁹⁶.

لقد عكست المجلة بدورها ومن خلال جميع أعدادها استراتيجية التنظيم الإعلامية القائمة. وكما أشرنا سابقاً. على عناصر الظهور بمظهر الدولة المكتملة الأركان وإبراز قوتها وصمودها واستقطاب المزيد من المقاتلين والدعم المالي وتعبئة عناصرها وشحذ هممهم وتحفيزهم على القتال وترهيب العدو وتخيفه، وعملت على تسويق مجموعة كبيرة من المقولات الدينية ذات الحمولة الجهادية وآيات القرآن والأحاديث النبوية وأقوال السلف وأقوال قادة التنظيم مثل البغدادي والعدناني.

. شركة السحاب للنتاج الاعلامي:

يتبين من خلال اسمها أنها تحمل صفة "شركة" في إشارة لاختلافها عن باقي الأسماء الأخرى التي وجدنا أنها تسمى نفسها "مؤسسة"، لكن الظاهر أنها مجرد أسماء يختارها تنظيم (القاعدة) عمدا ليضفي طابع الهالة والقوة والكثرة على "كيانه" وكأنها دولة مكتملة الأركان لها مؤسساتها وشركاتها وأجهزتها المادية والايديولوجية. تعتبر هذه (الشركة الاعلامية) من المؤسسات الحديثة الظهور، ويظهر من مختصرها التعريفي أنها تمثل "تغطية إخبارية خاصة بالمجاهدين في خرسان"⁹⁷ ، وقد نشرت مؤخرا عبر موقعها بيانا من (القيادة العامة لقاعدة الجهاد) تحت عنوان "بيان بشأن الزحف الإباحي لجزيرة محمد . صلى الله عليه وسلم . عبر كأس

⁹⁵ BBC NEWS, "Dabiq: Why is Syrian town so important for IS?" 4 October 2016
<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-30083303>

⁹⁶ BBC NEWS, "Dabiq: Why is Syrian town so important for IS?" 4 October 2016
<https://www.bbc.com/news/world-middle-east-30083303>

⁹⁷ <https://sahabmedia.co/?p=6025>

العالم قطر 2022" تتهم من خلاله أنظمة الحكم بـ "إفساد المنظومة الأخلاقية الأصيلة لشعوب جزيرة محمد عبر ما يسمونه بمواسم الترفيه الموغلة في اللهو والمجون والإفساد، لإشاعة تبرج الجاهلية الأولى بين فتيات ونساء المسلمين، وصناعة التفاهة بين أبنائهم" وتوجه فيه الاتهام لقطر "بتبذير المال وإفساد النسل، وإهدار أعراض وثروات أهل جزيرة محمد (ص) عبر التبذير الخيالي المتعمد الذي لم يشهد تاريخ الانسانية مثله...، وإنها والله الطامة والرزية التي تحل بالجزيرة المحمدية بجوار الحرمين الشريفين ومهبط التوحيد، وإنها . تالله . لساعة الأهوال لأمة الاسلام، فحق للأمة كلها أن يقال لها بعدئذ: (اصنعوا لآل جعفر طعاما) وإلى الله المشتكى" ⁹⁸

من خلال هذا البيان يمكن أن نتوقف عند الاستنتاجات التالية:

- 1 . تم نشره على الصفحة الرئيسية لشركة السحاب وينسب إلى (القيادة العامة لقاعدة الجهاد)، وهو مصدر يبدو أنه يمثل تنظيم القاعدة
 - 2 . يؤكد البيان صحة ما تدولناه في هذه الورقة من كون التنظيمات الارهابية تستغل التكنولوجيا والإعلام الرقمي في إثبات وجودها وأنها لا زالت كائنة رغم الحرب ضدها، وأيضا في إبراز قوتها واستعراض عضلاتها وترهيب عدوها.
 - 3 . تركز التنظيمات الإرهابية على الأحداث العالمية الراهنة واهتمامات الشعوب بهاته الأحداث في إشارة لكأس العالم قطر 2022 في محاولة يائسة منها للفت الانتباه بها (Tendance) وتوجيه هذا الاهتمام نحوها ونحو ما تسميه بـ (قضايا الأمة)
 - 4 . تستعمل هذه التنظيمات خطايا إعلاميا شديد اللهجة مستعملة أسلوبا متطرفا ولغة متعصبة ومرادفات التحقير والتكيل من قبيل (صهاينة العرب) و (وكلاء الصليبيين) و (الطغاة) و (حتالة أهل الأرض)، وهذا يدل على ما أصبحت تعانيه من نبذ وعدم تقبل من طرف الجميع.
- . وكالة أعماق للأخبار:

تعمدت الجيوش الارهابية الالكترونية بمنحها صفة (وكالة) كتقليد لجميع الدول التي تتوفر على وكالات أنباء رسمية، وأعماق تمثل التوجه الرسمي لتنظيم الدولة، حيث تقوم بنشر جميع الأخبار السياسية والعسكرية له على مدار الساعة، ولها تطبيق يمكن تنزيله على الهواتف الذكية من متجر (google)

. شركة الراية للانتاج الاعلامي:

لها موقع إلكتروني مفعّل وتسمي نفسها بأنها "صوت الجهاد والمجاهدين في بيت المقدس"، تصدر نشرة (توعوية تهتم بشؤون الأمة) باللغة العربية اسمها (النفير)، ومجلة باللغة الانجليزية اسمها (One Ommah /أمة واحدة)، لا زالت تنشر على صفحتها الرئيسية حملة بعنوان (جهز غازيا)، تدعو من خلالها إلى دعم الجهاد والمجاهدين عن طريق استقبالات التبرعات بواسطة "الخدمة الأكثر أمنا، والأكثر سهولة في عصرنا، خدمة العملة الرقمية BITCOIN/البيتكوين، فهي تتناسب مع طبيعة وظروف عصرنا الحالي في معظم دول العالم، خاصة في ظل الحرب الشعواء على الأمة الإسلامية عامة وعلى أبنائها المجاهدين خاصة"⁹⁹ في إشارة واضحة لتعاطي التنظيمات الإرهابية لعمليات تبييض الأموال وتهريبها عبر قنوات مزيفة ومشبوهة.

. مؤسسة أجناد للانتاج الاعلامي:

وهي مؤسسة متخصصة في الإصدارات الصوتية ذات الجودة العالية باستعمال تقنيات حديثة مثل الأناشيد الجهادية والقرآن والدروس، وكذلك الخلفيات الصوتية والترنيمات والأيقونات الصوتية.

. إذاعة "البيان":

وهي أول إذاعة ينشئها التنظيم، كان مقرها يتواجد في مبنى إذاعة الزهور بالموصل (العراق) ولها أبراج في الرقة وسوريا، وكانت تبث نشراتها وبرامجها بعدة لغات على الموجة القصيرة لساكني المناطق التي سيطر عليها التنظيم في البلدين وعبر الإنترنت، وتتناول تغطيتها الإخبارية أخبار التنظيم وبياناته بشأن عملياته العسكرية وقراراته الإدارية، كما كانت تبث القرآن الكريم وسلسلة برامج دينية تروج للخطاب الايديولوجي للتنظيم، ومجموعة من خطب "ال خليفة" أبو بكر البغدادي¹⁰⁰.

. مركز الفجر للاعلام:

⁹⁹ <https://alraia.net>

¹⁰⁰ انظر الرابط

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/12/15/%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D9%88-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B0%D8%B1%D8%B9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85>

يعد من أكبر المؤسسات الإعلامية التابعة للقاعدة، يركز على الانتاجات الإعلامية الموجهة للأجنحة النسوية التابعة لهذا التنظيم، له مجلة نسائية اسمها (الشامخة) وأخرى اسمها (الخنساء)¹⁰¹ وهما مجلتان إلكترونيتان صادرتان عن (المكتب الاعلامي النسوي بجزيرة العرب) منسوبة لذراع النساء المنخرطات في العمل الارهابي لتنظيم القاعدة، والهدف منها هو "إرشاد النساء إلى كيفية الجمع بين الجهاد وممارسة الحياة اليومية"¹⁰² هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات والاصدارات الإعلامية الرقمية تحمل أسماء مختلفة، غير أنه يصعب في كثير من الأحيان تصنيفها ومعرفة ما إذا كانت تابعة بشكل رسمي للتنظيمات الارهابية خاصة القاعدة والدولة، على اعتبار أنهما التنظيمان الأكثر استعمالاً وتداولاً للإعلام التكنولوجي والأكثر تغلغلاً ونفوذاً رقمياً، كما أن مجموعة كبيرة منها ظهرت مؤخراً ولا زالت تنشط في الفضاء السيبراني، ويبدو من خلال ملخصاتها التعريفية أنها تابعة لمناطق أو (ولايات) أو (إمارات) دون ذكر أسماء التنظيمات التي تنتمي إليها، نذكر منها (وكالة شهادة الاخبارية الخاصة بالصومال وإفريقيا) و (صوت الاسلام الخاص بمسلمي تركستان) و (الموقع الرسمي لإمارة أفغانستان الاسلامية) و (مؤسسة صانع المجد) وغيرها.

. وسائل التواصل الاجتماعي:

تمتلك التنظيمات الارهابية خاصة تنظيم "الدولة" عدداً مهولاً من الحسابات والوسائط الالكترونية المفتوحة على فايسبوك ويوتيوب وتويتر وانستغرام، بالإضافة إلى تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية مثل تطبيق "فجر البشائر" والفيروسات المتطورة، ويعمل على توظيفها بشكل أساسي وفعال لعرض مواد ومحتواه الدعائي الذي ينشر عبر مؤسساته وأجنحته الإعلامية المشار إليها أعلاه، وأيضاً للتواصل مع مناصريه واستقطابهم للقتال في صفوفه، أو توظيفهم في خدمة خطته الإعلامية ونشر التغريدات وتنسيق تعميمها، وفي جمع المعلومات الاستخبارية، وتنسيق عمليات الرد على الأصوات والتغريدات المعادية لنشاط التنظيم وأهدافه، ويتبنى التنظيم منهجية الإغراق المعلوماتي عبر مواقع لا يمتلكها، إذ تعج الأخبار التي تنشرها المواقع المختلفة وتتناول تنظيم الدولة بتعليقات المدافعين عنه. ويقول خبراء إن للتنظيم جيشاً إلكترونياً مدرباً

¹⁰¹ الخنساء من أولى المجلات التي أصدرها تنظيم القاعدة سنة 2004، سرعان ما توقفت عن الإصدار ليتم تعويضها بمجلة الشامخة، انظر الرابط <https://www.alanba.com.kw/ar/world-news/191003/27-04-2011/>

¹⁰² صورة غلاف مجلة الشامخة النسوية على نفس الرابط [/https://www.alanba.com.kw/ar/world-news/191003/27-04-2011](https://www.alanba.com.kw/ar/world-news/191003/27-04-2011)

بشكل جيد ومهمته حماية مواقع التنظيم وحساباته على مواقع التواصل الاجتماعي من الإغلاق أو الاختراق.

103

فبالنسبة لـ "يوتيوب" فقد بدأ واضحا خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 و 2016 استخدام تنظيم الدولة له بشكل مثير للانتباه كمسرح للدعاية والاستقطاب، حيث انتشرت عبره مجموعة كبيرة قدرت بعشرات الآلاف من الفيديوهات التي تعرف بالتنظيم وأفكاره وتوثق لتطوره وتغلغله خلال هذه الفترة، واجهها المشرفون على الموقع بالحذف والتعطيل خصوصا منها ذات المشاهد العنيفة التي توثق لعملية ذبح الرهائن وتقطيع رؤوسهم ويتر أصابع يدهم وأرجلهم، مما جعل جنود التنظيم الالكتروني تتحايل على ذلك من خلال فتح قنوات جديدة بأسماء مختلفة التي أغرقت يوتيوب بإصدارات التنظيم الارهابي، ورغم ذلك فإن الحرب الالكترونية ضد إصداراته لا زالت قائمة.¹⁰⁴

أما بالنسبة لـ "تويتر" فإن تنظيم الدولة اعتمد عليه بشكل كبير في التواصل بين عناصره لما يتيح من سهولة في إرسال الرسائل المكثفة والقصيرة وانتشارها بسرعة فائقة وواسعة الانتشار، وذلك من خلال آلاف المستخدمين له الذين أطلقوا ملايين الوسوم (الهاشتاغات) والروابط الدعائية الصوتية والمرئية التي تعرف بالتنظيم وتؤيده وتدعو إلى الالتحاق به، وتكرر من خلاله خطاب التهيب والوعيد (للعدو) الذي يشن حربا عالمية ضده من خلال الفيديوهات الدموية ذات المشاهد البشعة، كما عمل التنظيم على شن حرب إلكترونية من خلال تسخير لجيوش من التقنيين والهاكر الذين أسندت لهم مهام مضاعفة عدد الحسابات الموالية للتنظيم واختراق الحسابات المناهضة له، ونذكر منهم "جيش الصحابة الالكتروني" و "هاكر الخلافة"¹⁰⁵ ، والتي عملت إدارة "تويتر" على تعطيلها رغم الصعوبات المرتبطة بمراقبتها ومتابعتها نظرا لكثرتها وفتحها بأسماء مستعارة.

وبالنسبة لـ "فايسبوك" فإن جنود التنظيم الالكتروني استغلته على أوسع نطاق في الترويج لخطابها، بل إن طبيعة هذا الفضاء ساهمت بنفسها في الحضور الكبير للتنظيم من خلال نشر أخباره من خلال حسابات

¹⁰³ انظر الرابط

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/12/15/%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D9%88-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B0%D8%B1%D8%B9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85>

¹⁰⁴ انظر نجلاء مكاي، محمد محمود السيد، هيثم سمير "تنظيم الدولة، دراسة تحليلية في بنية الخطاب" مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 106

- الطبعة الثانية 2017

¹⁰⁵ نفس المرجع، ص 110 - 111

أشخاص ومؤسسات إعلامية وهيئات وحكومات رافضين له ومننديين بأفعاله الإرهابية، فمجرد ذلك جعله حاضرا بقوة وساهم في الدعاية المعكوسة لصالحه، وأثبت مبتغاه في التهيب والوعيد من خلال إصداراته المصورة العنيفة.

أمام هذا الزخم التكنولوجي والإعلامي الكبير للتنظيمات الإرهابية عبر كتائبها الرقمية، والذي ساهم . كما رأينا . إلى حد كبير في الانتشار الواسع لها بما أصبح يهدد الأمن السيبراني وحتى الواقعي، وي طرح أكثر من احتمال حول حدود هذا التغلغل وحول مستقبل الإرهاب وفيما إذا كان سيختفي أم يزيد من عنفه في القادم من الأيام؛ فإن سؤال نجاعة أجهزة المراقبة الإلكترونية يطرح نفسه بقوة، فهل استطاعت هاته الأجهزة بالفعل أن تتصدى للإعلام التكنولوجي الإرهابي؟ وإلى أي حد كانت سياساتها فعالة في وقف تغلغله وانتشاره؟ سنحاول الإجابة على هاته الأسئلة من خلال الجزء الأخير لهاته الورقة البحثية.

3/ الرقابة على المنظومة الإعلامية للتنظيمات الإرهابية:

إذا كانت التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش) قد نجحت في ترويع العالم بإنتاجاتها الإعلامية المتطورة للغاية، فإن خبراء الأمن الإلكتروني خاصة الأمريكيين منهم أكدوا أن الأمر لا يعدو أن يكون تعبيراً عن ضعفهم وإدراكهم للمصير الأسود الذي ينتظرهم، بدا ذلك واضحا خلال فترة النكسات العسكرية التي واجهتها هاته التنظيمات جراء الحرب العالمية عليها خلال الفترة الممتدة من 2015 و 2017، حيث بدأ تنظيم "الدولة" يروج لعمليات وهمية عبر الانترنت، وتوازي ذلك مع جهود لجان المراقبة للمنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الشهيرة خاصة يوتيوب وتويتر وفيسبوك وانستاغرام وتلغرام.

وفي هذا الإطار أكد جيمس لويس خبير الأمن الإلكتروني بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أنه على الرغم من خطورة (الإرهاب الإلكتروني) إلا أنه لا يعكس القدرة الفعلية للتنظيم الإرهابي، والذي بات يستخدم شبكة الانترنت لتحقيق أغراض متباينة، تشمل التجنيد والدعاية والتمويل وبت الذعر والخوف في النفوس. كما عبر جون موليجان، نائب مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب السابق، إنه ينبغي للولايات المتحدة أن تستهين بقدرة التنظيمات الإرهابية مثل داعش على شن هجمات إلكترونية ضد الوطن، في أثناء الانشغال بتقليص سيطرتها على الأراضي في العراق وسوريا، حيث تمد هذه التنظيمات جبهات قتالها ضد الولايات

المتحدة الأمريكية إلى المجال الإلكتروني كاستخدامها للطائرات بدون طيار (الدرون)، وتسليحها أو استغلالها لوسائل التواصل الاجتماعي¹⁰⁶ كما سعت وزارة الدفاع الأمريكية عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية إلى مضاعفة مجهوداتها المرتبطة بقضايا الأمن الإلكتروني والتصدي لجميع أشكال الغزو للقاعدة وداعش على الفضاء السيبراني، حيث تم اعتماد قانون باتريوت USA Patriot Act في أعقاب هذه الأحداث مباشرة، وكان هناك اهتمام واضح من بين نصوصه بقضايا الأمن الإلكتروني.

وقد وضع قانون (باتريوت) المذكور الإرهاب الإلكتروني على قائمة الأفعال الإجرامية، ووسع من سلطات الحكومة الفيدرالية في مجال المراقبة الإلكترونية للاتصالات واعتراضها لتيسير القبض على الإرهابيين، كما يحتوي القانون، أيضاً، على أحكام خاصة بتوثيق المعاملات المالية بغرض مكافحة غسل الأموال، وذلك لعرقلة تمويل الإرهاب¹⁰⁷، غير أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر، ستعرف الولايات المتحدة الأمريكية زخماً غير مسبقاً من التشريعات والقوانين الخاصة بمواجهة الجريمة الإرهابية، وأهم ما ميز المواجهة التشريعية الأمريكية للإرهاب، عدم اقتصرها على صعيد واحد أو أصعدة محدودة، حيث يمكن وصف هاته التشريعات بـ "المتعددة الحقول والأصعدة"¹⁰⁸، ونذكر منها بالخصوص تعزيز الأمن الإلكتروني من خلال الاستفادة من المجتمع المفتوح والتقدم في تشفير الاتصالات والإنترنت بهدف مواجهة استخدام الإرهابيين للإنترنت في التجنيد والتعبئة والتمويل للقيام بعملياتها الإرهابية داخل الولايات المتحدة، ومحاربة داعش والجماعات الإرهابية حتى بعد هزيمتهم الميدانية في سوريا والعراق، وكذلك العمل على تعقبهم في شبكاتهم الرقمية مع قطع مصادر القوة للجماعات الإرهابية؛ من خلال العمل على تعطيل موارد الدعم المالي لها، والعمل على وقف تمويلهم وحماية الولايات المتحدة ونظامها المالي الدولي من الخطر، وإصابة قدرتهم على تجنيد الشباب، ومكافحة أيديولوجية الشر التي تقودها الجماعات الجهادية ومواجهة خطاباتهم المتطرفة، و تطوير

¹⁰⁶ Kimberly Underwood, ISIS takes fight to cyber battlefield: The Cyber edge, November 1, 2017. Available at: <https://www.afcea.org/content/isis-takes-fight-cyber-battlefield>

¹⁰⁷ Arije Antinori, The "Jihadi Wolf Threat: The Evolution Of Terror Narratives Between The (Cyber-) Social Ecosystem And Self-Radicalization "Ego-System," Paper Presented At The 1st European Counter Terrorism Centre (ECTC) Conference On Online Terrorist Propaganda, The Hague. 10-11 April 2017. At <https://www.linkedin.com/pulse/jihadi-wolf-threat-evolution-terror-narratives-pdf-antinori-phd>

¹⁰⁸ Jeffrey Richelson and Michael L. Evans, National Security Archive Electronic Briefing Book No. 55, September 21, 2001, The National Security Archive, The September 11th Sourcebooks. At: <https://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB55/index1.html>

الاستخبارات الإلكترونية لتحسين قدرة الحكومة الفيدرالية على التنبؤ بالتهديدات المتعلقة بالكمبيوتر وقدرات ردعها، وأخيراً تشارك المسؤولية مع الحلفاء والشركاء، الذين هم عرضة أيضاً لاستهداف الجماعات الإرهابية، والاستمرار في المشاركة في مقاومة هذه الجماعات، ومساعدة الحلفاء على تطوير وتوسيع المسؤولية لتعزيز قدرتهم في مواجهة تلك الجماعات¹⁰⁹

إضافة إلى ما تقدم، بدأت الولايات المتحدة خلال الأربع سنوات الأخيرة في بناء ترسانة عسكرية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني، وذلك من خلال منح الجيش الأمريكي المزيد من السلطات والموارد في مجال مكافحة هذا الإرهاب. يعد هذا النقل للسلطة من السلطة التنفيذية المدنية التي كانت تتصدى للإرهاب الإلكتروني بمفردها إلى الجيش دليلاً قوياً على أن حكومة الولايات المتحدة تخشى من استخدام الغزو الإلكتروني كأحد أعمال الحرب ضدها. وتحتل البحرية الأمريكية، في هذا الشأن، مركز الصدارة في مواجهة الهجمات الإرهابية الإلكترونية¹¹⁰.

أما على مستوى المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الضخمة خاصة يوتيوب وتويتر وفايسبوك وانستغرام وتلغرام؛ فإن شروط خدماتها تنص على حظر المحتوى الإرهابي، على سبيل المثال، معايير فايسبوك تنص على عدم السماح للمنظمات التي تمارس نشاطاً إرهابياً بالتواجد على المنصة، وتحظر استخدام منصته لتسهيل أو تنظيم نشاط إجرامي يسبب ضرراً جسدياً أو ضرراً مالياً للأشخاص أو الشركات، وكذلك الشأن بالنسبة لمنصة (تويتر) التي تمنع استخدامها لأية أغراض غير قانونية أو تعزيزاً لأنشطة غير قانونية، ويشمل ذلك التهديد بالإرهاب أو الترويج له، وكذلك الانتماء إلى المنظمات التي تستخدم أو تروج للعنف ضد المدنيين لتعزيز أسبابها، أما (يوتيوب) فقد ذكر أنه لا يجوز للمنظمات الإرهابية استخدام المنصة لأي غرض، بما في ذلك التجنيد، ويحظر أيضاً المحتوى المرتبط بالإرهاب، مثل المحتوى الذي يروج لأعمال إرهابية أو يحرض على العنف أو يشيد بهجمات إرهابية¹¹¹.

بالنظر إلى الحجم الهائل للمحتوى عبر الإنترنت (كل دقيقة تم نشر 350.000 تغريدة على تويتر، وتحمل 1300 ساعة من الفيديوهات على يوتيوب وعلى فايسبوك تم نشر 510.000 تعليق، وتم تحديث

¹⁰⁹ Ibid.

¹¹⁰ Charlotte Mellgard, The Silent war of cyber terrorism ,VANDERBILT Political Review ,Nov. 10, 2015.

At :<http://vanderbiltpoliticalreview.com/the-silent-war-of-cyber-terrorism/>

¹¹¹ للتفصيل راجع شروط استخدام منصات التواصل الاجتماعي على صفحاتها الإلكترونية الرئيسية (twitter/facebook/youtube/instagram/telegram/flickr)

293.000 حالة وتحميل 136.000 صورة، فليس من المستغرب أن كل من هذه المنصات تستخدم الذكاء الاصطناعي للمساعدة في إنفاذ قواعدها ومعاييرها بالإضافة إلى الإحالات من المستخدمين، وسلطات إنفاذ القانون والحكومات، ويتضمن استخدام Facebook للذكاء الاصطناعي مطابقة الصور (بحيث إذا حاول شخص ما تحميل صورة أو مقطع فيديو تم تحديده سابقاً على أنه إرهابي، فسيتم منعه من القيام بذلك)، وفهم اللغة (تحليل النص الذي تم إزالته بسبب الإشادة بالمنظمات الإرهابية أو دعمها من أجل تطوير إشارات نصية يمكن أن تدخل في خوارزميات التعلم الآلي لاكتشاف المنشورات المماثلة في المستقبل، كما أن twiter يستخدم أيضاً خوارزميات لتحديد الحسابات التي قد تنتهك قواعده، فمثلاً من منتصف 2015 إلى منتصف 2017 تم تعليق ما مجموعه 1.210.357 حساباً للترويج للإرهاب، وفي الوقت نفسه، أزال YouTube أكثر من 150 ألف مقطع فيديو للتطرف العنيف، مع 98 بالمائة منها تم الإبلاغ عنها بواسطة خوارزميات التعلم الآلي. وتمت إزالة ما يقرب من 70 بالمائة في غضون ثماني ساعات من التحميل (ونصفها تقريباً في غضون ساعتين، كما خفض موقع يوتيوب بشكل كبير أرشيف الفيديوهات للداعية الجهادي أنور العولقي. على الرغم من أن بعض هذا المحتوى لم ينتهك شروط استخدام منصة YouTube، فقد تم اتخاذ قرار بضرورة معاملة العولقي بشكل مشابه لمنظمة إرهابية مع حظر تام، وقبل هذا الحظر، أدى البحث عن "أنور العولقي" إلى ظهور أكثر من 70 ألف مقطع فيديو، وهذه تقارير إخبارية بأغلبية ساحقة عن حياته وموته، ومناقشات حول شرعية قتله ودحض أعماله من قبل العلماء حيث يتم استخدام تقنية بصمات الفيديو من قبل يوتيوب للإبلاغ عن مقاطع فيديو العولقي تلقائياً قبل أن يراها أي شخص.¹¹²

لقد أصبحت منصات وسائل التواصل الاجتماعي جهات فاعلة مهمة في مكافحة التطرف على المنصات التي يديرونها، على سبيل المثال، طور Facebook تقنيات وبروتوكولات داخلية،¹¹³ وتعمل بشراكة مع المجتمع المدني الذي يتكفل بإنتاج ونشر الرسائل المضادة للإرهاب الرقمي،¹¹⁴ ويدير المحتوى ويوقف المستخدمين عند الضرورة،¹¹⁵

¹¹² مقال " تحدي الأمن السيبراني: مكافحة الإرهاب الرقمي " الأمم المتحدة - 2017 ، مقال باللغة الانجليزية مترجم عبر غوغل مترجم، الرابط:

<https://ideas.unite.un.org/counterdigiterrorism/Page/Home>

¹¹³ <https://about.fb.com/news/2017/06/how-we-counter-terrorism/>

¹¹⁴ <https://www.lifeafterhate.org/blog/2019/3/27/life-after-hate-working-with-facebook-to-help-individuals-leave-behind-hate-groups>

¹¹⁵ <https://transparency.facebook.com/community-standards-enforcement#instagram-terrorist-propaganda>

كما تم التعاقد مع شركات ومؤسسات الصناعات الإعلامية - لا سيما الإعلان والعلاقات العامة والإنتاج الإعلامي - من قبل الدولة لإنتاج محتوى روائي مضاد. ومن الأمثلة المعروفة على ذلك قيام وحدة الأبحاث والمعلومات والاتصالات بوزارة الداخلية البريطانية بالتعاقد مع شركة Breakthrough <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1002/poi3.236> - poi3236-note-0005¹¹⁶، وهي شركة إنتاج، لإنتاج محتوى يتحدى الروايات الجهادية العنيفة. كما تعاقدت وزارة الداخلية البريطانية مع M&C Saatchi وهي شركة إعلانات كبرى، لإدارة حساب بقيمة 60 مليون جنيه إسترليني لتطوير حملات مكافحة التطرف العنيف،¹¹⁷ والتي استمرت في المملكة المتحدة في إطار برنامج "بناء بريطانيا أقوى معاً" الذي تديره وزارة الداخلية.

4/ استنتاجات:

تأسيساً على ما سبق نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

. إن توظيف التنظيمات الإرهابية للانترنت يعكس قدراً كبيراً من الاحترافية والتعقيد في الأداء، سواء فيما يتعلق بعدد المنصات الإعلامية التابعة لها أو التقنيات التي تستخدمها أو الموضوعات التي تتناولها أو الجمهور الذي تستهدفه.¹¹⁸ ويظهر ذلك واضحاً من خلال استعمال الأسماء والعناوين ذات الحمولة الدينية المقتبسة من القرآن الكريم ومن بعض المعارك والبطولات الإسلامية ثم من خلال التقنيات الحديثة العالية الجودة على مستوى الصوت والصورة والمونتاج والإخراج وغيرها.

- تعمل التنظيمات الإرهابية على تجديد المحتوى المنشور لها عبر قنواتها الافتراضية، بالتركيز على الأخبار العاجلة التي لا يتعدى مداها الزمني 48 ساعة، لإعلام أفرادها بتحركاتها، وكذلك لتشثيت القوات الأمنية المحاربة لها، وتثبيط نجاحاتهم ضدها، وتوصيل رسالة مفادها أنها مازالت موجودة. علاوة على

¹¹⁶ <https://www.theguardian.com/politics/2016/may/02/inside-ricu-the-shadowy-propaganda-unit-inspired-by-the-cold-war>

¹¹⁷ <https://www.theguardian.com/world/2017/feb/06/uks-government-hires-advertising-giant-as-it-fights-far-right-threat>

¹¹⁸ Sofia Karadima, "New Trends In Terrorism: The Use Of Social Media, Cyber-Terrorism, The Role Of Open Source Intelligence And The Cases Of rightwing Extremism And Lone Wolf Terrorism," Master Thesis, University of Piraeus, Department of International and European Studies, 2016, p.55. At: <http://dione.lib.unipi.gr/xmlui/handle/unipi/9315>.

ذلك، تقوم أيضا بنشر المعلومات عن العمليات التي تقوم بها باقي الذئاب المنفردة، وتبني العمليات الإرهابية حتى ولو كانت خارج أعضائها¹¹⁹

. لاحظ المتابعون للإنتاج الإعلامي لهاته التنظيمات تباينا في خطابها الإعلامي حسب الجمهور والبيئة المستهدفة به، فعندما تخاطب ساكنة البلاد الإسلامية يكون هدفها هو إظهار قدرتها على إدارة دولة قابلة للحياة، وذلك بنشر صور تتعلق بالحياة "الطبيعية" في الشوارع والأسواق واستتباب أمن الدولة، إضافة إلى صور لإعدام أو معاقبة الأشخاص المتهمين بارتكابهم جرائم، أما حين تخاطب إعلام التنظيم الجمهور في البلاد الغربية - من مسلمين وغيرهم- فإن لغة الخطاب تختلف لتتلاءم مع ثقافات هذه الشعوب، حيث تركز على الحياة "المزدهرة" في مناطق التنظيم وعلى "المظالم" التي ترتكبها الأنظمة الغربية ضد المسلمين و"حربها العدوانية" على التنظيم، سعيا لكسب منتسبين جدد منها بالاستفادة من سياسات حكوماتهم تجاههم، ويمكن القول أن متابعة المحتوى الإعلامي للتنظيمات الإرهابية في الفضاء الافتراضي تعكس أن لديهم نوعين من الرسائل حسب الجمهور المستهدف، وهما¹²⁰ :

1. الرسائل الإيجابية التطمينية.

2. رسائل عنيفة أو ترهيبية.

. التنظيمات الإرهابية تعتمد على التكنولوجيا والاعلام لأنها لا تملك وسائل تواصل بديلة غير ذلك، فطابعها الإرهابي يزيل عنها صفة الشرعية والحضور الديبلوماسي وإن كانت تمثل كيان "دولة" كما يتهدأ لها، كما أنها توظف المصطلحات والتسميات الضخمة لتظهر بمظهر الكيان القوي والمنظم، يظهر ذلك جليا من خلال مجموعة من البيانات الرسمية التي تستعمل مفردات جيواستراتيجية من قبيل (اللجنة المفوضة) و (القيادة العامة) و (قاعدة الجهاد) و (الذراع الاعلامي) وغيرها كثير.

. هناك تراجع ملحوظ على مستوى استعمال داعش للتكنولوجيا والاعلام، فالتنظيم يجد نفسه أمام تحدي البروباغندا الجهادية والترويج الإيديولوجي لخطاباته على أوسع نطاق واستقطاب المزيد من الأنصار والأتباع، وأيضا أمام تحدي الكشف عن أسراره وفضح استراتيجيته لأعدائه، وهو ما أكدته الرسالة بمثابة (تعميم موجه إلى جنود الدولة الإسلامية كافة) تحظر بشكل رسمي استعمال وسائل التواصل الاجتماعي (في

¹¹⁹ محمود رشدي، "الاتجاهات السيبرانية للمحتوي الإرهابي.. "داعش" نموذجا"، مركز سمت للدراسات، 21 ديسمبر 2018، على الرابط:

<http://smtcenter.net>

¹²⁰ جهاد فتحي، "كيف استخدمت التنظيمات الإرهابية التكنولوجيا في صناعة الإرهاب"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 17 يناير 2017.

إشارة الى فايسبوك وواتساب وانستاغرام وتويتر وتلغرام) صادرة عن اللجنة المفوضة لتنظيم الدولة مؤرخة في 14 مايو 2017، والتي ليس لها إلا تفسير واحد وهو المتعلق بتمكين الجهات المحاربة للتنظيم من امتلاك معلومات دقيقة من مصادرها الأصلية. حيث جاء فيها (... وقد اتخذ أعداء الدين شتى الوسائل لاختراق صفوف الموحدين والاطلاع على أسرارهم ومن تلك الوسائل مواقع التواصل الاجتماعي، فإن نقشي استخدام هذه المواقع بين جنود الدولة الإسلامية له ضرر كبير على الجماعة لاسيما وهم غافلون أنها أنشئت من قبل أعداء الله ورسوله وتراقبها ليل نهار...) ¹²¹

. استمرت الدعاية الرسمية لداعش في التضاؤل منذ 2018 إلى الآن. وأصبحت إصدارات مقاطع الفيديو من ولايات داعش على وجه الخصوص نادرة الحدوث، ولذلك؛ فإن ما تبقى من استعمال لوسائل التواصل الاجتماعي هو في اعتقادي لا يصدر عن التنظيمات الإرهابية بشكل رسمي وإنما من مناصريها. كما ان "اللجنة المفوضة لتنظيم الدولة" أكدت في ذات السياق على أن مسألة النشر على الانترنت تبقى من اختصاص مكاتب التنظيم الإعلامية المختصة، وهو ما يدل على أنها تعاني من مشاكل على مستوى ضعف قيادته وفقدان عناصرها الاعلامية المختصة وتبعثر استراتيجياتها على المستوى الاعلامي.

. لا تهديد للتنظيمات الإرهابية إلا في العالم الافتراضي، أما العالم الواقعي فقد أصبحت محاصرة فيه بشكل كبير ولم يعد لها القدرة على تنفيذ عملياتها إلا عبر الفضاء السيبراني، وهو ما ينذر بتوسعها فيه باعتماد خطط واستراتيجيات جديدة في القادم من الأيام، رغم الحرب الالكترونية الموجهة ضد (الجهاد الرقمي) سواء من طرف أجهزة المراقبة الالكترونية الأمنية والاستخباراتية أو منصات التواصل الاجتماعي الخاصة أو منظمات المجتمع المدني والتي لا زالت مجهوداتها غير كافية بالمقارنة مع حجم التهديدات الإرهابية.

¹²¹ راجع الوثيقة على الرابط: <https://ctc.westpoint.edu/ctc-perspectives-the-islamic-states-internal-rifts-and-social-media-ban/>

المراجع:

- . توماس هيغهامر " القافلة: عبد الله عزام وصعود الجهاد العالمي " ترجمة عبيدة عامر، ط 1 (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2021)
- . نجلاء مكاوي، محمد محمود السيد، هيثم سمير " تنظيم الدولة، دراسة تحليلية في بنية الخطاب " مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 67/66. الطبعة الثانية 2017
- . محمود رشدي، " الاتجاهات السببرانية للمحتوي الإرهابي.. "داعش" نموذجاً"، مركز سمت للدراسات، 21 ديسمبر 2018،
- . جهاد فتحي، " كيف استخدمت التنظيمات الإرهابية التكنولوجيا في صناعة الإرهاب"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 17 يناير 2017.
- . تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة " استخدام الانترنت لأغراض إرهابية " نيويورك . 2013
- . تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة " تحدي الأمن السببراني: مكافحة الإرهاب الرقمي " نيويورك . 2017 .
- Magdalena EL GHAMARI,PhD "PRO-DAESH JIHADIST PROPAGANDA. A STUDY OF SOCIAL MEDIA AND VIDEO GAMES" Collegium Civitas, Warsaw, Poland
- Jeffrey Richelson and Michael L. Evans, National Security Archive Electronic Briefing Book No. 55, September 21, 2001 ,The National Security Archive,The September 11th Sourcebooks
- Arije Antinori, The "Jihadi Wolf Threat: The Evolution Of Terror Narratives Between The (Cyber-) Social Ecosystem And Self-Radicalization" Ego-System ,"Paper Presented At The 1st European Counter Terrorism Centre (ECTC) Conference On Online Terrorist Propaganda ,The Hague. 10-11 April 2017
- Kimberly Underwood " ISIS takes fight to cyber battlefield :The Cyber edge " November 1, 2017.
- Charlotte Mellgard " The Silent war of cyber terrorism " VANDERBILT Political Review ,November. 10, 2015.
- Sofia Karadima, "New Trends In Terrorism: The Use Of Social Media, Cyber-Terrorism, The Role Of Open Source Intelligence And The Cases Of rightwing Extremism And Lone Wolf Terrorism" Master Thesis ,University of Piraeus, Department of International and European Studies, 2016

التدخل الأندونيسي في جزيرة " تيمور الشرقية " الأسباب والنتائج (1975-1976م).

د. خالد حمدي أحمد

دكتوراه تاريخ (حديث ومعاصر)

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أزمة تيمور الشرقية تحت الاحتلال الإندونيسي، والظروف الدولية التي وقعت هذه الأزمة خلالها حيث الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع بالأطراف الدولية المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائهما في منطقة جنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وغيرهم من القوى الدولية الفاعلة إلى عدم الاعتراض على العمليات العسكرية الإندونيسية في جزيرة تيمور الشرقية، لتحقيق مصالحها مع إندونيسيا في ظل ظروف التنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي وتوثيق علاقاتهما مع مجموعة دول عدم الانحياز التي سادت في تلك الحقبة.

الكلمات المفتاحية: تيمور الشرقية، أزمة، الأندونيسي، جزيرة، الاحتلال.

Abstract:

This study dealt with the East Timor crisis under the Indonesian occupation, and the international circumstances during which this crisis occurred as the cold war between the former Soviet Union and the United States of America, which prompted the various international parties such as the United States of America, Britain and their allies in Southeast Asia, the Soviet Union, China and others From the active international powers not to object to the Indonesian military operations in East Timor Island, to achieve its interests with Indonesia in light of the conditions of competition between the western and eastern camps and to strengthen their relations with the group of non-aligned countries that prevailed in that era.

Keywords: East Timor, crisis, Indonesian, island, occupation

مقدمة

تقع منطقة تيمور الشرقية والتي تسمى في الوقت الحالي جمهورية تيمور لوروساي الديمقراطية في جنوب شرق آسيا وبالتحديد في الطرف الشرقي من الأرخبيل الإندونيسي، في الشمال الغربي من قارة أستراليا، وخضعت تيمور الشرقية إلى الاحتلال الأجنبي بداية من القرن السادس عشر، وذلك عندما قام البرتغاليون بفرض سيطرتهم على أجزاء واسعة من المحيط الهندي، وتوسعوا في التجارة في تلك المنطقة في مجالات مختلفة أبرزها تجارة الذهب والرقيق وكذلك البهارات، واستمر الوضع على هذا النحو حتى قامت هولندا بالتدخل في المنطقة للحصول على جزء من ثرواتها التي كانت تحتكرها البرتغال بالكامل خاصة خشب الصندل الذي كان يتم الاعتماد عليه في الكثير من الصناعات وكانت تيمور الشرقية تتميز بتوافر هذا النوع من الخشب ومن هنا بدأ الصراع بين الهولنديين والبرتغاليين للسيطرة على ثروات المنطقة.

تعد مشكلة تيمور الشرقية واحدة من أهم القضايا التي تعود للتاريخ الحديث والتي لها جذور تاريخية قديمة كما أنها لها العديد من الجذور التاريخية التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية والمخططات الاستراتيجية للقوى الاستعمارية في منطقة جنوب شرق آسيا، وبناء على ما سبق نجد أن هذه الدراسة تتناول واحد من أهم فصول التاريخ الحديث لتيمور الشرقية والذي يتمثل في دراسة الاحتلال الإندونيسي والذي امتدت من عام (1975) حتى عام (1999)، وذلك في أعقاب ضعف سلطة الاستعمار البرتغالي في تيمور الشرقية والذي دام إلى ما يقرب من أربع قرون ونصف وذلك من بداية القرن السادس عشر وحتى سقوط النظام البرتغالي في عام (1974) والذي على إثره بدأت في الانسحاب من المناطق الخاضعة لها في العديد من المناطق.

مشكلة البحث:

إن الاحتلال الإندونيسي لجزيرة تيمور الشرقية يعتبر من أهم القضايا التي تم إثارتها في التاريخ الحديث وذلك في ظل الظروف التي تدخلت خلالها إندونيسيا في الجزيرة في ظل حالة الاضطراب والحرب الأهلية التي اندلعت في الجزيرة في أعقاب خروج الاحتلال البرتغالي منها، وبناءً على ذلك فإن المشكلة البحثية تكمن في التساؤل الآتي: ما أبعاد مشكلة أزمة تيمور الشرقية وما موقف المجتمع الدولي منها؟

تساؤلات البحث:

انبثق عن التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل في الأسئلة الآتية:

ما هي أهمية جزيرة تيمور الشرقية وأين تقع؟

ما أسباب التدخل الإندونيسي في جزيرة تيمور الشرقية؟

ما موقف المجتمع الدولية من احتلال اندونيسيا لتي مور الشرقية؟

أهداف البحث:

التعرف على الخصائص الجغرافية والتاريخية لجزيرة تيمور الشرقية
تسليط الضوء على العوامل التي مهدت للاحتلال الاندونيسي لجزيرة تيمور الشرقية
إبراز المواقف الدولية من الاحتلال الاندونيسي لجزيرة تيمور الشرقية

أهمية البحث:

تنبولر أهمية البحث في تناوله لموضوع من أبرز الموضوعات في التاريخ الحديث حيث تعرضت تيمور الشرقية وشعبها إلى الاحتلال الذي دام لفترات طويلة سواء فيما يتعلق بالاحتلال البرتغالي منذ مطلع القرن السادس عشر أو الاحتلال الاندونيسي في أعقاب خروج الاحتلال البرتغالي، حيث رضخت تيمور الشرقية لأطماع القوى الكبرى ومصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فمنذ أن تم اكتشاف جزيرة التيمور الشرقية وهي تعتبر مستعمرة برتغالية حيث سيطر البرتغاليون بشكل كامل على النصف الشرقي من تيمور الشرقي واعتبروها مستعمرة لهم حتى سقط النظام الديكتاتوري في الربع الأخير من القرن العشرين، وفي أعقاب انسحاب البرتغاليون منها خضعت للاحتلال الاندونيسي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسعى لتعويض هزيمتها الكبيرة في فيتنام في تلك الفترة وبالتالي فإن أهمية هذا البحث تمكن في دراسة وتحليل الظرف التاريخي الذي تم خلاله احتلال إندونيسيا لجزيرة تيمور الشرقية وكذلك عرض وتحليل موقف المجتمع الدولي من هذا الاحتلال.

الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان " الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية وأهم المواقف الدولية منه (1974 - 1976) (122).

هدفت هذه الدراسة إلى بحث وتحليل قضية تيمور الشرقية باعتبارها واحدة من القضايا المهمة في التاريخ الحديث، والتي لم تحظى بالاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية في الأوساط العربية، كما هدفت الدراسة لبحث وتحليل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل الاندونيسي في جزيرة تيمور الشرقية، كما هدفت إلى بحث تأثير الظروف التي سادت في تلك الفترة خاصة فيما يتعلق بالحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية.

(122) إبراهيم فنجان الإمارة، وكاظم هيلان محسن، الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية وأهم المواقف الدولية منه (1974 - 1976)، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، م 37، ع 1، كلية التربية، جامعة البصرة، تم النشر في عام 2012.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها أن جزيرة تيمور الشرقية تمثل أهمية كبيرة نتيجة لما تتمتع به من مميزات جيوسياسية الأمر الذي جعلها محط أنظار العديد من القوى الاستعمارية، كما توصل الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أكثر الأطراف الدولية تأثيراً على الأزمة في تيمور الشرقية لأنها دعمت إندونيسيا عندما تدخل للسيطرة على الجزيرة في أعقاب الانسحاب البرتغالي.

دراسة بعنوان " تيمور الشرقية: دراسة في الجغرافيا السياسية " (123).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الجغرافية السياسية لجزيرة تيمور الشرقية وذلك من خلال العمل على دراسة الموقع الجغرافي لتيمور الشرقية ودراسة الخصائص الديمغرافية للسكان ودراسة الأقليات الدينية، كما هدفت هذه الدراسة إلى بحث التطور السياسي لتيمور الشرقية هذا بالإضافة على دراسة الأهمية الاقتصادية والسبب التي أدت إلى اندلاع الأزمة بها. وتوصلت الدراسة إلى أن جزيرة تيمور الشرقية تحتل موقع استراتيجياً في منطقة المحيط الهادي وذلك لأنها تشرف على مجموعة من الطرق البحرية المهمة في حركة الملاحة الدولية، كما توصل الباحث إلى أن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى اندلاع الأزمة السياسية في تيمور الشرقية وتنقسم هذه العوامل على عوامل داخلية مثل عدم التجانس بين السكان هذا بالإضافة إلى العوامل الخارجية والتي تتمثل في التدخلات في الشؤون الداخلية والتي اتخذت شكل الاحتلال سواء من القوات البرتغالية أو الاحتلال الإندونيسي، كما تم التوصل إلى أن الجزيرة تفتقر للمقومات اللازمة لبناء دولة مستقلة ذات سيادة.

دراسة، بعنوان: " الوضع القانوني للقوات الدولية في تيمور الشرقية في ظل قرار مجلس الامن رقم 1246 و 1272 " (124).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الاختصاصات الدولية لقوات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وذلك من خلال التطرق إلى الضمانات والترتيبات التي تم اتخاذها لضمان حالة الأمن والسلم في الجزيرة وكذلك، هدفت الدراسة إلى دراسة الإدارة المؤقتة لتيمور الشرقية والعمليات الإنسانية في الجزيرة، كما عملت الدراسة على بحث مدى التكيف القانوني لقوات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

توصلت الدراسة إلى أن جزيرة تيمور الشرقية التي خضعت للاستعمار البرتغالي ومن ثمة إلى الاحتلال الإندونيسي تعد من الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، كما توصلت الدراسة إلى أن قرارات الأمم

(123) ، تغريد معين حسن، تيمور الشرقية: دراسة في الجغرافية السياسية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، مج 4، ع 6، تم النشر في عام 2011.

(124) حازم محمد عتلم، الوضع القانوني للقوات الدولية في تيمور الشرقية في ظل قرار مجلس الامن رقم 1246 و 1272، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مج 56، تم النشر في 2000.

المتحدة التي قضت بعدم الاعتراف بضم جزيرة تيمور الشرقية إلى إندونيسيا لم ترقى إلى إن أن تكون مجرد قرار لم يتم تطبيقها حيث خضعت تيمور لسنوات طويلة إلى الاحتلال الاندونيسي، كما ساهمت قرارات الأمم المتحدة في تشكيل قوات لتساعد على تحرير واستقلال تيمور الشرقية. مثل قوات اليونامت.

التعقيب على الدراسات السابقة: بناء على ما جاء ضمن الدراسات السابقة يتضح:

تناولت الدراسات السابقة جزء من تاريخ جزيرة تيمور الشرقية وذلك سواء فيما يتعلق بالحقبة التي خضعت خلالها الجزيرة إلى الاحتلال البرتغالي أو الاحتلال الاندونيسي، كما تناول بعض الدراسات الخصائص الجغرافية للجزيرة، وذلك من خلال دراسة الموقع الجغرافي للجزيرة وأهميته خاصة فيما يتعلق بإشراف الجزيرة على عدد من طرق الملاحة الدولية وهو الأمر الذي تتفق فيه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة التي تم عرضها ولكن اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التعمق والتركيز على الاحتلال الاندونيسي لجزيرة تيمور وتناول المواقف الدولي تجاه التحرك الاندونيسي في الجزيرة.

منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعرف باعتباره الأسلوب أو الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في البحث عن المعرف والحقائق التي تتعلق سواء بحدث أو ظاهرة وقعت في الماضي وانتهت أو وقعت في الماضي ولا تزال قائمة وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات التي تم تسجيلها في الماضي والقيام بتحليلها ونقدها بشكل موضوعي وحيادي، وذلك بهدف التأكد من صحة وجودة هذه المعلومات ومن ثمة إعادة بلورتها حتى يتم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تكون مقرونة بالبراهين والقرائن، وبالنسبة للمنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج التاريخي بجميع وسائله وأدواته، حيث يتم تتبع سير الأحداث من خلال المنهج الإستردادي الوصفي وتحليل الأحداث التاريخية تحليلاً منطقياً.

- المبحث الأول: التعريف بجزيرة تيمور الشرقي

الموقع الجغرافي لجزيرة تيمور الشرقية

تحتل جزيرة تيمور أهمية كبيرة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي حيث تقع في جنوب شرق آسيا، ويقع إقليم تيمور الشرقية في النصف الشرقي للجزيرة التي توجد جنوب شرق الأرخيبيل الاندونيسي، كما أنها تقع في مقابل قارة أستراليا حيث يفصل بينهما بحر تيمور حيث يفصل البحر بمساحة تقدر بحوالي 400 ميلا بحريا بين شمال غرب أستراليا وبين جزيرة تيمور الشرقية (125).

(125) صهيب جاسم، شؤون سياسية، بقية العالم الإسلامي، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، م 12، ع 1، كلية التربية، جامعة البصرة، تم النشر في عام 2001، ص 83.

وفي السياق ذاته نجد ان جزيرة تيمور الشرقية تحتل موقع مركزي بين مجموعة الجزر التابعة لإندونيسيا وقارة أستراليا، هذا بالإضافة إلى الفلبين في الناحية الشرقية وبالتالي فمن يستطيع الاستحواذ على هذه الجزيرة يتمكن من السيطرة على الطرق البحرية الاستراتيجية التي تعتبر الطريق الرئيسي في هذه المنطقة فيما يتعلق بالملاحة البحرية في المحيط الهادئ، هذا بالإضافة إلى إمكانية استغلال موقع الجزيرة في الضغط على كلا من إندونيسيا والفلبين (126).

حيث تقع جزيرة تيمور الشرقية في وسط المسافة التي تفصل بين الجزر الاندونيسية الكبرى في الجهة الغربية، وهي (جاوة - سومطرة - سولا - بري - كليمان) وبين أيربان في شرق إندونيسيا، وبالتالي فإن أهمية الموقع الجغرافي لجزيرة تيمور الشرقية تكمن في كونها تفصل بين الجزر التي تتكون منها دولة إندونيسيا وتوضح الخريطة التالية موقع جزيرة تيمور الشرقية بالنسبة للجزر الأندونيسية

خريطة رقم (1) موقع جزيرة تيمور الشرقية بالنسبة لإندونيسيا



المصدر: <https://cutt.us/mi6bJ>

الموقع الفلكي لجزيرة تيمور الشرقية

توجد جزيرة تيمور الشرقية كما سبق وتم الإشارة في جنوب شرق آسيا، وهي بذلك تمتد ما بين خطي طول 123 و127 في اتجاه الشرق وتمتد بين دائرتي عرض 8 و10 في اتجاه الجنوب، وتبلغ مساحة جزيرة تيمور الشرقية حوالي 150 كيلو متر مربع وبالتالي فإنها ذات وتقع في إطار مجموعة الجزر التي

(126) طلعت رميح، تيمور الشرقية والمؤامرات الدولية لتفتيت دولة إسلامية، جريدة الإسلام اليوم، تم النشر في يونيو 2002، ص 57.

تعرف باسم سوندا، هذا بالإضافة إلى أنها تضمن إقليم أمبينو والتي توجد في الجزء الجنوبي الخاص بجزيرة تيمور الشرقية، هذا بالإضافة إلى جزيرة أثارو وجزيرة بولا.

جدير بالإشارة أن جزيرة تيمور مقسمة إداريا إلى ثلاث عشرة دوائر، كما أن هذه الدوائر لا يصطلح على تسميتها مقاطعة أو غيرها من مصطلحات التي تتطلق على الدوائر الإدارية حيث تسمى كالتالي (127):

اوتيم _ باكاو _ فيكيكي _ مانانتوتو _ ديلي _ أيلو _ مانوفاهي _ ليكويسا _ إرميرا _ أيناو _ بوبونارو _ كوفاليم _ أوكوسي أمبينو

خريطة رقم (2) موقع جزيرة تيمور الشرقية بالنسبة لإندونيسيا



المصدر: <https://www.marefa.org/w/images/8/8b/Timor->

Leste districts map.png

وفي سياق التعريف بجزيرة تيمور الشرقية نجد أن كلمة تيمور تعني الشرق وهي في الأساس كلمة لأصل ملايو حيث أنها تستخدم في اللغة الملايوية التي تستخدم في أرخبيل ملايو الذي تعتبر جزيرة تيمور الشرقية جزء منه، وتعتبر أكبر جزيرة بين جزر السوندا الصغرى، وأقصاها ناحية الشرق، كما أن مصطلح أو اسم جزيرة تيمور الشرقية هو اسم يستخدم بكثرة لكنه ليس الاسم الرسمي للجزيرة حيث أن الجزيرة رسميا تسمى " جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية " ويستخدم اسم تيمور الشرقية اختصارا، وعلى المستوى المحلي يستخدم السكان الاسم المختصر وهو تيمور لورساي وهو اسم يعود إلى اللغة التيتومية.

(127) توفيق محمد علوان، تيمور الشرقية ذائب الصليبية تفترس الغنمة القاصية، البيان، المنتدى الإسلامي، ع 144، تم النشر في 1999، ص 109.

وعلى مستوى السكان في تيمور الشرقية نجد أن عددهم قد بلغ نحو 600000 نسمة وذلك في عام 1975، أي في الوقت الذي بدأ فيه الاحتلال الاندونيسي للجزيرة، وكان السكان يتكونون من مجموعة من العرقيات المختلفة وبالبحث في أصول هذه العرقيات وجدت العديد من الدراسات أنها تعود إلى أصول مختلطة ما بين عرقية ملايوي وعرقية وبولينيزي، والذين كانوا يعرفون باسم بالنتيوم، وكانوا يعيشون في منطقة الساحل الشمالي وعدد من المناطق القريبة من العاصمة ديلي وتعتبر هذه الجماعات أكبر الاثنيات العرقية في شبه جزيرة تيمور، وفي المرتبة الثانية كانت تأتي عرقية المامبي، وكانوا يقطنون المناطق الجبلية في الجزيرة، ثم عرقية توك وديدي وكانوا يعيشون في المناطق الحيطة بموبارا وغالولي وكذلك لوكيسا، في المنطقة الفاصلة بين قبائل ماكاسي وقبائل مامبي.

وكانت عرقية باكينو تقطن في المناطق القريبة من ماكسار وفي منطقة بوناك التي توجد في المناطق الوسطى الداخلية في الجزيرة كانت تقطن مجموعة من القبائل التي تعود إلى أصول البابوا، ويوجد جماعة عرقية تسمى بالجنس المختلط، وهم مجموعة من السكان الذين تشكلوا نتيجة لزواج السكان المحليين بالأوروبيين، كما يوجد في الجزيرة أقلية صينية تعود في أصلها إلى جماعة الهاكا (128).

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فإن أغلبية السكان في تيمور الشرقية في تلك الحقبة كانوا يعتقدون الدين المسيحي وينتمون إلى الطائفة الكاثوليكية، حيث كانوا يشكلون ما يشكل حوالي 97% من إجمالي عدد السكان، وكان هناك عدد من الطوائف الدينية الأخرى مثل البوذيين والمسلمين والبروتستانت، وفي هذا الإطار نجد التأثير العميق للكنيسة على الشئون العامة في تيمور الشرقية كانت السمة الرئيسية التي تميزها عن الجزر الأندونيسية المحيطة بها والتي كانت تتبع للدين الإسلامي (129).

وعلى المستوى التاريخي خضعت جزيرة تيمور الشرقية إلى الاحتلال البرتغالي ففي أوائل القرن السادس عشر وصل مجموعة من التجار البرتغاليين إلى جزيرة تيمور الشرقية، والتي وجدوا بها مصادر وفيرة لخشب الصندل الذي كان يعد من أغلى وأجود أنواع الخشب المختلفة، وبعد فترة، تحديدا في الحقبة التاريخية التي حكم الهابسبورغ البرتغال وذلك في الفترة الممتدة من عام 1580 حتى عام 1640 وصل الهولنديين إلى الجزيرة وقاموا بتأسيس عدد من المستعمرات التابعة لهم وذلك بعد أن تمكنوا من السيطرة على عدد من المستعمرات البرتغالية ومن بينها كانت جزيرة تيمور الشرقية، وعندما تمكنت القوات

(128) John Hajek, Towards A Language History of East Timor, Quaderni del Dipartimento di Linguistica - Università di Firenze 10 (2000). pp. 213-227: The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., p. 15111.

(129) Robert E. Elson, Suharto: A Political Biography, Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom, 2001; The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, New York, 2009, p. 46770.

البرتغالية من استعادة سيطرتها على الجزيرة مرة أخرى تم توقيع اتفاقية مشتركة والتي نصت على الاشتراك في السيادة على الجزيرة بحث خضع الجزء الغربي من الجزيرة لإدارة الهولنديين، والجزء الشرقي من الجزيرة كان تابعا للإدارة البرتغالية، وذلك في إطار بنود اتفاقية لشبونة التي تم توقيعها بين الجانبين في عام 1859 م.

وفي بداية العقد الخامس من القرن العشرين خضعت جزيرة تيمور لسيطرة كلا من الاستراليون والهولنديون، ولكن لم تدم سيطرتهم لفترة طويلة حيث انتهت نتيجة للاحتلال الياباني للجزيرة خلال الحرب العالمية الثانية وذلك عندما تمكنت اليابان من احتلال إندونيسيا، ولكن في أعقاب هزيمة اليابان في الحرب تمكن البرتغال من استعادة سيطرتهم على تيمور الشرقية مرة أخرى، وفيما يتعلق بالجزء الغربي من الجزيرة والذي كان يخضع لسيطرة الهولنديون قامت إندونيسيا بضمه إلى سيادتها بعد ان انسحبت القوات الهولندية منه وبذلك أصبحت الجزيرة مقسمة بين البرتغاليين الذين استعادوا سيطرتهم على الجزء الشرقي كما كان في السابق فحين ضمت إندونيسيا الجزء الغربي والذي كان يخضع في السابق للاحتلال الهولندي، جدير بالإشارة أن اندونيسيا في تلك الفترة لم تطالب بجلاء البرتغاليين من تيمور الشرقية واكتفت بالجزء الغربي من الجزيرة (130).

بداية من عام 1974 بدأت البرتغال في العمل على تصفية مستعمراتها في الخارج سواء التي كانت في قارة افريقيا أو قارة آسيا بما فيها مستعمراتها في جزيرة تيمور الشرقية، وذلك في ظل حالة عدم الاستقرار الداخلي في البرتغال بعد قيام ثورة القرنفل **Carnation Revolution** في البرتغال والتي أدت إلى سقوط نظام كاتانو **Caetano** (131).

ومع هذه الثورة بدأ النفوذ البرتغالي في المستعمرات التابعة للبرتغال في التراجع خاصة في المستعمرات الإفريقية مثل موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو، وقد كان هذا التراجع أثر كبير على النفوذ البرتغالي في تيمور الشرقية، حيث سادت حالة من عدم الاستقرار في جزيرة تيمور الشرقية وبدأت محاولات للتخلص من الحكم البرتغالي (132).

(130) مصطفى سلمان، دوافع الانقلاب العسكري في البرتغال، مجلة السياسة الدولية، ع 37، تم النشر في عام 1974، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 153.

history since 1974, ISCTE-Lisbon, p. p. 1 – 12. (131) Stewart Lloyd-Jones, Portugal's
Ian Martin, Self-Determination in East Timor: The United Nations, the Ballot, and International (132)
Intervention, International Peace Academy Occasional Paper Series, London, 2001, p.15.

وبعد صعود سببولا **Spinola** إلى سدة الحكم في البرتغال أعلن أنه يعتزم على الخروج من المستعمرات البرتغالية في أراضي ما وراء البحار وذلك تمهيدا لإقامة حكم ديمقراطي في رتللك المستعمرات وكانت تيمور الشرقية من بين هذه المستعمرات المقرر الخروج منها (133).

وفي أعقاب هذا الإعلان تم السماح بتكوين الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية تمهيدا لتأسيس سلطة سياسية مستقلة، وذلك في حال اختار مواطني تيمور الشرقية الاستقلال عن الحكم البرتغالي لتأسيس حكم ذاتي، وذلك وفقا للاستفتاء الذي تقرر عقده لاختيار الشعب بين ثلاث خيارات الأول يتمثل في الاستقلال والحكم الذاتي والثاني يتمثل في الانضمام إلى البرتغال والثالث يتمثل في الاندماج في إندونيسيا (134).

وبناء عليه تم تشكيل ثلاث كتل حزبية أساسية والتي تمثلت في الاتحاد الديمقراطي التيموري، والجبهة الثورية لتيمور الشرقية وكذلك الجمعية الشعبية الديمقراطية (135).

وخلال تلك الفترة لم تبدي السلطة السياسية في إندونيسيا اهتمام كبير بالأوضاع في تيمور الشرقية على الرغم من دعمها المادي والمعنوي للكتلة السياسية التي كانت تؤيد قرار الاندماج مع إندونيسيا، وظهر ذلك بشكل واضح من خلال خطاب الأمة الإندونيسية الذي تم طرحه بواسطة الرئيس الإندونيسي سوكارنو **Sukarno**، والذي لم يتضمن تيمور الشرقية، وذلك لأن النظام الإندونيسي في تلك الفترة كان يهتم باستعادة الأراضي الخاضعة للاحتلال الهولندي والتي كان منها تيمور الغربية وفي هذا الإطار أعلنت السلطات الإندونيسية بأنها لا تمنع أي مشروع يتم طرحها لاستقلال تيمور الشرقية (136).

كان للمناخ الذي ساد في المجتمع الدولي في فترة الحرب الباردة دور في موقف إندونيسيا من استقلال تيمور الشرقية في ظل انضمامها لحركة عدم الانحياز، حيث خشيت إندونيسيا على مصالحها مع الدول المختلفة إذا ما نافست البرتغال على السيادة على تيمور الشرق (137).

(133) الطاهر أحمد مكي، الجنرال سبينولا من القمة إلى النسيان، مجلة السياسة الدولية، ع 39، تم النشر في عام 1975، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 136.

(134) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976. (135) Paul D. Elliott, The East Timor Dispute, The International and Comparative Law Quarterly] Vol. 27, No. 1: Cambridge University Press (Jan., 1978), pp. 238- 249.

(136) Bernhard Dahm, Sukarno and the Struggle for Indonesian Independence, Cornell University Press, Ithaca, 1969; C.L.M. Penders, The Life and Times of Sukarno, Sidgwick and Jackson, London, P. 21. 1974.

(137) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, Volume E-12, Doc. No. 112., Telegram P. 121. from the Embassy in Indonesia to the Department of State, August 14, 1974.

– المبحث الثاني: أسباب التدخل الإندونيسي في جزيرة تيمور الشرقية

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى التدخل الإندونيسي في تيمور الشرقية، فعلى الرغم من موقف رئيس إندونيسيا فيما يتعلق بضم تيمور الشرقية حيث إلا أن هناك عدد من المستشارين بعض من رجال الدولة كانوا يرون أهمية توحيد تيمور الشرقية مع إندونيسيا، حيث كان يرون خطورة كبيرة في استقلال تيمور الشرقية يمثل تهديد لأمن واستقرار إندونيسيا، وذلك لأنهم كانوا يرون أن استقلال تيمور الشرقية سوف يترتب عليه نمو الحركات الانفصالية في المناطق الشرقية من إندونيسيا، والذي لا يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل النظام الإندونيسي (138).

هذا بالإضافة إلى الكثير من الدراسات التي أشارت إلى احتمالية وجود حقول نفطية ضخمة تحت المياه بالقرب من الجزيرة الأمر الذي سوف يجعل تيمور الشرقية هدفا للعديد من القوى الاستعمارية والأطراف المعادية للإندونيسيين، الأمر الذي كان يتطلب تحرك إندونيسيا لفرض سيطرتها على تيمور الشرقية، حتى لا تحتلها قوى أخرى تهدد مصالحها في المنطقة، واعتبرت الكثير من الأجهزة والمؤسسات العسكرية والاستخباراتية أن دخول تيمور الشرقية والسيطرة عليه لن يكون أمرا صعبا، خاصة وأن عرض سيناريو استقلال تيمور الشرقية كان من العوامل التي استفزت القوى الأمنية والاستخباراتية فيما يتعلق بتحول الجزء الشرقي من الجزيرة إلى مركز وقاعدة يتم من خلالها تنظيم وتصميم الضربات التي تستهدف وحدة إندونيسيا، من خلال دعم الحركات الانفصالية في الأقاليم التابعة للأرخبيل خاصة الجزء الشرقي منه (139).

ومع زيادة الانسجام بين الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة والتي تعرف اختصارا بفرتلين، الأقلية الصينية الموجودة في الجزيرة والتي كانت تستحوذ على النسبة الأكبر من القطاع الاقتصادي لتيمور الشرقية، وبالتالي كان هناك بعض من الرموز الإندونيسية التي كانت تخشى من وقوع تيمور الشرقية تحت سيطرة الصينيين فيما بعد وقد بالغت الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في حجم الخطر الذي قد ينتج عن استقلال تيمور الشرقية على منظومة الأمن القومي وذلك حتى تبرر توجهها التوسعي واجتياحها لإيربان الغربية في عام 1962 (140).

18. (138) Helen Hill, The Timor Story, Timor Information Service, University of Michigan 1976, p. (139) Brad Simpson, 'Illegally and Beautifully': The United States, the Indonesian Invasion of East Community, 1974-76, in: Cold War History, Vol. 5, No. 3, Routledge Timor and the International Taylor & Frands Croup, 2000, p.284.

(140) NATIONAL SECURITY ARCHIVE ELECTRONIC BRIEFING BOOK No. 174, Doc No.4., National Security Council Memorandum from WR. Smyser to Henry Kissinger, "Policy Regarding Possible Indonesian Military Action against Portuguese Timor," Top Secret, March 4, 1975.

وفي السياق ذاته مان هناك العديد من التفسيرات للتمارين المشتركة التي عقدها إندونيسيا في جنوب سومطرة في عام 1974 باعتبارها خطأ تم توجيهها حتى تتمكن إندونيسيا من مواجهة أي أزمة قد تحدث في تيمور الشرقية بشكل طارئ، في الوقت ذاته بدأ المسئولون في إندونيسيا التحرك على المستوى الدولي للإشارة إلى أن الاستقلال الكامل لتيمور الشرقية أمر غير ممكن وذلك لما يحمله من تداعيات ومخاطر تهدد الأمن القومي والمصالح الحيوية لإندونيسيا، وبالفعل بدأت وزارة الخارجية الإندونيسية تروج على نطاق واسع في الأوساط الدولية والإقليمية إلى فكرة الاندماج الكلي لتيمور الشرقية مع إندونيسيا، والتي عملت على إظهاره كالحل الوحيد الذي يتسم بالواقعية وإمكانية التطبيق (141).

ولكن على الرغم من الجهود الكبيرة التي تم بذلها من قبل المسئولين في إندونيسيا للترويج لضم تيمور الشرقية إلا أنها لم تؤتي الثمار المرجوة منها، الأمر الذي زاد من تقبل إندونيسيا لفكرة استمرار خضوع تيمور الشرقية للبرتغال، عدة سنوات أخرى، وكان الهدف من ذلك هو العمل على إقناع الشعب في تيمور الشرقية بقبول فكرة انضمامهم إلى إندونيسيا (142).

وفي سياق العمل على زيادة الدور الإندونيسي في الداخل التيموري الشرقي، زادت الجهود الإندونيسية التي ترمي للتدخل في الأزمة التي اندلعت في تيمور الشرقية لتحقيق المصير، قامت إندونيسيا باستقبال كلا من خوسيه راموس هارتا الذي مان يشغل منصب الأمين العام لفرتلين وكذلك زعيم ايودتي وهو ارنولد دوز رايز اروجو وذلك خلال العام 1974 حيث حدثت أكثر من زيارة لهذا الثنائي إلى إندونيسيا في تلك الفترة، وعلى الجانب الآخر عملت القيادات في إندونيسيا على التنسيق مع البرتغال لتنظيم عملية الانسحاب البرتغالي من تيمور الشرقية وظهر ذلك من خلال لقاء وزيرة الخارجية الإندونيسية مع نظيره البرتغالي على هامش فعاليات منظمة الأمم المتحدة، والتي دارت خلالها مناقشات حول توقيع اتفاقية إطارية لتحرير تيمور الشرقية من الاحتلال البرتغالي (143).

وفي هذا الإطار بدأت طموحات إندونيسيا لضم تيمور الشرقية إليها في التزايد خاصة بعد أن قامت بالتنسيق مع المسئولين في استراليا، حيث كان رئيس الوزراء الأسترالي يرى ضرورة انضمام تيمور الشرقية إلى إندونيسيا، والأمر الذي كانت بمثابة دافع للرئيس الإندونيسي لزيادة العمل على ضم تيمور الشرقية إلى دولته.

(141) Hamish McDonald, Suharto's Indonesia, Blackburn, Australia, 1980, p. 202-203 31-NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

(142) James Dunn, East Timor: A Rough Passage to Independence, 3ed, Longueville Books, New South Wales, Australia 2003, pp.61-62.

(143) Ian Martin, Self-Determination in East Timor: The United Nations, the Ballot, Op Cit. p. 16.

ومع زيادة التوجهات الداخلية التي تتمثل في الرغبة على الاستمرار في التبعية للحكومة البرتغالية وتأسيس سلطة انتقالية تمهيدا للحكم الذاتي والاستقلال، ورفض الانضمام إلى اندونيسيا، زادت مخاوف وقلق الإندونيسيين من إمكانية استقلال تيمور الشرقية، خاصة في ظل تزايد المصالح الإندونيسية في تيمور الشرقية، وتعرض مواطنيها في تيمور الشرقية إلى الخطر في ظل تعرضهم للاضطهاد واضطرارهم للهروب والعودة إلى إندونيسيا.

وعلى الرغم من محاولات اندونيسيا للتنسيق مع البرتغال لمشاركتها في تقرير مصير جزيرة تيمور الشرقية والتي نجح المسؤولين الإندونيسيين في إقناع البرتغال فيما يتعلق بإشراكهم في تقرير مصير تيمور الشرقية، إلا أن الاتجاه العام للأحداث الداخلية في جزيرة تيمور الشرقية لم يكن في صالح إندونيسيا، حيث زادت حدة التوتر بين كلا من فرتلين ويو دي تي والذي نتج عنه حل التكتل والائتلاف الذي تم تشكيله بين الطرفين قبل هذا الخلاف وذلك نتيجة لاعتراض يو دي تي على الأساليب التي يتم استخدامها من قبل فراتلين والتي وصفها بأنها غير ديمقراطية، وقد ظهر تقارب كبير بين يو دي تي وبين ايوديتي المعروف عنها ميولها للاندماج مع إندونيسيا (144).

وبينما كانت إندونيسيا تتأمل في التغييرات التي تحدث في الداخل فيما يتعلق بانفصال يو دي تي عن فراتلين، هذا بالإضافة إلى موافقة البرتغال لمشاركة الإندونيسيين في الإجراءات التي يتم اتخاذها لتقرير مصير الجزيرة إلا أن هذه الآمال تراجعت بشكل كبير وذلك في أعقاب عقد البرتغال مؤتمر جمع التكتلات السياسية الرئيسية في تيمور الشرقية لبحث مسألة تقرير مصير الجزيرة إما بالاستقلال أو الانضمام لأيا من البرتغال أو إندونيسيا ولكنها لم تقدم دعوى لإندونيسيا لحضور هذا المؤتمر والذي تم التوصل خلاله إلى الاتفاق على إجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية وذلك خلال فترة تبلغ عام وذلك لتحقيق الاستقلال التام في عام 1978 (145).

هذا بالإضافة إلى أن فراتلين قد رفضت المشاركة في هذا المؤتمر وذلك احتجاجا منها على مشاركة ايوديتي ذات الميول للانضمام لإندونيسيا، هذه العوامل مجتمعة كانت سبب في زيادة الصراعات والنزاعات الداخلية وبالتالي دفع تيمور الشرقية إلى التورط في حرب أهلية والتي كانت المبرر للتدخل الإندونيسي في تيمور الشرقية.

(144) Hamish McDonald, Suharto's Indonesia, Blackburn, Australia, 1980, p. 203. 42- Ian Martin, Op. Cit., P.16

(145) Paul D. Elliott, Op. Cit, pp.238-239; Adam Schwarz, A Nation in waiting Indonesia's Search for Stability, Boulder Westview press, 2000, p.202

حيث كان المؤتمر الذي نظّمته البرتغال الفرصة الأخيرة للوصول إلى حل سياسي وتقرير مصير الجزيرة، خاصة في ظل حالة التقابل بين الكيانات السياسية واختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتعارضها، وفي أغسطس عام 1975 قامت يو دي تي بانقلاب عسكري ضد القوات البرتغالية، وقد قامت بتبرير هذا الهجوم بكون فراتلين كانت تخطط للقيام بانقلاب عسكري فقامت بهذا الانقلاب كإجراء استباقي، وقد تمكنت القوات التي نفذت الانقلاب من السيطرة على المناطق الحيوية والمؤسسات الاستراتيجية في عاصمة تيمور الشرقية " ديلي " كما قاموا بالقبض على عدد من المسؤولين المولين للقوات البرتغالية والتكتلات السياسية الأخرى مثل قائد الشرطة في الجزيرة، كما استولوا على عدد كبير من الأسلحة وسيطروا على المطار ووسائل المواصلات الحيوية في الجزيرة، وفي المقابل لم تتخذ القوات البرتغالية الموجودة في الجزيرة أي رد فعل عسكري يؤكد سيطرتها على الجزيرة (146).

وبدأ النزاع الداخلي بين كلا من يو دي تي فراتلين، وذلك بعد أن قامت الأولى بإلقاء القبض على حوالي 80 من أعضاء فراتلين والقيام بقتل مجموعة كبيرة من مؤيدي هذا التكتل، وفي المقابل قامت جماعة فراتلين بتنفيذ مجموعة من العمليات المضادة وذلك رداً منها على استهداف أعضائها من قبل يو دي تي، وزادت حدة الصراع بين الطرفين في الوقت الذي فضلت ايبودتي البقاء خارج الصراع وذلك حيث أرادت الاحتفاظ بكامل قوتها لحين استنزاف قوة الجماعتين الأخيرتين ومن ثمة الاستئثار باليد العليا في القرار السياسي للجزيرة (147).

مثلت تلك التطورات المفاجئة في تيمور الشرقية عامل ضغط على القادة الاندونيسيين الذين وجدوا أنفسهم مطالبين بالتحرك بسرعة لمواجهة التداعيات الأمنية للصراع الداخلية في تيمور الشرقية الأمر الذي دفع رئيس جهاز المخابرات في إندونيسيا للتخطيط والتنسيق للتعامل مع هذه التطورات بما يضمن تحقيق المصالح الحيوية لبلاده، خاصة وأن فراتلين ذات التوجه الاشتراكي كان هناك احتمال كبير أن تنتصر في نهاية الصراع وذلك لأن الاتحاد السوفيتي كان بالتأكيد سيتدخل لدعم فراتلين، الأمر الذي كان يمثل تهديد للمصالح الاندونيسية ذات التوجه الرأسمالي، وبالتالي فإن أي قوة ذات توجه اشتراكي تصل إلى سدة الحكم سوف تقوم الدول الشيوعية بدعمها (148).

(146) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, 21-22 October 1975.

(147) Xanana Gusmao, To Resist Is to Win, (Melbourne: Aurora, 2000), pp. 26-29.

(148) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, 21-22 October 1975. P. 182.

واستمر التوتر الداخلي إلى أن أصبحت هناك حرب أهلية شرسة في تيمور الشرقية وذلك بعد أن تمكنت فراتلين من ضم القطاع الأكبر من القوات المسلحة للحرب في صفها في مواجهة يو دي تي، تمكنت خلالها القوات التابعة لفراتلين من هزيمة يو دي تي وتمكنت من السيطرة على جزء كبير من أراضي تيمور الشرقية (149).

في بداية الأمر حاولت إندونيسيا الظهور أمام المجتمع الدولي على أنها لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية لتيمور الشرقية، وأعلنت كذلك أنها لن تدخل في تيمور إلا بطلب من البرتغال، ولكنها كانت تقوم ببعض العمليات العسكرية الخفيفة التي تهدف إلى الضغط على القوات التابعة لفراتلين، كما عملت على التنسيق مع الدول المجاورة والتي تتأثر بالأوضاع الأمنية في تيمور الشرقية فتم العمل على تشكيل قوة من الدول الإقليمية الأربعة الرئيسية التي يههما استقرار الأوضاع الداخلية في تيمور الشرقية وهي ماليزيا وإندونيسيا وأستراليا ونيوزيلندا وذلك بهدف التعاون لإعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية، ولكن هذه الجهود لم تفلح في التوصل إلى حل نهائي للأزمة (150).

خلال تلك الفترة تمكنت القوات التابعة لفراتلين من بسط سيطرتها على تيمور الشرقية الكامل وعلى الفور على أعلن قادة فراتلين استعدادهم للخضوع للحكم البرتغالي مرة أخرى، في مقابل أن يتم العمل بشكل تدريجي لإقامة حكم ذاتي في المستقبل القريب، ولكن جاء رد الحكومة البرتغالية برفض هذا العرض وأعلنت أنها تتخلي عن مسؤولياتها تجاه جزيرة تيمور الشرقية وقد قام حاكم تيمور الشرقية البرتغالي بالسفر إلى البرتغال للتشاور مع قادة الدولة حول وضع تيمور الشرقية في المستقبل وقد قامت إندونيسيا بوضع مجموعة من المبادئ التي تحكم علاقاتها مع تيمور الشرقية في ظل الأزمة والتي تم الإعلان عنها في سبتمبر عام 1975 والتي تمثلت في المبادئ الآتية: (151).

- ترحيب إندونيسيا بالجلء البرتغالي عن تيمور الشرقية.
- التأكيد على ضرورة تنظيم عملية انسحاب البرتغاليين من تيمور الشرقية.
- التأكيد على أن إندونيسيا لا تعمل على التوسع على المستوى الإقليمي.

(149) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976. P. 23

(150) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ ELECTRONIC BRIEFING BOOK No. 174, Doc. No. 12-B., Memorandum to President Ford from Henry A. Kissinger, "Your Visit to Indonesia," ca. 21 November 1975, Enclosure to Document 12, State Department Briefing Paper, "Indonesia and East Timor". Brad Simpson, Op. Cit., p. 291.

(151) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, 21-22 October 1975.

- ترحيب إندونيسيا برغبة عدد من الرموز في تيمور الشرقية والتي تتادي بالانضمام إلى إندونيسيا.
- الحرص على حماية الأمن الوطني لإندونيسيا والتأكيد على ضرورة عدم تأثير الانسحاب البرتغالي من تيمور الشرقية على أمن واستقرار إندونيسيا.

ومن خلال هذه المبادئ جاء تأكيد إندونيسيا على عدم السماح بجلاء القوات البرتغالية دون أن يكون لها دور في التنسيق لهذا الخروء وذلك حتى لا تتأثر مصالحها، حيث عملت على ملئ الفراغ الذي سيخلفه الاحتلال البرتغالي عقب خروجه من تيمور الشرقية، كما أن هذه المبادئ أبرزت رغبة إندونيسيا في ضم تيمور الشرقية لسيادتها وذلك عندما أبدت ترحيبها بالجماعات التي تتادي بالانضمام لها، هذا بالإضافة إلى أنها لم تشر ولو حتى بشكل غير صريح في المبادئ التي تم الإعلان عنها إلى حق شعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره واختيار الاستقلال التام، خاصة في ظل رفض البرتغال الاستمرار في حكم الجزيرة؟، الأمر الذي يعد إشارة ضمنية من القادة الإندونيسيين الذين لا يرحبون بالجماعات التي تتادي بالاستقلال التام وترفض الاندماج مع إندونيسيا.

ومع استمرار الحرب الأهلية في تيمور الشرقية وعدم التحرك الجاد من قبل القيادات البرتغالية والتنسيق مع إندونيسيا من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، هذا بجانب استمرار تدفق اللاجئين من تيمور الشرقية إلى إندونيسيا، زاد الضغط السياسي والاقتصادي على القادة الأمر الذي دفع بإندونيسيا للتراجع عن حرصها على التنسيق مع القيادات البرتغالية، حيث أدركت كذلك أن البرتغاليين لن يقوموا بتفويض إندونيسيا لإدارة الأوضاع في تيمور الشرقية عقب انسحابهم⁽¹⁵²⁾.

وبدأت القوات الإندونيسية في بالانتشار بالقرب من حدود تيمور الشرقية في القوات الذي تم خلاله الإعلان عن عدم قدرة إندونيسيا على تحمل الضغوط الناتجة عن العدد الكبير للاجئين، وقاموا بنشر عدد كبير من القوات في تيمور الغربية وانتشرت القوات الجوية الاستطلاعية التي كانت تتابع نقد القوات التابعة لفراتلين، كما قامت بتقديم المساعدة والدعم للقوات المعادية لقوات الفراتلين وذلك لإظهارها بمظهر الغير قادر على بسط سيطرته على الأوضاع وأنها غير قادرة على حفظ الاستقرار في تيمور الشرقية ومن ثمة أحقية إندونيسيا للتحرك بهدف حماية أمنها القومي والتصدي للتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن أزمة تيمور الشرقية⁽¹⁵³⁾.

(¹⁵²) NATIONAL SECURITY ARCHIVE / BRITISH DOCUMENTS, No.10., Letter from British Embassy in Jakarta to FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, October 13, 1975.

(¹⁵³) NATIONAL SECURITY ARCHIVE / BRITISH DOCUMENTS, No 12., Telegram from British Embassy in Jakarta to FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE Confidential Priority October 17, 1975.

وبدأ الجيش الإندونيسي يتدخل في تيمور الشرقية ولكن بشكل غير علني ولكن تمكنت قوات فراتلين من التصدي بقوة للتدخلات الإندونيسية بشكل سبب حرجا كبيرا للجيش الإندونيسي، ومع هذا الفشل الكبير للعملية السرية الذي تم تنفيذها زادت الأمور في تيمور الشرقية تعقيدا كما زاد عدد اللاجئيين بشكل أكبر من السابق حيث بلغ عددهم حوالي 50 ألف لاجئا، كل هذه العوامل كانت عوامل ضغط على الجانب الإندونيسي وأدت إلى التحرك العلني في تيمور الشرقي وبشكل أكبر من التدخلات السرية (154).

وكانت إندونيسيا تعمل بشكل متواز للوصول على تسوية سياسية سلمية ولكن لم تفلح تلك الجهود خاصة في ظل حالة عدم الاكتراث التي أبداها البرتغاليون، ولكن بشكل مفاجئ قامت فراتلين دون تنسيق مع التكتلات السياسية الأخرى في تيمور الشرقية استقلال تيمور الشرقية وطلبت من عدد من الدول الاعتراف بالدولة الجديدة والتي تسمى " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " (155).

وكان الهدف الرئيسي لفراتلين من إعلان الاستقلال هو كسب ميزة تفضلها عن نظرائها في الداخل في تيمور الشرقية، حيث اعتقد قادة فراتلين أن إعلان الاستقلال سوف يُكسبهم مزيد من الدعم من المواطنين، وعلى المستوى الدولي عملت فراتلين على تدعيم مكانتها الدولية من خلال إعلان الاستقلال ولكن على الرغم من ذلك لم تكن النتيجة على النحو المأمول، حيث لم يكن هناك اهتمام كبير على المستوى الدولي بهذا الإعلان ولم تعترف سوى انغولا وموزمبيق وغانا لم تعترف أي دولة باستقلال تيمور الشرقية، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ذلك على الرغم من إعلانهما الدائم فيما يتعلق بمساندة الكفاح الثوري في تيمور الشرقية وحرصهم على تقرير مصير الشعب التيموري، وجاء ذلك الفتر من كلا من الصين والسوفييت نظرا لأنها كانتا تعملان على توطيد علاقاتهما مع إندونيسيا التي لم تكن تدعم استقلال تيمور الشرقية (156).

كما أعلنت مجموعة من التكتلات السياسية الداخلية رفضها للاستقلال البذي أعلنت عنه فراتلين ومن أبرز تلك التكتلات تكتل يو دي تي وتكتل ايبوديتي وكوتا وكذلك تكتل ترليستا، حيث أعلنت تلك

(154) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta to Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.

(155) JJill Jolliffe, East Timor: Nationalism and Colonialism, University of Queensland Press, Australia, 1978, pp.26-28

(156) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No. 17., Confidential Guidance Telegram from British Embassy in Jakarta to FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, December 5, 1975.

التكتلات استقلالها عن الاحتلال البرتغالي وانضمامها إلى اندونيسيا، وبدأت في تشكيل حكومة انتقالية وذلك لمتابعة إجراءات الانضمام إلى اندونيسيا (157).

وفي 1975 أعلنت إندونيسيا بدأ عملياتها العسكرية في تيمور الشرقية وذلك استجابةً لمطالب تكتل يو دي تي وتكتل ايوديتي بالحصول على الدعم العسكري والاقتصادي لتحقيق الأمن والاستقرار ومساعدتهم في التخلص من الفوضى التي تسببت بها فراتلين وانسحاب البرتغال، ونتيجة للدخول السريع والغير مدروس للقوات الإندونيسية واجهت العديد من الصعوبات في إدارة المواجهات مع قوات فراتلين التي تبنت نظام حرب العصابات في مواجهة القوات الإندونيسية (158).

وقد حاولت إندونيسيا غضفاء طابع شرعي على وجودها في تيمور الشرقية أعلن وزير الخارجية في تلك الفترة أن دولته لا تمنع اختيار تيمور الشرقية لمصيرها، كما أعن عن نية دولته لإجراء استفتاء لمواطني تيمور الشرقية لتقرير مصيرهم، فيما سمي بقانون "الاختيار الحر" والذي نص على إجراء استفتاء للانضمام لإندونيسيا من عدمه وقد طالب وزير الخارجية الإندونيسي من هيئة الأمم المتحدة إرسال مراقبين للإشراف على الاستفتاء المر الذي تم رفضه من قبل الأمن العام للأمم المتحدة والذي رأى أن الإندونيسيين يعملون على إضافة طابع شرعي لوجودهم الغير قانوني في تيمور الشرقية (159).

وعلى الرغم من عدم موافقة الأمين العام على إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الاستفتاء إلا أن إندونيسيا أكملت هذه الإجراءات وقامت بتشكيل جمعية "ممثلو الشعب" والتي كانت تتكون من 37 عضواً تم اختيارهم بعناية من مؤيدي الانضمام لإندونيسيا والذين صوتوا بالإجماع لصالح طلب إندونيسيا لضم تيمور الشرقية، حيث كان هذا الإجراء بمثابة سيناريو مسبق والذي لم يكن بمثابة أمر واقع تم فرضه على الشعب التيموري، وفي عام 1976 قامت إندونيسيا بإعلان انضمام تيمور الشرقية لها واعتبارها مقاطعة إندونيسية (160).

(157) NATIONAL SECURITY ARCHIVE / BRITISH DOCUMENTS, No. 17., Telegram from FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE to Certain Missions Telno Guidance,

(158) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.21., Memorandum from British Ambassador in Jakarta to, informs his Head of Chancery, Gordon Duggan, Confidential Internal, January 2, 1976.

(159) Brad Simpson, 'Illegally and Beautifully': The United States, the Indonesian Invasion of East Timor and the International Community, 1974-76, in: Cold War History, Vol. 5, No. 3, Routledge Taylor & Frands Croup, 2005, p.284.

(160) Brad Simpson, Op. Cit., p.302.

– المبحث الثالث: موقف المجتمع الدولية من احتلال اندونيسيا لتيمور الشرقية

بشكل عام ومن خلال مراجعة الموثيق والدراسات التاريخية التي سجلت تطور الأوضاع في تيمور الشرقية، نجد أن أزمة تيمور الشرقية لم تحظ بالاهتمام اللازم في المجتمع الدولي وذلك لطبيعة المناخ العام الذي ساد في المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بالصراع بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والتي أضفت طابعها على كافة الصراعات والأزمات التي اندلعت في تلك الحقبة والتي حددت أهميتها بناء على مستوى أهميتها ودور المنطقة أو الدولة المندلعة بها في الحرب الباردة، ونظرا إلى أن الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية كانتا لا ترغب في زعزعة علاقاتها مع إندونيسيا، لذلك لم تقم أي منهما بأي رد فعل جاد وحازم تجاه التدخل العسكري الإندونيسي في تيمور الشرقية، وهذا الأمر انطبق على موقف الولايات المتحدة وحلفائها في المعسكر الغربي فيما يتعلق بالحرص على حماية مصالحها مع إندونيسيا لذلك جاء موقفها هادئ ولم يكن هناك رد فعل قوي تجاه الاجتياح العسكري لتيمور الشرقية.

وبناء على ما سبق سوف يتم استعراض أبرز المواقف الدولية المتعلقة بالتدخل العسكري الإندونيسي في تيمور الشرقية وذلك على النحو التالي: (161)

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

يعد موقف الولايات المتحدة من التدخل الإندونيسي في تيمور الشرقية مسألة مهمة لإندونيسيا وذلك بسبب المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت الولايات المتحدة تقدمها لها والتي زادت عن حوالي 220 مليون دولار بشكل سنوي، وبجانب ما سبق كان حلفاء الولايات المتحدة يقدمون العديد من المساعدات الدورية لإندونيسيا وذلك حتى تكسب ولائها ضد الاتحاد السوفيتي، ذلك على الرغم من كون إندونيسيا كانت تعرف نفسها في الحرب الباردة باعتبارها دولة من مجموعة عدم الانحياز، ومع تراجع مكانة الولايات المتحدة في فيتنام وخسارتها في حربها مع المقاومة الفيتنامية، زادت أهمية إندونيسيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، منذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين حيث كان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حريص على دعم ومساعدة إندونيسيا وتعزيز مكانتها العسكرية والسياسية على المستوى الإقليمي، وقد لاقت هذه التوجهات ترحيبا كبيرا من قبل إندونيسيا التي عملت على استغلال التقارب الأمريكي لتحقيق مصالحها في تيمور الشرقية (162)

(161) إبراهيم فنجان الإمارة، وكاظم هيلان محسن، الاحتلال الإندونيسي لتيمور الشرقية وأهم المواقف الدولية منه (1974 – 1976)، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(162) Brad Simpson, Op. Cit., p.302. 91-John R. Ballard, Op. Cit., p. 10.

جدير بالإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد الستينيات وهي كانت تشعر بقلق إزاء رغبة إندونيسيا في التوسع على المستوى الإقليمي خاصة منذ أن قامت إندونيسيا بضم إيريان الغربية، حيث تم إصدار مذكرة أمريكية في عام 1963 ذكرت أن هجوم إندونيسيا على تيمور الشرقية ومحاولة ضمها أصبح أمر قريب لا يمكن إغفاله، ذلك على الرغم من عدم وجود أساس قانوني لمطالبة إندونيسيا، وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة لا تقبل بقيام إندونيسيا بضم تيمور الشرقية وكانت مستعدة لاتخاذ إجراء لقمع إندونيسيا وإجبارها على التراجع عن هذه الخطوة بكافة الوسائل الممكنة .

ولكن منذ عام 1965 زادت أهمية إندونيسيا في الاستراتيجية الأمريكية ففي أعقاب سقوط النظام السياسي بقيادة سوكارنو في عام 1965 زادت أهمية إندونيسيا وانعكس ذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لسوهارتو الذي جاء خلفا لسوكارنو والذي شن حملة واسعة للقضاء على الشيوعيين في إندونيسيا في الفترة الممتدة من عام 1965 وحتى عام 1974 الأمر الذي قابلته الولايات المتحدة في تشجيع حلفائها مثل اليابان وأستراليا لتأمين النظام السياسي في إندونيسيا من خلال مجموعة المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تم تقديمها لإندونيسيا (163)

وقد قام سوهارتو بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1975 لبحثت موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التحركات الإندونيسية في تيمور الشرقية، والذي حاول خلالها التأكيد للولايات المتحدة على فاعلية دورها في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث قام الطرفين بمناقشة المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي المقابل تعهدت الولايات المتحدة بزيادة مساعدتها العسكرية لإندونيسيا، كما أكدت الولايات المتحدة على أهمية دور الجهود المشتركة مع إندونيسيا لمنع انتشار الشيوعية وقد عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم العسكري والسياسي والإعلامي لإندونيسيا، حيث إن الإدارة الأمريكية لم تكن مستعدة للتضحية بعلاقتها مع إندونيسية بسبب مشكلة تيمور الشرقية، وذلك لأنها كانت ستتجه على الاتحاد السوفيتي (164)

موقف بريطانيا

p. 183. (163) Ibid
(164) Christopher R. Cook, The Power of International Institutions: An Examination of U.S. Policy towards East Timor and Kosovo in 1999, Journal of Politics and Law, Vol. 3, No. 2; September 2010, p. 27.

سارت بريطانيا على نهج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة للمصالح السياسية والاقتصادية التي تجمعها مع إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم تبدي بريطانيا أي اعتراض على الاجتياح العسكري الإندونيسي لتيمور الشرقية (165)

موقف الأمم المتحدة

لم يتم طرح قضية تيمور الشرقية في منظمة الأمم المتحدة منذ البداية فلم تصل القضية إلى الأمم المتحدة إلا بعد فترة طويلة من اندلاعها وذلك لأن إندونيسيا كانت تعترض على طرح قضية تيمور الشرقية للمناقشة في الأمم المتحدة، ولكن كانت التكتلات السياسية المختلفة التي تم تأسيسها في تيمور الشرقية كانت تأمل في الأمم المتحدة وتنتظر منها المساهمة في استقلالها، وبناء عليه قامت إيبوديتي مذكرة للأمم العام للأمم المتحدة والذي طالبت خلالها بالإشراف على استفتاء تقرير المصير، كما طلبت فراتلين من رئيس اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لتصفية الاستعمار القيام بتعيين بعثة لإجراء زيارة رسمية لتيمور الشرقية ولكن قبل هذا الطلب بفتور كبير من الأمم المتحدة ولم يتم إجراء أي زيارة في ذلك الوقت (166)

واستجابت الأمم المتحدة للشكوى التي قامت البرتغال بتقديمها وقامت بتبني قرار الجمعية العام رقم 3485 والذي تم التصويت بموجب 27 صوت بالموافقة مقابل 10 10 بالرفض وامتناع نحو 43 دولة امتنعت عن التصويت، والذي كان بمثابة إعراب من الجمعية العامة عن قلقها من تطور الأوضاع في تيمور الشرقية كما طالبت إندونيسيا بالانسحاب والسماح للمواطنين بتقرير مصيرهم، وكان القرار ينص على دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات بشكل عاجل لحماية الأراضي في تيمور الشرقية كما طالب بإرسال لجنة للتحقيق والتشاور مع جميع الأحزاب السياسية في تيمور والتنسيق بينها وبين حكومة البرتغال.

(165) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No. 1. Memorandum from FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, Asian Department, to Lord Goronwy Roberts, FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE Minister with responsibilities towards SE Asia Male is a senior civil servant: Assistant Under Secretary of State responsible for FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE's SW. Pacific, S.E. Asian and S. Asian Departments, Confidential. March 5 and 17, 1975.

(166) NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No. 1. Memorandum from FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, Asian Department, to Lord Goronwy Roberts, FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE Minister with responsibilities towards SE Asia Male is a senior civil servant: Assistant Under Secretary of State responsible for FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE's SW. Pacific, S.E. Asian and S. Asian Departments, Confidential. March 5 and 17, 1975.

الخاتمة

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء حول إقليم تيمور الشرقية تحت الاحتلال الإندونيسي وأهم المواقف الدولية منه، حيث توصل الباحث إلى أن تيمور الشرقية خضعت لسنوات طويلة للاحتلال البرتغالي وذلك منذ أن تم اكتشاف جزيرة تيمور الشرقية في القرن السادس عشر ومنذ ذلك الوقت تم السيطرة على الجزيرة لفترة طويلة باستثناء فترات قصيرة خضعت الجزيرة للاحتلال الهولندي الذين سيطروا على الجزء الغربي من الجزيرة والاحتلال الياباني خلال فترة الحرب العالمية الثانية، ومع سقوط النظام السياسي في البرتغال بدأ النظام الجديد في الانسحاب من المستعمرات البرتغالية المختلفة وكانت تيمور الشرقية من بين هذه المستعمرات، حيث قررت البرتغال التراجع عن التزاماتها في تيمور الشرقية، في الوقت الذي بدأت فيه الكتل السياسية في الصعود، والتي اختلفت فيما بينها حول مستقبل تيمور الشرقية، حيث كان هناك فصيل يرى الاستقلال التام عن كافة الأطراف وتشكيل دولة مستقلة بينما كان هناك فريق يرى الاندماج مع إندونيسيا وهناك فريق كان يدعم الاستمرار في التبعية للبرتغال.

ومع استمرار الخلافات بين هذه الكتل السياسية والتي تحولت فيما بعد لمواجهة مسلحة وحرباً أهلية انعكست بشكل كبير على أمن واستقرار الجزيرة والتي انتقلت إلى إندونيسيا والتي شكلت مزيداً من الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية على القيادات الإندونيسية والتي رأت ضرورة التحرك والتدخل في تيمور الشرقية للسيطرة على الوضع والتي قامت بإجراء استفتاء لضم تيمور الشرقية إليها، ومن ثم توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة، والتي تتمثل أبرزها في النقاط الآتية:

- خضعت جزيرة تيمور للاحتلال البرتغالي لما يزيد عن أربع قرون منذ القرن السادس عشر وحتى عام 1974 قررت البرتغال الانسحاب من تيمور الشرقية بعد قيام ثورة القرنفل Revolution Carnation والتي أدت إلى سقوط نظام كاتانو Caetano
- حاولت إندونيسيا السيطرة على تيمور الشرقية بعد جلاء الاحتلال البرتغالية وذلك تحقيقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية والمنية على الرغم من عدم وجود أحقية قانونية أو تاريخية لإندونيسيا تقضي بضمها لتيمور الشرقية.
- لم تلقى قضية تيمور الشرقية اهتمام كبير من قبل الدول وذلك نظراً لظروف الحرب الباردة حيث كانت كل من الكتلة الشيوعية الشرقية والرأسمالية الغربية تحرص على الحفاظ على علاقاتها مع إندونيسيا التي انضمت إلى حركة عدم الانحياز

- قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم السياسي والعسكري والإعلامي لإندونيسيا أثناء عملياتها العسكرية في تيمور الشرقية كما لم تقدم كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي بالاعتراض على الاجتياح الاندونيسي لتيمور الشرقية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1 إبراهيم فنجان الإمارة، وكاظم هيلان محسن، الاحتلال الاندونيسي لتيمور الشرقية وأهم المواقف الدولية منه (1974 - 1976)، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، م 37، ع 1، كلية التربية، جامعة البصرة، تم النشر في عام 2012.
- 2 تغريد معين حسن، تيمور الشرقية: دراسة في الجغرافية السياسية، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، مج 4، ع 6، تم النشر في عام 2011.
- 3 حازم محمد عتلم، الوضع القانوني للقوات الدولية في تيمور الشرقية في ظل قراري مجلس الامن رقم 1246 و 1272، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، مج 56، تم النشر في 2000.
- 4 الطاهر أحمد مكي، الجنرال سبينولا من القمة إلى النسيان، مجلة السياسة الدولية، ع 39، تم النشر في عام 1975، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 5 مصطفى سلمان، دوافع الانقلاب العسكري في البرتغال، مجلة السياسة الدولية، ع 37، تم النشر في عام 1974، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 6 صهيب جاسم، شؤون سياسية، بقية العالم الإسلامي، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، م 12، ع 1، كلية التربية، جامعة البصرة، تم النشر في عام 2001.
- 7 طلعت رميح، تيمور الشرقية والمؤتمرات الدولية لتفتيت دولة إسلامية، جريدة الإسلام اليوم، تم النشر في يونيو 2002.
- 8 توفيق محمد علوان، تيمور الشرقية نائب الصليبية تفتتت الغنمة القاصية، البيان، المنتدى الإسلامي، ع 144، تم النشر في 1999.

ثانياً المراجع باللغة الأجنبية

1. John Hajek, Towards A Language History of East Timor, Quaderni Del Dipartimento Di Linguistica - Università Di Firenze 10 (2000)
2. Robert E. Elson, Suharto: A Political Biography, Cambridge University Press Cambridge, United Kingdom, 2001; The Columbia Encyclopedia, Sixth Edition, Columbia University Press, New York, 2009.

3. Stewart Lloyd-Jones, Portugal's History Since 1974, ISCTE-Lisbon.
4. Ian Martin, Self-Determination in East Timor: The United Nations, The Ballot, And International Intervention, International Peace Academy Occasional Paper Series, London, 2001.
5. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta To Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.
6. Paul D. Elliott, The East Timor Dispute, The International and Comparative Law Quarterly] Vol. 27, No. 1: Cambridge University Press (Jan., 1978).
7. Bernhard Dahm, Sukarno And the Struggle for Indonesian Independence, Cornell University Press, Ithaca, 1969; C.L.M. Penders, The Life and Times of Sukarno, Sidgewick And Jackson, London, 1974.
8. FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, Volume E-12, Doc. No. 112., Telegram from The Embassy in Indonesia To The Department Of State, August 14, 1974.
9. Helen Hill, The Timor Story, Timor Information Service, University of Michigan 1976.
10. NATIONAL SECURITY ARCHIVE ELECTRONIC BRIEFING BOOK No. 174, Doc No.4., National Security Council Memorandum From WR. Smyser To Henry Kissinger, "Policy Regarding Possible Indonesian Military Action Against Portuguese Timor," Top Secret, March 4, 1975.
11. Brad Simpson, 'Illegally and Beautifully': The United States, The Indonesian Invasion of East Timor And the International Community, 1974-76, In: Cold War History, Vol. 5, No. 3, Routledge Taylor & Frands Croup, 2000.
12. Hamish Mcdonald, Suharto's Indonesia, Blackburn, Australia, 1980, P. 202-203
31-NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta To Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.
13. James Dunn, East Timor: A Rough Passage to Independence, 3ed, Longueville Books, New South Wales, Australia 2003.
14. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, 21-22 October 1975 .
15. Xanana Gusmao, To Resist Is to Win, (Melbourne: Aurora, 2000).

16. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, 21-22 October 1975.
17. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta To Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.
18. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ ELECTRONIC BRIEFING BOOK No. 174, Doc. No. 12-B., Memorandum to President Ford from Henry A. Kissinger, "Your Visit to Indonesia," Ca. 21 November 1975, Enclosure to Document 12, State Department Briefing Paper, "Indonesia And East Timor “.
19. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.7., Confidential Briefing Paper External Relations of Indonesia FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, 21-22 October 1975.
20. NATIONAL SECURITY ARCHIVE / BRITISH DOCUMENTS, No.10., Letter from British Embassy in Jakarta To FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, October 13, 1975.
21. NATIONAL SECURITY ARCHIVE / BRITISH DOCUMENTS, No 12., Telegram from British Embassy in Jakarta To FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE Confidential Priority October 17, 1975.
22. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.25., Report from British Embassy in Jakarta To Foreign Secretary James Callaghan, March 15, 1976.
23. Jjill Jolliffe, East Timor: Nationalism and Colonialism, University of Queensland Press, Australia, 1978.
24. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No. 17., Confidential Guidance Telegram from British Embassy In Jakarta To FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, December 5, 1975.
25. NATIONAL SECURITY ARCHIVE / BRITISH DOCUMENTS, No. 17., Telegram from FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE to Certain Missions Telno Guidance,
26. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No.21., Memorandum from British Ambassador in Jakarta To, Informs His Head of Chancery, Gordon Duggan, Confidential Internal, January 2, 1976.
27. Brad Simpson, 'Illegally and Beautifully': The United States, The Indonesian Invasion of East Timor And The International Community, 1974-76, In: Cold War History, Vol. 5, No. 3, Routledge Taylor & Frands Croup, 2005,

28. Christopher R. Cook, The Power of International Institutions: An Examination of U.S. Policy Towards East Timor And Kosovo in 1999, Journal of Politics and Law, Vol. 3, No. 2; September 2010.
29. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No. 1. Memorandum from FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, Asian Department, To Lord Goronwy Roberts, FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE Minister with Responsibilities Towards SE Asia Male Is A Senior Civil Servant: Assistant Under Secretary of State Responsible for FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE's SW. Pacific, S.E. Asian And S. Asian Departments, Confidential. March 5 And 17, 1975.
30. NATIONAL SECURITY ARCHIVE/ BRITISH DOCUMENTS, No. 1. Memorandum from FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE, Asian Department, To Lord Goronwy Roberts, FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE Minister with Responsibilities Towards SE Asia Male Is A Senior Civil Servant: Assistant Under Secretary of State Responsible for FOREIGN AND COMMONWEALTH OFFICE's SW. Pacific, S.E. Asian And S. Asian Departments, Confidential. March 5 And 17, 1975.

التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في القرآن الكريم قصة سيدنا يوسف عليه السلام أنموذجاً - دراسة تحليلية نقدية

أ.د/ محمد حسني حسين محروس

رئيس قسم العلاقات العامة - كلية الإعلام - جامعة الأزهر

عبد الله محمد جمعة عبد المعز - باحث دكتوراه - كلية الإعلام - جامعة الأزهر

المستخلص:

سعت الدراسة للتعرف على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في القرآن الكريم من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام والذي وضع خطته الاستراتيجية بناء على أسس وضوابط علمية واضحة، وتقديم رؤية بحثية نقدية من خلال العرض التحليلي لقصة سيدنا يوسف عليه السلام في القرآن الكريم، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على استخدام أسلوب التحليل النقدي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة مؤشرات، منها الآتي:

- 1 - تؤكد الدراسة على أن التخطيط الاستراتيجي الذي قدمه لنا سيدنا يوسف عليه السلام كفيل بالخروج من أي أزمة كبرت أم صغرت في أي دولة من الدول، حيث وضع قواعد ومبادئ وتقديم حلول للأزمة وفق رؤى إسلامية، فكان إدارته لهذه الأزمة بوحى من الله عز وجل.
 - 2- أكدت الدراسة أن أي عمل لا يبدأ بالتخطيط المدروس القائم بالمنهج العلمي والأسلوب الصحيح فهو عمل عشوائي مصيره الخروج بنتائج لا جدوى منها.
 - 3- يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة المنظمات / الشركات وأصحاب المصلحة حول استخدام التخطيط الاستراتيجي السليم قبل وأثناء وبعد انتهاء الأزمات؛ مما يساعد على عدم وجود مثل هذه الأزمات من خلال التخطيط السليم القائم على أسس علمية مدروسة.
- الكلمات المفتاحية:** التخطيط الاستراتيجي - إدارة الأزمة - القرآن الكريم.

Abstract:

The study sought to identify strategic planning and crisis management in the Holy Qur'an through the story of Prophet Joseph, peace be upon him, who developed his research plan based on clear scientific foundations and controls, and to provide a critical research vision through the analytical presentation of the story of Prophet Joseph, peace be upon him, in the Holy Qur'an. The researchers used the critical analysis method, and the study concluded with several indicators, including the following:

1- The study confirms that the strategic planning presented to us by our master Yusuf, peace be upon him, is enough to get out of any crisis, big or small, in any of the countries.

2- The study confirmed that any action that does not begin with prior planning is a random act destined to fail.

3- The findings of this study can inform organizations/companies and stakeholders about the use of sound strategic planning before, during and after crises; Which helps to avoid such crises through proper planning based on well-studied scientific foundations.

Keywords: strategic planning - crisis management - the Holy Quran.

مقدمة الدراسة :

شهدت المؤسسات العربية والعالمية تغيرات عميقة وسريعة للبنية التحتية الداخلية والخارجية لها، مما تتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الأساليب التخطيطية التي اتبعت في السابق، والتي اعتمدت أساساً على تحليل واستقراء الأحداث الماضية، وافترض أن المستقبل إمتداد للماضي واعتبار ان التغيرات تمثل تهديداً للمؤسسة. كما أصبحت الأزمات سمة أساسية للشركات المعاصرة في الألفية الثالثة في البيئة الديناميكية وأصبح كل تنظيم لا ينجو من تأثير الأزمات، وبالتالي زاد الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي كأسلوب في مواجهة الأزمات والتكيف مع التغيرات المفاجئة وغير القابلة للتوقع المسبق، فالتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الأزمات يعني أن الشركات تستخدم وسيلة لاكتشاف فرصها المستقبلية وتجنب المخاطر والأزمات على مستوى الشركة.

و لا شك أن تأثير الأزمات على المؤسسات والأفراد أصبح أقوى من أي وقت مضى، ويجب على القادة في المؤسسات العربية، أن يكونوا على علم بهذه الحقيقة، وينبغي عليهم أن يمتلكوا المهارات اللازمة التي تمكنهم من إعداد وإدارة وإيجاد حل للأزمات المحتملة التي يمكن أن تهدد وجود مؤسساتهم، من خلال مراعاة التخطيط الإستراتيجي للعمل المؤسسي، والذي يمكن من خلاله وضع آليات حقيقية لمواجهة الأزمات المؤسسية بكافة أشكالها بشكل علمي سليم.

إن العمل الذي لا يخطط له عمل، محكوم عليه بالفشل. وإن الإنسان أو المجتمع الذي لا يخطط لحياته هو جزء من مخططات الآخرين، وقد جاء القرآن ليحيا به الناس، ويبني الحضارة في الأرض وفق سنة الله؛ ولذلك لا بد أن يحتوي دروسا في التخطيط الاستراتيجي، قال تعالى حكاية عن سيدنا يوسف " قال

تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ) سورة يوسف - الآية (47) " صدق الله العظيم.

فسيدنا يوسف عليه السلام أرسى لملك مصر موازنة تخطيطية توافرت لها الأصول العلمية والعملية، وتوازن بين (الإيرادات) والنفقات الاستهلاكية بهدف مواجهة المخاطر المحتملة، فقال لهم: "تزرعون سبع سنبلات خضر فما حصدتموه فاتركوه في سنابله" ليعطيهم أجمل صورة للتخطيط الاستراتيجي الذي من شأنه حفظ الإيرادات، بعيداً عن المؤثرات الخارجية، وليتم استخدام ذلك في سنوات القحط بغرض تخطي فترة الكساد في ضوء الظروف المتاحة، وقد وضع يوسف - عليه السلام - نظاماً استمر تطبيقه خمسة عشر عاماً .

إن خطة سيدنا يوسف عليه السلام توافر لها مبدأ المشاركة، باشتراك المستويات الإدارية في المسؤولية لتحقيق الخطة في مراحل إعدادها وتنفيذها، إذ الخطاب هنا بصيغة الجماعة فقال: (تَزْرَعُونَ)، و(حَصَدْتُمْ)، و(فَذَرُوهُ)، و(تُحْصِنُونَ) أي لجميع الناس والمسؤولين، وهذه إشارة إلى ضرورة اشتراك جميع القطاعات الإدارية والتنفيذية والشعبية في إعداد الموازنة التخطيطية، إن رسالة سيدنا يوسف عليه السلام قد توافر لها مبدأ توفير الحوافز، ومبدأ الواقعية في الأهداف، وتناسبها مع الإمكانيات، لتكون طريقاً يهتدى إليه من فكر وتدبر، وأخلص وصدق وواجه وانتصر.

ومن التخطيط الوارد في قصة سيدنا يوسف عليه السلام أصبح تطبيق التخطيط الاستراتيجي ضرورة ملحة وحتمية للمؤسسات إن أرادت زيادة قدراتها التنافسية وتطوير أدائها حتى أثبتت التجارب التي تمت حول التخطيط الاستراتيجي أن المؤسسات التي تخطط استراتيجياً تتفوق في أدائها الكلي على المؤسسات التي لا تخطط استراتيجياً وخاصة في ظل حرصها على تحسين وتطوير أدائها للوصول إلى الأداء المطلوب على المدى البعيد لضمان بقائها واستمرارها، وعلى ذلك فإن رؤية مصر 2030م هي رؤية إستراتيجية شاملة لتنمية وتحديث مصر، تتناول كافة القطاعات وجوانب الحياة فيها، بحيث تستند هذه الرؤية إلى معرفة جيدة بالتحديات العالمية الحالية والمستقبلية وإلى دراسة متعمقة للخبرات والتجارب العالمية المعاصرة في تحقيق نهضة تنموية واقتصادية ومجتمعية شاملة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

إن الذي يتدبر القرآن الكريم عامة، والآيات المتعلقة بقصة سيدنا يوسف عليه السلام خاصة المتعلقة بالتخطيط وإدارة أزمته، ليجد شواهد هذا التخطيط، فلم يكن عبثاً أن يخطط يوسف الصديق عليه السلام

وإنما بوجي من الله عز وجل، وهذا هو التخطيط الذي تعنتي الدراسة بتحليله وعرض نتائجه. وحين نتناول هذا الجانب التخطيطي في القصص القرآني فإننا لا نعنتي بسرد الأحداث، بل نحاول تحليلها، والوقوف على الهدف الذي أوردها القرآن من أجله.

وفي هذه الدراسة سوف يقدم الباحثان الإطار العام للتخطيط الاستراتيجي من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام وكيفية إدارته للأزمة، وذلك من منظور القرآن الكريم من ناحية مفهومه، ماهيته، تعريفه، عناصره، أهميته، أهدافه، خصائصه، مزاياه، معوقاته، مستوياته، مراحلته ونماذجته، لأن من الضروري أن نتعلمها، ونطبقها في حياتنا؛ لنحقق التقدم والرقي في الدنيا، ونفوز برضوان الله في الآخرة.

أدبيات البحث :

قسم الباحثان دراستهما إلى محورين، وفي حدود ما توصل إليه الباحثان عبر محركات البحث المختلفة، تم ترتيبهما من الأقدم إلى الأحدث، وهما كالاتي:

المحور الأول: دراسات تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، وهي كالاتي:

استهدفت دراسة (نور الدين ناصري، 2012)، التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي لمؤسسة موبيليس وفهم العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمات في قطاع موبيليس، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة: إلى ثبوت علاقة إيجابية بين التخطيط الاستراتيجي وجودة الخدمات، كما توصلت إلى أن الإدارة الاستراتيجية هي إدارة تقع عليها أعباء البناء والتنفيذ والمتابعة لأعمال الفريق، وأن التخطيط الاستراتيجي أهدافه طويلة المدى.

أما دراسة (عامر العتيبي، 2012)، فقد استهدفت التعرف على مدى تأثير التخطيط الاستراتيجي على فعالية المؤسسات المستقلة في دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الكويتية المستقلة تعمل على مناقشة خطة التحسين والجودة باستمرار ضمن المراجعة الاستراتيجية للمؤسسة، وتعدى أولوية لمشاريع التحسين، وتعمل على إعادة تصميم أنشطتها بشكل مستمر، كما توصلت إلى أن إدارة المؤسسة تدرك أهمية دور الجودة في دعم إستراتيجية المؤسسة، وانسجام خطة التحسين مع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة.

وهو ما يتفق مع دراسة (على عبيد، 2013)، والتي استهدفت الكشف عن مدى فعالية التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة بالمؤسسات الإعلامية الحكومية، بالإضافة إلى معرفة أساليب ممارسة العلاقات العامة لوظائفها التخطيطية بالوزارتين عينة الدراسة، اتبع الباحث المنهج الوصفي، وشملت عينة الدراسة وزارتي الإعلام والاتصال بالخرطوم في المدة من 2002: 2012 وتوصلت الدراسة إلى مجموعة

من النتائج أهمها، ضعف دور التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة بالوزارتين، كما توصلت إلى وضوح الرؤية والرسالة الخاصة باستراتيجية المنظمة مع ضعف الفاعلية في تحقيق تلك الرؤية والرسالة. بينما هدفت دراسة (Francine Charest & Johanie Bouffard & Ema Zajmovic, 2016) إلى معرفة مدى قيام المديرين بالتخطيط الاستراتيجي للأنشطة المهنية اليومية في وسائل التواصل الاجتماعي، هل هذا التخطيط متعمد أم ناشئ؟ هل الاستراتيجيات موصوفة أم إبداعية؟، استخدم الباحث المنهج الوصفي؛ حيث قام بإجراء مقابلات مع 12 مديرًا نشطًا في مواقع التواصل في عدد من المنظمات بأمريكا الشمالية، توصلت الدراسة إلى أن بعض المنظمات دخلت مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة تجريبية وغير مخططة قبل 2010؛ حيث إنها تعرضت لأحداث جعلتها تتخبط في مواقع التواصل، على العكس من ذلك، ذكرت بعض المنظمات أنها دخلت مواقع التواصل بطريقة مخططة أكثر؛ حيث وضعت استراتيجية مسبقة لكل جمهور ومنصة.

في حين ركزت دراسة (حبيبة ولهي، 2019) على معرفة دور التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة معتمدة على منهج دراسة حالة، وباستخدام أداتي الملاحظة والاستبيان، على عينة الدراسة من الجمهور الداخلي لمؤسسة اتصالات الجزائر ولاية المسيلة والذي بلغ عددهم 30 مفرد من موظفي المؤسسة و60 مفردة من عينة خارجية (جمهور خارجي)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة له دور كبير في تحسين صورة المؤسسة، كما أن التخطيط يساعد المؤسسة على تحقيق اتصال فعال بينها وبين العمال.

فيما استهدفت دراسة (Bahamed, 2020 Fairouz) التعرف على الدور الذي يؤديه التخطيط الاستراتيجي للاتصال، وأهميته بالنسبة للعلاقات العامة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أدوات، الملاحظة، المقابلة والاستبيان، وكشفت النتائج إلى اهتمام المؤسسة بالتخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة عن طريق توفير الميزانيات اللازمة بالإضافة إلى تدريب العاملين وتأهيلهم كي يكونوا قادرين على التخطيط لاستراتيجية الاتصال.

فيما تناولت دراسة مسعود جوهر (2020)، الجانب التخطيطي في القرآن الكريم من خلال قصة سيدنا موسى عليه السلام، ليجد القارئ شواهد هذا التخطيط من خلال هذه القصة القرآنية وهي مثالاً للصراع بين الحق والباطل، وتوصلت الدراسة، إلى أنه ينبغي على الإنسان أن يتعلم جوانب التخطيط والإدارة، وأنه لا ينبغي أن ينتظر النصر لمجرد أنه على الحق بل عليه أن يأخذ بكل أسباب العلم.

وسعت دراسة (عبدالله القحطاني، 2020)، للتعرف على المهارات اللازمة لاختيار القائد الاستراتيجي، بالإضافة إلى التعرف على دور القائد الاستراتيجي في تنفيذ التخطيط الاستراتيجي؛ حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي حاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، مستعينا بالاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن القيادة الاستراتيجية علم تتطلب التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى أن التمكن من أدوات التخطيط الاستراتيجي يؤدي إلى جودة التنفيذ.

بينما هدفت دراسة كمال عجمي (2021)، على واقع التخطيط الاستراتيجي للجامعات المصرية في ضوء معايير الجودة وتأصيله من المنظور الإسلامي من أجل تقديم بعض المتطلبات التي تسهم في تطوير التخطيط الاستراتيجي للجامعات المصرية، وقد أسفرت النتائج إلى ضرورة تحديد الأهداف التي تسعى كليات الجامعات إلى تحقيقها باعتبارها المدخل الأول في إدارة الجودة الشاملة.

المحور الثاني: إدارة الأزمات:

استهدفت دراسة نسرین هنداوي (2010)، التعرف على دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات بالتطبيق على مؤسسة الأهرام الصحفية، وأشارت الدراسة إلى: تمارس العلاقات العامة في مؤسسة الأهرام أنشطتها ومهامها دون تخطيط، فضلاً عن غياب وجود إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الأزمات بالمؤسسة والتي من شأنها رسم سيناريوهات إدارة الأزمات المحتملة والتصدي لها حال وقوعها.

هدفت دراسة (رضوان العنبي، 2019) إلى التعرف على دور استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات داخل المؤسسات الخدمية والتجارية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الأزمات بصفة عامة تتسم بالفجائية والسرعة والمباغته، ولا يمكن للمؤسسة تداركها وإدارتها إلا من خلال رؤية واضحة وإستراتيجية سليمة وأن العلاقات العامة لا تقصر على العملية التصحيحية والإعلامية للأزمات، وإنما يصل إلى الوظيفة الوقائية، بحيث تمنع وقوعها مرة أخرى، كما أن إدارة العلاقات العامة لا ينتهي عملها عند انتهاء الأزمة، بل يستمر عملها إلى ما بعد ذلك، بغية تفادي وقوع أزمات أخرى.

وتناول علي حامد (2018) دور الاتصالات المؤسسية في إدارة الأزمات من خلال تبنيها للفكر الوقائي، وبناءً على ما توصل إليه البحث أورد الباحث بعض المقترحات، منها: نشر الوعي بضرورة تبني المؤسسات المعاصرة للفكر الوقائي، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات شاملة ودقيقة متعلقة بكل أنشطة المؤسسة.

فيما سعت دراسة حمدي سيد (2021) للتعرف على كيفية الإدارة الاتصالية للأزمات التي تواجه المؤسسة الحكومية الخدمية المتمثلة في وزارة البترول، وطريقة تعاملها قبل وأثناء وبعد انتهاء الأزمة، وقياس مدى

نجاحها في إدارتها، ومدى اعتماد جمهور العملاء على تلك المؤسسات في الحصول على المعلومات ومدى تشكيل اتجاهاتهم .

فيما تناولت داليا عثمان (2018) الإعلام وإدارة الأزمات من خلال عدة محاور مهمة لتتوصل إلى إعداد ميثاق شرف إعلامي أمني لمواجهة الإرهاب يحتوي على عدة مبادئ مهمة، منها: تأصيل الإحساس بالمسؤولية الإعلامية، وعدم إذاعة الصور الإعلامية التي تروج للعنف والإرهاب، والالتزام الأخلاقي بتجنب بث ونشر كل ما من شأنه أن يثير الانقسامات السياسية والطائفية في المجتمع.

وهدفت دراسة سعيد عبد الرزاق (2018) إلى معرفة دور وسائل الإعلام في معادلة إدارة وصناعة الأزمات المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تؤدي دورًا كبيرًا في إدارة الأزمات في مختلف مراحلها بفضل التنفيذ بخطة إعلامية واضحة ومحددة في مراحل الأزمة المختلفة.

كما حاولت دراسة مقيدش إيمان (2020) للتعرف على أهم الاستراتيجيات التي يعتمدها جهاز العلاقات العامة في إدارة الأزمات التي تواجه المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات العامة تعتبر مفتاح النجاح للتعامل مع الأزمات بمختلف أنواعها باستخدام الوسائل العلمية والمنهجية لتحسين صورة المؤسسات على المدى البعيد.

فيما هدفت دراسة بولقصاع محمد (2022)، إلى إبراز لون جديد من وجوه الإعجاز القرآني، وهو إعجاز إدارة الأزمات الاقتصادية حيث أولاها القرآن الكريم عناية كبيرة، فاهتم بتحقيق الأمن الاقتصادي الذي جعله الله قوام كل شيء وأساس حياة البشر، وتوصلت الدراسة إلى: أن التخطيط الاستراتيجي للأزمة والاستعداد المسبق لها لهو السبيل الأضمن لتجاوز الأزمات الاقتصادية .

علاقة الدراسة الحالية بأدبيات الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحثان على أهم الأدبيات السابقة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوعهما، توصل الباحثان إلى الخروج بعدة مؤشرات، هي كما يلي:

1) اتفقت غالبية الدراسات على أهمية التخطيط الاستراتيجي لا سيما إذا كان مصدره من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم. -

2) غالبية الأدبيات السابقة تدور حول التخطيط الاستراتيجي وأهميته بالنسبة للشركات والمؤسسات، وكذلك المشاكل الإدارية الناجمة عن عدم وجود خطة استراتيجية واضحة لتنظيم عملها، أما الدراسة الحالية وإن كانت تتطرق إلى هذه العناصر والمفاهيم أيضاً، إلا أنها تركز حول التخطيط الاستراتيجي من منظور القرآن الكريم من خلال قصة الصديق يوسف عليه السلام .

3) إذا كان هناك تشابهاً مع دراسة (مسعود جوهر: 2020)، فإن دراسته تناولت نموذجاً من نماذج صراع الحق مع الباطل، والخير مع الشر والذي يتمثل في سيدنا موسى وأخيه هارون عليهما السلام ومن معهما من المؤمنين جانب الحق والخير، أما الجانب الآخر فيمثل فرعون ومن حوله من الفاسدين المفسدين. أما دراسة الباحثان فتركزت حول التخطيط الاستراتيجي لأزمة سيدنا يوسف عليه السلام، كما أن جانب الطرح مختلف مع هذه الدراسة.

4) توصلت بعض الدراسات إلى دعم الإدارة لعملية التخطيط الاستراتيجي، من خلال توفير كل الإمكانيات التي تساعد في عملية التخطيط، خاصة فيما يتعلق بوضع الميزانيات الخاصة بالإدارات الفرعية.

مشكلة البحث:

في إطار أهمية البحث وأهدافه، وما حظي به التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمة من اهتمام كبير في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، وما يحظى به التخطيط عامة والتخطيط الاستراتيجي على كافة المستويات (المحلية والدولية)، من اهتمام كافٍ وتطبيقه،

لذا تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في القرآن الكريم من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام، حتى تسير المؤسسات والشركات حذو هذه الخطة الاستراتيجية المحكمة والتي كانت بتأييد الله عز وجل له، ومحاولة توظيفها في كل القطاعات .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، ومن خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام، وذلك على النحو الآتي:

1. ما يسرده النص القرآني عن تخطيط سيدنا يوسف وكيفية إدارته للأزمة، وذلك ترسيخاً لمبدأ أهمية التخطيط الاستراتيجي في حياة الأفراد والمجتمعات وربطه بالعقيدة الإسلامية من خلال آيات القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذلك لثراء الأفكار الإدارية.
2. أهمية التخطيط الاستراتيجي لأي عمل من الأعمال خاصة الأعمال التي تمس الصالح العام.
3. تطوير مهارات التشخيص والتحليل للأزمات بأنواعها واستراتيجيات احتوائها.
4. ينبع أهمية البحث من أهمية التخطيط الاستراتيجي، وكيفية إدارة الأزمات التي تواجه المجتمعات والمؤسسات، ومن ثم وضع الأصول العلمية والعملية للتخطيط.

5. تعتبر هذه الدراسة إضافة للمكتبة العربية في تقديم توصيات حول التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات.

أهداف البحث:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات في القرآن الكريم من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام، ومن ثم تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة أهداف يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- 1) أهمية الجوانب التخطيطية والعملية التي يمكن تعلمها من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام .
- 2) تحديد مستوى ممارسة التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمة في القرآن.
- 3) تأكيد مدى أهمية التخطيط الاستراتيجي في التصدي للأزمات.
- 4) تشخيص وتحديد طبيعة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وفاعلية إدارة الأزمات.
- 5) الكشف عن العوامل والمكونات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في قصة سيدنا يوسف؟
- 6) التعرف على الخطة الاستراتيجية التي بنى عليها سيدنا يوسف خطته في الخروج من هذه الأزمة.
- 7) تقديم توصيات تسهم في رفع كفاءة بناء الخطط الإستراتيجية ومواجهة الأزمات.

تساؤلات البحث:

توجد عدة تساؤلات يسعى البحث إلى تحقيقها والإجابة عنها، هي كالتالي:

1. ما التخطيط الاستراتيجي من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام؟
2. ما مكونات التخطيط الاستراتيجي في القرآن الكريم كما وردت في قصة سيدنا يوسف ؟
3. ما الرؤية المستقبلية للتخطيط الاستراتيجي للمؤسسات في ضوء قصة سيدنا يوسف؟
4. ما أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ؟
5. ما الرؤى المستقبلية التي استخلصها الباحثان من دراستهما للحد من الأزمات ؟

نوع الدراسة ومنهجها:

تتنمي هذه الدراسة إلى مجموعة الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تسعى إلى دراسة التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات من منظور القرآن الكريم، من خلال قصة سيدنا يوسف عليه السلام، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والذي يهدف إلى وصف وشرح ووصف ظاهرة معينة وعرضها بطريقة نقدية للحصول على نتائج معينة؛ وفي إطاره تم الاعتماد على استخدام الأسلوب التحليلي كأحد آليات المنهج الوصفي لجمع البيانات والمعلومات وتصنيفها، كما استخدمت الدراسة أسلوب السيناريوهات

المنهجية كأحد أساليب الدراسات المستقبلية ()، وذلك من خلال التخطيط الوارد في قصة سيدنا يوسف عليه السلام، وكيفية الاستفادة من هذا التخطيط في عمل الشركات والمؤسسات.

أدوات الدراسة:

تستند الدراسة في منهجيتها وجمع المعلومات المتعلقة بها على الأسلوب الوصفي التحليلي المتعلق بآيات التخطيط في سورة سيدنا يوسف عليه السلام.

أهم المصطلحات والمفاهيم في الدراسة :

القرآن الكريم :

هو كلامُ الله تعالى الذي أوحاهُ إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتَنَافَضَ سُورُهُ وَأَيَّاتُهُ بِحَسَبِ حِكْمَةِ اللهِ تعالى.

إدارة الأزمات:

تعددت التعريفات لمفهوم إدارة الأزمات، لكن المعنى العام لمجمل هذه التعريفات هو كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وإن كان لكل باحث تعريف مختلف في مفرداته، ولكنه متفق في معناه. فتعرف بأنها "طريقة التغلب على الأزمة، والتحكم في ضغطها ومسارها واتجاهاتها، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، وتحقيق أقصى المكاسب في أقصر زمن، والحد من الخسائر لأدنى حد ممكن. وعرفت كذلك بأنها "مجموعة من التقييمات المترابطة والمراجعات التي تنفذها المنظمة من أجل منع الأزمات التي يمكن أن تخلق تهديدات خطيرة للمنتج الرئيس والخدمة وعملية الإنتاج والموظفين والبيئة والمجتمع.

وعرفت بأنها "كيفية التغلب عليها بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة بالإضافة إلى اتباع الآراء التي قيلت في معالجتها، لأجل الخروج منها بأسرع وقت وبأقل التكاليف"، أو هي تعامل القيادة الرشيدة مع الأزمة، وذلك بالتنبؤ عنها، والتحضير لها مسبقاً مع وضع خطة استراتيجية هادفة من أجل تجاوزها، والخروج منها بأقل الخسائر حال حدوثها، ولم يرد في القرآن الكريم مصطلح الأزمة بلفظ مباشر وإنما وردت مرادفات تدل عليها لا يتسع المقام للتوسع فيها، ومن هذه المرادفات (الشدة: بمعنى المجاعة، كما في قوله تعالى "ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد ()...."، الضّر: وهو القحط والضرر والشدة، كما قال تعالى "قالوا يا أيها العزيز مسنا وأهلنا الضر ()"، السنون: كما يقول تعالى "ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ()" يقول ابن عاشور: أسنت القوم، إذا أصابهم الجذب والقحط، وأنت بمعنى الظمأ، والنصب، والمخمصة، كما في قوله تعالى " ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ()... " فالظمأ العطش، والنصب،

التعب والمشقة، والمخمصة، المجاعة، إذن فهذه المفردات القرآنية تشترك مع الأزمة آثارها وانعكاساتها من: شدة، وضيق وكرب، وضر. ()

التخطيط الاستراتيجي:

قدمت عدة تعريفات انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة للباحثين، منها على سبيل المثال لا الحصر: "منهج نظامي يستشرف آفاق مستقبلية تربية ومحتملة وممكنة، ويستعد لمواجهةها بتشخيص الامكانات المتاحة والمتوقعة وتصميم الاستراتيجيات البديلة، واتخاذ القرارات العقلانية بشأن تنفيذها، ومتابعة هذا التنفيذ.

أو هو " التوقع بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل" ومن خلال التعريف السابق، وُضع التعريف الشامل للتخطيط، "بأنه عملية اتخاذ القرارات والإجراءات العلمية لتحديد اتجاه المستقبل وتحقيق أهدافه المنشودة من خلال تحديد ووضع السياسات المرغوب تحقيقها في المستقبل .

إن التخطيط في المفهوم القرآني هو "الاستعداد في الحاضر لما يواجهه الإنسان عمله أو حياته في المستقبل ()"، وعلى هذا، قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ إنه توجيه رباني للتخطيط في هذه الدنيا لمقابلة مصير الآخرة.

وفي هذه الدراسة يعرفه الباحثان بأنه " العملية التي من خلالها بنى سيدنا يوسف عليه السلام خطته الاستراتيجية، من خلال عدة سيناريوهات تهدف إلى وضع حلول وتطبيق قواعد عملية. "

الإطار المعرفي للبحث:

التخطيط فكرة قديمة قدم التاريخ الإنساني وقد ظهر مع وجود الحضارات البشرية، إلا أن التخطيط في مفهومه العملي حديث العهد، إذ يرجع إلى أوائل الربع الثاني من القرن العشرين بعد الخطة الخمسية التي نفذها الاتحاد السوفيتي عام 1928م وبعد ذلك انتشرت فكرة التخطيط من أجل إحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي المنشود، والتخطيط في جوهره لا يخرج من كونه عمليات منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول إلى أهداف معينة، وهو بعبارة أخرى مرحلة التفكير المنظمة التي تسبق العمل والذي ينتهي باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجب عمله وكيف ومتى يتم عمله وهناك فرق بين التخطيط والخطة، فالتخطيط عملية مستمرة، أما الخطة فهي وضع التخطيط في صورة برنامج ينفذ عبر مراحل وخطوات وتحديد زمني ومكاني.

لذا فالتخطيط الاستراتيجي يعتبر من أهم المفاهيم الإدارية التي لاقت اهتمامًا وانتشارًا في السنوات الأخيرة، والأصل في التخطيط الاستراتيجي أنه استعداد لمواجهة التغيرات التي قد تحدث مستقبلاً، وأنه نشاط جماعي من أجل بلوغ الأهداف المحددة بعناية، كما أنه يعطي الإدارة نظرة شاملة لكافة المتغيرات الخارجية (التنافسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية والتكنولوجية وغيرها) والتي قد تؤثر تأثيراً مضاداً على النمو بحيث يمكن إنشاء استراتيجيات بديلة لتحديد أثر هذه المتغيرات (تخطيط استراتيجي دفاعي)، ومن ناحية أخرى يمكن التعرف على كافة الفرص المستقبلية التي يمكن للإدارة أن تستغلها لتوسيع دائرة النمو (تخطيط استراتيجي هجومي). ()

أهمية التخطيط الاستراتيجي:

التخطيط هو أساس الإدارة، وتقف عليه الأعمدة الحيوية للتنظيم والتشكيل والتوجيه، والرقابة، والتي تعمل على مساندة جهاز الإدارة، ومنحها المعنى والمغزى، لذا فإن أهمية التخطيط ترجع لعدة أسباب:

- 1) يحدد إطاراً موحداً للعمل، حيث إنه يحدد إطاراً موحداً لاتخاذ القرارات، وهذا أمر مهم للغاية لأن غياب التخطيط، يعني غياب الهدف.
- 2) يساعد التخطيط على معرفة الفرص والمخاطر المستقبلية، فالتخطيط لا يؤدي إلى التحديد الكامل للمخاطر المترتبة على القرارات طويلة المدى؛ إلا أنه يساعد في التعرف على الفرص والمخاطر الكامنة في المستقبل، أو على الأقل تخفيض هذه المخاطر.
- 3) التخطيط يسهل عملية الرقابة، أي موازنة الأنشطة الفعلية للخطط الموضوعة.
- 4) يساعد التخطيط على تفعيل عملية الاتصال الداخلي حيث تتناسب المعلومات عن الأهداف والأنشطة والوسائل من خلال كافة قنوات الاتصال وفي كل الاتجاهات بين القيادات والمؤسسين في إدارة العلاقات العامة وبين الإدارات الأخرى في المنظمة.
- 5) يساعد على التحقيق الدقيق للموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطة وحسن استخدامها وتوجيهها.

مميزات التخطيط:

للتخطيط عدة مميزات، منها:

1. التخطيط بمثابة خريطة طريق تساعد في تحديد النقطة التي تحتاج للوصول إليها والطريق الأمثل للوصول إليها .
2. تساعد الخطة في توضيح الأهداف وفي تحديد الأماكن التي تحتاج إلى البحث.

3. الخطة قاعدة لطلب الميزانية المناسبة وتساعد جهاز العلاقات العامة على المطالبة بالمبالغ اللازمة. وانطلاقاً من هذا، فالتخطيط الاستراتيجي ليس وليد الحضارة الحديثة كما يدعي البعض. لكنه من أبرز معالم الحضارة الإسلامية، وتجلّى ذلك في سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وما أرشدت إليه آيات القرآن الكريم، فقال الله سبحانه وتعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ ما استطعتم من قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ" (الأنفال، الآية 65). () وفي هذه الآية دعوة للقيادة الحكيمة بالعمل والتخطيط والاستعداد لمواجهة أمر مستقبلي. ومن الآيات التي أبرزت أهمية التخطيط المستقبلي، قوله سبحانه وتعالى: "لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا" (المائدة، الآية 48) ()، أي سبيلاً وسُنَّةً وطريقاً واضحة سهلة لبلوغ الغايات، من هنا نتناول بشكل مفصل التخطيط الاستراتيجي في القرآن الكريم وبالتحديد آيات سيدنا يوسف عليه السلام، وكيف أنه خطط ونفذ ووضع قواعد وأسس علمية وعملية تعد على الأنجح في إدارة الأزمات. ().

مشكلات التخطيط ومعوقاته:

إن من أهم مشكلات التخطيط معوقاته هي الاستهانة بعملية التخطيط، وعدم إعطاءها الأهمية اللازمة مما يؤدي إلى الخروج بخطط فاشلة، ومشكلة أخرى قد تهدد التخطيط هي أن يعهد بوظيفة التخطيط لمن هم دون المستوى خبرتو علمياً وسببها عدم توفر الكوادر المؤهلة للقيام بهذه الوظيفة، لذا فإن مشكلات التخطيط تتمثل في الآتي:

- 1 - الشك وعدم تطابق المعلومات والحقائق المتعلقة بالمستقبل.
- 2 - ارتفاع تكلفة التخطيط وتفضيل إنفاق الأموال على التنفيذ الفعلي بدلاً من التخطيط.
- 3 - العوائق النفسية وتلك التي تأتي نتيجة لاهتمام بالحاضر أكثر من المستقبل.
- 4 - التخطيط يقيد الحرية، قد يشعر البعض أن الخطط تقيد حرية الأفراد خصوصاً الذين لا يشاركون في عملية التخطيط.
- 5- التخطيط يؤخر العمل، هناك من يعتقد أن التخطيط يضيع الوقت بتفضيلهم بعض المواقف العاجلة أو الطارئة والتي لاتسمح بالتأخير بل تستلزم اتخاذ القرارات سريعاً.

أما عن معوقاته، فهي تتمثل في الآتي :

- 1- عدم اعتراف الإدارة بعملية التخطيط في ممارسة أنشطة العلاقات العامة.

- 2 - اعتبار إدارة العلاقات العامة غير ملزمة بموافقتها على الأهداف التي تضعها المؤسسة والتي تتطلب تنفيذ .
- 3 - شعور إدارة العلاقات العامة بحاجتهم إلى الوقت وشعورهم بضغط التخطيط اليومي بمشكلاته المتجددة .
- 4 - عدم تعاون إدارة العلاقات العامة مع باقي الإدارات داخل المؤسسة خلال محاولتهم لتبادل الجهود والتنسيق وعرض أعمالهم وخططهم.
- 5 - النظرة السلبية لإدارة العلاقات العامة عند نشر وعرض الخطط باعتبارها لهدف النهائي لنشاط العلاقات العامة.
- 6 - عمليات التخفيض المستمر لميزانيات العلاقات العامة بحجة ترشيد الإنفاق وتقليل المصروفات دون إدراك لمفهوم العلاقات العامة الصحيح في ترشيد الإنفاق وزيادة الإنتاج .

التخطيط الاستراتيجي في القرآن الكريم:

عند القراءة المتدبرة لكتاب الله، يقف القارئ عند الأسلوب القصصي لسوره وآياته، فيجد أن القصة فيه قد أعطيت مساحة واسعة مقارنة بآيات الأحكام، وهي وسيلة من وسائل فهم المقاصد والغايات للكتاب العظيم.

فالقرآن الكريم يزخر بالعديد من الآيات التي تمثل التخطيط، والتي لا يمكن حصرها هنا، ومن أهمها الآيات التي نزلت في سورة يوسف - عليه السلام - والتي تمثل التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي الرباني؛ فكانت خطة مرسومة محددة محكمة، تظهر اهتمام يوسف عليه السلام في الجانب الاقتصادي وحساب المستقبل وتحدياته، حيث يقول - تعالى: (وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعَ عِجَافٍ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۗ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءُوبِي إِن كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ (43) قَالُوا أَضْعَافٌ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ (44) وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (45) يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعَ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ ."

(49)

عندما رأى ملك مصر الرؤيا في المنام، أراد تفسيراً لها، فاتجهوا إلى يوسف عليه السلام، فقد فسّر لهم الرؤيا وقال لهم سيأتي سبع سنوات وفيرة، ستحقق المملكة فيها إنتاجاً زراعياً كبيراً، وبعدها سيأتي سبع سنين أخرى عصبية وشديدة، يعم فيها القحط والجفاف، وبعدها سيأتي عام خير وبركة على الناس، بعد سنين القحط والجفاف. وقد دلّهم على كيفية التصرف في مثل هذه الظروف الصعبة، بخطته الحكيمة التي وضعها، فقال: أما السبع سنوات المخصبة، فتزرعون فيها دأباً أي بالعمل الدؤوب، يعني بالجد والاجتهاد، وطلب أن تُخزّن المحاصيل في أماكن آمنة، حتى إذا جاءت السنوات العجاف، أخذ يُعطي كل إنسان حسب حاجته فقط، ولا زيادة على ذلك، فانقضت السنين السبع، وخرجوا من هذا المأزق بإذن الله ثمّ بحسن تخطيط وتدبير يوسف عليه السلام. وقد أنبأهم بأنه سيأتي عليهم عام طيب، فيه يغاث الناس بالخيرات والرحمات والبركات، حيث تكثر المحاصيل لدرجة أنهم يبدأون بعصر الثمرات، بعدما كانوا بالكاد يأكلونها.

ويرى الباحثان أن هدف سيدنا يوسف عليه السلام في تعامله مع الأزمة كان واضحاً ومحددًا، وهو الاستعداد مقدماً لمواجهة المجاعة المتوقعة، وذلك عن طريق توظيف الإمكانيات المتاحة والاستفادة منها أقصى استفادة، عن طريق ادخار إنتاج سنوات الرخاء السبع لمواجهة سنوات الشدة السبع الأخرى، انتظاراً لعام الرخاء الذي فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ويشربون.

فقد فسّر سيدنا يوسف عليه السلام الرؤيا وزاد عليها بأن قدم خطة عملية تستغرق القطر كله والشعب المصري كله، أي أن خطته اعتمدت على التشغيل الكامل للأمة والبرمجة الكاملة، ثم التشغيل الكامل لطاقة كل فرد في الأمة، وهذا الذي أراده يوسف عليه السلام وعبر عنه بقوله: ﴿تَزْرَعُونَ﴾، إن الذي يخطط له يوسف عليه السلام هو مضاعفة الإنتاج وتقليل الاستهلاك، لأن الأزمات والظروف الاستثنائية تحتاج إلى سلوك استثنائي، ولأن سلوك الناس في الأزمات غير سلوكهم في الظروف العادية. استرخاء وبطالة. فإن هذه الأمة تكون في حالة خلل خطير يحتاج إلى علاج ومعالج خبير.

إن يوسف عليه السلام قسم خطته إلى ثلاث مراحل:

- ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ يوسف، آية: 47.

- ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادًا﴾ يوسف، آية: 48.

- ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ﴾ يوسف، آية: 49.

وتظهر ملامح هذه الخطة الاقتصادية بسيناريواتها الثلاثة في الآتي:

أولاً: سيناريو ما قبل الأزمة:

الطابع الغالب على المرحلة الأولى هو الإنتاج والادخار مع استهلاك محدود، فيوسف عليه السلام حدد خطط الإنتاج بالزراعة وحدد استمرار الإنتاج الزراعي سبع سنين العمل فيها دائم لا ينقطع، ومع هذا الجهد الكبير في الإنتاج المستمر كان هناك تحديد واضح للاستهلاك يبدو في قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ يوسف، آية: 47، وأمر يوسف بحفظ السنابل المخزونة من الغلال كاملة كما هي ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ يوسف، آية: 47.

والإنتاجية هنا تتضمن مفهوم الفعالية التي ترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة، ومفهوم الكفاية التي ترمي إلى استخدام موارده بأقل النفقات. أما عن أهمية الانتاجية لأي مجتمع فإنها عامل أساس في التنمية الشاملة، والمصدر الحقيقي لرفع مستوى المعيشة في أي بلد.

ويرى الباحثان أن أولى مهام الإدارة العليا في أية مؤسسة أن ترفع انتاجية العاملين فيها عن طريق تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتقوية دافعيتهم للعمل والانتاج. وهذا ما ركزت عليه خطة سيدنا يوسف عليه السلام في الديار المصرية، فزادت الإنتاجية إلى ما نستطيع تقديره بنسبة 100%، كما أنها أولت اهتماما كبيرا بالعوامل البشرية وزادت الفعالية وقوت الدافعية وإلا فكيف استطاعت أن تتجز كل هذه المنجزات العظيمة والرائعة في هذه المدة القصيرة.

ثانيا: سيناريو التعامل مع الأزمة:

فإذا ما انتهت سنوات الإنتاج السبع، بما فيها من جهد متصل دائم، واستهلاك محدود كان على الخطة أن تقابل تحدياً ضخماً هو توفير الأوقات سبع سنين عجاف وبعبارة أخرى؛ بعد الإنتاج والجهد الدائم في المرحلة الأولى سيأتي تحمل أيضاً في المرحلة الثانية وهو تحمل يحتاج إلى تنظيم دقيق يصل فيه الطعام إلى كل فم.

ثالثاً: سيناريو ما بعد الأزمة:

ومع هذا التحمل والتنظيم الدقيق ينبغي ألا تأتي هذه السنوات العجاف على كل المدخرات، وإنما كان يوسف عليه السلام واضحاً في قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾ (يوسف، آية: 48). فكان هذا الجزء المدخر هو "الخميرة" التي تستطيع بها الأمة أن تقابل متطلبات البذر الجديد بعد السنوات العجاف، أي إعادة استثمارات المدخرات، حيث كان على يوسف عليه السلام أن يوازن بين ثلاثة جوانب: الأول: الإنتاج، والثاني: الاستهلاك، والثالث: الادخار، وأن يعيد استثمار المدخرات.

إن بعد الشدة التي أشار إليها يوسف انفراجة، ورخاء، وتعود الأمور سيرتها الأولى، ولكن بداية العودة تكون عامة مبارك الخير غير معهود العطاء وفرة وكثرة، وكان الخير لتدفقه سيفيض بغير جهد، فهو عام فيه يغاث الناس .

ويرى الباحثان أن سيدنا يوسف عليه السلام قد وضع أسس عملية التخطيط خلال تعامله مع الأزمة التي ألمت بمصر، فكانت المكاشفة والمصارحة هي الأساس الذي انطلق منه - عليه السلام-، تلتها مرحلة الاستعداد للأزمة وكيفية توظيف الإمكانيات المتاحة من أجل العبور إلى بر الأمان، ثم وضع - عليه السلام-، ما يجب فعله حتى بعد مرور الأزمة كي تعود الأمور إلى طبيعتها، وإذا طلعنا كل النظم الإدارية الحديثة نجد أنها قد نهجت نهج يوسف عليه السلام، ما يجعلنا أمام نموذج قرآني فريد من نوعه أنزل قبل آلاف السنين.

إن كتب علم الإدارة والتخطيط الحديث تقول: إنه لا إدارة فعالة إلا بتنظيم ووفق تخطيط سليم مسبقاً وهذا عين الذي زاوله يوسف عليه والسلام، لقد جاء إلى الحكم يوم جاء وبرنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والإعلامي والزراعي كل ذلك في ذهنه قد أعدّ إعداداً دقيقاً.

خطة سيدنا يوسف السياسية:

لقد كانت خطة يوسف عليه السلام من نوع الخطط القومية التي شملت مصر وامتدت آثارها إلى أرض فلسطين وكنعان بالشام، كما أنها كانت خطة بعيدة المدى إذ بلغ مداها خمس عشرة سنة قام فيها يوسف بإعداد أول موازنة تخطيطية بنيت على أسس علمية وتكاملت فيها أركان الموازنة التخطيطية في العصر الحديث من نوع الموازونات طويلة الأجل، كما أن يوسف عليه السلام اهتم بمسح شامل للأراضي المصرية، وقام بحصر كل سكان قرية ومدينة وأخذ يبيع كل مشتر كيل بغير من الحبوب كي يظل هناك قوت للجميع، ومن حسن تخطيطه مساواته عليه السلام في التوزيع بين الأفراد في العطاء، حيث أشارت الآية إلى هذا المعنى في قوله تعالى: "وَلَمَّا فَتَحُوا مَتْعَهُمْ وَجَدُوا بِضِعَتَّهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۖ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي ۖ هَذِهِ بَضِعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ۖ ۚ ذَلِكَ كَيْلُ يَسِيرٍ". (يوسف: آية 65).

حيث أشارت الآية أن إخوة يوسف عادوا إلى أبيهم وطلبوا منه السماح لأخيهم بالذهاب معهم حتى يرضى الحاكم عنهم فيتعامل معهم ويزيدهم نصيب أخيه وهو كيل بغير. بما مجموعه تسع كيلات لكل فرد، وهي توازي 180 كيلو بالوزن الحالي، فإذا ما خصص هذا القدر لكل فرد على مدار السنة كان نصيبه اليومي نصف كيلو من الحبوب، وهذا هو حد الكفاف للفرد من الغذاء كما حددته الدول الكبرى في

الحرب العالمية الثانية الاستهلاك الفرد اليومي. وبهذا التوجيه القرآني فإن المسلم اليوم مطالب بالالتزام بالإعداد والتخطيط لكي يحقق النجاحات ويتغلب على الصعوبات (رائد رضا: 2014، ص 119).

استشراف المستقبل :

وهي عملية تتصل بالتنبؤ بالمستقبل، والتنبؤ يشكل دعامة أساسية لعملية التخطيط، فالتخطيط بدون تنبؤ لا يعتبر تخطيطاً علمياً، ولكي يكون التنبؤ ملائماً لا بد من توفر معلومات موثقة. فدراسة التنبؤات والتوقعات المستقبلية أو ما يعرف بعلم استشراف المستقبل والقائم أساساً على إحصائيات دقيقة، وتجارب واقعية، واستقراء سنن كونية حتمية... أمر يتوجب على المنظمات، والحكومات، والمؤسسات... أن تتعلمه وتفقهه وذلك قصد ضمان استقرار اقتصادها وأمنها الغذائي. ولقد بنى يوسف عليه السلام تخطيطه لإدارة هذه الأزمة على تنبؤات مستقبلية قائمة على الحقائق القطعية، وذلك بما علمه الله تعالى من علم تأويل الرؤيا.

العنصر البشري في خطة سيدنا يوسف:

لقد وضع يوسف عليه السلام العنصر البشري في خطته، بعلمه أنه لا تتجح خطة ليس وراءها الإنسان الذي ينفذها، وأما منهجه في التعامل مع الإنسان فقد ظهر في دعوته للسجينين للتوحيد، وبذلك يكون منهجه في الارتقاء بالإنسان الذي هو عدة الحضارة ومحرك النهضة ومنفذ البرامج ومنجز المشاريع دعوته للتوحيد وتعليمه حقيقة الإيمان بالله وهذا الكون وهذه الحياة.

اكتمال أركان الموازنة التخطيطية:

لقد اكتملت للموازنة التي أرسى يوسف عليه السلام أسسها وقواعدها أركان الموازنة التخطيطية وتفصيل ذلك إن مفهوم الموازنة التخطيطية إنما يقوم على فكرة التوازن والموازنة، وقد قام يوسف عليه السلام بالموازنة بين الإنتاج الزراعي والاستهلاك في ضوء الظروف المتاحة وذلك بغرض تخطي الجذب والقط.

اشتراك المستويات الإدارية في المسؤولية:

إن موازنة سيدنا يوسف قد توافر لها مبدأ المشاركة، باشتراك المستويات الإدارية في المسؤولية مباشرة عن تحقيق الخطة في مراحل إعدادها وتنفيذها. ولقد استنبط ذلك من مخاطبته لرسول الملك بقوله (تَزْرَعُونَ)، (حَصَدْتُمْ)، (فَدَّرُوهُ)، (تُحْصِنُونَ)، إذ الخطاب هنا بصيغة الجمع، أي للناس المخاطبين جميعاً وليس بصيغة المفرد. أي لجميع الناس والمسؤولين وهذه إشارة إلى ضرورة اشتراك كافة المستويات الإدارية . عليا ووسطى وتنفيذية . في إعداد الموازنة التخطيطية () .

معلومات حقيقية:

إن من معالم الخطة السياسية والاقتصادية الناجحة أن تكون مبنية على معلومات يقينية صادقة حقيقية لا على الخيال الشعري المجنح الذي لا يرتبط بالواقع، ومن هنا صرح يوسف عليه السلام الشعب بالشدائد التي تنتظره، لكنها ليست المصارحة التي تثبط أو تقعد عن العمل، ولكنها التي تدفع للعمل وتزيد الهمة وتضاعف من الجهد والطاقة إن السبع التي تلي الرخاء ستكون مجدية لا تعطي بل تأخذ وتأكل فهي تقتضي حرصاً واحتياطاً.

الواقعية في الأهداف:

إن موازنة سيدنا يوسف قد توافر لها مبدأ توفير الحوافز، ومبدأ الواقعية في الأهداف، وتناسبها مع الإمكانيات، ذلك أنه وقد وضح للناس أن سنوات كساد سبع ستعقب الرخاء، حمل إليهم البشري تطمئنهم وتحفزهم، وهي أن هذه الأزمة إلى انقطاع، إذ سيأتي على الناس عام فيه يغاثون ويرزقون وفيه يعصرون، (ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ).

تنمية الوعي الادخاري:

وقد بينه قوله تعالى: (فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ). وهذا يستدعي محاربة ظاهرة الاستهلاك التي كانت منتشرة عند المصريين في عصره -عليه السلام- كما تذكر ذلك بعض المصادر وبإيجاد هذه الصفات الحسنة ومحاربة تلك الصفات الذميمة يتحقق ما أراده يوسف --عليه السلام-- من رفع مستوى الإنتاج والموازنة بين متطلبات الإنتاج والادخار والاستهلاك. ().

أبرز نتائج الدراسة:

- 1- ضرب القرآن الكريم مثلاً للتخطيط السليم الذي قام على أسس منطقية فأمكن بذلك تلافي مجاعة كانت تهدد الناس جميعاً بالهلاك.
- 2- سيدنا يوسف عليه السلام فسّر الرؤيا وزاد عليها بأن قدم خطة عملية تستغرق القطر كله والشعب المصري كله.
- 3- الرؤيا البعيدة المدى واضحة المعالم استشراف سيدنا يوسف عليه السلام للتخطيط لسنوات مقبلة تسمى بسنوات عجاف وتزداد فيها المجاعة.
- 4- الأزمات والظروف الاستثنائية تحتاج إلى سلوك استثنائي، ولأن سلوك الناس في الأزمات غير سلوكهم في الظروف العادية. وهو ما فعله سيدنا يوسف عليه السلام.

- 5- لقد كان من ثمار تدبير يوسف عليه السلام وتخطيطه أن حفظ الشعب من الهلاك والجوع وخرج من الشدائد وعاد إلى الرخاء،
- 6- وفي هذا القصة القرآني إشارات إلى واقع تخطيطي لكي ندرك أن الإسلام لا يقوم على التخمين أو التواكل، ولكنه يهتم بأدق الأساليب وأعمقها في جوانب الاقتصاد أو السياسة أو غيرها، وكان لهذا القصة أثره البالغ في بناء الدولة الإسلامية على أسس التخطيط والإدارة واستشراف المستقبل.
- 7- استفاد سيدنا يوسف عليه السلام من سنوات الرخاء أقصى استفادة، عن طريق إدخار إنتاج سنوات الرخاء السبع لمواجهة سنوات الشدة السبع الأخرى، انتظاراً لعام الرخاء الذي فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ويشربون.
- 8- موازنة سيدنا يوسف توافر لها مبدأ المشاركة، باشتراك المستويات الإدارية في المسؤولية مباشرة عن تحقيق الخطة في مراحل إعدادها وتنفيذها.
- 9- قامت الخطة على معلومات يقينية صادقة حقيقية لا على الخيال الشعري المجنح الذي لا يرتبط بالواقع.
- 10- ونلاحظ في الآيات القرآنية الكريمة التي تكلمت عن خطة يوسف عليه السلام عنصر الأمل والتفاؤل وهذا الأمر مهم في الخطة الناجحة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ﴾.
- 11- بنى سيدنا يوسف خطته لإنقاذ مصر على مبدأ الواقعية في الأهداف وتناسبها مع الإمكانيات المتاحة.
- 12- إكتشاف إشارات الإنذار وتحليلها تحليلاً علمياً: إن أي أزمة قبل حدوثها قد أرسلت أنواعاً من الإشارات التحذيرية، فعلى المنظمات أن تسعى لاكتشاف هذه الإشارات لجمعها وتحليلها ومعالجة الأمور قبل حلولها؛ لأن هذا يعتبر أهم جزء في إدارة الأزمة.
- 13- أما التنبؤ: فاستشراف المستقبل واستشفاف الآتي، وهذا عين ما كان من يوسف عليه السلام بما علمه الله تعالى، ثم تجده أيضاً قد حدد الأهداف في مضاعفة الإنتاج وتقنين الاستهلاك أو ترشيده، ثم تخزين الطعام وهذا يقتضي خطة تفصيلية، لأن الهدف العام الكبير ليس شيئاً إذ لم يقتصر بخططه التفصيلية، وهنا يأتي دور السياسات والوسائل، والأدوات والموارد البشرية والإجراءات، والبرامج الزمنية والموازنة التقديرية، وهذا هو ما فعله يوسف عليه السلام على ضوء علم الإدارة الحديث، وإن كان القرآن الكريم حصر كلام يوسف عليه السلام في جمل جامعة وجيزة ولم يشر إلى تنمية الإنسان لكنها متضمنة

قطعاً ضمن الخطة، لأن القرآن علمنا أن الإنسان إنما هو نفسه ومضمونه ومحتواه وأن تغيير الخارج بدون تغيير الداخل لا يغير نقيراً.

14- لقد وضع يوسف عليه السلام العنصر البشري في خطته، بعلمه أنه لا تتجح خطة ليس وراءها الإنسان الذي ينفذها، وأما منهجه في التعامل مع الإنسان فقد ظهر في دعوته للسجينين للتوحيد، وبذلك يكون منهجه في الارتقاء بالإنسان الذي هو عدة الحضارة ومحرك النهضة ومنفذ البرامج ومنجز المشاريع دعوته للتوحيد وتعليمه حقيقة الإيمان بالله وهذا الكون وهذه الحياة .

15- في هذا القصة القرآني إشارات إلى واقع تخطيطي لكي ندرك أن الإسلام لا يقوم على التخمين أو التواكل، ولكنه يهتم بأدق الأساليب وأعمقها في جوانب الاقتصاد أو السياسة أو غيرها.

16- في ظل مستجدات وتحديات البيئة المعاصرة أصبح من الضروري على كافة المؤسسات توفير متطلبات التخطيط الاستراتيجي كأسلوب حديث من أساليب التخطيط، الذي يمكن المؤسسة من النظر للمستقبل ليس كمجال يفرض عليها تهديدات يجب تفاديها، وإنما كمسار يدر فرص يمكن استثمارها والتطور من خلالها، وكذا تحويل العديد من نقاط الضعف إلى نقاط قوة يتم توظيفها للتعامل مع المستجدات والتحديات المعاصرة.

17- للتخطيط الاستراتيجي دوراً مهماً للمؤسسات والشركات كافة حيث إنه يسهم في تحقيق الأهداف المحددة بدقة وفاعلية.

18- يجب على المنظمات والشركات أن تعتمد على إنتاجها بنفسها، وأن تحسن من إنتاجها، وبالتالي تحقيق الإذخار والاستثمار حتى تستطيع مواجهة الأزمات التي تتعرض لها،

19- من خلال تحليل قصة سيدنا يوسف توصل الباحثان، بأنه يجب تكامل الإدارات والأقسام داخل المؤسسات / الشركات كافة، كما فعل سيدنا يوسف عليه السلام، واستطاع بوحى الله وتوفيقه حل هذه الأزمة، فتتكاثف الإدارات جميعها (إدارة التخزين، والتمويل والتوزيع، وإدارة الرقابة والإشراف، وإدارة المال، والموارد البشرية، الخلافات والنزاعات، وإدارة الوافدين...) وغير ذلك من هذه الإدارات حسب المسميات داخل المؤسسات.

20- يكشف تحليل قصة سيدنا يوسف عن ضرورة مشاركة المدراء ورؤساء العمل العاملين في إعداد الخطة، وهي من أساسيات نجاحها، وقد تجلت واضحة في قوله (تزرعون، تحصنون، حصدم).

21- كشف التحليل في قصة سيدنا يوسف بأنه يجب الأخذ بما يسمى "بالتخطيط العلاجي"، "والتخطيط الوقائي"، "والتخطيط الطويل الأمد"، "والقصير الأمد"، "والتخطيط الوقائي" هو التخطيط المبني على

دراسات مستفيضة وبحوث رشيدة ويستهدف غايات بعيدة تدور في محيط إقامة علاقة ودية بين المؤسسة و جماهيرها المختلفة ، وذلك عن طريق العمل الدائب لإزالة كل ما يتسبب عنه سوء الفهم أو تعارض المصالح . "فالتخطيط الوقائي" قد يكون طويل الأمد، وشبيهة بالإستراتيجية ، أو قصير المدى، أما "التخطيط العلاجي"، ويسميه بعض الخبراء "التخطيط للأزمات أو الكوارث"، فهو تخطيط يتسم بالحركة، ويقف متأهبا للنزول إلى الميدان لمواجهة أي أزمة أو موقف مفاجئ، وقد كان من المألوف في الماضي أن نشهد كثيراً من الخطط العلاجية في كثير من المناسبات وقلما كانت توضع خطط وقائية، وقد أدت العوامل التي كانت من أجلها تظهر الخطط العلاجية إلى التفكير في ضرورة التخطيط للمستقبل لتجنب الأزمات والمشكلات التي قد تجبرنا اليوم على التخطيط العلاجي، فهو يتصف التخطيط العلاجي بالسرعة والحزم، وهذا ما يتطلب نوعاً من الإعداد الأولى يختلف باختلاف طبيعة عمل المؤسسة وأنواع الأخطاء التي يتوقع حدوثها في أي وقت، وتبعاً للموقف الذي يحدث، يصبح من اليسير وضع وتنفيذ الخطة بسرعة وبدقة، ودون أن تتعرض المؤسسة للارتباك أو محاولة إخفاء الحقائق عن الجمهور أو رجال الإعلام، حتى لا تكون هناك فرصة لانتشار الشائعات وتضخيم الحادث أو الإساءة إلى سمعة المؤسسة، أما التخطيط الطويل الأمد : الذي قد يوضع لخمس سنوات أو أكثر، وهو ضرورة لازمة لتحقيق الأهداف الطويلة، أما التخطيط المتوسط الأمد فهو الذي يوضع في الغالب لمدة سنة واحدة، والتخطيط القصير الأمد: تتراوح مدته في الغالب بين ثلاثة وستة شهور، وقد يرتبط بالإعداد لمناسبة خاصة أو حدث يستغرق وقتاً أقل من ذلك .

مقترحات للدراسة:

- 1 - إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الأزمات بالمؤسسات / الشركات والتي من شأنها رسم سيناريوهات إدارة الأزمات المحتملة، والتصدي لها حال وقوعها.
- 2 - كذلك إنشاء مركز أو وحدة تسمى بمركز "التخطيط الاستراتيجي" أو "التخطيط المستقبلي" أو "مركز التوقعات المستقبلية" وهو ما يعرف بعلم استشراف المستقبل.
- 3 - ضرورة وضع البرامج والخطط بطريقة علمية وواضحة ومدروسة حتى يتنسى للقائمين على العمل تنفيذها بالشكل الصحيح، ومتابعة هذه الخطط باستمرار، والعمل على تحديثها وتطويرها حسب ما تقتضيه المصلحة .
- 4 - لا بد من وجود خطة استراتيجية واضحة المعالم والأركان ومحددة تحديداً دقيقاً وبوقت معلوم، مثل ما وضع سيدنا يوسف عليه السلام خطته، وان تتوفر قيادات كفأ تفعل هذه الخطط بكفاءة وفاعلية.

- 5- تدريب العاملين بالمؤسسات على كيفية إعداد الخطط، والاستشراف المستقبلي لهذه الخطط.
- 6- لا بد وأن تقوم الخطط في الشركات على مبدأ الواقعية في الرصد ووضع الأهداف والموازنات وغيرها من هذه الأمور.
- 7- عمل الدراسات الاستطلاعية التي تستشرف المستقبل للوقوف على ملامحه حيث تساهم هذه الدراسات الأزمات في مهدها وقبل استفحال خطرهما، أما في حال تجاهلها، أو تفسيرها تفسيراً خاطئاً، فإن ذلك سيؤدي إلى نشوء أزمة حقيقية.
- 8- إدارة الوقت وهو ما فعله سيدنا يوسف عليه السلام، فلا تهدف إدارة الوقت إلى إنجاز المهام فحسب، بل إلى ترتيبها حسب الأولوية، وتنفيذها وفقاً لهذه الأولوية في المقام الأول، ولذلك فإدارة الوقت مهمة أهمية بالغة نظراً لأن الإنسان يجد أمامه كمّاً كبيراً من المهام في معظم الأحيان، فالعبرة هنا تقسيمها ووضعها في جدول زمني وليس السير عشوائياً.

مصادر الدراسة ومراجعتها :

- حمدي سيد محمد، الإعلام و إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية، مقال بعنون: الحوار المتمدن، بتاريخ 2022/9/1، متاح اون لاين : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=767129> تاريخ الزيارة 2022/10/26 م .
- (2) سورة يوسف، آية (47) .
- تاريخ الدخول <https://darelhilal.com/News/762242.aspx> 2022/10/5 (3)
- (4) سمير عبد الحميد وآخرون، التخطيط الاستراتيجي للجامعات في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة في مصر "رؤية مصر 2030م" رؤية مستقبلية لجامعة كفر الشيخ، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، العدد(95)، العدد الرابع – المجلد الرابع، 2019، ص ص 488- 510 .
- (5) مسعود جوهر، التخطيط الاستراتيجي في قصة موسى عليه السلام كما وردت في القرآن الكريم، المجلة العلمية المحكمة، عدد 2، سنة 2020، ص ص 66 – 89 .
- (6) نور الدين ناصري: "دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الخدمات"، ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
- (7) عامر العتيبي: "أثر التخطيط الاستراتيجي والتحسين المستمر على فاعلية المؤسسات المستقلة في دولة الكويت"، ماجستير غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2012.

- (8) على عبيد: "فاعلية التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في المؤسسات الإعلامية الحكومية"، دكتوراه غير منشورة، السودان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الإعلام، 2013.
- (9) Francine Charest, Johanie Bouffard, and Ema Zajmovic: "Public relations and social media: Deliberate or creative strategic planning." *Public Relations Review* 42.4, Apri. 2016, pp 530-538.
- (10) حبيبة ولهي: "دور التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر ولاية المسيلة أنموذجاً"، ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علوم الإعلام و الاتصال، 2019.
- (11) Fairouz Bahamed, "The role of strategic communication planning and its importance in the public relations of the institution - the National Institute of Productivity and Industrial Development as a model", Doctoral dissertation, Université d'Alger 3 - Brahim Soltane Chaibout, 2020.
- (12) مسعود جوهر، التخطيط الاستراتيجي قصة موسسها ودرتها في القرآن الكريم، المجلة العلمية المحكمة لرئاسة الشؤون الدينية التركية، المجلد 2، العدد 1، 2020، 1441هـ، ص ص 66-89.
- (13) عبدالله القحطاني: "دور القيادة الاستراتيجية في تنفيذ التخطيط الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية: من وجهة نظر مكاتب تحقيق الرؤية 2030"، دكتوراه، غير منشورة، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم العلوم الاستراتيجية، 2020.
- (14) كمال عجمي حامد، واقع التخطيط الاستراتيجي للجامعات المصرية في ضوء معايير الجودة وتأصيله من المنظور الإسلامي، مجلة التربية بالقاهرة، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد: (190)، الجزء 2، أبريل لسنة 2021م، ص ص 300 - 377.
- (15) نسرین هنداوي، "دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات" رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2010).
- (16) رضوان العنبي: "إستراتيجيات العلاقات العامة ودورها في إدارة الأزمات داخل المؤسسات"، بحث منشور، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المغرب، ع27، يونيو 2019، ص ص 447 - 469.
- (17) علي حامد هارون، الاتصالات المؤسسية والفكر الوقائي في إدارة الأزمات: دراسة وصفية، المؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة سرت، تحت عنوان (استراتيجية الإعلام في ظل التحولات المجتمعية الراهنة للمجتمع الليبي والعربي) والمنعقد في الفترة 2-3 مايو 2018م. ص ص 419 - 442.
- (18) حمدي سيد محمد، دور الأنشطة الاتصالية للمؤسسات الحكومية المصرية في إدارة أزماتها وتأثير ذلك على اتجاهات العملاء نحوها "وزارة البترول نموذجا"، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والبحوث، ألمانيا، برلين، أغسطس/ آب 2021م، العدد (16) ص ص 105-127.

- (19) داليا عثمان، الإعلام وإدارة الأزمات .. مبادئ نظرية ونماذج عملية، مجلة الإعلام العربي والمجتمع (Arab Media & Society)، العدد (25) شتاء/ ربيع 2018م. تلخيص كتاب الإعلام والأزمات د. هويدا مصطفى.
- (20) سعيد عبد الرزاق، وسائل الإعلام بين إدارة الأزمات وصناعاتها، المؤتمر العلمي الأول لقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة سرت، تحت عنوان (استراتيجية الإعلام في ظل التحولات المجتمعية الراهنة للمجتمع الليبي والعربي) والمنعقد في الفترة 2-3 مايو 2018م. ص ص 443 - 450.
- (21) مقيدش إيمان هاجر، دور استراتيجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات المؤسسية - مقارنة تحليلية وصفية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات والبحوث، ألمانيا، برلين، نوفمبر 2020م، العدد (13) ص ص 119-133.
- (22) محمد بولقصاع، استراتيجية إدارة الأزمات الاقتصادية من منظور قصة سيدنا يوسف عليه السلام، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست - معهد الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 11، عدد 1، 2022، ص ص 597 - 625 .
- (23) سمير عبد الحميد وآخرون، مرجع سابق، ص 493 .
- (24) Mustafa Emre Civelek et al, "The Role of Social Media in Crisis Communication and Crisis Management". International Journal of Research in Business & Social Science Vol 5 No 3, 2016 ISSN: 2147-44865 pp: 111-120 Contents available at www.ssbfnct.com/ojs Doi: 10.20525/ijrbs.v5i3.279.
- (25) سورة يوسف، آية (48) .
- (26) سورة يوسف، آية (88) .
- (27) سورة الأعراف، آية (130) .
- (28) سورة التوبة، (120) .
- (29) محمد بولقصاع، مرجع سابق، ص ص 6010 - 602 .
- (30) إياد على يحيي، واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة، رسالة ماجستير، (فلسطين: الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم أصول التربية / إدارة تربوية، 2006)، ص 7.
- (31) التخطيط الاستراتيجي ، تعريفه ، انواعه ، مراحلها ، أهميته ، عناصره ومعوقاته، متاح أون لاين:
https://www.starshams.com/2021/11/blog-post_28.htm
- (32) <https://www.echoroukonline.com> .
- (33) سورة القصص، آية: (77) .

- (34) عبد الله جمعه، التخطيط الاستراتيجي للعلاقات العامة وعلاقته بالأداء المؤسسي دراسة على الشركات العاملة في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 2022)، ص 49 .
- (35) رجع الباحثان في هذه الجزئية إلى :
- بشير العلاق، تخطيط وتنظيم برامج وحملات العلاقات العامة، (الأردن: دار اليازوري، 2009)، ص 17.
- http://3alagat.blogspot.com/2014/03/blog-post_18.html
- (36) اسماعيل محمد عامر، العلاقات العامة والتطور الرقمي، (دن، 2021)، ص 28 .
- (37) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 65
- (38) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 48
- (39) يعقوب ناصر الدين: الإسلام والتخطيط الاستراتيجي، موقع الغد، 08-05-2012،
<https://bit.ly/3T2maAv>
- (40) اسماعيل محمد عامر، العلاقات العامة والتطور الرقمي، مرجع سابق، ص 32 - 33 .
- (41) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآيات: (43-49)
- (42) علي محمد الصلابي، أهداف التخطيط والإدارة وأهميتهما (قصة سيدنا يوسف عليه السلام نموذجاً)، موقع <https://bit.ly/3T90jrr>، الشروق، 1-9-2021،
- (43) أحمد نوفل، (1989)، سورة يوسف دراسة تحليلية، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ص 409.
- (44) عبد الباري درة، العامل البشري والإنتاجية في المؤسسات العامة، عمان: دار الفرقان، (1982)، ص 27.
- (45) علي محمد الصلابي، أهداف التخطيط والإدارة وأهميتهما (قصة سيدنا يوسف عليه السلام نموذجاً)، مرجع سابق.
- (46) القرآن الكريم، سورة يوسف: آية 65.
- (47) رائد رضا عبدالله، (2014)، التخطيط السياسي في منهج التغيير القرآني، ماجستير غير منشور، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ص 119.
- (48) بولقطاع محمد، (2022)، استراتيجية إدارة الأزمات الاقتصادية من منظور قصة سيدنا يوسف عليه السلام، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج11، ع1، ص 605
- (49) خلف عبد الله، الاعجاز العلمي في التخطيط الاستراتيجي واعداد الموازنات، موقع إعجاز القرآن والسنة،
<https://quran-m.com/?p=3639> يناير 2020،
- (50) أحمد نوفل، سورة يوسف دراسة تحليلية، مرجع ص 427.
- (51) خلف عبد الله، مرجع سابق.
- (52) <https://www.echoroukonline.com/>

(53) سورة يوسف، آية (49) .

(54)<https://www.echoroukonline.com/>

(55)http://3alagat.blogspot.com/2013/06/blog-post_5581.html التخطيط في العلاقات العامة، متاح اون لاين:

استخدام تطبيقات التراسل الفوري في غرف الأخبار في مصر:

دراسة مسحية للقائم بالاتصال والجمهور

عبد البصير حسن عبد الباقي سليمان

قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى تحديد طبيعة ودوافع استخدام تطبيقات المراسلة الفورية في صناعة الأخبار في مصر من خلال استكشاف آراء كل من المراسلين والجمهور. ومن منظور كمي، استطلعت الدراسة 231 فرداً من الجمهور الذين استخدموا تطبيق مراسلة فورية واحداً على الأقل للوصول إلى الأخبار و 182 صحفياً من أدوار مختلفة في مجموعة واسعة من التلفزيون والراديو وغرف الأخبار الرقمية عبر الإنترنت في مصر. بالإضافة إلى ذلك، وبنهج نوعي، تم إجراء 12 مقابلة متعمقة شبه منظمة مع 12 من كبار الصحفيين الإداريين يمثلون عينة من غرف الأخبار بمقاييس ملكية متنوعة وتوجهات محلية وقومية. ركزت الدراسة على استخدام تطبيقات المراسلة الفورية في الاتصالات الداخلية والخارجية، وجمع الأخبار، ونشر الأخبار، والمشاركة والتفاعل مع الجمهور باستخدام هذه التطبيقات للحصول على الأخبار.

الكلمات المفتاحية: تطبيقات المراسلة الفورية، المراسلين، غرف الأخبار، الصحفيين.

Abstract:

This descriptive study aimed to identify the nature of and motives behind using instant messaging applications (IM apps) in the news industry in Egypt by exploring the opinions of both the communicators and the audience. In a quantitative approach, it surveyed 231 members of the audience who used at least one IM app to reach the news and 182 journalists of different roles in a wide range of TV, radio, online and digital newsrooms in Egypt. Additionally, and in a qualitative approach, 12 semi-structured in-depth interviews were conducted with 12 senior managerial journalists representing a sample of newsrooms with varied ownership scales and local and pan-Arab orientations. The study focused on using IM apps in internal and external communication, newsgathering, news dissemination, and sharing and interacting with the audience using these apps for news.

Keywords: instant messaging applications, correspondents, newsrooms, journalists.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في "رصد واختبار طبيعة استخدام تطبيقات التراسل في عينة متنوعة من غرف الأخبار في مصر، وحدود هذا الاستخدام، وتأثيره على الأداء العام داخل غرف الأخبار في مصر، وعلى المنتج الإخباري كما هو الحال بالنسبة لدرجة السرعة والدقة والمصداقية. كما تحاول الدراسة اختبار طبيعة هذا المردود بشقيه السلبي والإيجابي على القائم بالاتصال، فضلاً عن تحديد أي مشكلات أو معوقات محتملة في عملية توظيف هذه التطبيقات في العمليات الأساسية داخل غرف الأخبار، مثل التواصل المؤسسي بين أعضاء الفريق ومع المصادر، وجمع المعلومات والأخبار، ونشرها، ومشاركتها. كما تبحث الدراسة في طبيعة العلاقة بين هذه التطبيقات ومستخدميها من أفراد الجمهور مستهلكي الأخبار، وملامح هذا الاستخدام وتأثيره على المتلقي، وطبيعة رجع الصدى على الرسالة الإخبارية، ومستوى التفاعلية بين الجمهور والقائم بالاتصال عبر هذه التطبيقات، إلى جانب تحديد مواقف المديرين الآنية والمستقبلية من استخدام هذه التطبيقات في غرف الأخبار.

أهداف الدراسة:

- 1- رصد تأثيرات استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري على كل من القائم بالاتصال وأفراد الجمهور المستخدم للوسيلة ذاتها في التعاطي مع المحتوى الإخباري.
- 2- التعرف على توجهات صانع القرار التحريري داخل عينة من المؤسسات الصحفية تجاه استخدام تطبيقات التراسل الفوري.
- 3- التعرف على مدى تأثير الثقة بتطبيقات بعينها، ومصداقية محتواها، على موقف صانعي القرار التحريري من استخدامها في العمل الإخباري.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: تتيح الدراسة كذلك عرضاً علمياً كمياً وكيفياً لواقع تطبيقات التراسل الفوري المتصلة بالأخبار في مصر في مستهل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، حين أصبحت تطبيقات التراسل الأكثر شيوعاً وانتشاراً في منافسة مع شبكات التواصل الاجتماعي الشهيرة لتحتل مكانتها كوسيلة اتصال يتبناها نصف سكان العالم تقريباً.

الأهمية التطبيقية: تفيد نتائج الدراسة مطوري التطبيقات بمدى استخدام هذه التطبيقات في مجال الأخبار، ونقاط القوة التقنية التي تجذب إليها المستخدمون من القائمين

بالاتصال وأفراد الجمهور، وكذلك نقاط الضعف التي تعانيها، مما يساعدهم على تلافيتها وتعزيز نقاط القوة.

الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات التي اقتصت باستخدام التطبيقات وثرائها ودوافع استخدامها

تناولت عديد الدراسات تطبيقات التراسل الفوري من حيث الخصائص والميزات التي جعلتها أداة

اتصال وتواصل مهمة في عديد من المناحي من بينها المجال الإخباري. وجاء هذا تناول إما حصراً على تطبيقات التراسل الفوري، وهي دراسات قليلة للغاية، أو بمزج تطبيقات التراسل أو عينة منها مع شبكات التواصل الاجتماعي أو تطبيقات الهاتف المحمول عمومًا.

من بين الدراسات العربية التي بحثت في استخدام تطبيقات التراسل الفوري حصراً في مجال الأخبار بالتطبيق على عينة من المواقع الإلكترونية المصرية، تأتي دراسة **ندية القاضي (2018)** التي سعت إلى التعرف على مدى تبني القائم بالاتصال في الصحف الإلكترونية المصرية لتطبيقات التراسل الفوري عبر الهاتف الذكي وانعكاس ذلك على أدائه المهني. **وخلصت الدراسة في بعض نتائجها إلى** اهتمام القائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية المصرية بتبني استخدام تطبيقات التراسل الفوري عبر الهاتف الذكي. وجاء تطبيق واتساب في مقدمة التطبيقات التي اعتمد عليها القائم بالاتصال بالصحف الإلكترونية المصرية، يليه مسنجر، ثم إيمو، ثم فايبر، ثم سناب شات، ثم تليجرام. وبينت الدراسة أن دوافع استخدام الصحفيين في المواقع الإلكترونية لتطبيقات التراسل الفوري تتحدد في دورها في تحسين أداء الصحفي وقدراته، وتوفير الوقت والجهد.

كذلك وفي رصدها للحالة المصرية في هذا السياق، **أكدت دراسة إيمان عادل عبد المنعم (2020)** أن نسبة 98% من مفردات العينة في مصر يستخدمون تطبيق واتساب، وأن نسبة 90% منهم يستخدمون التطبيق يوميًا. كما أوضح 50% من مفردات العينة أنهم مشتركون في مجموعات دردشة على التطبيق، تتراوح بين ثلاث وخمس مجموعات. ورأوا بنسبة 35.8% أن تطبيق واتساب يُغنى عن الزيارات العائلية لعدة أسباب، منها أن التطبيق يوفر الوقت والجهد والمال بنسبة 72%. كما أعربوا بنسبة 75.2% عن عدم قدرتهم على الاستغناء عن التطبيق لعدة أسباب، جاء في مقدمتها بنسبة 88.8% أنه يُمثل لهم وسيلة للتواصل مع أي شخص، في أي وقت وأي مكان.

وفي تركيا، بحثت دراسة **Aydinli & Gonen (2017)** في أسباب اختيار المستخدمين لتطبيقات التراسل الفوري عبر الهاتف الجوال. وجاء في البحث أن الاستثمارات التي ضختها الدولة في

مجال الإنترنت جعلت من السهل استخدام تطبيقات المراسلة الفورية عبر الإنترنت. وأوضحت النتائج أن العملاء يستخدمون تطبيقاتهم في المقام الأول لأنها تعمل بصفة مجانية، ثم لأنها تمكنهم من إرسال الصور ومقاطع الفيديو والمستندات عبر التطبيقات، بالإضافة إلى عنصر الخصوصية وعدم اختراق معلوماتهم.

أما دراسة إسلام أحمد عثمان (2016)، فقد اهتمت بالتعرف على طبيعة وعادات استخدام الشباب المصري لتطبيقات الهاتف، لكنها تمحورت حول تطبيقات التراسل والدرشة ودوافع ذلك، ومستوى الحضور والتفاعل الاجتماعي أثناء هذا الاستخدام. وأوضحت النتائج كثافة استخدام الشباب المصري لتطبيقات الدردشة بنسبة بلغت 90.2% ما بين الكثافة المرتفعة والمنخفضة، حيث جاء فيسبوك مسنجر في المقدمة كأثر التطبيقات شيوعاً بين أفراد العينة. وكانت النسبة الأكبر من أفراد العينة تستخدم التطبيقات التي يتيحها الهاتف بكثافة مرتفعة بلغت 60%، في حين تستخدمها نسبة 30.2% بكثافة متوسطة.

وجاءت دراسة وسام كمال (2021) في ذات السياق، لكنها مزجت عينة من تطبيقات التراسل الفوري مع عينة من شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات هاتفية أخرى باعتبارها وسائط محمولة. واستهدفت الدراسة التعرف على استخدامات الجمهور المصري للوسائط المحمولة كوسيلة في المتابعة الإعلامية، وتحديد استخدامات الصحفيين للوسائط ذاتها في عملهم الصحفي، من بينها تطبيقات التراسل الفوري وتطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى. وخلصت من بين نتائج عدة إلى أن الهاتف المحمول هو الوسيلة الأساسية في المتابعات الإعلامية لدى الجمهور من بين الوسائط المحمولة، كما يعتمد الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة الأخبار، ويعتمد الصحفيون على مواقع التواصل الاجتماعي والاتصال الهاتفي في التواصل المهني، في حين يشترك غالبية الصحفيين مع زملائهم في العمل في مجموعات على شبكات التواصل الاجتماعي، في مقدمتها واتساب ثم فيسبوك.

وكذلك مزجت دراسة Nurhan Hisham (2019) عينة من تطبيقات التراسل بتطبيقات الهاتف الإخبارية عموماً عند محاولتها التعرف على استخدام المصريين للهاتف الذكي للوصول إلى الأخبار عبر تطبيقات الأخبار المتخصصة وأنماط استخدامهم وتفضيلاتهم. ومن بين أبرز نتائج الدراسة أن المصريين يستخدمون تطبيقات التواصل الاجتماعي، مثل واتساب، على نطاق واسع (92.2%)، في حين احتلت تطبيقات الأخبار المرتبة الخامسة (45.4%) بين فئات التطبيقات المفضلة التي يستخدمها مستخدمو

الهواتف الذكية في مصر. وجاءت سهولة الاستخدام والقدرة على متابعة الأخبار في أي مكان، كأسباب رئيسية لدى المبحوثين في استخدام هواتفهم الذكية في متابعة الأخبار من خلال تطبيقات الأخبار.

وسارت دراسة هشام سمير محمد زقوت (2016) على الدرب ذاته في المزج بين تطبيقات التراسل وشبكات التواصل الاجتماعي. وهي دراسة ميدانية وصفية استهدفت التعرف على مدى استخدام الصحفيين الفلسطينيين لتطبيقات التواصل الاجتماعي من خلال الهواتف الذكية، وأسباب هذا الاستخدام، ودوافعه، والإشباع المتحققة منه. وخلصت النتائج إلى أن تطبيق فيسبوك هو الأكثر شيوعاً في تطبيقات التواصل الاجتماعي، يليه تطبيق واتساب، وأنه يزداد استخدام التطبيقات في أوقات الأحداث والأزمات. وشملت الدراسة تطبيقات الهاتف التي كانت قيد البحث في تلك الدراسة، وقسمها الباحث إلى فئتين في دراسته، هي تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي، مثل مواقع تويتر وفيسبوك ويوتيوب، وتطبيقات التراسل الفوري، مثل واتساب وفيسبوك ومسنجر وتليجرام.

وفي إطار مشابه، جاءت دراسة سارة شوقي عبدالستار (2016) التي بحثت في أنماط استخدام الهواتف المحمولة في تناقل الأخبار والمعلومات بين مستخدمي الهواتف الذكية في مصر. وتوصلت الدراسة، من بين نتائج عدة، إلى أن أكثر من نصف مستخدمي الهواتف الخلوية الذكية في مصر يعتبرون أن تطبيقات الهاتف الخليوي هي المصدر الأول في الحصول على الأخبار، وأن الفيس بوك هو أكثر التطبيقات استخداماً، حيث يعتبره المستخدمون الأكثر شمولية والأسهل في تبادل المعلومات والأخبار، في حين يستخدمون الواتساب في التواصل اليومي مع شبكة المعارف والأصدقاء أكثر من تبادل الأخبار والمعلومات.

كما تناولت دراسة عبد الوهاب الحاييس وآخرين (2016) أدوات التراسل الفوري في إطار تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية، وعلاقتها بالاغتراب لدى الشباب الجامعي في سلطنة عمان. وتمثلت تلك التطبيقات في واتساب، وفايبر، ويوتيوب، وتنسيت كيو كيو QQ. وكشفت النتائج عن تفوق واتساب على يوتيوب وفايبر، وأن الدافع الأساسي لاستخدام طلبة الجامعة لتطبيقات الهواتف الذكية يتمثل في التواصل الاجتماعي أي التواصل مع الأصدقاء والزلاء، ثم تبادل الأخبار حول الدراسة، ثم تبادل أخبار العالم، ثم تبادل الرسائل والملفات.

وقارنت دراسة Young A.L & Quan-Haase (2012) بين شبكة التواصل الاجتماعي الشهيرة فيسبوك وتطبيقات التراسل النصي الفوري، من حيث الاستخدامات والإشباع. ويرى الباحثان أن التفاعل اجتماعياً هو عنصر إشباع رئيسي في هذين الشكلين من وسائل التواصل الاجتماعي، بيد أن

نوعية الاحتياجات التي تلبيها كل وسيلة تختلف في طبيعتها، وترتبط ارتباطاً مباشراً بوظيفتها ومهمتها. وجاء في نتيجة الدراسة أنه يُنظر إلى الفيسبوك والتراسل الفوري كوسيلتين مهمتين للشعور بالمشاركة في أنشطة الأصدقاء الحياتية، والإلام بأنشطتهم الأحدث أولاً بأول، مما يثير نوعاً من الشعور بالعضوية والانتماء في مجتمع الأصدقاء.

وبجانب الدراسات والبحوث التي تناولت استخدام تطبيقات التراسل الفوري بصفة عامة، اهتمت دراسات وبحوث أخرى باستخدام عينة من تطبيقات التراسل الفوري أو تطبيق بعينه في المجال الإخباري أو في خدمات أخرى استفاد منها الباحث. من هذه الدراسات التي اهتمت بالبحث في واتساب وأهمية خاصة المجموعات المهنية Groups عليه ومدى إسهامها في تعزيز مهارات الصحفيين وتحسين جودة المنتج الصحفي، جاءت دراسة **Nyamai, F (2021)**، التي تناولت صحيفة الديلي نيشن The Daily Nation التي تُوزع في منطقة شرق أفريقيا. ووجدت الدراسة أن استخدام واتساب زاد من كفاءة الصحفيين في تلقي المعلومات ونشر الأخبار، كما عزز استخدام التطبيق مبادرة "الرقمية أولاً" التي يتم تنفيذها في غرفة الأخبار، حيث يمكن للصحفيين تقديم تفاصيل القصص فور حدوثها، من خلال المجموعة الخاصة بالصحيفة على التطبيق.

وجاءت دراسة همسة بسام إسماعيل النفار وإيهاب أحمد عوايص (2020) للتعرف على مدى استخدام الصحفيين الفلسطينيين لتطبيق واتساب في الحصول على الأخبار والمعلومات، واستكشاف أهم الموضوعات التي يهتم بها هؤلاء الصحفيون وأبرز المؤسسات الحكومية التي يهتمون بها من خلال مجموعات الواتساب في الحصول على المعلومات، ورصد الجوانب السلبية لاستخدام واتساب في هذه الوظيفة. وكان من بين أبرز النتائج وجود اهتمام كبير لدى الصحفيين الفلسطينيين بمتابعة مجموعات واتساب للحصول على الأخبار والمعلومات بنسبة 46.7%.

ونال تطبيق لاين Line نصيباً في دراسات الباحثين، حيث ناقشت دراسة **Steinberg (2020)** تأثير التطبيق الياباني كمنصة اجتماعية من خلال تحليله كتطبيق تجاري سوبر كما يُوصف. والتطبيقات السوبر هي التي تتمكن بما تتمتع به من إمكانات من عمل كل شيء بذاتها بحسب تعريف Steinberg. وهي منتشرة على وجه الخصوص في بلدان شرق آسيا، مثل فيتنام والصين، وكاكاوتوك في كوريا الجنوبية، ولاين Line في اليابان. ومن بين ما خلص إليه الباحث أن مسوقي لاين يعتمدون على إنتاج محتوى يقوم عليه مستخدمون بدوام جزئي، من خلال إنتاج ملصقات موجهة لهذه السوق الجديدة تلائم الثقافة اليابانية من جهة، والنموذج الصناعي الياباني للعمل المشروط من جهة أخرى.

ويظل واتساب محورًا لمزيد من الدراسات عن الإشباعات من التراسل الفوري، حيث تناولت دراسة بشار محمد فتحي عمرو (2019) استخدام الشباب الجامعي بالأردن للتطبيق الشهير في الحصول على الأخبار المحلية والمعلومات. واتضح أن الأكثر متابعة في رسائل واتساب من جانب الطلبة هي الرسائل النصية، وأن أعلى ما يتابعه الطلبة في مصادر رسائل واتساب هي التعليقات. وفي عادات الاستخدام، يتفق الطلبة على أن أنسب الأماكن لمتابعة واتساب هو المنزل، وأن المساء أنسب الأوقات لذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن الإشباعات من الرسائل النصية تتنوع ما بين الشخصية والوجدانية والمعرفية، والشعور بالتميز والهروب من الواقع.

وحول واتساب أيضًا، ركزت دراسة Dodds (2019) على استكشاف الدوافع وراء قرار الصحفيين في تشيلي بالتحول إلى تطبيق واتساب، وإلقاء بعض الضوء على نتائج استخدام هذا التطبيق على ممارسة جمع الأخبار من جانب المرسلين في تشيلي. لاحظ الباحث مردود واتساب على العلاقة الودية بين الصحفيين والمصادر، والقدرة على الحصول على المعلومات وإعادة تشكيل زمن صناعة الأخبار. ووجدت الدراسة أن الصحفيين يستخدمون هذا التطبيق على نحو دوري.

وفي دراسة كل من Boczek & Koppers (2019)، أثار الباحثان عددًا من علامات الاستفهام، منها إلى أي درجة تختلف الموضوعات المرسلة عبر قنوات التوزيع الخاصة بواتساب عن قنوات التواصل الاجتماعي للمنافذ الإخبارية على فيسبوك وتويتر وإنستجرام. وجاء في نتائج الدراسة أن قنوات واتساب تعد طريقة جديدة محتملة للصحفيين للاتصال بجمهورهم والتواصل معه، وأن واتساب قد يمكن المنافذ الإخبارية من أن تكون أكثر قريبًا لجمهورها في خاصيتي التوزيع والتفاعلية. كما يمكن استخدام قنوات واتساب لتكون وسيلة لنشر المحتوى وتوزيعه للجمهور، خاصة إذا كان الجمهور يقلل الاعتماد على الوسائل التقليدية كالمطبوعات والإذاعات، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي لم تعد ذات شعبية.

أما دراسة عيسى المزروعى (2018)، فهي دراسة مسحية استخدمت نظرية الاستخدامات والإشباعات عبر استبيان جرى بين عينة من الجمهور العراقي، للوقوف على الحاجات المشبعة لدى المستخدمين للهواتف الذكية وتطبيقاتها. وجاء دافع الحصول على أخبار جديدة بنسبة 57% في المرتبة الثانية بعد التواصل مع الأصدقاء (70%) كأبرز الإشباعات المتحققة. وكان معدل الاستخدام اليومي بين 2 و4 ساعات يوميًا. وفسر الباحث قلة أعداد المستخدمين في الأعمار المبكرة في ضوء التكاليف المالية التي تلزم لاستخدام التطبيقات، حيث إنهم قد لا يملكون موردًا ماليًا للقيام بتلك الاستخدامات.

أما دراسة **Negreira-Rey وآخرين (2017)**، فقد تناولت وتيرة استخدام شبكات التراسل الفوري كقناة جديدة لنشر الأخبار. ويمكن القول إن شبكات واتساب وتليجرام جرى استخدامها كقنوات جديدة لنشر الأخبار، وجذب الجمهور تجاه المواقع الإلكترونية لتلك المؤسسات. ورغم أن التطبيقين صُمما ليكونا أداة حوار بين طرفي الاتصال، استخدمتهما وسائل الإعلام كقناة نشر أخبار من جانب واحد دون أي مبادرات مشاركة أو محادثات حقيقة مع القراء.

ومازال واتساب متفوقاً كما جاء في دراسة **منال يوسف صالح الدعيج (2017)** التي بحثت في تطبيق النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا 2 (UTAUT2) لتقييم النوايا السلوكية عند استخدام تطبيقات التراسل الفوري، وتأثيرها على نشاط ريادة الأعمال في الكويت. وأوضحت الدراسة أن الفضل يرجع إلى النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا 2 (UTAUT2) في شرح جزء كبير من نية المستخدمين في تبني التكنولوجيا، وسلوكهم في التبني مقارنةً بال نماذج الأخرى. وأشارت النتائج إلى أن أكبر نسبة من المشاركين في العينة محل الدراسة تستخدم واتساب، وثاني أعلى نسبة تستخدم سناب شات، في حين تستخدم ثالث أعلى نسبة فايبر.

وفي إحدى الجامعات السعودية، أثبتت دراسة **عمر عبد الجبار محمد أحمد (2017)** استخدام تطبيق الواتس أب على نطاق واسع. وحددت أهم دوافع استخدامه في سرعته في نقل المعلومات، وسهولة استخدامه مقارنةً بالتطبيقات الأخرى. كما تمثلت المواد الأكثر تبادلاً بين مجتمع الدراسة في الرسائل النصية والمواد التي لها علاقة بالدراسة والصور. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أهم إيجابيات استخدام واتساب تكمن في تأثيره الإيجابي على مجتمع البحث، في حين تتحدد أهم سلبياته، كما رآها مجتمع الدراسة، في رسائله التي تحمل معلومات كاذبة.

وعقدت دراسة **Tole وآخرين (2016)** مقارنة بين واتساب وفايبر وتليجرام باعتبارهم الأكثر رواجاً في ذلك الحين، وقدمت ملخصاً موجزاً بكل تطبيق ونشأته وميزاته مقارنة بالآخر. وخلص الباحث أيضاً إلى علاقة ذلك بالواقع، حيث تتأثر شعبية واتساب وفايبر وتليجرام بالبيئة أيضاً وتؤثر فيها. وكلما زاد استخدام الناس لتطبيقات التراسل الفوري، زاد عدد متابعيها.

وكان **استخدام تطبيقات التراسل الفوري وقت الأزمات الطارئة** محوراً لعدد من الدراسات؛ فمع اشتداد أزمة كورونا ولجوء عديد من المؤسسات الصحفية للعمل عن بعد، حاولت دراسة **فاطمة الزهراء عبدالفتاح (2021)** توصيف الممارسات الإدارية التي اتبعتها غرف الأخبار بالمؤسسات الصحفية المصرية لإدارة فرق العمل الصحفي عن بُعد حال جائحة كورونا. وتوصلت إلى اتباع غرف الأخبار

نماذج مختلفة من إدارة العمل عن بُعد، تشابهت في جوانبها التنظيمية مع إدارة العمل ما قبل الأزمة، ولكن مع استبدال التواصل المباشر بقنوات التواصل الإلكترونية، ومن ذلك استخدام تطبيقات المحادثة الفورية، على رأسها فيسبوك مسنجر وتليجرام وواتساب. كما كشفت عن تفوق هذه الوسيلة كوسيط تواصل على وسيلة الهاتف وزووم والبريد الإلكتروني وغيرها من أدوات الاتصال المعروفة في البيئة الإخبارية. وعن إمكانية الاستفادة من أدوات التراسل الفوري في مواجهة الطوارئ والأزمات، جاءت دراسة **أشرف مصطفى العزب (2018)** التي اقترحت تقنية لإيصال المعلومات للمتلقي بأقل تكلفة باستخدام مجسات مادية متصلة بخوادم يديرها مديرو الخدمة ويتحكمون فيها، في ظل احتمالية ارتفاع تكلفة إرسال المعلومات عبر الرسائل النصية القصيرة. وأشارت إلى أنه يمكن لرسالة واتساب أن تجوب العالم لاستنادها إلى خوادم الإنترنت على نحو أساسي، في حين تتوقف الرسالة النصية التقليدية SMS عند حد معين لارتباطها برقم هاتف يعمل بالأساس على شبكة محلية، حيث يتطلب الأمر اتصالاً دولياً كي يمكن توجيهها خارج إطارها المحلي.

فيما يتعلق بمدى الاعتماد على تطبيقات الهواتف الذكية عموماً وخصائصها في الحصول على الأخبار والأسباب الكامنة وراء اعتماد المبحوثين على تلك الأجهزة للحصول على الأخبار، جاءت دراسة **فاتن الداغستاني (2020)**. وخلصت إلى أن تلك التطبيقات توفر معلومات واسعة وتغطية كاملة للأحداث التي يسعى المبحوثون إلى الوصول إليها، حيث يعتمدون على تلك الأجهزة بنسبة كبيرة في الحصول على الأخبار. وأضافت النتائج وجود علاقة دالة بين أسباب اعتماد المبحوثين على تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة والفائدة المتحققة من الاعتماد للتزود بالأخبار.

في السياق ذاته، جاءت دراسة **كريم محمد عادل عبدالعظيم (2019)** التي اعتمد فيها الباحث على نموذج يسر الاستخدام كإطار نظري في دراسة وصفية سعت إلى توصيف وتحليل تصميم وبنية تطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية لمواقع الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية المصرية والأجنبية، وكذلك تطبيقات الهاتف الحديثة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تنوع درجة موافقة المبحوثين على العبارات التي تقيس يسر استخدام تطبيقات مواقع الصحف والمواقع الإخبارية التي سبق لهم تصفحها فيما يتعلق بالتفاعلية الواجهية ما بين مرتفعة بدرجة كبيرة ومرتفعة على نحو أقل.

وأكدت دراسة **سماح عبدالرازق الشهاوي (2018)** أهمية مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي بوجه عام بالنسبة للصحفيين، حيث استهدفت التعرف على اتجاهات الصحفيين المصريين نحو توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض متعلقة بالعمل الصحفي، والتعرف على الاستخدامات الفعلية وتقييم

الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي. وأظهرت النتائج أن أهم استخدامات الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي في العمل الصحفي تتمثل في التعرف على وجهات نظر مختلفة بشأن الأحداث والقضايا، والتعرف على اتجاهات الأخبار، وتوجيه الجمهور إلى موقع الصحيفة التي يعمل بها الصحفي، وكذلك التفاعل مع الجمهور، والبحث عن المعلومات، ومتابعة مصادر معينة.

المحور الثاني: تأثيرات استخدام وسائل الإعلام الحديثة وفي مقدمتها تطبيقات التراسل الفوري، وشبكات التواصل الاجتماعي، على أطراف غرفة الأخبار والمنتج الإخباري والعلاقة بين القائم بالاتصال والجمهور والتفاعل بينهما، والعلاقة بين الثقة بالتطبيقات ومصداقية التبادلات عبرها.

خرجت عديد من الدراسات بنتائج أفادت بوجود **تأثيرات إيجابية عديدة لاستخدام تطبيقات**

التراسل الفوري في العمل لاسيما الإخباري، منها دراسة **Rajendran J.A. وآخرين (2019)** التي خلصت إلى أن استخدام التراسل الفوري له فوائد عديدة في مجال العمل. ورغم عدم الاعتماد على التراسل الفوري رسمياً، فقد أتاح عديداً من المنافع فيما يتعلق بتعددية المهام وتوفير الوقت، كما أنه أداة فعالة ويعول عليه ومجاني. وأهم ما في الأمر، بحسب الدراسة، دوره في تحقيق علاقات اجتماعية أفضل في بيئة العمل. وأوصت الدراسة أنه بالإمكان تحويل التراسل الفوري إلى آلية عمل رسمية.

وفي سياق مشابهه، جاءت نتائج دراسة **عماد عبد الأمير الشريفي الحسيني (2015)** التي تناولت استخدام تقنية التراسل الفوري كأداة في بيئة العمل. واتضح من خلال هذه الدراسة، التي اقتصر على بعض أدوات التراسل الفوري الإلكتروني القديمة، مثل البريد الإلكتروني، وبرامج المحادثة، وشبكات الإنترنت، والمؤتمرات الإلكترونية، والرسائل الهاتفية، أن استخدام الرسائل الإلكترونية في التعاملات اليومية للأعمال التي يناط بها العاملون يزود المنظمات بقيمة مضافة لتحقيق جودة عالية في مخرجات العمل وأدائها.

أما دراسة **Belair-Gagnon & Agur (2019)**، فخلص فيها الباحثان، وعبر مقابلات متعمقة مع مراسلين أجانب في مؤسسات صحفية ذات حيثية في كل من هونج كونج والصين، إلى أن السمات المميزة لتطبيقات الدردشة تتحدد في تشجيعها على المحادثات الخاصة بدلاً من المشاركات العلنية المرصودة في محركات البحث. وخلص الباحثان من واقع تلك المقابلات وسياقها الزمني إلى حرص الصحفيين والمؤسسات الإخبارية، عند تغطية الاضطرابات السياسية وغيرها من القصص سريعة الحركة، على تطوير سياسات تحريرية والاعتماد على شبكة من المصادر الموثوقة أو الرسمية لإثبات دقة

التحقق من المحتوى المُستقى من تطبيقات الدردشة. وبذلك سلط المراسلون الضوء على دورهم كمحكمين في الحقائق الموثوقة في النظام الاجتماعي والتقني لتطبيقات الدردشة وفي التقارير.

وحددت دراسة هشام سمير زقوت (2016) الإشباع المتحققة من استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي في "زيادة المعرفة بالأخبار"، ثم "جعلتني اجتماعياً"، ثم "الشعور بالأمان" في المرتبة الثالثة. وخلصت الدراسة كذلك إلى أن أبرز الإيجابيات لتلك التطبيقات تتمثل في سرعة تلقي الأخبار، يليها سهولة الحصول على المعلومات. كما أجاب بعض المبحوثين بأن استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي أثر إلى حد ما، وذكر آخرون أنه أثرت إلى حد كبير.

وخلصت دراسة عبدالله علي الزلب وبشار مطهر (2012) إلى أن 25.8% من المبحوثين زاد إدراكهم بالخدمات الإخبارية عبر الهاتف المحمول، حيث تصدرت رسائل SMS عبر الهاتف المحمول قائمة مصادر المعلومات بنسبة 68.3%، تليها الصحف في المرتبة الثانية بنسبة 61%، ثم الفضائيات في الترتيب الثالث بنسبة 57%. كما كان دافع التعرف على الأنباء العاجلة أبرز دوافع استخدام المبحوثين للخدمة الإخبارية عبر الهاتف المحمول بنسبة 97.6%.

وانتهت دراسات أخرى إلى تباين مردود استخدام تطبيقات التراسل الفوري بين الإيجابي والسلبي؛ ففي دراسة لـ Agur (2019)، وجدت الدراسة أن تطبيقات التراسل الفوري لها وجهان في العمل الإعلامي من حيث الترابط والعزلة على السواء؛ ففي زاوية الترابط، سمحت التطبيقات بتواصل أيسر وأوسع للمؤسسات الإعلامية مع جيل الشباب. كما كانت تطبيقات التراسل الفوري واسعة الانتشار، بحيث صارت عديداً من الحملات السياسية ومجموعات الناشطين حاضرة بقوة على تلك التطبيقات، كما أصبح للصحفيين والمراسلين صلات وروابط أقوى بتلك المصادر.

وفي تشيلي وبخصوص واتساب، خلصت دراسة Dodds (2019) إلى أنه رغم ما يتيح التطبيق من إمكانية الوصول إلى كم أكبر وأسرع من المعلومات بتكلفة أقل، فهو يغير من طريقة تفاعل بعض الصحفيين مع عملية صنع الأخبار، ومع مصادرها. ويرى الباحث أنه لا بد من الانتباه إلى الاختلافات بين الأجيال في هذه الأمور، حيث إن هذه التقنيات، ومنها التراسل الفوري، ربما تسبب تراجعاً في مهارات الصحفيين الكبار، وربما تحرم الصحفيين من الأجيال الجديدة من اكتساب وتعلم مهارات الاتصال المباشر وجهاً لوجه في جمع المعلومات.

وأوضحت دراسة Abudaqa وآخرين (2019)، التي تناولت تأثير استخدام التراسل الفوري على جودة العمل عبر استبانة استطلعت آراء 134 مفردة مستندة إلى نظرية الشبكات الاجتماعية، أن أدوات

التراسل الفوري قد تؤدي إلى تعطيل العمل إذا تدفق كم كبير من الرسائل، بما يؤدي إلى ضغط العامل، وكذلك إذا توقفت خدمة الإنترنت، بما يؤثر على استخدام تلك الأدوات في التوصل من الأساس، إلا أن أدوات التراسل الفوري تعمل على تحسين جودة الاتصال بين العمال، وتحسين جودة المنتج بمساعدتهم على إنجاز مهامهم.

وعن تأثير استخدام تقنية التراسل التقليدية الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني، كأداة في بيئة العمل، خلصت دراسة **عماد عبدالأمير الشريف الحسني (2019)** إلى تأثير زيادة الثقة المتبادلة وجودة التواصل بين العاملين على زيادة الإنتاجية التي تمثلت في مخرجات العمل، كما يمكن أن تسترشد إدارات المؤسسات بذلك لتدريب العاملين على تداول كثير من الأعمال اليومية باستخدام هذا النوع من التراسل، لتوفير الوقت وسرعة إنجاز المعاملات. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي ذلك إلى تأخير أداء المهام أو الانزعاج بسبب طول مدة الاستخدام، بما يؤثر على أداء المنظمة.

وفيما يتعلق بتأثير الوسائط الإعلامية المُستحدثة عمومًا على أداء القائم بالاتصال، خلصت دراسة **حمدي ربيع طنطاوي (2019)** إلى أن ظهور الوسائط الإعلامية المُستحدثة سهل آلية العمل الصحفي فيما يخص تغطية الأخبار فورًا من موقع الأحداث، كما يسر عملية التواصل مع مصادر الأخبار. ومن بين أهم نتائج الدراسة أن 70.8% من الصحفيين يرون أن ظهور الوسائط الإعلامية المُستحدثة سهل آلية العمل الصحفي فيما يخص تغطية الأخبار فورًا من موقع الأحداث وتيسير عملية التواصل مع مصادر الأخبار. إلا أن الدراسة أكدت التأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على معيار المصداقية في العمل الصحفي، حيث رأى 8.50% من الصحفيين أن السبق أصبح أهم من دقة الخبر، كما أصبحت المعلومات المنشورة على تلك المواقع مصادر رئيسية في صناعة الأخبار، مما أفقد هذه الأخبار مصداقيتها في بعض الأحيان.

وفي المقابل، توصلت دراسات أخرى إلى أن **أدوات الاتصال الحديثة، ومن بينها تطبيقات التراسل، تترك آثارًا سلبية وتحديات بالنسبة لمستخدميها،** منها دراسة **خالد زكي أبو الخير (2021)** عن طبيعة الأدوار والوظائف التي يقوم بها محررو شبكات التواصل الاجتماعي وأهم المعايير الحاكمة لأدائهم. وحددت الدراسة التحديات التي تواجه هؤلاء المحررين في ممارسة عملهم في العمل تحت ضغط بسبب قلة أعداد العاملين بأقسام التواصل الاجتماعي، مقارنة بالإقسام الأخرى بالموقع الإلكتروني، وارتفاع الأعباء المُلقاة على عاتقهم، إضافة إلى تحدي تعذر التفاعل السريع مع الجمهور، خاصة في الأحداث

المثيرة للجدل، والمشكلات التقنية المرتبطة بالإنترنت داخل غرفة الأخبار، وصعوبة التحقق من بعض الأخبار والفيديوهات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وحظيت الآثار الجسدية والنفسية والعصبية للإسراف في استخدام التقنيات الرقمية باهتمام عديد من الباحثين؛ فقد أشارت دراسة **Alberto Ardèvol-Abreu** وآخرين (2022) إلى أن عدد مستخدمي تطبيقات التراسل الفوري على الهاتف المحمول في تزايد مستمر. وأوضحت النتائج أنه رغم كون تطبيقات التراسل الفوري عبر الهاتف المحمول وسيلة مهمة ومواكبة للحياة اليومية، قد تعمل كمحفز للإجهاد الناتج عادةً عن الإسراف في استخدام الأدوات التكنولوجية **Technostress**، بسبب عدم قدرة المستخدمين على التعامل مع متطلبات التطبيق بطريقة صحية. واقترح البحث بنية رباعية الأبعاد لتقنية التراسل الفوري، تتكون من الحمل الزائد، والغموض والغزو والإلحاح.

وفي إطار تأكيد أن التقنية سلاح ذو حدين، خلصت دراسة **Rosenbaum, M** وآخرين (2021) إلى أنه رغم الفوائد المتعددة للتقنيات الرقمية، فإنها تعرض مستخدميها لمخاطر، حيث وقع عديد من مستخدمي الأدوات الرقمية ضحايا لوقائع تتم عبر الإنترنت، وسرقة للهوية، وخرق للبيانات. وفي السياق ذاته، جاءت دراسة **Li J** وآخرين (2021) لرصد تأثير كثافة استخدام تطبيق ويتشات على العزلة الاجتماعية، والشعور بالوحدة والرفاهية خلال فترة إغلاق جائحة كورونا. وبالتطبيق على عينة تتكون من 1805 مفردة من المبحوثين الصينيين، اتضح أن التفاعلات التي تمت عبر ويتشات أثناء فترة الإغلاق، بهدف تعويض التفاعلات الحقيقية الغائبة بسبب قيود التباعد الاجتماعي، أدت في الواقع إلى تهديد الصحة العقلية للمبحوثين، وخاطرت برضاهم عن حياتهم، في حين كان المنتظر تعويضهم على نحو صحي وإيجابي عن الأنشطة الاجتماعية الواقعية التي حُرِّموا منها.

وبخصوص الثقة في الوسيلة وعلاقة ذلك بمصداقية المحتوى المتبادل عليها، خلصت دراسة **وسام كمال (2021)** إلى أنه رغم اعتبار الهاتف المحمول الوسيلة الأولى للمتابعة الإخبارية ومتابعة النقاشات حول الأحداث المهمة لدى المستجيبين عينة الدراسة، عبر التطبيقات ذات الصلة، يليها التلفزيون، فإن التلفزيون يعد أكثر مصداقية من شبكات التواصل الاجتماعي. واتضح أيضاً ندرة الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية المتمثلة في الراديو والصحف والمجلات، وقلة مصداقيتها لدى الجمهور عينة الدراسة، مما يعني تفوق شبكات التواصل الاجتماعي في هذا الأمر على وسائل الإعلام التقليدية المسموعة والمطبوعة.

كذلك خلصت دراسة همسة بسام إسماعيل النفار وإيهاب أحمد عوايص (2020) إلى اهتمام الصحفيين الفلسطينيين بمتابعة مجموعات واتساب للحصول على الأخبار والمعلومات، وثقتهم بدرجة كبيرة في الأخبار المنشورة عبر مجموعات على تطبيق واتساب بنسبة 42.8% من العينة. كما أوضحت النتائج أن سهولة نشر الشائعات على مجموعات واتساب تعد أبرز سلبيات تلك المجموعات بنسبة 76.6% من العينة.

وجاء في نتائج دراسة Agur (2019)، كما ذكر سلفاً، أن أهم سمات تطبيقات الدردشة أو التراسل تتمثل في إعدادات الإغلاق والخصوصية التي تسمح بقدر كبير من التفاعل المغلق، الذي من شأنه ذلك أن يؤثر على مدى وصول الصحفيين أو المرسلين المستخدمين لتلك التطبيقات كوسيلة لاستكشاف البيئة، وأن عديداً من التطبيقات تستخدم حالياً نظام التشفير لحماية المحادثات، وتشجع على مستوى أعلى من الثقة بين المشاركين في المراسلات.

وكانت التطبيقات وسيلة مهمة لجمع الأخبار وتعزيز الثقة والعلاقة مع المصادر، كما جاء في دراسة لـ Valerie-Gagnon وآخرين (2017)، حيث وجد الباحثون أن تطبيقات التراسل الفوري صارت وسيلة أساسية في العمل الصحفي بفضل عديد من الوظائف والخصائص التي تحلت بها هذه التطبيقات. وأوضح الباحثون أن في هونج كونج مثلاً، لجأ الصحفيون إلى هذه التطبيقات لإتمام عمليات تواصل مباشرة من أجل جمع الأخبار. وخلصت النتائج إلى أن تطبيقات الدردشة عبر الهاتف تقدم فرصاً وتحديات أمام الصحفيين الذين يسعون إلى بناء الثقة مع مصادرهم، وللحفاظ على مصادرهم آمنة.

وتناولت دراسات إضافية خواص الأمان في تطبيقات التراسل الفوري كأحد أسباب الثقة في

التطبيقات، منها دراسة Noriega وآخرين (2022) التي استهدفت إبراز بعض الاعتبارات الأمنية لاستخدام تطبيقات المراسلة الفورية للاتصال الداخلي في بيئات العمل. وأوضحت النتائج أن الاعتبارات الأمنية في تطبيقات المراسلة الفورية للاتصال الداخلي تشمل تقنيات الأمان، وممارسات الأفراد الفردية، والتدابير التي اعتمدها الشركة، وجميعها استهدفت تحسين إدارة الأمان.

واستمر البحث عن مزيد من الأمان لتطبيقات التراسل لطمأنة المستخدم في عديد من الدراسات، حيث جاء في دراسة Dowling وآخرين (2022) أن أنظمة المراسلة الآمنة على تطبيقات، مثل Signal، تعتمد على قنوات خارج النطاق Out-of-band، للتحقق من صدق الاتصال الممتد وأصالته. ومع ذلك، نادراً ما يجري المستخدمون عمليات التحقق خارج هذا النطاق في الواقع العملي. واقترح الباحثون في دراستهم طريقة جديدة لإجراء عملية تحقق متواصلة أثناء جلسة المراسلة الآمنة دون الحاجة

إلى قناة خارج النطاق. وتسمح هذه الآلية، بحسب الدراسة، باكتشاف أي تهديد محتمل للمحتويات الخاصة طويلة الأجل على التطبيق. ورغم تركيز الدراسة على بروتوكول تطبيق سيجنال، فإن مفهوم التحقق المستمر وخطواته يمكن تكييفه مع بروتوكولات تطبيقات مراسلة أخرى في المحادثات الممتدة، لتوفير أقوى ضمانات الأمان والتحقق أثناء تلك الاتصالات.

وتناولت عديد من الدراسات مدى استخدام خاصية التفاعلية التي تتيحها وسائل الإعلام الرقمية الحديثة، مثل تطبيقات التراسل الفوري، بين القائم بالاتصال والجمهور، حيث تباينت النتائج من حيث حيوية التفاعل وانعدامه؛ ففي مجال الإعلام الرقمي عمومًا، سعت دراسة إسلام عبدالرؤوف (2020) إلى رصد وتوصيف رؤية الطلاب الوافدين في جامعة الأزهر الناطقين بغير العربية لمضامين التسامح وقبول الآخر على منصات الأزهر الإعلامية الرقمية الرسمية، ومدى إدراكهم لتلك المضامين من حيث اللغة، ومستوى تفاعلهم معها. ووفقًا لبعض نتائج التحليل الكيفي، لم يلاحظ الباحث أن مستوى التفاعل يتأثر بمستوى التعرض، حيث توفر الحرص على المتابعة لدى معظم أفراد العينة، وفسر الباحث اختلاف مستويات تفاعلهم بأسباب تتعلق بثلاثة أبعاد؛ يرتبط الأول منها بالمحتوى واهتمام الباحث به؛ فيكون التفاعل صعودًا وهبوطًا مرتبطًا بدرجة تعلق المحتوى باهتمام الباحثين، في حين يرتبط البعد الثاني بطبيعة سلوك استخدام الباحثين على المنصات الرقمية، بغض النظر عن نوع المحتوى، ويرتبط البعد الثالث بمستوى فهم الباحثين للغة وصياغة المحتوى على المنصات الرقمية للأزهر.

وناقشت دراسة ريهام درويش (2019) العوامل المؤثرة في تفاعلية الجمهور بالمواقع الإلكترونية المحلية وتأثيراتها على متخذي القرار. وأكدت النتائج أن المواقع الإلكترونية تتجاوب مع استفسارات الجمهور المتلقي بطريقتين؛ تتعلق الأولى منهما بعرض المواد بناء على أفضليات المستخدمين التي تتضح من خلال مشاركة تلك الموضوعات عبر شبكات التواصل والتراسل، في حين تكون الثانية من خلال رد المحررين والعاملين بالموقع على رسائل البريد الإلكتروني، وكذلك الرد الآلي عبر رسائل نصية على واتساب وغيره، بإعادة الاتصال بالمستخدم إذا كان الأمر طارئًا.

ورغم حث الجمهور على التفاعل في بعض الأحيان، أثبتت الدراسات إهمال الصحفيين لبعض جوانب هذا التفاعل؛ ففي ألمانيا، حاولت دراسة Koppers & Boczek (2019) استكشاف مدى تطوير غرف الأخبار لممارسات صحفية جديدة تضع في الاعتبار المكانة الكبيرة التي يتمتع بها تطبيق واتساب كأداة للتواصل النقال بين الأشخاص، مقارنة بباقي تطبيقات التراسل التي تُستخدم في المجال الصحفي. وأكدت الدراسة أن الصحفيين يستخدمون الإمكانيات المبتكرة لواتساب في مجال الأخبار بدرجة

متباينة. ورغم الاهتمام بخصائص الاتصال النقال في إستراتيجيات المنافذ الإخبارية، يتم أحياناً إهمال التفاعل مع الجمهور. ورغم طلبهم رسائل من الجمهور عبر واتساب وتلقيهم لهذه المدخلات، فإنهم استخدموا 2.3 % فقط من هذه المدخلات في تغطياتهم.

أما دراسة Ferrer-Conill وآخرين (2018)، فقد أجرت جملة من المقابلات المتعمقة مع عدد من محرري الصحف المتخصصين في دراسة بيانات الجمهور audience data، وانتهت إلى وجود اتجاهين نحو أهمية الجمهور في غرفة الأخبار؛ يتحدد الاتجاه الأول منهما في اتجاه غرف الأخبار حول العالم نحو إعادة تشكيل جذري في مهمتها الموجهة، بما يجعل الجمهور عنصراً جوهرياً. أما الاتجاه الثاني، فيشير في المقابل إلى أن المؤسسات الإخبارية تنفذ هذه العملية (إعادة التشكيل نحو الجمهور) بطرق وسرعات مختلفة، اعتماداً على عدد من العوامل، مثل بيئة الإعلام الإخباري، والنطاق التنظيمي وخلفية المؤسسة، والخصائص الفردية.

وبخصوص الحالة المصرية تحديداً، وفيما يتعلق بأهمية الرقمنة في المؤسسات الصحفية المصرية، جاءت دراسة طارق عبدالرؤوف مرعي عارف (2022) التي سعت إلى الوقوف على واقع التحول الرقمي بالمؤسسات الصحفية المصرية، وما اتخذته من إجراءات لمواكبة الثورة التكنولوجية. وأكدت نتائج الدراسة اتفاق قيادات المؤسسات الصحفية والخبراء على أن التكيف مع الرقمنة لم يعد ترفاً، إنما ضرورة حتمية لضمان استمرارية هذه المؤسسات ويقائها، وتعزيز دورها الإخباري. وكذلك اتفقوا على ضرورة وضع إستراتيجية متكاملة للتدريب داخل كل مؤسسة، تشمل تأهيل العاملين بها للقيام بوظائف رقمية جديدة لم تكن موجودة من قبل، والتعامل مع الوسائط المتعددة في مجال إنتاج المواد الصحفية واستخدام أنظمة تحريرية جديدة.

بعض من حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

1- بمراجعة التراث العملي، تمكن الباحث من تحديد نطاق بحثه ليتسع لعينة أوسع من تطبيقات التراسل الفوري في وضعيتها الحديثة مستنداً في انتقائها إلى إحصاءات حديثة موثقة، ودراسة استطلاعية سابقة على تنفيذ البحث.

2- حدد الباحث نطاق بحثه في "تطبيقات التراسل الفوري" الخاصة بالهاتف المحمول والمطورة للهاتف حصراً دون غيرها من أدوات الاتصال الإلكترونية الأخرى، مثل الحاسب الآلي المكتبي الثابت، أو المتنقل (لابتوب أو تابلت). مع العلم أن لبعض هذه التطبيقات نسخة ويب web يمكن أن تضعها على الحاسب الآلي.

- 3- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مجالات استخدام التطبيقات في العمل الإخباري لتغطي الوظائف الأساسية لهذه التطبيقات في هذا العمل، بدءاً من كونها وسيلة اتصال بين الفريق والمصادر، مروراً بكونها وسيلة لجمع معلومات وأخبار من المصادر المختلفة، ثم وسيلة لنشر المنتج الإخباري وتوزيعه ومشاركته، وأخيراً كوسيلة للحصول على رجع صدى وتطوير تفاعل آني مع الجمهور متلقي الرسالة الإخبارية والمشارك في صنعها أحياناً.
- 4- حدد الباحث مجتمع دراسته ليكون أكثر شمولاً بما يثمر عن بحث متكامل به إجابة عن جل الأطروحات المتعلقة بموضوع البحث. ومن ذلك قام الباحث بتوسيع العينة لتشمل القائم بالاتصال بشقيه الممارس والمدير، والجمهور، معتمداً على نوعين من الدراسة الميدانية، كمية وكيفية.
- 5- دفعت الدراسات السابقة الباحث للتمييز بين تطبيقات التراسل الفوري وشبكات التواصل الاجتماعي، واختيار عينة معلومة من التطبيقات لا تسبب خطأً بين الوسيلتين لتجنب أي لبس.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: نظرية ثراء الوسيلة

ويمكن تلخيص أبرز فروض نظرية ثراء الوسيلة فيما يلي:

- تحتاج الرسالة الملتبسة إلى وسيلة أكثر ثراءً لفك هذا الغموض مقارنةً بتلك الواضحة.
- كلما زاد عدد القادرين على فهم الرسائل عبر وسيلة ثرية، زاد اعتقادهم أنها وسيلة ومفيدة.
- تسهم الرسائل الأكثر ثراءً في نقل دقيق لرد فعل الشخص تجاه الرسالة.
- كلما زاد ثراء الوسيلة، كانت الرسالة أكثر خصوصية، لما تحمله من إشارات لفظية وغير لفظية ولغة جسد وتنوع مقام الصوت والإيماءات.
- إن الوسيلة الثرية بمقدورها تعزيز العلاقة وترسيخها بين طرفي الاتصال.
- يتعين على مستخدمي وسائط الاتصال الأقل ثراءً مراعاة قيود هذه الوسيلة فيما يتعلق برجع الصدى.

ثانياً: مدخل الاستخدامات والتأثيرات

ويمكن إيجاز أبرز فروض مدخل الاستخدامات والتأثيرات التي نتجت عن إدخال تحديث على فروض نظرية الاستخدامات والإشباع، كما رصدها الباحث من المواقف التي استشهد بها سلفاً، فيما يلي:

- إن متلقي الرسالة الإعلامية عنصر نشط في اختيار أو استخدام الوسيلة التي يتابعها، كي يحقق إشباعات معينة من المتابعة لتلك الوسيلة.
- إن الأفراد يقومون باختيارات واعية من بين العناصر المختلفة للمضمون الاتصالي، وبذلك تتوقف درجة تنوع التأثيرات الاتصالية على طبيعة حاجة أفراد الجمهور.
- إن الظروف الشخصية والخلفيات والاجتماعية والنفسية تؤثر على دوافع وعادات التعرض لوسائل الإعلام، وعلى توقعات الجمهور عن المنافع والفوائد التي تتيحها الوسيلة، التي من شأنها أن تحدد اختيارات استخدام وسائل الإعلام وعاداته.
- إن الاتصال علاقة أو فعل تشاركي، وليس مجرد شيء يفعله شخص لشخص آخر. وبجانب الاختيار الواعي النشط، يعد متلقي الرسالة مشاركاً نشطاً ومنفاعلاً في توزيع المحتوى وإنتاجه.
- إن التفاعل يعني الدرجة التي يتحكم بها المشاركون في عملية الاتصال المشترك ويتبادلون فيها الأدوار. ويعني التحكم المدى الذي يمكن للفرد أن يختار فيه التوقيت، والمحتوى، وتسلسل إجراء الاتصال، والبحث عن خيارات بديلة.
- كلما زاد الاعتماد على الوسيلة، زادت احتمالية أن يكون للوسيلة تأثيرات على أفراد الجمهور.
- إن قرار دخول اتصال معين تحركه أهداف واستخدامات يحددها الفرد ذاته، وتعزز المشاركة النشطة في عملية الاتصال تأثيرات التعرض أو تحدها أو تؤثر فيها.
- إن الأفراد يختارون الوسائط التي من المحتمل أن تلبى احتياجاتهم، ويستهلكون انتقائياً محتوى تلك الوسائط، وقد يكون أو لا يكون هناك أي تأثير.
- هناك علاقة بين مجموعة المنافع التي يحصل عليها الجمهور من استخدام الوسيلة الإعلامية من جهة، وتأثيرات تلك الوسيلة عليه من جهة أخرى، حيث تتنوع التأثيرات بتنوع التعرض، والوسائط والغايات والاستخدامات.
- قد تؤدي بعض أنشطة جمهور الوسيلة إلى تثبيط تأثيراتها، وهو ما يُطلق عليه النشاط المعوق للتأثيرات الاتصالية، في حين قد تعزز أنشطة أخرى تلك التأثيرات، ويُطلق عليها الأنشطة الداعمة للتأثيرات الاتصالية.

تساؤلات الدراسة:

أولاً: التساؤلات الخاصة بالجمهور

- 1- ما طبيعة استخدام الجمهور لتطبيقات التراسل الفوري في الحصول على الأخبار مقارنةً بالوسائل التقليدية والجديدة الأخرى؟
- 2- ما تطبيقات التراسل الفوري المفضلة لدى الجمهور في التفاعل مع الأخبار ومع القائم بالاتصال؟
- 3- ما هي دوافع استخدامهم للتطبيقات في المجال الإخباري؟ وميزات هذا الاستخدام من وجهة نظرهم؟
- 4- ما مستوى ثقة الجمهور في تطبيقات التراسل كوسيلة إخبارية؟
- 5- ما مدى تأثير استخدام تطبيقات التراسل في الغرض الإخباري على الجمهور؟
- 6- ما مستوى تفاعل الجمهور مع الرسالة الإخبارية ومع القائم بالاتصال عبر تطبيقات التراسل الفوري؟
- 7- ما أساليب هذا التفاعل ومعوقاته إن وجدت؟
- 8- لماذا يمتنع الجمهور أحياناً عن التواصل مع القائم بالاتصال عبر تطبيقات التراسل الفوري؟
- 9- هل زاد استخدام الجمهور لتطبيقات التراسل الفوري إخبارياً خلال أزمة مثل وباء كورونا؟
- 10- ما الذي يضيفه الجمهور للعمل الإخباري عبر تطبيقات التراسل الفوري وماذا يحسب عليه؟

ثانياً: التساؤلات الخاصة بالقائم بالاتصال

- 1- ما طبيعة استخدام القائم بالاتصال في غرف الأخبار في مصر لتطبيقات التراسل الفوري؟
- 2- ما دوافع استخدام القائم بالاتصال لتطبيقات التراسل في العمل الإخباري؟
- 3- ما الميزات التقنية التي تتمتع بها التطبيقات المفضلة لدى القائم بالاتصال في الأخبار؟
- 4- أي التطبيقات أكثر تميزاً لدى القائم بالاتصال في مجال العمل الإخباري؟
- 5- لماذا يتفوق واتساب عالمياً ومحلياً كتطبيق ترسل فوري في جل الوظائف ومنها الإخبارية؟
- 6- لماذا جمدت مؤسسات صحفية مصرية قنواتها على تطبيق تليجرام في مجال الأخبار؟
- 7- ما طبيعة المحتوى الذي يحصل عليه القائم بالاتصال من تلك التطبيقات؟
- 8- لماذا تمتنع مؤسسات إخبارية عن التفاعل مع الجمهور عبر تطبيقات التراسل الفوري في الأخبار؟
- 9- ما المعوقات التي تؤثر على استخدام القائم بالاتصال الممارس لتلك التطبيقات؟
- 10- ما موقف القائمين بالاتصال من استخدام تطبيقات التراسل الفوري في غرف الأخبار؟
- 11- كيف يؤثر استخدام تطبيقات التراسل على مخرجات غرفة الأخبار، وعلاقات العمل في المؤسسة؟
- 12- كيف يرى القائم بالاتصال الثقة في تطبيق يُستخدم في العمل الإخباري ومصادقية المحتوى عليه؟
- 13- ما هي موانع أو محفزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري في التواصل مع الجمهور العادي؟
- 14- هل توفر المؤسسات أدوات ومدونات وتدريباً لاستخدام تطبيقات التراسل مهنيًا؟

15- كيف ينظر قادة المؤسسات لمستقبل استخدام تطبيقات التراسل في العمل الإخباري بمؤسساتهم؟ فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة فروض محددة، هي:

أولاً: دراسة الجمهور

- الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بصفة عامة لتصفح الأخبار، وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مميزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار، وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار، وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مميزات تطبيقات التراسل الفوري، وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بصفة عامة لتصفح الأخبار، وأشكال التفاعل مع الأخبار المقدمة عبر هذه التطبيقات.

ثانياً: دراسة القائم بالاتصال الممارس

- الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري، ودوافع استخدام هذه التطبيقات في العمل الإخباري.
- الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري، ومميزات استخدام هذه التطبيقات.
- الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري، وسلبيات استخدام هذه التطبيقات.
- الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري، ونمط الاستجابة لهذه التطبيقات.
- الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مستوى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري، والحرص على نشر الإنتاج الإخباري.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية. وهدفها الحصول بطريقة علمية على معلومات وبيانات دقيقة عن موضوع الدراسة، للوصول إلى وصف دقيق لكل ما يتعلق بهذا الاستخدام، من خلال رصد طبيعته ونمطه وتأثيراته والعوامل التي تحكمه، من أجل تقديم تفسيرات علمية ومنطقية لمشكلة الدراسة وصياغة فروضها وإطارها النظري، وتقديم خطط مستقبلية للظاهرة، وهي استخدام التطبيقات إخبارياً.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح، وذلك بتطبيق دراسة ميدانية على عينة من الجمهور العام مستخدم تطبيقات التراسل، وعلى عينة من الصحفيين الممارسين القائمين بالاتصال في المجال الإخباري. واستخدمت الدراسة صحيفتي استبانة ضمت كل منهما محاور عدة لمحاولة رسم تصور شامل وواقعي ودقيق لأوجه هذا الاستخدام، من خلال دراسة ميدانية شملت أفراد الجمهور، وإجراء مقابلات متعمقة مع عينة من الصحفيين المديرين لاستكمال هذا التصور من جوانبه المختلفة.

أدوات جمع البيانات: أولاً: صحيفة الاستبيان

تم تخصيص صحيفة مستقلة لكل من الجمهور العادي والقائم بالاتصال الممارس، استهدفت جمع البيانات والمعلومات حول كل ما يتعلق باستخدام تطبيقات التراسل الفوري الإخباري من جانب كل طرف، من خلال مجموعة من المحاور التي اشتملت على أسئلة تم استنباطها في ضوء أهداف الدراسة.

فيما يتعلق بصحيفة الاستبيان الخاصة بالجمهور العادي، فقد طبقها الباحث على عينة مقصودة من مستخدمي تطبيق واحد على الأقل من تطبيقات التراسل الفوري الإخبارية، شملت 231 مفردة.

فيما يتعلق باستبانة باستمرار استبيان القائم بالاتصال، فقد طبقها الباحث على عينة من القائمين بالاتصال الممارسين شملت 182 مفردة.

ثانياً: أداة المقابلة المتعمقة شبه المقننة

طبقت الدراسة على (12) شخصية مسئولة في مؤسساتها الصحفية، حيث اجتهد الباحث في أن يمثلها تمثيلاً متكافئاً ومتوازناً يعبر عن الأنواع المختلفة لغرف الأخبار التقليدية والحديثة على السواء. وشملت العينة رؤساء أقسام، ومديري تحرير، ومديري غرف أخبار، وواضعي سياسات تحريرية، ومسؤولي نشر وتوزيع، ومديري تنفيذي بمؤسسة متعددة المنصات، ومدير المكتب الخارجي لإحدى المؤسسات الإخبارية العربية الكبرى التي لها مكتب كبير في القاهرة، ورئيس تحرير السوشيل ميديا بمؤسسة إعلامية دولية لها مكتب كبير في القاهرة أيضاً.

مجتمع الدراسة:

القائمون بالاتصال: هم جموع الصحفيين الممارسين والمديرين في غرف الأخبار الناطقة بالعربية في مصر، والموجهة إلى الجمهور المحلي أو الجمهور العربي بالمؤسسات الإعلامية الإخبارية المختلفة، مثل الهيئة الوطنية للإعلام، والقنوات المحلية التابعة للقطاع الخاص، ومكاتب المراسلين المعتمدين بمصر لشبكات تليفزيونية عربية أو أجنبية، ودور النشر، والمؤسسات الصحفية المطبوعة والإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الإخبارية.

الجمهور متلقي الرسالة: هم كل الحاصلين على مؤهلات جامعية وما فوقها، ممن يستخدمون تطبيقات تراسل فوري، جملة أو إحداها على الأقل، في مطالعة الأخبار والتفاعل معها ومع القائم بالاتصال.

التطبيقات: هي كل تطبيقات التراسل المعروفة وشائعة الاستخدام من جانب الجمهور العام والقائم بالاتصال، خاصة في المجال الإخباري، دون أن تكون حصراً عليه.

عينة الدراسة: هي عينة عمدية من القائمين بالاتصال من الصحفيين الممارسين شملت 182 مفردة من إجمالي 184 استمارة تم الحصول عليها إلكترونياً، بعد استبعاد غير المؤهلة منها.

وبالنسبة لعينة الجمهور، فهي أيضاً عينة عمدية من الحاصلين على مؤهل عالٍ فيما فوق، بعدد 231 مفردة.

وبالنسبة للصحفيين المديرين، انتقى الباحث عمداً مجموعة ضمت 12 مفردة من كبار الصحفيين في مواقعهم، بما يمثل 12 غرفة أخبار أو صالة تحرير تقليدية مطبوعة ومرئية ومسموعة، وحديثة إلكترونية ورقمية، ومتنوعة التمويل والسياسة التحريرية والملكية والإدارة محلية وعربية وأجنبية عاملة في مصر.

اختبار الصدق والثبات لصحفتي إستبانة الجمهور والقائم بالاتصال الممارس:

في استقصاء الجمهور، أجرى الباحث اختباراً قبلياً لاستمارة الاستبيان، بالتطبيق على جزء من العينة، بلغ عدده (23) مبحوثاً، للتأكد من اتساقها وخلوها من الأخطاء. وكذلك الحال بالنسبة لاستقصاء القائم بالاتصال الممارس: قام الباحث بإجراء اختبار قبلي لاستمارة الاستبيان على جزء من العينة بلغ عددها (10) قائمين بالاتصال من الصحفيين الممارسين تنوعت أدوارهم الوظيفية ومؤسساتهم. وقبل نشرها إلكترونياً للمبحوثين خضعت استمارة الإستبيان لمراجعة لجنة تحكيم ضمت تسعة أكاديميين للاستبانة الأولى وأحد عشر بأضافة خبيرين للثانية.

خصائص التطبيقات موضع البحث: اختار الباحث عينة تتكون من عشرة تطبيقات متنوعة في كل صحيفة استبيان من بين عدد كبير من تطبيقات التراسل المعروفة والمُستخدمة من جانب مجتمع الدراسة بفئتيه. وتتحدد هذه التطبيقات في واتساب، ومسنجر، وتليجرام، وسكايب، وفايبر، وسيجنال، ولاين، وسنابشات، وكاكاوتوك، وآي سي كيو ICQ بالنسبة للجمهور، وأستبدلت ميكروسوفت تيمز بأي سي كيو في استبانة استبيان القائم بالاتصال الممارس.

الإطار الزمني للدراسة: بعد إنجازه مضمون الفصلين المنهجي والمعرفي خلال عام 2021، أتم الباحث الشق التطبيقي من دراسته الكمية والكيفية، وشملت توزيع الاستبيانات، وإجراء المقابلات المتعمقة ومراجعتها، وإنجاز التحليل الإحصائي الكمي والكيفي في الفترة من فبراير 2022 حتى يوليو 2022، بينما تم تحديث الدراسات السابقة حتى أكتوبر 2022.

نتائج الدراسة الميدانية الكمية (الجمهور والقائم بالاتصال الممارس)

القسم الأول : نتائج الدراسة الميدانية على عينة من الجمهور مستخدمي تطبيقات التراسل

إخباريا

المحور الأول: معدلات استخدام تطبيقات التراسل الفوري

1- الوسائل المُستخدمة للحصول على الأخبار اليومية

أوضحت النتائج أن الوسائل التي يستخدمها المبحوثون للحصول على الأخبار اليومية، حيث جاء في مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك/ تويتر/ يوتيوب/ انستجرام) بمتوسط حسابي 2.64 ووزن نسبي 88%، تليها المواقع الإلكترونية للمؤسسات الاعلامية بمتوسط حسابي 2.20 ووزن نسبي 73.3%، ثم تطبيقات التراسل الفوري (واتساب، تليجرام، ماسنجر، فايبر...) بمتوسط حسابي 1.99 ووزن نسبي 66.4%، ثم التلفزيون بمتوسط حسابي 1.82 ووزن نسبي 60.8%، ثم تطبيقات المؤسسات الإخبارية المتخصصة على الهاتف المحمول بمتوسط حسابي 1.71 ووزن نسبي 57%. على حين جاء التلفزيون في مرتبة متوسطة بمتوسط حسابي 1.82 ووزن نسبي 60.8%، والرسائل النصية إلى المرتبة قبل الأخيرة بين الوسائل المذكورة بمتوسط حسابي 1.29 ووزن نسبي 43.1%، وتراجعت للترتيب الأخير الجرائد الورقية بمتوسط حسابي 1.17 ووزن نسبي 39%.

2- وسائل متابعة خدمات المؤسسات الإخبارية المصرية وغير المصرية

كشفت النتائج فيما يخص وسائل متابعة خدمات المؤسسات الإخبارية المصرية وغير المصرية

عما يلي:

- تصدرت شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وانستجرام) قائمة الوسائل التي يستخدمها المبحوثون لمتابعة خدمات المؤسسات الإخبارية المصرية وغير المصرية، وقد استخدمها ما نسبته 71% من المبحوثين متابعي اليوم السابع، وما نسبته 68.4% من المبحوثين من متابعي المصري اليوم، وما نسبته 59.3% من المبحوثين متابعي سكاى نيوز- عربي. وتعني هذه النتيجة أن شبكات التواصل الاجتماعي كانت الأكثر استخداماً مع المواقع المصرية مقارنة بالمواقع غير المصرية.
- جاء تطبيق واتساب (أحد تطبيقات التراسل الفوري) في الترتيب الثاني لهذه الوسائل، وإن بدرجات استخدام أقل من شبكات التواصل الاجتماعي بفارق ملحوظ، وكان أكثر استخداماً بين متابعي جريدة الدستور بنسبة 8.2% والمصري اليوم والشروق وبي بي سي نيوز بنسبة 18% لكل منهم.
- كانت الرسائل النصية الأقل استخداماً بين وسائل متابعة خدمات المؤسسات الإخبارية المصرية وغير المصرية، حيث لم يزد أكبر عدد مستخدمين لها عن 7 مبحوثين بنسبة 3% في جريدة الشروق.
- على مستوى كل موقع من المواقع الإلكترونية المصرية (المصري اليوم، ومصرأوي، واليوم السابع، والشروق، والدستور، والأهرام، والوطن، وموقع أخبار مصر EgyNews، وإعلام دوت كوم، وفيتو، وولاد البلد)، وغير المصرية (الشرق الأوسط الدولية) والقنوات التلفزيونية المصرية (النيل للأخبار، وأكسترا نيوز، وصدى البلد، وسي بي سي) وغير المصرية (العربية، وبي بي سي نيوز عربي، وسكاى نيوز-عربي، الغد العربي، وروسيا اليوم، والجزيرة الإخبارية JSC) والمحطات الإذاعية المصرية (راديو مصر)، ووكالات الأنباء المصرية (وكالة أنباء الشرق الأوسط) وغير المصرية (رويترز-عربي)، فقد كانت أكثر الوسائل التي يستخدمها المبحوثون لمتابعة خدماتها شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وانستجرام)، يليها في المتابعة تطبيق واتساب، ثم البريد الإلكتروني أو النشرة البريدية.

3- معدل تصفح الأخبار اليومية عبر تطبيقات التراسل الفوري

كشفت النتائج فيما يخص معدل تصفح المبحوثين الأخبار اليومية عبر تطبيقات التراسل الفوري، حيث أشارت أكثريةهم بنسبة 45% إلى أنهم يتصفحونها يوميًا، يليهم من حيث العدد المبحوثون الذين يتصفحونها مرتين إلى ثلاثة أسبوعيًا بنسبة 29.5%، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذي يتصفحون

تطبيقات التراسل الفوري مرة كل أسبوع على الأقل 25.5% من إجمالي عينة الدراسة. ما يعني أن تصفح تطبيقات التراسل الفوري يمثل نشاطاً حياتياً تواظب على القيام به الغالبية من المبحوثين.

4- عدد ساعات تصفح الأخبار عبر تطبيقات التراسل الفوري في اليوم

أظهرت النتائج فيما يخص عدد ساعات تصفح الأخبار يومياً عبر تطبيقات التراسل الفوري، حيث أجابت غالبيتهم بنسبة 68.4% بأنهم يحرصون على تصفحها أقل من ساعة يومياً، يليهم من حيث العدد المبحوثون الذين يتصفحونها مرتين إلى ثلاثة أسبوعياً بنسبة 29.5%، على حين بلغت نسبة المبحوثين الذي يتصفحون تطبيقات التراسل الفوري من ساعة إلى ساعتين يومياً 19.9%، أما من يحرصون على تصفحها أكثر من ساعتين يومياً فبلغت نسبتهم 11.7% من إجمالي عينة الدراسة.

5- استخدام تطبيقات التراسل الفوري في الحصول على الأخبار اليومية من مؤسسات أو

مجموعات أو أفراد

أوضحت النتائج فيما يخص درجة استخدام تطبيقات التراسل الفوري في الحصول على الأخبار اليومية من مؤسسات أو مجموعات أو أفراد، حيث جاء في مقدمتها تطبيق واتساب بمتوسط حسابي 2.09 ووزن نسبي 69.6%، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر بمتوسط حسابي 2.04 ووزن نسبي 68.1%، ثم تليجرام بمتوسط حسابي 0.91 ووزن نسبي 30.3%. كما احتل فايبر وسناب شات وسيجنال ولاين المراتب التالية على التوالي بأوزان نسبية متقاربة، وحل تطبيق آي سي كيو وكاكاو في نهاية الترتيب من حيث أفضلية الاستخدام في مطالعة الأخبار بمتوسط حسابي متشابه عند 0.35 ووزن نسبي متلامس تقريباً عند 11.8% و 11.7% على التوالي.

6- مميزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار

وفيما يخص مميزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار، فقد جاء في صدارتها كونها متاحة بسهولة وفي متناول اليد عبر الهاتف بمتوسط حسابي 2.84 ووزن نسبي 94.7%، يليها سهولة التعامل مع التطبيقات على الهاتف بمتوسط حسابي 2.80 ووزن نسبي 93.2%، ثم إنها لا تتطلب مصروفات سوى الإنترنت ولا تستهلك وقتاً طويلاً في المطالعة بمتوسط حسابي 2.68 ووزن نسبي 89.3% لكل منهما، ثم دعم الرسالة بالصور والفيديو وغيرها بمتوسط حسابي 2.66 ووزن نسبي 88.7%.

المحور الثاني: دوافع استخدام الجمهور لتطبيقات التراسل الفوري في الحصول على الأخبار

7- دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري في الحصول على الأخبار اليومية

وفيما يخص دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار، فقد جاء في صدارتها "لأنها تلبي احتياجاتي في معرفة الأخبار أولاً بأول" بمتوسط حسابي 2.68 ووزن نسبي 89.2%، يليها "تدعم مخزوني المعرفي وتوسع ثقافتي" بمتوسط حسابي 2.44 ووزن نسبي 81.2%، ثم "اعتیاد مطالعة الأخبار كأمر روتيني عبر تلك الوسيلة" بمتوسط حسابي 2.32 ووزن نسبي 77.5%، ثم "لأنها تشعرني بأني قريب من مصدر الخبر وصانعيه" بمتوسط حسابي 2.19 ووزن نسبي 73%.

المحور الثالث: مستوى الثقة في/ ومصادقية تطبيقات التراسل الفوري لدى الجمهور

8- مستوى الثقة في تطبيقات التراسل الفوري كوسيلة للحصول على الأخبار اليومية

وكشفت النتيجة فيما يخص مدى ثقة المبحوثين في تطبيقات التراسل الفوري كوسيلة للحصول على الأخبار اليومية، عن صدارة تطبيق واتساب بمتوسط حسابي 2.04 ووزن نسبي 68.1%، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر بمتوسط حسابي 2.01 ووزن نسبي 67%، ثم قنوات تليجرام بمتوسط حسابي 1.91 ووزن نسبي 63.7%، ثم تطبيق سناب شات بمتوسط حسابي 1.55 ووزن نسبي 51.8%، ثم تطبيق سكايب بمتوسط حسابي 1.53 ووزن نسبي 51.1%.

9- دور ثراء تطبيقات التراسل الفوري في تعزيز ثقة المستخدمين في تناولها للأخبار اليومية:

وفيما يخص موقف المبحوثين من العبارات الخاصة بمدى ثراء تطبيقات التراسل الفوري، فقد جاء في مقدمة هذه الخصائص تحديث التطبيق للأخبار التي يعرضها باستمرار بمتوسط حسابي 2.57 ووزن نسبي 85.6%، تليها مساحة الحرية الممنوحة للتطبيق في تناوله للأخبار اليومية بمتوسط حسابي 2.33 ووزن نسبي 77.6%، ثم إتاحة الفرصة للجمهور للرد والمشاركة وعرض آرائه بمتوسط حسابي 2.30 ووزن نسبي 76.8%، ثم السمعة المهنية المعروفة عن التطبيق بمتوسط حسابي 2.25 ووزن نسبي 75%.

10- مدى الاعتقاد في مصادقية الأخبار التي تنشرها تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة

وبخصوص مدى الاعتقاد في مصادقية الأخبار التي تنشرها تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة، جاء في مقدمتها تطبيقا واتساب وفيسبوك ماسنجر بمتوسط حسابي 1.97 ووزن نسبي 65.6% لكل منهما، تليهما قنوات تليجرام بمتوسط حسابي 1.81 ووزن نسبي 60.3%، ثم تطبيق لاين بمتوسط حسابي 1.54 ووزن نسبي 51.5%، ثم تطبيق سناب شات بمتوسط حسابي 1.51 ووزن نسبي 50.4%. على حين تراجع

لترتيب الأخير في المصادقية لدي المبحوثين تطبيقاً فايرر بمتوسط حسابي 1.40 ووزن نسبي 46.8% وكاكاتوك بمتوسط حسابي 1.43 ووزن نسبي 47.5%.

11- دور مميزات تطبيقات التراسل في تعزيز مصداقيتها عند تناولها للأخبار اليومية

وفيما يخص موقف المبحوثين من دور كل عنصر من هذه العناصر في تعزيز مصداقية تطبيقات التراسل الفوري عند تناولها للأخبار اليومية، فقد جاء في مقدمة هذه العناصر الفورية والحالية في النشر بمتوسط حسابي 2.52 ووزن نسبي 84.1%، تليها تدعيم الأخبار بالصور الحية بمتوسط حسابي 2.45 ووزن نسبي 81.5%، ثم الحرية والاستقلالية في عرض الأخبار التي يتناولها التطبيق بمتوسط حسابي 2.39 ووزن نسبي 79.7%، ثم الدقة (إثبات المصدر والتواريخ والأرقام والإحصاءات) بمتوسط حسابي 2.26 ووزن نسبي 75.2%.

12- مستوى تأثير تطبيقات التراسل الفوري على مستخدميها:

وفيما يخص موقف المبحوثين من العبارات الخاصة بتأثير استخدام تطبيقات التراسل الفوري، فقد جاءت في الترتيب الأول عبارة "جعلتني هذه التطبيقات مستخدماً نشطاً في مجال متابعة الأخبار ومشاركتها" بمتوسط حسابي 2.29 ووزن نسبي 76.5%، تليها عبارة "جعلتني الأخبار التي ترد من التطبيقات المختلفة أكثر قدرة على مقارنة وفرز الأخبار الجيدة من الأخبار المُغرِضة" بمتوسط حسابي 2.28 ووزن نسبي 75.9%، ثم عبارة "جعلتني خصائص هذه التطبيقات على دراية بكيفية التحقق من صدق الخبر بمقارنة كل ما يرد منها" بمتوسط حسابي 2.24 ووزن نسبي 74.7%، ثم عبارة "جعلتني الأخبار الواردة من تطبيقات التراسل ارتبط بمؤسسات إخبارية دون غيرها وأركز على التفاعل معها باستمرار" بمتوسط حسابي 2.20 ووزن نسبي 73.4%.

المحور الرابع: تفاعلية الجمهور مع الأخبار المقدمة عبر تطبيقات التراسل الفوري المستخدمة

13- مدى التفاعل مع الأخبار المرسلّة عبر تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة

كشفت النتائج عن إن غالبية المبحوثين وبنسبة 57.1% لا يتفاعلون مع الأخبار المرسلّة عبر هذه التطبيقات، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذي يتفاعلون مع أخبار تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة 42.9% من إجمالي عينة الدراسة.

14- مستوى تيسير التفاعل عبر تطبيقات التراسل الفوري

وبشأن مستوى تيسير التفاعل عبر تطبيقات التراسل الفوري المختلفة، جاء تطبيق واتساب في صدارة هذه التطبيقات بمتوسط حسابي 1.57 ووزن نسبي 52.2%، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر بمتوسط حسابي 1.15 ووزن نسبي 38.4%، ثم قنوات تليجرام بمتوسط حسابي 0.89 ووزن نسبي 29.7%.

15- مستوى التفاعل مع الأخبار المقدمة عبر تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة

وفيما يخص أشكال تفاعل المبحوثين مع الأخبار المقدمة عبر تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة، فقد جاءت في مقدمة هذه الأشكال حجب أو حظر التطبيقات غير الموثوق في أخبارها بمتوسط حسابي 2.26 ووزن نسبي 75.4%، يليه مشاركتها مع الأصدقاء المشتركين في التطبيق ذاته بمتوسط حسابي 2.24 ووزن نسبي 74.7%، ثم مشاركتها عبر تطبيقات مماثلة وشبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط حسابي 2.18 ووزن نسبي 72.7%، ثم الرد على مصدر الرسالة باستخدام تعبيرات الإعجاب أو عدم الإعجاب فقط بمتوسط حسابي 2.07 ووزن نسبي 69%.

16- دوافع التفاعل مع الأخبار المقدمة عبر تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة

وبخصوص دوافع تفاعل المبحوثين مع الأخبار المقدمة عبر تطبيقات التراسل الفوري المُستخدمة، جاء على رأس هذه الدوافع لتأكيد حصولي على الخبر أو المعلومة بمتوسط حسابي 2.32 ووزن نسبي 77.4%، يليه للتعبير عن الإعجاب أو النقد للخبر بمتوسط حسابي 2.31 ووزن نسبي 77.1%، ثم لاستغلال خصائص التفاعل المتاحة عبر التطبيقات بمتوسط حسابي 2.24 ووزن نسبي 74.7%، ثم لكسب ثقة الآخرين في قدراتي وإطلاعي وروايتي للأحداث بمتوسط حسابي 2.08 ووزن نسبي 69.4%.

17- أسباب عدم التفاعل مع الأخبار المرسلّة عبر تطبيقات التراسل الفوري

وبشأن أسباب عدم التفاعل مع الأخبار المرسلّة عبر تطبيقات التراسل الفوري، جاء "لعدم وجود ضرورة تستدعي ذلك" في مقدمة هذه الأسباب بوزن مرجح 16.2%، يليه "لقناعتي بعدم تأثير تفاعلي على القائم بالاتصال" بوزن مرجح 14%، ثم "حتى أتجنب الدخول في جدال مع الآخرين" بوزن مرجح 13.3%، ثم "الضيق الوقت" بوزن مرجح 12.8%. وجاء "عدم توفر خاصية التفاعل من الأساس بالتطبيق" في مرتبة قبل الأخيرة بوزن مرجح 10.7% و"إغلاق خاصية التفاعل من قبل القائم بالاتصال" في المرتبة الأخيرة بوزن مرجح 9.9%.

نتائج اختبار الفروض البحثية للقسم الأول - الجمهور

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري

بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات.

من هذه النتيجة يمكن القول إن اختبار صحة الفرض الأول القائل بمعنوية العلاقة الارتباطية

بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات

قد انتهى إلى ثبوت صحته.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مميزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات.

من هذه النتيجة يمكن القول إن اختبار صحة الفرض الثاني القائل بمعنوية العلاقة الارتباطية بين مميزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات قد انتهى إلى ثبوت صحته.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات.

من النتيجة يمكن القول إن اختبار صحة الفرض الثالث القائل بمعنوية العلاقة الارتباطية بين دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات قد انتهى إلى ثبوت صحته.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى ثراء تطبيقات التراسل الفوري وتأثير استخدام هذه التطبيقات.

من النتيجة يمكن القول إن اختبار صحة الفرض الرابع القائل بمعنوية العلاقة الارتباطية بين مدى ثراء تطبيقات التراسل الفوري وتأثير استخدام هذه التطبيقات قد انتهى إلى ثبوت صحته.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وأشكال التفاعل مع الأخبار المقدمة عبر هذه التطبيقات

من النتيجة يمكن القول إن اختبار صحة الفرض الخامس القائل بمعنوية العلاقة الارتباطية بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وأشكال التفاعل مع الأخبار المقدمة عبر هذه التطبيقات قد انتهى إلى ثبوت صحته.

خلاصة القسم الأول من الدراسة الكمية: بعد استعراض النتائج التي أسفر عنها تطبيق الدراسة الميدانية بالاستبيان على المبحوثين عينة الدراسة من الجمهور مستخدمي تطبيق واحد على الأقل من تطبيقات التراسل الفوري للغرض الإخباري، يمكن استخلاص أبرز هذه النتائج التي خلصت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- أظهرت النتائج تراجع استخدام وسائل الإعلام التقليدية مقارنة بوسائل الإعلام الجديد.
- جاءت شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك/ تويتر/ يوتيوب/ انستجرام) في مقدمة الوسائل التي يستخدمها المبحوثون للحصول على الأخبار اليومية، تليها المواقع الإلكترونية للمؤسسات الإعلامية، ثم تطبيقات التراسل الفوري (واتساب، تليجرام، ماسنجر، فايبر...).

- تقدمت شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وانستجرام) قائمة الوسائل التي يستخدمها المبحوثون لمتابعة خدمات المؤسسات الإخبارية المصرية وغير المصرية، يليها تطبيق واتساب.
- كانت غالبية عينة الدراسة من كثيفي الاستخدام، يليهم من حيث العدد المبحوثون متوسطو الاستخدام، ثم جاء أخيراً المبحوثون منخفضو الاستخدام لتطبيقات التراسل الفوري في مطالعة الأخبار اليومية.
- حظيت تطبيقات التراسل الفوري بدرجة مرتفعة من تقدير المستخدمين لمزاياها، يليهم من حيث العدد المبحوثون الذين أعطوا تقييماً متوسطاً لهذه المميزات، ثم جاء أخيراً المبحوثون ذوي التقييم المنخفض.
- زادت بدرجة مرتفعة لدى غالبية عينة الدراسة دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري للحصول على الأخبار، يليهم من حيث العدد المبحوثون ذوي الدرجات المتوسطة على مقياس الدوافع بنسبة 19.7%، ثم جاء أخيراً المبحوثون ذوو الدرجة المنخفضة من دوافع الاستخدام.
- لعبت الخصائص والميزات التقنية لتطبيقات التراسل الفوري وثراء خدماتها دوراً كبيراً في تعزيز ثقة غالبية المستخدمين في تناولها للأخبار اليومية.
- تصدر تطبيق واتساب قائمة تطبيقات التراسل الفوري التي يستخدمها المبحوثون للحصول على الأخبار اليومية من مؤسسات أو مجموعات أو أفراد، يليه تطبيق ماسنجر، ثم تليجرام ثم تطبيق سناب شات، ثم تطبيق سكايب.
- اعتقدت غالبية عينة الدراسة في مصداقية الأخبار التي ينشرها تطبيق واتساب، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر، ثم تليجرام، لكن ذلك لم يعن لدى العينة ثقة مطلقة في مصداقية الأخبار عبر تطبيقات التراسل عموماً.
- كان تأثير استخدام تطبيقات التراسل الفوري مرتفعاً لدى غالبية عينة الدراسة.
- كشفت النتائج عن إن غالبية عينة الدراسة بنسبة 57.1% لا يتفاعلون مع الأخبار المرسلة عبر هذه التطبيقات، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين يتفاعلون مع أخبار تطبيقات التراسل الفوري المستخدمة 42.9% من إجمالي عينة الدراسة.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات.

- معنوية العلاقة الارتباطية بين مميزات استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين مدى ثراء تطبيقات التراسل الفوري وتأثير استخدام هذه التطبيقات.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين كثافة استخدام تطبيقات التراسل الفوري بشكل عام لتصفح الأخبار وأشكال التفاعل مع الأخبار المقدمة عبر هذه التطبيقات.
- معنوية الفروق بين المبحوثين عينة الدراسة بحسب السن ومستوى الدخل الشهري في تأثير استخدام تطبيقات التراسل الفوري.
- عدم معنوية الفروق بين المبحوثين عينة الدراسة بحسب النوع والمستوى التعليمي في تأثير استخدام تطبيقات التراسل الفوري.

القسم الثاني: نتائج الدراسة الميدانية الكمية على القائمين بالاتصال الممارسين

1- بداية استخدام القائمين بالاتصال تطبيقات التراسل الفوري في عملهم الإخباري

كشفت النتائج عن أن أغلبية المبحوثين وبنسبة 62.7% هم ممن يستخدمونها منذ 6 أعوام فأكثر، يليهم بفارق كبير القائمين بالاتصال الذين يستخدمون هذه التطبيقات من 4 أعوام لأقل من 6 أعوام الذين بلغت نسبتهم 18.7%، بينما استخدم التطبيقات ما نسبته 14.8% من القائمين بالاتصال من عامين لأقل من 4 أعوام، على حين لم تزد نسبة القائمين بالاتصال الذين يستخدمون هذه التطبيقات منذ عام واحد فقط عن 3.8% من إجمالي القائمين بالاتصال.

2- استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري

وبخصوص مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري، فقد كانت الغالبية العظمى من القائمين بالاتصال بنسبة 85.8% يستخدمونها دائماً، يليهم بفارق كبير القائمين بالاتصال الذين يستخدمون هذه التطبيقات أحياناً بنسبة 13.7%، على حين لم تزد نسبة القائمين بالاتصال الذين يستخدمون تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري نادراً عن 0.5% من إجمالي العينة.

أسباب استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري

وفيما يخص دوافع استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، فقد جاء في صدارتها "تتيح سرعة التواصل مع فريق العمل من الرؤساء والزملاء داخل غرفة الأخبار وخارجها وإنجاز عملي من أي مكان" بمتوسط حسابي 2.90 ووزن نسبي 96.7%، يليها "تتيح سهولة وسرعة الحصول على مواد متنوعة نصوص ومقاطع فيديو وصوت وصور وبيانات وغيرها" بمتوسط حسابي 2.82 ووزن نسبي 94%، ثم "غير مكلفة ماديا، ولا تستهلك سعة تخزين كبيرة على الهاتف، وبعضها لا يتطلب شبكة إنترنت أحيانا" بمتوسط حسابي 2.66 ووزن نسبي 88.8%.

3- التطبيقات المفضلة في العمل الإخباري

وبخصوص تطبيقات التراسل الفوري المستخدمة في العمل الإخباري، جاء تطبيق واتساب في صدارة هذه التطبيقات بمتوسط حسابي 2.91 ووزن نسبي 97.1%، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر بمتوسط حسابي 2.07 ووزن نسبي 68.9%، ثم تطبيق تيليجرام بمتوسط حسابي 1.35 ووزن نسبي 45.1%، ثم تطبيق سكايب بمتوسط حسابي 1.04 ووزن نسبي 34.6%.

4- طبيعة التعامل مع تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري

وفيما يخص موقف القائمين بالاتصال من الممارسات المتعلقة باستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، فقد جاء في صدارتها "أحرص على التحقق من صحة ودقة الأنباء والمعلومات التي تردني عبر هذه التطبيقات" بمتوسط حسابي 2.77 ووزن نسبي 92.5%، يليها "أتعامل مع هذه التطبيقات باعتبارها مجرد أداة تبييه وليست مصادر في ذاتها" بمتوسط حسابي 2.40 ووزن نسبي 80%، ثم "أوظف بصورة أو بأخرى كل الأنباء والمعلومات التي تردني عبر هذه التطبيقات" بمتوسط حسابي 2.36 ووزن نسبي 78.6%، ثم "أعرف على صدى ما ننشر أو نبث من خلال رسائل الجمهور عبر تلك التطبيقات" بمتوسط حسابي 2.27 ووزن نسبي 75.8%.

5- مدى الثقة في تطبيقات التراسل الفوري التالية كوسيلة لنقل وتبادل المعلومات والأنباء في العمل الإخباري

وبخصوص مدى ثقة القائمين بالاتصال في تطبيقات التراسل الفوري التي يستخدمونها كوسيلة لنقل وتبادل المعلومات والأنباء في العمل الإخباري، جاء تطبيق واتساب في صدارة هذه التطبيقات بمتوسط حسابي 2.48 ووزن نسبي 82.6%، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر بمتوسط حسابي 1.99 ووزن نسبي 66.3%، ثم تطبيق تيليجرام بمتوسط حسابي 1.62 ووزن نسبي 53.8%، ثم تطبيق سكايب بمتوسط حسابي 1.36 ووزن نسبي 45.2%.

6- أسباب ثقة القائمين بالاتصال في التطبيقات التي اختاروها

وحول أسباب ثقة القائمين بالاتصال في التطبيقات التي اختاروها، جاء في مقدمة هذه الأسباب "إتاحته إنشاء مجموعات وقنوات وقوائم نشر groups, channels and broadcast lists" بمتوسط حسابي 2.51 ووزن نسبي 83.5%، يليه "درجة الأمان والخصوصية العالية في التطبيق وصعوبة اختراقه" بمتوسط حسابي 2.46 ووزن نسبي 82.1%، ثم "الخلو من الإعلانات والترويج للسلع والخدمات" بمتوسط حسابي 2.45 ووزن نسبي 81.5%، ثم "توفر خصائص مثل إخفاء الحالة Status، وإخفاء مطالعة الرسالة Read receipt، والحذف الذاتي للرسائل" بمتوسط حسابي 2.30 ووزن نسبي 76.6%.

7- استخدام تطبيقات التراسل الفوري المستخدمة في نشر إنتاج إخباري

وجاء في النتائج أنه أبدى ما نسبته 67.6% من القائمين بالاتصال محل الدراسة حرصهم على استغلال هذه التطبيقات في نشر إنتاج إخباري، بينما بلغت نسبة القائمين بالاتصال الذين لا يستغلون تطبيقات التراسل الفوري المستخدمة في نشر إنتاج إخباري.

8- نشر الإنتاج الإخباري من قبل القائم بالاتصال عبر تطبيقات التراسل الفوري

وفيما يخص موقف القائمين بالاتصال من الخيارات التي يحرصون عليها عند استخدام تطبيقات التراسل الفوري لنشر الإنتاج الإخباري، فقد جاء في صدارتها "نشر انتاجي الإخباري للترويج للذات" بمتوسط حسابي 2.24 ووزن نسبي 74.8%، يليها "نشر انتاجي وانتاج المؤسسة المتنوع بدافع شخصي" بمتوسط حسابي 2.10 ووزن نسبي 69.9%، ثم "نشر انتاج مؤسسات صحفية أخرى أو إنتاج زملاء بها" بمتوسط حسابي 2.01 ووزن نسبي 66.9%، ثم "نشر انتاجي وانتاج المؤسسة المتنوع بنصيحة المؤسسة" بمتوسط حسابي 1.92 ووزن نسبي 64%.

9- الآثار السلبية من استخدام تطبيقات التراسل الفوري العمل الإخباري

وأظهرت النتيجة أن ما نسبته 59.9% من القائمين بالاتصال أشاروا إلى عدم وجود آثار سلبية من استخدام تطبيقات التراسل الفوري على عملهم الإخباري، بينما أقر ما نسبته 40.1% من القائمين بالاتصال بوجود آثار سلبية من استخدام تطبيقات التراسل الفوري على عملهم الإخباري.

10- مدى انعكاس الآثار السلبية لاستخدام التطبيقات القائمين بالاتصال

وفيما يتعلق بموقف القائمين بالاتصال من العبارات الخاصة بتقييم الآثار السلبية لتطبيقات التراسل الفوري على المؤسسات، فقد جاء في صدارتها "الكم الكبير من الرسائل والمواد الصوتية والمرئية وغيرها التي تتطلب غالبا جهدا ضخما للتحقق من مصادرها ومصداقيتها قبل التعاطي معها مهنيا" بمتوسط

حسابي 2.43 ووزن نسبي 81%، يليها "العبء الذهني والبدني والنفسي نتيجة زيادة التكاليفات من قبل جهة العمل بسبب توفر الاتصال على مدار الساعة عبر تلك التطبيقات" بمتوسط حسابي 2.20 ووزن نسبي 73.4%، ثم "الخشية من اختراق الخصوصية مثل التهكير، وسرقة الهوية، والتزيف، والتدخل في التواصل من قبل جهات مجهولة عبر بعض التطبيقات" بمتوسط حسابي 2.18 ووزن نسبي 72.7%، ثم "احتمالية إساءة فهم او تفسير الرسائل المتبادلة من خلال التطبيقات" بمتوسط حسابي 2.15 ووزن نسبي 71.6%، ثم "تستهلك الوقت بشكل كبير وتشتت تركيزي وتسبب إزعاجا وتؤثر على راحتي وعطلاتي، وكذلك كلفة الإنترنت" بمتوسط حسابي 2.12 ووزن نسبي 70.7%.

11- التفكير في التخلي عن استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري

وبخصوص إمكانية التفكير في التخلي عن استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، ذكرت الغالبية العظمى من القائمين بالاتصال عينة الدراسة أنهم لا يفكرون في التخلي عن استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري بنسبة 85.7% من إجمالي عينة الدراسة، على حين بلغت نسبة القائمين بالاتصال الذين فكروا مسبقاً في التخلي عن استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري 14.3% من إجمالي العينة.

12- اهتمام المؤسسات الإعلامية باستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري

وحول مدى اهتمام المؤسسات الإعلامية باستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، ذكرت الغالبية العظمى من القائمين بالاتصال عينة الدراسة وبنسبة 88.5% أن المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها تهتم بالفعل باستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، بينما بلغت نسبة القائمين بالاتصال الذي أشاروا إلى أن المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها لا تهتم بالفعل باستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري 11.5% من إجمالي عينة الدراسة.

13- مظاهر اهتمام المؤسسة بتطبيقات التراسل في العمل الإخباري

وبخصوص مظاهر اهتمام المؤسسة بتطبيقات التراسل في العمل الإخباري، جاء في مقدمة هذه المظاهر أنها "تجيز التواصل بين صحافييها والمصادر والجمهور عبر تطبيقات التراسل" بنسبة 70.8%، يليها أنها "تستخدم تطبيقات تراسل فوري في نشر إنتاجها"، ثم أنها "توفر خدمة إنترنت للصحفي المعني على نفقتها" بنسبة 42.2%، ثم "توفر هاتف محمول و/أو خط هاتف للصحفي المعني" بنسبة 31.1%، ثم أنها "توفر تدريباً على كيفية استخدام التطبيقات مهنياً لصحافييها" بنسبة 24.2% من إجمالي القائمين

بالاتصال عينة الدراسة. وعلى هذا تتنوع مظاهر اهتمام المؤسسات الإعلامية بتوظيف تطبيقات التراسل في العمل الإخباري لمنتسبيها.

14- أسباب عدم اهتمام المؤسسة باستخدام تطبيقات التراسل

وعن أسباب عدم اهتمام المؤسسة باستخدام تطبيقات التراسل، جاء في صدارة هذه الأسباب "لا ترغب المؤسسة في تحمل أعباء مالية إضافية" لدى ما نسبته 95.2% من عينة الدراسة، ثم كل من "لا تثق المؤسسة في تعامل صحافييها مع تلك التطبيقات مهنياً" و"ترى المؤسسة أن التطبيقات لا تضيف متابعين أو تحسن الإنتاج" بنسبة 52.4% لكل منهما، بينما جاء أخيراً "لا تثق المؤسسة في تلك التطبيقات مهنياً" بنسبة 47.6% من إجمالي القائمين بالاتصال عينة الدراسة.

15- تأثير استخدام تطبيقات التراسل الفوري داخل المؤسسات

وفيما يتعلق بموقف القائمين بالاتصال الممارسين من العبارات الخاصة بإيجابية أوجه استخدام تطبيقات التراسل الفوري داخل المؤسسات، فقد جاء في صدارتها "سهلت التطبيقات عملية التواصل بين القائمين بالاتصال وكذلك مع المصادر ما ساهم في تحسين بيئة العمل الإخباري" بمتوسط حسابي 2.92 ووزن نسبي 97.3%، يليها "يسرت عملية جمع الأخبار ونشرها وتوزيعها" بمتوسط حسابي 2.80 ووزن نسبي 93.4%، ثم "مثّلت بديلاً كفوفاً لوسائل الاتصال التقليدية في التواصل المهني وتبادل المعلومات" بمتوسط حسابي 2.79 ووزن نسبي 92.9%، ثم "أتاحت الارتقاء بمستوى جودة المنتج الإعلامي" بمتوسط حسابي 2.48 ووزن نسبي 82.6%، ثم "ساهمت في تعزيز التدريب وثقافة التعلم والاستفادة من الخبرة التحريرية داخل المؤسسة" بمتوسط حسابي 2.40 ووزن نسبي 80%.

16- توفر ضوابط أو مدونة سلوك لاستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري

وفي هذا الخصوص، ذكر غالبية القائمين بالاتصال عينة الدراسة أن المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها لا توجد بها حالياً ضوابط معينة أو مدونة سلوك لاستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، بينما بلغت نسبة القائمين بالاتصال الذي أكدوا وجود ضوابط معينة أو مدونة سلوك تضعها المؤسسات لاستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري 47.8% من إجمالي عينة الدراسة.

17- الضوابط أو البنود التي تتضمنها مدونة السلوك فيما يتعلق بتطبيقات التراسل

جاء في المقام الأول "تشتراط المؤسسة العودة للمصادر الأصلية للتحقق مما يتداول عبر التطبيقات" بنسبة 93.1% من عينة الدراسة، يليها "أنها تلزم الصحفيين باستشارة رؤسائهم قبل

استخدام أي محتوى يأتي عبر تلك التطبيقات" بنسبة 79.3%، ثم أنها "تطبق المؤسسة أدواتها التقنية الخاصة للتحقق من مصداقية محتوى التطبيقات" 64.4%، ثم في الترتيب الرابع أنها "تطلب من مستخدمي التطبيقات من صحافييها الاحتفاظ بمحتوى الرسائل مع المصادر" بنسبة 56.3%، ثم أنها "تتشرط المؤسسة إعادة التواصل مع مصدر الرسالة للتيقن من شخصيته" بنسبة 50.6%، ثم "توصي المؤسسة باستخدام تطبيقات معينة للتراسل الفوري وتتجنب أخرى" بنسبة 40.2% من إجمالي العينة.

18- مساهمة الأحداث الطارئة والأزمات الكبرى (مثل: الأزمات الصحية، الأزمات السياسية،

الأزمات الاقتصادية) في السنوات الأخيرة في تنامي استخدام تطبيقات التراسل الفوري

أشارت الغالبية العظمى من القائمين بالاتصال عينة الدراسة بنسبة 94.5% إلى أن الأحداث الطارئة والأزمات الكبرى (مثل: الأزمات الصحية، الأزمات السياسية، الأزمات الاقتصادية) في السنوات الأخيرة قد أسهمت في تنامي استخدام تطبيقات التراسل الفوري، على حين بلغت نسبة القائمين بالاتصال الذين رأوا أن الأحداث الطارئة والأزمات الكبرى (مثل: الأزمات الصحية، الأزمات السياسية، الأزمات الاقتصادية) في السنوات الأخيرة لم تسهم في تنامي استخدام تطبيقات التراسل الفوري 5.5% من إجمالي العينة.

19- تنامي استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري خلال فترة أزمة كورونا وما

صاحبها من إغلاق وحظر وعمل عن بعد

أشارت الغالبية العظمى من القائمين بالاتصال عينة الدراسة بنسبة 95.1% إلى أن استخدامهم تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري قد تنامي خلال فترة أزمة كورونا وما صاحبها من إغلاق وحظر وعمل عن بعد، على حين لم تزد نسبة القائمين بالاتصال الذين لم يتنام استخدامهم لهذه التطبيقات خلال فترة كورونا بنسبة 4.9% من إجمالي العينة.

نتائج اختبار الفروض البحثية

أثبتت النتائج صحة جميع الفروض البحثية للدراسة وهي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في

أداء العمل الإخباري وأسباب استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في

أداء العمل الإخباري وإيجابية آثار استخدام هذه التطبيقات.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في

أداء العمل الإخباري وسلبية آثار استخدام هذه التطبيقات،

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري ونمط الاستجابة لتطبيقات التراسل الفوري.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري والحرص على نشر الإنتاج الإخباري.

خلاصة القسم الثاني من الدراسة الميدانية الكمية - الصحفيين الممارسين

بناءً على هذا الاستعراض للنتائج التي أسفر عنها تطبيق الدراسة الميدانية بالاستبيان على القائمين

بالاتصال عينة الدراسة، يمكن استخلاص أبرز هذه النتائج التي خلصت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- توزع القائمون بالاتصال محل الدراسة من حيث خصائصهم الوظيفية (الوظيفة، والقطاع الإعلامي للعمل، ومدة الخبرة بالوظيفة) والديموغرافية (الفئة السنية، والنوع).

- كانت غالبية القائمين بالاتصال عينة الدراسة من كثفي الاستخدام لتطبيقات التراسل الفوري في أداء عملهم الإخباري.

- توافرت لدى غالبية عينة الدراسة العدد من الأسباب/ الدوافع لاستخدام هذه التطبيقات، ويتعلق أبرزها بسرعة التواصل مع فريق العمل وسهولة وسرعة الحصول على مواد متنوعة من خلالها وانخفاض تكلفتها المادية.

- تصدر تطبيق واتساب قائمة تطبيقات التراسل الفوري التي يستخدمها القائمون بالاتصال ويتقنون بها، يليه تطبيق فيسبوك ماسنجر، ثم تليجرام، ثم سكايب.

- أبدى غالبية القائمين بالاتصال عينة الدراسة درجة مرتفعة من الاستجابة لتطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري، وذلك من خلال الحرص على التحقق من صحة ودقة الأنباء والمعلومات قبل توظيفها والاستفادة منها، مع الحرص على قياس مدى ما يُنشر أو يُبث من خلال رسائل الجمهور عبر تلك التطبيقات.

- تستخدم غالبية القائمين بالاتصال عينة الدراسة تطبيقات التراسل الفوري في نشر الإنتاج الإخباري.

- جمعت تطبيقات التراسل الفوري بين الكثير من الإيجابيات وبعض السلبيات في الممارسة الإخبارية للقائمين بالاتصال.

- أشارت الغالبية العظمى من المبحوثين عينة الدراسة إلى أن المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها تهتم باستخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري.

- معنوية العلاقة الارتباطية بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري وأسباب استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري.

- معنوية العلاقة الارتباطية بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري والحرص على نشر الإنتاج الإخباري.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري ونمط الاستجابة لتطبيقات التراسل الفوري.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري وإيجابية آثار استخدام هذه التطبيقات.
- معنوية العلاقة الارتباطية بين مدى استخدام تطبيقات التراسل الفوري في أداء العمل الإخباري وسلبية آثار استخدام هذه التطبيقات.

نتائج الدراسة الميدانية الكيفية: المقابلات المتعمقة مع مديري العمل الصحفي الإخباري

تتاول هذا الفصل من الدراسة اتجاه الصحفيين المديرين نحو استخدام تطبيقات التراسل الفوري داخل غرف الأخبار طبقاً لتعريفهم الإجرائي لها، عبر دراسة كيفية، استندت إلى مجموعة من المقابلات المتعمقة شبه المقننة مع 12 مفردة من قادة ومسؤولي غرف الأخبار بأنواعها المختلفة.

جدول يوضح خصائص المبحوثين من القائمين بالاتصال المديرين في المقابلات المتعمقة

عدد مفردات العينة المختارة	
خصائص عينة المديرين	<ul style="list-style-type: none"> - يمثلون مؤسسات صحفية أحادية أو ثنائية أو متعددة المنصات، تقليدية مطبوعة ومقروءة ومسموعة، وحديثة إلكترونية ورقمية. - ينتمون إلى فئات عمرية مختلفة بين العشرينيات والخمسينيات وأكثر. - تتنوع أدوارهم بين قيادة فريق، أو رئاسة قسم، أو إدارة غرفة أخبار، أو إدارة مؤسسة صحفية، أو إدارة مكتب إقليمية لمحطة أو وكالة أجنبية. - تستخدم مؤسساتهم تطبيقاً واحداً على الأقل من تطبيقات التراسل الفوري في أنشطتها الرئيسية المتعلقة بالاتصال البيئي، ومع المصادر، وفي جمع المعلومات والأخبار ونشرها ومشاركتها، وعند التفاعل مع الجمهور عبر أي منها. - أن يكون نشاطهم الإخباري في مصر، ومُوجهاً بالأساس إلى جمهور عربي باللغة العربية.

التحليل الكيفي للبيانات

جرت عملية التحليل الكيفي وفقاً للقراءة الأفقية للبيانات التي توفرت من المقابلات، وجرى استعراضها في التقرير أدناه بأسلوب الاتفاق والاختلاف في الاتجاهات والأطروحات بين الباحثين، استناداً إلى محاور الدراسة، ورؤية الباحثين، ثم استخلاص النتائج، وربطها بمخرجات دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة.

محاور التحليل الكيفي وأبرز نتائجها:

المحور الأول: كيفية توظيف تطبيقات التراسل الفوري في غرف الأخبار

لم تُفصل الدراسات السابقة التي اطّلع عليها الباحث كيفية توظيف تطبيقات التراسل الفوري في المجال الإخباري على نحو يميز بين توظيف وآخر، وبذلك لم يجد الباحث في التراث العلمي سوى عدد محدود من الدراسات التي يمكن من خلالها دعم النتائج التي توصل إليها، فاكتفى بما أُتيح له. ويعرض الباحث فيما يلي أبرز نتائج المحور الأول في هذه الدراسة:

1- احتل تطبيق واتساب الصدارة بين تطبيقات التراسل الفوري كافةً، كوسيلة تواصل مهني بين أعضاء الفريق في المؤسسات التي يمثلها الباحثون، عدا مؤسستين تفوقت إحداهما في استخدام "ميكروسوفت تيمز"، في حين تفوقت الأخرى في استخدام "ماسنجر فيسبوك". وكذلك يتفرد واتساب كتطبيق ترسل تستخدمه كل المؤسسات الصحفية في استقبال الأخبار والمعلومات من مؤسسات رسمية أو غير رسمية، ولا يوجد منافس قريب لواتساب بين تطبيقات التراسل في هذه الوظيفة في الوقت الحالي.

2- تأخر ترتيب تليجرام في الاستخدام الصحفي عمومًا من جانب عينة الباحثين، حيث ورد في المرتبة الثالثة، وبمسافة بعيدة عن واتساب ومسنجر، ولم يُستخدم إلا في أحوال استثنائية وطارئة ومؤقتة، أغلبها لم تُكلل بالنجاح لعدم إتاحة التطبيق لدى معظم أعضاء الفريق وقت هذه المحاولات.

3- جرى استخدام سكايب كوسيلة ترسل أو اتصال مهني عبر الفيديو في عدد من المؤسسات، وما يزال ذلك مستمرًا، إلا أنه بدأ في الانحسار مقابل التوسع في استخدام تطبيق وبرنامج زوم للمحادثات الثنائية والجماعية المرئية.

4- ما يزال استخدام سينجال محدودًا للغاية، مقارنةً بواتساب، وماسنجر، وتليجرام، وسكايب، ويكون ذلك خلال تبادل محتوى، يتضمن بيانات أو معلومات ذات حساسية خاصة، أو لتحقيق مزيد من الحماية والخصوصية.

5- تسعى المؤسسات الصحفية والإعلامية الكبرى لاستخدام تطبيقات ترسل حصرية خاصة بها، أو مطورة خصيصًا لها، لتفادي سلبيات تطبيقات التراسل المفتوحة المجانية، وأهمها إمكانية تعرضها

للاختراق، مثل مؤسستي رويترز، وبي بي سي نيوز، مما يدل على حرص تلك المؤسسات على تحقيق أعلى درجة الأمان والحماية للمراسلات.

6- إن تطبيقات لاين، وكاكاو توك، وسنابشات، وفايبر غير شائعة الاستخدام إخبارياً بين عينة البحث، حيث لم يذكرها أحدٌ من المبحوثين كوسيط تواصل بين أعضاء الفريق.

7- لا تميل المؤسسات الصحفية الحكومية أو القومية في المجلد إلى تبني عملية جمع مُمنهج ومقصود ومؤسسي للأخبار من الجمهور عبر تطبيقات التراسل الفوري، عدا المؤسسات التي لديها موارد ومساحة نشر مخصصة لذلك، والمؤسسات التي تعتمد في جزء من إنتاجها الإخباري على محتوى يرسله الجمهور، إذا تعذر الوصول إلى عناصر القصص الإخبارية بطرق أخرى، أو المؤسسات التي تعتمد على الجمهور شريكاً في صنع القصة من الأساس.

8- يتفوق تطبيقاً تليجرام وسيجنال على واتساب في مناطق انعدام الاستقرار، ووقت الحاجة إلى مزيد من تأمين الرسائل المتبادلة، وحماية الخصوصية والهوية، لذا يتمتعان بأولوية أوقات الصراعات، وفي البيئات غير المستقرة، وأثناء المخاوف الأمنية، وفي المقابل يشيع استخدام واتساب في البيئات المستقرة الآمنة.

9- لا يتم نشر أي منتج إخباري من جانب جميع المؤسسات التي يمثلها المبحوثون عبر تطبيق واتساب، عدا مؤسسة إعلام دوت كوم التي استغلت تعظيم عدد أعضاء الجروب الواحد في التطبيق من 256 إلى 512 عضواً.

10- إن نقص الموارد البشرية والمالية، وعدم اعتماد تطبيقات التراسل كإحدى وسائل النشر للجمهور، يُعدان السبب الرئيسي في عدم اللجوء إلى استخدام تلك الوسيلة في منصات الهيئة الوطنية للإعلام، كما أنهما السبب المباشر في توقف أو تجميد قنوات تليجرام الخاصة باليوم السابع، وإعلام دوت كوم، والأهرام، إلى جانب عدم تحقيق الهدف المرجو الخاص بزيادة عدد المتابعين للمواقع الإلكترونية لتلك المؤسسات.

11- تتفرد بي بي سي عربي، بين المؤسسات التي يمثلها المبحوثون عينة الدراسة، في فاعلية قنواتها على تليجرام، رغم تلك الظروف، ويرجع ذلك إلى استقاء أخبارها تلقائياً عبر بوت من الموقع الإلكتروني.

- 12- قلة عدد المشتركين على تلك القنوات، مقارنةً بمنصات شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، وانستجرام، ويوتيوب)، وبذلك يمكننا استنتاج أن تطبيقات التراسل الفوري ناجحة كوسيلة جمع وتواصل، أكثر منها كوسيلة لنشر للأخبار.
- 13- تعد القنوات العربية والأجنبية البارزة صاحبة الرصيد الأكبر من المشتركين على قنوات تليجرام الفاعلة، ويرجع ذلك إلى مخاطبتها لجمهور عربي كبير، وليس جمهوراً محلياً، مع تمتعها بالموارد اللازمة.
- 14- بخلاف تطبيقي واتساب وتليجرام، لا تستثمر المؤسسات الإعلامية المصرية، التي مُثلت في الدراسة الكيفية، في استخدام تطبيقات التراسل الفوري من أجل النشر، مقارنةً بالمؤسسات الأجنبية، مثل مؤسسة البي بي سي التي تستثمر في توظيف هذين التطبيقين، إلى جانب مسنجر، وسنشات، وفايبر.
- 15- إن المؤسسات التي لا تعتمد على تطبيقات التراسل الفوري كوسيلة للنشر العام للجمهور، تركت لأفراد الجمهور فرصة المشاركة في نشر القصص التي يطالعونها، باختيار إحدى أو كل أدوات المشاركة التي ترافق كل قصة منشورة على الموقع الإلكتروني أو اليوتيوب، من خلال واحد على الأقل من تلك التطبيقات.

المحور الثاني: أثر استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري

- 1- إن استخدام تطبيقات التراسل الفوري في العمل الإخباري له منافع وعوائد عديدة على الرسالة الإخبارية، والقائم بالاتصال، والجمهور، وكذلك العلاقة بين طرفي الاتصال، والتفاعل بينهما. لذلك يرى الباحث أن تطبيقات التراسل ستظل في المجمل مهمة في العمل الإخباري، وأن الأعباء الناتجة عن استخدام تطبيقات التراسل في التواصل المهني داخل غرفة الأخبار وخارجها، وبين المستويات المختلفة من المديرين، لم تمنع استمرار المبحوثين في استخدام تطبيقات التراسل في هذه المهام، مع تبني بعضهم لإجراءات تستهدف تخفيف وطأة تلك الأعباء.
- 2- فيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لملكية الهواتف المحمولة بوجه عام واستخدام أدواتها، مثل تطبيقات التراسل الفوري، أجمعت عديد من الدراسات السابقة على تعددية منافعها، ورصد الباحث جانباً منها في تعليقه على نتائج القسم الأول من هذا الفصل، لأنها طُبقت في معظمها على الصحفيين، دون تفرقة بين ممارس ومسئول.

المحور الثالث: ثقة المبحوثين بالوسيلة ومصادقية المحتوى

- 1- يتفاعل عدد محدود جداً من المؤسسات الصحفية مع الجمهور، سواء باستقبال مشاركاته وتشجيعه، أو التعامل مع مقترحاته وتعليقاته، عبر تطبيقات التراسل الفوري. وهي المؤسسات ذات الموارد الكافية، التي تضع التفاعل مع الجمهور من أولوياتها رغم أي تحفظات على سلبيات هذا التواصل.
- 2- إن أغلبية المؤسسات لا تفتح الباب من الأساس للتفاعل مع الجمهور، سواء باستقبال أخبار ومعلومات على نحو ممنهج ومنتظم، أو بقبول تفاعلاته مع القصص ومقترحاته وتعليقاته عليها، إلا في حالات نادرة، وعبر نوافذ غير مقصودة من حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي، وليس عبر تطبيقات التراسل الفوري عمداً.
- 3- يعد نقص الموارد البشرية والمالية واللوجستية للتعامل مع رسائل الجمهور، خاصةً إذا كانت كثيرة، سبباً رئيسياً وراء عدم التفاعل، إلى جانب القرار المؤسسي بعدم استخدام التطبيقات كوسيلة للتواصل مع الجمهور من الأساس، لانعدام الثقة بها كوسيلة.
- 4- يتحمل الجمهور جزءاً كبيراً من المسؤولية عن إيقاف عديد من المؤسسات لوسائل التفاعل معه، بسبب إساءة استخدام بعض الأفراد لها، وتجاوزات بعضهم عبرها، ولتوضيح فهم بعضهم لدور القائم بالاتصال ووظيفته، ولإرسال محتوى غير ذي صلة.

المحور الرابع: التفاعل عبر تطبيقات التراسل

1. يتفاعل عدد محدود جداً من المؤسسات الصحفية مع الجمهور، سواء باستقبال مشاركاته وتشجيعه، أو التعامل مع مقترحاته وتعليقاته، عبر تطبيقات التراسل الفوري. وهي المؤسسات ذات الموارد الكافية، التي تضع التفاعل مع الجمهور من أولوياتها رغم أي تحفظات على سلبيات هذا التواصل.
2. إن أغلبية المؤسسات لا تفتح الباب من الأساس للتفاعل مع الجمهور، سواء باستقبال أخبار ومعلومات على نحو ممنهج ومنتظم، أو بقبول تفاعلاته مع القصص ومقترحاته وتعليقاته عليها، إلا في حالات نادرة، وعبر نوافذ غير مقصودة من حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي، وليس عبر تطبيقات التراسل الفوري عمداً.
3. يعد نقص الموارد البشرية والمالية واللوجستية للتعامل مع رسائل الجمهور، خاصةً إذا كانت كثيرة، سبباً رئيسياً وراء عدم التفاعل، إلى جانب القرار المؤسسي بعدم استخدام التطبيقات كوسيلة للتواصل مع الجمهور من الأساس، لانعدام الثقة بها كوسيلة.

4. يتحمل الجمهور جزءاً كبيراً من المسؤولية عن إيقاف عديد من المؤسسات لوسائل التفاعل معه، بسبب إساءة استخدام بعض الأفراد لها، وتجاوزات بعضهم عبرها، ولتواضع فهم بعضهم لدور القائم بالاتصال ووظيفته، ولإرسال محتوى غير ذي صلة.

المحور الخامس: مدى إتاحة المؤسسات الصحفية لأدوات التواصل، والتدريب، والمدونات الاسترشادية والتحريرية المتعلقة بالاستخدام المهني للتطبيقات في المؤسسة.

1- توفر المؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية في أغلبها وسائل الاتصال للأغراض المهنية على نفقتها لصحفيها الميدانيين، كما توفر المدونات مبادئ تحريرية وتدريباً حول كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مهنيًا، في حين لم تتمكن عديد من المؤسسات المحلية من القيام بالمثل، عدا التي تسمح ببث مباشر من الهاتف عبر منصات على شبكات التواصل الاجتماعي، مثل اليوم السابع، وعدد محدود من المؤسسات المحلية الخاصة والحكومية التي يتوفر لديها دليل إرشادي أو مدونة لضبط كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العمل الإخباري، منها تطبيقات التراسل.

2- يحرص المديرون بالمؤسسات المحلية الخاصة والحكومية، التي تقتصر إلى مدونات المبادئ التحريرية والتدريب في هذا السياق، على استغلال تراكم الخبرات المهنية لديهم ولدى كبار الصحفيين، مع التعلم من الأخطاء الناتجة عن الاستخدام.

المحور السادس: النظرة المستقبلية للمؤسسات حول استخدام تطبيقات التراسل في العمل الإخباري

1- لا توجد خطط لدى جميع المؤسسات التي ينتمي إليها المبحوثون لضخ استثمارات إضافية في تطبيقات التراسل الفوري لصالح العمل الإخباري، سوى بهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي. وتحدد أسباب ذلك في عدم جدوى هذه الاستثمارات في رأيهم، وضعف الموارد المادية والبشرية لديهم، وتوجيهها في منصات شبكات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارًا والأعلى عائداً وتفاعلاً، مثل فيسبوك، وتويتر، ويوتيوب، وانستجرام، رغم إقرار جميع المبحوثين بأهمية تلك التطبيقات، وميلهم على المستوى الشخصي لاستغلال كلها أو بعضها، مهما كان مردودها على العمل الإخباري بمؤسساتهم.

2- رغم عدم وجود موارد كافية لدى بي بي سي، فهي تسعى جاهدة إلى الاستثمار في بعض هذه التطبيقات، لانتشارها بين جيل الشباب، كما تسعى إلى التفاعل مع مستخدميها بتطوير برمجيات رد آلي على رسائل الجمهور في حدود المستطاع، جيبًا إلى جنب مع التوسع في استغلال باقي أدوات التواصل الاجتماعي الأخرى على أسس قانونية سليمة.

على المستوى الشخصي، يأمل المبحوثون المديرون في المؤسسات الحكومية، والقومية، والخاصة، والعربية، في الاستثمار في أي وسيلة من شأنها تحقيق مزيد من التواصل مع الجمهور، والانتشار لمؤسساتهم ومنتجهم الإخباري، منها تطبيقات التراسل الفوري، لكنهم يدركون القيود الإدارية والمادية المذكورة سلفاً.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

- إسلام أحمد عثمان (2016). استخدام الشباب المصري لتطبيقات الدردشة عبر الهاتف وعلاقته بمستوى ثقافة الحوار لديهم. ورقة بحثية، *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلام*، جامعة القاهرة العدد الخامس يناير - مارس.
- إسلام عبد الرؤوف (2020) رؤية الطاب الوافدين الناطقين بغير العربية لمحتوى التسامح وقبول الآخر على منصات الأزهر الرقمية الرسمية، *مجلة البحوث العلمية*، جامعة الأزهر، ع53 - ج 1 - يناير 2020 م ص ص 197 و 198
- إيمان عادل بالمنعم (2020). استخدام الجمهور المصري لتطبيق WhatsApp وعلاقته بالتفاعل الاجتماعي. *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان*.
- بشار محمد فتحي عمرو (2019). استخدامات الشباب الجامعي لتطبيق الواتس آب في الحصول على الأخبار المحلية والمعلومات والإشباع المتحققة. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- حمدي ربيع طنطاوي (2019). أثر الوسائط الإعلامية المستحدثة على أداء القائم بالاتصال بالخدمة العربية للهيئات الإذاعية الأجنبية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة القاهرة. كلية الإعلام. قسم الإذاعة والتلفزيون.
- خالد زكي أبو الخير (2021). محررو شبكات التواصل الاجتماعي بالمواقع الإلكترونية: دراسة للوظائف والمعايير الحاكمة لأدائهم. *المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام*، جامعة القاهرة، العدد 22، الجزء الثاني، ديسمبر 2021
- ريهام محمود أحمد درويش (2019). العوامل المؤثرة في تفاعلية الجمهور بالمواقع الإلكترونية المحلية وتأثيراتها على متخذي القرار: دراسة حالة للجمهور والقائم بالاتصال. *المجلة المصرية لبحوث الرأي العام*: جامعة القاهرة - كلية الإعلام - مركز بحوث الرأي العام، مج18، ع2، 149 - 180.
- سارة شوقي عبد الستار (2016). استخدامات تطبيقات الهاتف الخليوي في نقل الأخبار والمعلومات ومستوى مصداقيتها لدى الجمهور، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- سماح عبد الرازق الشهاوي (2018). اتجاهات الصحفيين المصريين نحو توظيف مواقع التواصل الاجتماعي في العمل الصحفي والتفاعل مع الجمهور. *المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام*، جامعة القاهرة (13).

- طارق عبدالرؤوف مرعي عارف (2022). متطلبات التحول الرقمي بالمؤسسات الصحفية المصرية: دراسة ميدانية على عينة من الخبراء والقيادات الصحفية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- عبد الله علي الزلب وبنشار عبدالرحمن مطهر (2012). الهاتف المحمول كوسيط إعلامي، دراسة مسحية منشورة، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية. ص ص 18 و 24
- عبدالوهاب جودة الحاييس، ماهيناز رمزي محسن، و متعب سهيل المعمري (2016). تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية وعلاقتها بالاعتراب لدى الشباب الجامعي في سلطنة عمان. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام: جامعة القاهرة - كلية الإعلام، ع54، 203 - 251.*
- عماد عبد الأمير الشريفي الحسيني، ونورس كاظم يوسف (2015). بناء أنموذج لاستخدام التراسل الفوري في تحسين مخرجات العمل. *مجلة التربوي: جامعة المرقب - كلية التربية بالخمس، ع6، 344 - 369.*
- عيسى عيال مجيد المزروعى (2018). الإشباع المتحققة من استخدام تطبيقات الاتصال الحديثة عبر الهواتف الذكية: دراسة مسحية على مستخدمي برامج واتس آب، تانجو، فايبر، وي شات مجلة *آداب الفراهيدي: جامعة تكريت - كلية الآداب، مج10، ع32، 455-480*
- فاتن علي مراد الداغستاني (2020). تطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة المحمول ومدى الاعتماد عليها فى تلقى الاخبار: دراسة مسحية. *مجلة الآداب: جامعة بغداد - كلية الآداب، ع135، 677 - 690.*
- فاطمة الزهراء عبد الفتاح (2021). إدارة العمل الصحفي عن بُعد خلال جائحة كورونا: دراسة في ضوء نموذج غرف الأخبار الموزعة، *مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد الثامن والخمسون - الجزء الثاني. ص ص 980-1030*
- كريم محمد عادل عبد العظيم (2019). تطبيقات الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية وعلاقتها بالوصول إلى مواقع الصحف الإلكترونية والمواقع الإخبارية ويسر استخدامها. *رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.*
- منال يوسف صالح الدعيج (2017). تطبيق النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا 2 لتقييم النوايا السلوكية عند استخدام تطبيقات التراسل الفوري. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي: جامعة الأزهر - مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي مج21، ع63: 17 - 46.*
- ندية عبد النبي محمد القاضي (2018). تبني القائم بالاتصال في الصحف الإلكترونية المصرية لتطبيقات التراسل الفوري عبر الهاتف الذكي وانعكاسها على أدائه المهني. *المجلة العلمية لبحوث الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة. (14 ج2)، 1-74.*

- نورهان هشام جلال (2019). الهواتف الذكية كمصادر أخبار للمصريين: دراسة ميدانية حول الاستخدامات والإشباع والتأثيرات. رسالة ماجستير، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- هشام سمير زقوت (2016). استخدام الصحفيين الفلسطينيين لتطبيقات التواصل الاجتماعي من خلال الهواتف الذكية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- همسة إسماعيل النفار، إيهاب أحمد عوايص (2020). استخدام الصحفيين الفلسطينيين لمجموعات الواتس آب للحصول على الأخبار والمعلومات، ع 13، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا. ص ص 23-41
- وسام كمال محمود الحنبولي (2021). الاستخدامات الإعلامية للوسائط المحمولة في مصر: دراسة للوسيط والقائم بالاتصال والجمهور. رسالة دكتوراه، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- A. Elazab¹, B. And Shababa, H. (2018). Location Based Approach for Messaging Services. Master Thesis. *Egyptian Computer Science Journal*. Vol. 42 No.2
- Abudaqa, A., Al Mujaini, H., Abu Hassim, A., & Shamsudin, M. (2019). The Effects Of Instant Messaging Services On Working And Communication Quality. *International Journal of Scientific & Technology Research*, 8(12), 41. <https://doi.org/ISSN 2277-8616>
- Agur, C. (2019). Insularized Connectedness: Mobile Chat Applications and News Production. *Media And Communication*, 7(1), 179–188. doi: DOI: 10.17645/mac.v7i1.1802. Retrieved 29 August 2021, from <https://www.cogitatiopress.com/mediaandcommunication/article/view/1802>
- Agur, C. P., and Belair-Gagnon, V. (2019). Searching for Truth in Fragmented Spaces: Chat Apps and Verification in News Production. chapter in book. *Social Media and Journalism's Search for Truth* Oxford University Press.
- Alberto Ardèvol-Abreu, Patricia Delponti, Helena Bonache & Carmen Rodríguez-Wangüemert (2022) Mobile Instant Messaging Uses and Technostress: A Qualitative Approach, *International Journal of Human-Computer Interaction*, DOI: [10.1080/10447318.2022.2090525](https://doi.org/10.1080/10447318.2022.2090525)
- Aydinli, C., Gonen, B. (2017). Examining the Reasons of Choosing Mobile Instant Messaging Application, *International Journal of Social Sciences & Educational Studies*. Vol.3, No.4. pp 36-43. doi: 10.23918/ijsses.v3i4p36. (2021). Retrieved 30 March 2021, from <https://ijsses.tiu.edu.iq/index.php/volume-3-issue-4-article-4/>
- Boczek, K & Koppers, L. (2019): What's New about WhatsApp for News? A Mixed-Method Study on News Outlets' Strategies for Using WhatsApp, *Digital Journalism*, vol 8. Issu 1 Pp 126-144.

- Dodds, T. (2019). Reporting with WhatsApp: Mobile chat applications' impact on journalistic practices. *Digital journalism*, 7(6), 725-745. DOI: [10.1080/21670811.2019.159269](https://doi.org/10.1080/21670811.2019.159269)
- Dowling, B., Günther, F., & Poirrier, A. (2022). Continuous Authentication in Secure Messaging. In *European Symposium on Research in Computer Security* (pp. 361-381). Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-17146-8_18
- Ferrer-Conill, R., & Tandoc Jr, E. C. (2018). The audience-oriented editor: Making sense of the audience in the newsroom. *Digital Journalism*, 6(4), 436-453. DOI: 10.1080/21670811.2018.1440972
- Li, J., Zhou, L., Van Der Heijden, B., Li, S., Tao, H., & Guo, Z. (2021). Social isolation, loneliness and well-being: the impact of wechat use intensity during the Covid-19 pandemic in China. *Frontiers in Psychology*, 12.
- Negreira-Rey, M. C., López-García, X., & Lozano-Aguilar, L. (2017, April). Instant messaging networks as a new channel to spread the news: Use of whatsapp and telegram in the Spanish online media of proximity. In *World Conference on Information Systems and Technologies* (pp. 64-72). Springer, Cham.
- Nyamai, F. (2021). *Whatsapp Use in Newsrooms-a Case Study of the Daily Nation Newspaper* (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- Ortiz Noriega, K. E. ., Guevara Segura, J. E. ., & Mendoza De los Santos, A. C. . (2022). Seguridad en el uso de aplicaciones de mensajería instantánea de comunicación interna .(Security in the use of instant messaging applications for internal communication). *SCIÉENDO*, 25(2), 219-227. <https://doi.org/10.17268/sciendo.2022.027>
- Quan-Haase, A., & Young, A. L. (2010). Uses and gratifications of social media: A comparison of Facebook and instant messaging. *Bulletin of science, technology & society*, 30(5), 350-361. <https://doi.org/10.1177/0270467610380009>
- Rajendran, J. A., Baharin, H., & Mohmad Kamal, F. (2019, November). Understanding instant messaging in the workplace. In *International Visual Informatics Conference* (pp. 640-652). Springer, Cham.
- Rosenbaum, M., Walters, G., Edwards, K., Gonzalez, C., & Contreras Ramírez, G. (2021). Play, Chat, Date, Learn, and Suffer? Merton's Law of Unintended Consequences and Digital Technology Failures. *Academia Letters*, 2. Article 3426. <https://doi.org/10.20935/AL3426>
- Steinberg, M. (2020). LINE as super app: Platformization in East Asia. *Social Media+ Society*, 6(2), 2056305120933285.
- Tole,S. Lina, H. Deris,S. Munawar,R. and Imam, S. (2016). WhatsApp, Viber and Telegram which is Best for Instant Messaging? *International Journal of Electrical and Computer Engineering*. Vol 6, No 3

أثر التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية

Impact of Technological Development on International Conflicts

د. صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة

الجامعة الأردنية/ كلية الأمير حسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية، استناداً إلى بيان الأساليب والتقنيات التكنولوجية العسكرية في النزاعات الدولية، وتوضيح الآثار السلبية والإيجابية للتطور التكنولوجي العسكري على حل النزاعات الدولية. بالإضافة إلى تحليل دور وسائل الإعلان والاتصالات في تفاقم النزاعات الدولية، وبيان أثر التطور التكنولوجي العسكري على تصاعد النزاعات الدولية. متبع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي، وانتهت الدراسة بأن التطور التكنولوجي العسكري له تأثير كبير على حدوث النزاعات الدولية وطبيعتها وقد يؤدي إلى تفاقم بعض النزاعات وتخفيف حدتها في حالات أخرى. وأن استخدام التقنيات الجديدة يمكن أن يكون فعالاً في حل النزاعات الدولية. وتوصي الدراسة تطوير القدرات التقنية والعلمية لدى الدول وتبادل المعلومات والتجارب المختلفة في مجال التطور التكنولوجي العسكري وتأثيره على النزاعات الدولية. كما ينبغي على الدول توسيع الجهود الدبلوماسية والتعاون الدولي لتفادي نزاعات دولية جديدة والتعامل بشكل فعال مع التحديات الجديدة التي قد تظهر نتيجة لتطور التكنولوجيا العسكرية.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الدولية، الأمن السيبراني، التكنولوجيا، العمليات العسكرية

Abstract:

The aim of this study was to investigate the impact of technological advancement on international conflicts, based on the analysis of the methods and techniques of technology in international conflicts, and to clarify the negative and positive effects of technological development on resolving international conflicts. Additionally, the study analyzed the role of media and communication in exacerbating international conflicts, and the impact of military technological development on the escalation of international conflicts. The descriptive-analytical and inductive methods were adopted, and the study concluded that technological development has a significant impact on the occurrence and nature

of international conflicts, and may lead to the exacerbation of some conflicts and the mitigation of their severity in other cases. The study also recommended the development of technological and scientific capacities of countries, and the exchange of information and different experiences in the field of technological development and its impact on international conflicts. Moreover, countries should expand diplomatic efforts and international cooperation to avoid new international conflicts and effectively deal with new challenges that may arise as a result of military technological development.

Keywords: International conflicts, Cybersecurity, Technology, Military operations.

المقدمة

لعبت التكنولوجيا العسكرية دورًا مهمًا ورئيسيًا في حقل العلاقات الدولية. وبعد التطور في المجال التكنولوجي العسكري عاملاً أساسياً يقوم عليه كثير من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبشرية جمعاء، وكذلك تأثيرها في النظام العالمي والعلاقات بين الدول والأقاليم؛ فمنذ بدء أولى صناعات الأدوات في العصر الحجري القديم حتى الوقت الراهن، شكّلت التكنولوجيا العسكرية جزءًا لا يتجزأ من العمليات التحويلية التي أدت إلى تنظيم وتوسيع وإنشاء المجتمعات، وغالبًا ما تحدد المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا -أو عدم المساواة- طبيعة العلاقات بين هذه المجتمعات والحضارات.¹⁶⁷

وأبرزت ثورة المعلومات والتكنولوجيا العسكرية تحولات عميقة في مفاهيم الأمن ومضامينه وأبعاده، وأحدث تغيرات في مفاهيم القوى والصراع، وذلك من حيث طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين، وظلت الصراعات التقليدية والقوة العسكرية تحددان لفترة طويلة طبيعة الخطابات السياسية، وحدود وهيكلي النظام العالمي وموقع القوى الكبرى منه، إلا أن اتساع تأثيرات التقدم التقني والعامل التكنولوجي العسكري في السياسات الدولية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة؛ أضاف أبعادًا أخرى للمفاهيم التقليدية كالأمن والقوة العسكرية والصراع، إذ ثلاثت الفواصل والحدود بينما هو مدني وعسكري، ومن ثم أخذت تلك المفاهيم أبعادًا وسمات غير تقليدية، سواء من حيث الفاعلون أو القضايا أو ديناميات التفاعل في عالمنا الراهن.¹⁶⁸

¹⁶⁷ محمود، خالد، (2022)، التكنولوجيا تعيد بناء الأنساق الدولية، مقال منشور على موقع الجزيرة، انظر:

[/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)

¹⁶⁸ جعيج، عبد القادر، تيغرة، زهرة، (2021)، تطور الإرهاب وانعكاسه على استقرار المجتمعات: قراءة في ظاهرة الإرهاب الإلكتروني واستراتيجيات المواجهة، دفاثر السياسة والقانون، جامعة الجزائر، الجزائر، مج 13، ع 1، ص 544-556.

حيث تتفرد ظاهرة النزاعات الدولية عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية؛ بأنها ظاهرة متشابكة ومتعددة المصادر والمظاهر، إذ كانت ظاهرة النزاعات الدولية في الماضي حظيت باهتمام ملحوظ من السياسة الدولية وعلاقات المصالح المتداخلة؛ نظراً لأن العلاقات الدولية اليوم أصبحت أكثر تعقيداً بفعل الثورة التكنولوجية والزيادة السكانية، وقيام شبكات من المصالح بين الدول وبين الشعوب، وأحياناً من خارج الأطر الحكومية الرسمية، فالمجتمع الدولي كان ولا يزال باحثاً عن كيفية صون السلام والأمن الدوليين.¹⁶⁹

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعرضت النزاعات الدولية إلى تغيرات مع بروز التقدم التكنولوجي العسكري بشكل كبير في مجال الصراع من خلال تطور اساليب النزاعات والتي اصبحت اكثر تطوراً واكل تكلفة وأكثر فتكاً ودماراً، واصبح مجال تنشأ فيه نزاعات بين الفاعلين المختلفين بطرق مختلفة، خاصة مع الاعتماد الكثيف على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهنا ظهر الصراع الإلكتروني العسكري كحالة من التعارض في المصالح والقيم بين الفاعلين، سواء أكانوا دولاً أم غير دول. وأصبح يتجه الى اكتشاف ادوات حربية تصل الى اماكن ابعد، وتجعل المهديين اكثر، وأدت الى بروز اجيال جديدة من الاسلحة او الى زيادة قدرات وفعاليات أخرى كانت موجودة سابقاً.

لذا برزت الحاجة إلى معرفة وتفسير طبيعة التغيرات التي أحقتها الثورة التكنولوجية العسكرية بهذه الفواعل، وهذه الصراعات، ومن هنا تدور المشكلة البحثية حول كيف يؤثر التطور التكنولوجي العسكري على طبيعة وسبل حدوث النزاعات الدولية؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي أسئلة فرعية، تتمثل بما يلي:

1. ما هي الأساليب والتقنيات التكنولوجية العسكرية الحديثة التي تستخدم في تسبب النزاعات الدولية وتضعيها؟
2. ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للتطور التكنولوجي العسكري على حل النزاعات الدولية؟
3. ما دور وسائل الإعلام والاتصالات في تقاوم النزاعات الدولية؟
4. كيف أثر التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية؟

فرضية الدراسة

¹⁶⁹السويدي، شكري، (2011)، النزاعات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مج30، ع2، ص80-81.

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: "يؤدي التطور التكنولوجي العسكري إلى زيادة اندفاع الدول نحو النزاعات الدولية، ولكن يمكن استخدام التكنولوجيا العسكرية بشكل فعال للحد من حدة النزاعات وتقليل تداعياتها".

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها من ضمن الدراسات التي تحاول إلقاء مزيد من الضوء على ظاهرة التطور التكنولوجي العسكري وتأثيراتها على النزاعات الدولية والمجتمعات والأفراد من خلال إبراز المتغيرات الرئيسية التي أحدثتها التطورات التكنولوجية العسكرية في الحياة الإنسانية على مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية الدولية.

وتتبع أهمية الدراسة من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها، ومن النتائج التي سنتوصل إليها الدراسة والتي تتعلق بالتطورات التكنولوجية العسكرية وأثرها على النزاعات الدولية، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات الحديثة في حدود علم الباحث التي تتناول تحليل تأثير التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية بشكل عام.

وتكمن أهمية هذه الدراسة (العلمية) في إسهامها في فهم وتحليل التطور التكنولوجي العسكري وتأثيره على النزاعات الدولية، وذلك من خلال تقديم نظرة شاملة ودقيقة للأدوات التقنية المتاحة للدول والمجموعات الدولية، وتأثير هذه الأدوات على ديناميكيات النزاعات وحلها.

أما الأهمية (التطبيقية) للدراسة فتتمثل في إيجاد حلول وتوصيات عملية لتفادي النزاعات الدولية وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال تحليل مدى تأثير التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية ودراسة أفضل السبل للتعامل مع هذه النزاعات.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل تأثير التطور التكنولوجي العسكري على طبيعة وسبل حدوث النزاعات الدولية.
2. بيان الأساليب والتقنيات التكنولوجية العسكرية المستخدمة في النزاعات الدولية.
3. توضيح الآثار السلبية والإيجابية للتطور التكنولوجي العسكري على حل النزاعات الدولية.
4. تحليل دور وسائل الإعلان والاتصالات في تفادى النزاعات الدولية.
5. بيان أثر التطور التكنولوجي العسكري على تصاعد النزاعات الدولية.

منهجية الدراسة

- **المنهج التحليلي:** لتحليل تأثير التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية وفهم التحديات والفرص الناجمة عن ذلك.
- **المنهج الوصفي:** لوصف الأساليب التكنولوجية العسكرية المستخدمة في تسبب النزاعات الدولية وتصعيدها، والتحديات التي تواجه استخدام هذه التقنيات.
- **المنهج الاستقرائي:** لتحديد العوامل المؤثرة في استخدام التقنيات الجديدة في حل النزاعات الدولية وتقييم فرص نجاح هذه الطريقة.

الدراسات السابقة

1. دراسة عبدالرحمن، محمود (2022)¹⁷⁰، بعنوان: الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن

والصراع في العلاقات الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتوضيح البعد الإلكتروني لمفاهيم القوة والأمن والصراع، وتأثير ذلك على طبيعة وشكل النظام الدولي وموازن القوى في العلاقات الدولية، مع توضيح العلاقة بين الأمن الإلكتروني والأمن القومي وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي.

كما وبينت الدراسة أن ظهور الفضاء الإلكتروني الذي اختصر حاجز الزمان والمكان، وخلق مساحات للتفاعلات الداخلية والدولية في الواقع الافتراضي، ومن ثم برزت فضاءات جديدة للصراع بأنواع مختلفة وأنماط جديدة تختلف عن الصراعات التقليدية.

كما أسهمت الثورة التكنولوجية في تغيير مفهوم الأمن القومي بعد ان كان يركز على القوة العسكرية وقدرتها على حماية الدولة، وأدت إلى ظهور مفهوم الأمن الإلكتروني، حيث تغير هذا المفهوم مؤخرًا بتغير مصادر تهديدات النظام الدولي التي تؤثر على الأمن القومي للدولة.

2. دراسة البياتي، راجي (2022)¹⁷¹، بعنوان: الإرهاب السيبراني: نماذج من الجهود الدولية للحدّ منه.

وقد ناقشت الدراسة الإرهاب السيبراني، والذي يمثل أحد أنواع النزاعات السيبرانية أو الفضائية، بحيث أن النشاطات الإرهابية والتي انتقلت إلى الفضاء السيبراني من أجل تنفيذ هجماتها، إذ استفادت تلك التنظيمات من التطور الحاصل في الثور المعلوماتية في وسائل الاتصال والمعلومات، بكل ما يحمله من مشاكل وتعقيدات في تلك النشاطات.

¹⁷⁰ عبدالرحمن، محمود، (2022)، الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية، مجلة السياسة والاقتصاد، مج16، ع15.

¹⁷¹ البياتي، راجي، (2022)، الإرهاب السيبراني: نماذج من الجهود الدولية للحدّ منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع28.

وأصبح الأمن الدولي في عصر العولمة مهددًا من جميع الأصعدة، والإرهاب الإلكتروني واحد من التهديدات الأمنية الجديدة والخطيرة.

إذ باتت التنظيمات الإرهابية تستغل الفضاء الرقمي كساحة للصراع والتأثير والاستقطاب، لذا فإن المجتمع الدولي متمثلًا في كثير من الدول إنها تحاول جاهدة من أجل الوقوف أمام تلك التهديدات.

3. دراسة محمد، شيماء (2021)¹⁷²، بعنوان: الحرب الإلكترونية واستراتيجية الدول لمواجهتها.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الحرب الإلكترونية وتاريخ ظهوره باعتباره نوع جديد من الحروب التي تهدد العلاقات الدولية والسلم والأمن الدوليين، لا سيما بعد التطور التقني الذي شهدته الدول في مجال الإنترنت، إلى جانب بيان مدى خضوعه لقواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي والتحليلي.

وخلصت الدراسة إلى بيان أن النزاع الإلكتروني من أخطر التهديدات التي تواجه الدول في الوقت الحالي؛ نتيجة تشابك المصالح وتسابق الدول الكبرى، وذلك باستخدام كافة إمكانياتها وطاقاتها التكنولوجية، عن طريق اختراع وتطوير أنواع مختلفة من الأسلحة الإلكترونية النووية والبيولوجية والتي شكلت بمختلف أنماطها وأنواعها تهديدًا للأمن الدولي؛ نتيجة الاختراق والقرصنة وللانتمال الحرب من ساحة القتال إلى الفضاء الخارجي في الوقت الذي لا يمكن معه تصور وقوع أي نزاع دون أن يكون له جوانب وأبعاد إلكترونية.

مفاهيم الدراسة

النزاعات الدولية: يعتبر مصطلح النزاع ترجمة للكلمة الفرنسية والانجليزية كونهلكت، الصراع في صميمه وتنازع الإيرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو إنتاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن بالرغم من ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة¹⁷³.

التكنولوجيا: "استخدام العلوم والمعرفة والأدوات لحل المشكلات وتلبية الاحتياجات البشرية".¹⁷⁴

¹⁷² محمد، شيماء، (2021)، الحرب الإلكترونية واستراتيجية الدول لمواجهتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج10، ص36ع.

¹⁷³ مقلد، اسماعيل، (1991)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ص34.

¹⁷⁴ المعجم الوسيط. المرجع: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/التكنولوجيا>

الأمن السيبراني: هو "الحفاظ على سرية وأمان المعلومات والأنظمة الإلكترونية وحمايتها من الاختراق والتجسس والتدمير".¹⁷⁵

العمليات العسكرية: هي "استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية"، وفقاً لتعريف مجلة القوات المسلحة المصرية.¹⁷⁶

الأساليب والتقنيات التكنولوجية العسكرية المستخدمة في النزاعات الدولية

تشكل النزاعات الدولية تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي، حيث يعاني العالم من عدد كبير من الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة. ولمواجهة هذه النزاعات، يلجأ الدول إلى استخدام الأساليب والتقنيات التكنولوجية العسكرية المتطورة التي تمكنها من مواجهة هذه الصراعات بفعالية أكبر وتقليل الخسائر المحتملة.

وأحد الأساليب التكنولوجية العسكرية التي تستخدم في النزاعات الدولية هو الأمن السيبراني، والذي يتعلق بحماية الأنظمة الإلكترونية والمعلوماتية من الاختراق والتدمير والتجسس. ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق استخدام التقنيات الحديثة مثل جدران الحماية وبرامج الحماية من الفيروسات والبرمجيات الخبيثة، بالإضافة إلى استخدام تقنيات التشفير والتوقيع الرقمي لضمان سرية البيانات وأمانها.¹⁷⁷

وبالإضافة إلى الأمن السيبراني، تستخدم الدول التقنيات المتطورة في مجال الاستخبارات، حيث يتم استخدام الأجهزة والبرامج الحاسوبية لجمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتشمل هذه التقنيات استخدام برامج التعرف على الصور والنصوص، وبرامج التحليل الإحصائي والتعلم الآلي، وغيرها من التقنيات المتطورة التي تساعد على جمع وتحليل وتفسير البيانات بشكل فعال.¹⁷⁸

وشملت التطورات التكنولوجية العسكرية استخدام روبوتات الإنترنت بمثابة أسلحة واستخدام الطائرات بدون طيار وتكنولوجيا البث المباشر على الإنترنت والهجمات الإلكترونية وفيروسات الفدية وتقنيات اختراق البيانات. وفي الوقت نفسه، تتعرض جهود التعاون الدولي للضغط، مما يقلل من الإمكانيات العالمية لمنع نشوب النزاعات ووقوع العنف بجميع صورته وتسوية حالات النزاع والعنف.¹⁷⁹

¹⁷⁵ وفقاً لتعريف شركة مايكروسوفت. المرجع: <https://www.microsoft.com/ar-sa/security/what-is-cybersecurity>

¹⁷⁶ https://www.mod.mil.eg/Defence-magazine/Issue_6/Issue6_2011.pdf

¹⁷⁷ "الأمن السيبراني: التعريف والمفاهيم الأساسية"، (2020)، مؤتمر الأمن السيبراني الدولي (ICSS 2020)، الرياض، المملكة العربية السعودية.

¹⁷⁸ "الاستخبارات الاصطناعية: المفاهيم والتطبيقات"، (2021)، مؤتمر الذكاء الاصطناعي الدولي (ICAI 2021)، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

¹⁷⁹ حقبة جديدة من النزاع والعنف، موقع الأمم المتحدة: <https://www.un.org/>

تغير أوجه التقدم التكنولوجي العسكري الكيفية التي تتطور بها النزاعات. وسوف تؤدي الإنجازات المتحققة في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي دوراً رئيسياً في هذا التحول، إذ أنها ستغير طبيعة الخطر الذي تهدد به الأطراف الفاعلة، سواء التابعة للدول أو غير التابعة لها. فاستخدام **الذكاء الاصطناعي** يعزز الهجمات الإلكترونية والمادية والبيولوجية، إذ يجعلها أكثر دقة في تحديد الهدف، وأكثر صعوبة في اكتشاف فاعلها في الوقت نفسه. كما يمكنها أن تيسر شن الهجمات البيولوجية، من خلال أتمتة عمليات تصميم وإنتاج الأسلحة والنظم اللازمة لتطويرها. والهدف من الهجمات البيولوجية هو إيذاء أو قتل البشر والماشية والمحاصيل، باستخدام المواد السامة أو الأمراض الواسعة الانتشار.

كذلك يتيح **الذكاء الاصطناعي** استخدام الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، على الرغم من المعارضة العالمية الواسعة النطاق لتطوير تلك الأسلحة. فهي تعيّن هدفاً محدداً وتشتبك معه دون توجيه بشري، وبالتالي تنقل المسؤولية عن الحياة والموت من النظم الأخلاقية البشرية إلى نظم بيانات معقدة، لا مكان فيها لأي إحساس بالتعاطف أو أي بوصلة أخلاقية.

ولعل **الهجمات الإلكترونية** تمثل أكثر تهديدات العصر الحديث انتشاراً. فقد تضاعف عدد تلك الهجمات في النصف الأول من عام 2019 بالمقارنة مع النصف الثاني من عام 2018، واستهدف معظمها الشركات المصنعة وشركات النفط والغاز والمعاهد التعليمية. وتتعرض الجهات المالكة للهياكل الأساسية الحيوية للخطر بصفة خاصة، حيث تسعى الجهات ذات النوايا الخبيثة لاستهداف أبراج مراقبة المطارات ومحطات الطاقة النووية والمستشفيات والسدود. وخلال العام الماضي، تم الوقوف على أكثر من مائة حادث إلكتروني يمكن أن يقوض السلام والأمن الدوليين. وهذه الهجمات من شأنها أن تتسبب في أضرار كبيرة وأن توقع الكثير من الضحايا.

وتساعد أيضاً **التكنولوجيات الرقمية** الأخرى الجديدة والناشئة العناصر الفاعلة من غير الدول على تهيئة مناخ تتوافر فيه الفرص للجميع. فالجماعات المتطرفة لديها اليوم سبل غير مسبوق للوصول إلى عامة الجمهور عن طريق الإنترنت، مما يتيح لها المزيد من الكفاءة والفعالية في عمليات التجنيد والتخريب والدعاية، فضلاً عن شراء الأسلحة وإجراء التحويلات المالية غير الخاضعة للتنظيم. وتوفر أيضاً أوجه التقدم التي تحققت في مجال الذكاء الاصطناعي الأدوات والاستراتيجيات الوقائية لأجهزة الشرطة ومكافحة التجسس لتتمكن بصورة أفضل من منع الهجمات والتعرف على الجناة. لكن أعمال الشرطة المستندة إلى عمليات التنبؤ لها سلباتها، بما في ذلك التحيزات العنصرية والدينية المتأصلة، الأمر الذي يمكن أن يولد التشدد المفضي إلى التطرف العنيف¹⁸⁰.

¹⁸⁰ <https://www.un.org/>

الآثار الإيجابية والسلبية للتطور التكنولوجي العسكري على حل النزاعات الدولية

تعتبر التقنية والتكنولوجيا العسكرية أدوات هامة في حل النزاعات الدولية، حيث تساعد في تحسين فعالية ودقة العمليات التحكيمية والقضائية. ومن بين الآثار الإيجابية للتطور التكنولوجي العسكري على حل النزاعات الدولية هي¹⁸¹:

1. **تسهيل الوصول إلى المعلومات وتبادلها:** تساعد التقنيات المتطورة على تيسير عملية جمع البيانات وتحليلها وتبادلها بين الأطراف المعنية، مما يساعد في اتخاذ القرارات الأكثر دقة وفعالية.
 2. **توفير الوقت والجهد:** تساعد التقنيات المتطورة على تسريع العملية التحكيمية والقضائية، وتوفير الوقت والجهد المطلوبين لإنجاز الإجراءات القانونية.
 3. **تحقيق العدالة والمساواة:** تساعد التقنيات المتطورة على تحقيق العدالة والمساواة في المعاملة، حيث تتيح للأطراف المعنية فرصة تقديم أدلة وشهادات بشكل أكثر دقة وشمولية.
- على الجانب الآخر، هناك آثار سلبية للتطور التكنولوجي العسكري على حل النزاعات الدولية، ومن أبرزها:¹⁸²

- **عدم توافر الوصول العادل للتقنية:** قد يتسبب التطور التكنولوجي العسكري في عدم توافر الوصول العادل إلى الأدوات التكنولوجية لكل الأطراف المعنية في النزاع، وهذا يعرض بعض الأطراف للتهميش والظلم.
 - **التبعات الأخلاقية والأمنية:** قد يؤدي التطور التكنولوجي العسكري إلى ظهور تحديات أخلاقية وأمنية جديدة، مثل اختراق الأمن الإلكتروني والتلاعب بالبيانات والتدخل في النظم الأمنية، وهذا يؤدي إلى تعقيد النزاعات الدولية وتفاقمها.
 - **النزاعات الجديدة:** يمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي العسكري إلى ظهور نوع جديد من النزاعات، مثل النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتكنولوجيا الحيوية والتجارب السريرية، وهذه النزاعات تتطلب تطوير إجراءات تحكيمية وقضائية متخصصة.
- بشكل عام، يمكن القول أن التطور التكنولوجي العسكري قد ساعد على تحسين حل النزاعات الدولية، ولكنه أيضاً يحمل بعض المخاطر التي يجب معالجتها. ومن بين هذه المخاطر¹⁸³:

¹⁸¹ "تأثير التكنولوجيا على القضاء والعدالة"، (2012)، مجلة الحقوق والعلوم القانونية، المجلد 2، العدد 3.

¹⁸² R. Chandrasekharan, (2015). "The impact of technology on disputes and dispute resolution", International Journal of Law and Information Technology, vol. 23, no. 3, pp. 257-281.

1. **الاعتماد الزائد على التكنولوجيا العسكرية:** قد يؤدي الاعتماد الكبير على التكنولوجيا العسكرية إلى تقليل الثقة في الحلول التقليدية وإلى التهميش في استخدام الحلول الأخرى الفعالة. على سبيل المثال، إذا كانت هناك تقنية محددة متاحة لحل النزاعات، قد يتم تجاهل الخيارات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة بشكل مماثل.
 2. **الاستخدام غير المناسب:** يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا العسكرية بطرق غير ملائمة إلى آثار سلبية على حل النزاعات الدولية. على سبيل المثال، يمكن أن يتسبب استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج نتائج غير عادلة أو غير متوازنة بسبب البيانات المعينة التي تم استخدامها في البرمجيات المستخدمة.
 3. **القضايا الأخلاقية:** يمكن أن تواجه تكنولوجيا العسكرية حل النزاعات الدولية العديد من المخاطر الأخلاقية، بما في ذلك الاعتماد على بيانات خاطئة أو مزورة، وتقليل الاعتماد على المؤسسات القضائية والحكومية التقليدية، وخلق حالة من الاعتماد الكبير على الأنظمة التقنية التي يمكن أن تؤدي إلى اختراق الخصوصية والأمن.
 4. **التحديات القانونية:** قد تواجه التكنولوجيا العسكرية المستخدمة في حل النزاعات الدولية التحديات القانونية، بما في ذلك مسألة التوافق مع القوانين واللوائح الدولية والوطنية. ومن أهم التحديات القانونية التي تواجه استخدام التكنولوجيا العسكرية في حل النزاعات الدولية، هي مسألة حفظ الخصوصية والسرية في المعلومات المتداولة، والتأكد من عدم انتهاك حقوق الأفراد والجهات المعنية بالنزاع. فعلى سبيل المثال، قد يتم استخدام التكنولوجيا في جمع الأدلة والمعلومات من خلال التجسس على الأطراف المتنازعة، وهو أمر يخالف حقوق الخصوصية والسرية المحفوظة للأفراد والمؤسسات. كما قد تحتاج التكنولوجيا إلى إجراءات قانونية صارمة للتحقق من صحة المعلومات المتداولة والتأكد من أنها غير مزورة أو محرفة.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخلافات القانونية تتطلب تدخل القضاء والمحاكم في بعض الأحيان، وقد تختلف القوانين واللوائح بين الدول فيما يتعلق بالاستخدام المشروع للتكنولوجيا العسكرية في النزاعات الدولية، ويمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى صعوبة في تطبيق الأنظمة القانونية المعمول بها في كل دولة، وتتطلب تبني إجراءات ومعايير دولية واضحة وموحدة لحل هذه المشكلات.

¹⁸³Jansen, S. (2019). *The impact of new technologies on international conflict and cooperation: Assessing the optimistic and pessimistic views*. Journal of Peace Research, 56(2), 193-207.

ومن هذا المنطلق، يرى الباحثان التحديات القانونية التي تواجه استخدام التكنولوجيا العسكرية في حل النزاعات الدولية تتطلب من القانونيين والمختصين في هذا المجال العمل على تحديث الأنظمة القانونية الحالية والتكيف مع التطور التكنولوجي العسكري المستمر، وتحديد معايير وإجراءات واضحة وموحدة للتعامل مع هذه المشكلات، بما يساهم في تعزيز العدالة والشفافية في حل النزاعات الدولية.

دور وسائل الإعلام والاتصالات في تفاقم النزاعات الدولية

لا شك أن وسائل الإعلام والاتصالات، مثل الصحف والتلفزيون والإنترنت، أصبحت جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية. ومع تزايد التطور التكنولوجي، أصبح بإمكان أي شخص في أي مكان في العالم الوصول إلى الأخبار والمعلومات بسرعة وسهولة. ومع ذلك، فإن هذه الوسائل يمكن أن تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية وتؤدي إلى تفاقم النزاعات بين الدول.

واليوم يلعب الإعلام أدواراً متفاوتة الأهمية، ومع ثورة المعلومات وتزايد وتيرة الترابط العالمي بمختلف وسائل التواصل أصبح الإعلام يلعب أدواراً أساسية في أغلب صراعات العالم، ويتجاوز دوره مجرد نقل الأحداث إلى صناعاتها وتشكيل سرديات متنافسة تعكس تصورات الأطراف المتصارعة وتخدم استراتيجياتها ومصالحها.¹⁸⁴

حيث أصبحت وسائل الإعلام والاتصالات أداة قوية في نشر الأخبار والمعلومات على مستوى العالم، ومع ذلك فإن تلك الأخبار والمعلومات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تفاقم النزاعات الدولية، ففي العديد من الحالات تقوم وسائل الإعلام بتضخيم المشاعر القومية والعنصرية، وهو ما يمكن أن يزيد من التوتر النزاعات الدولية، علاوة على ذلك، قد تقوم وسائل الإعلام بتحريف الحقائق ونشر أخبار كاذبة، وهو ما يمكن أن يزيد من تفاقم النزاعات الدولية ويؤدي إلى زيادة عدم الثقة بين الدول.

وعلى سبيل المثال، أشارت دراسة أجراها الاتحاد الأوروبي إلى أن وسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في تكوين الصورة العامة للنزاعات الدولية وتحديد الرأي العام حولها. ويمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تساعد في تسهيل تعبير المواطنين عن آرائهم وتحفيز الانخراط في النزاعات.¹⁸⁵

إضافة إلى ذلك، تساهم وسائل الإعلام والاتصال في تأجيج العاطفة والتوتر في النزاعات الدولية، وذلك عن طريق تسليط الضوء على المصالح والآراء الخاصة بكل جانب، مما يؤدي إلى تشجيع الخلافات بين

¹⁸⁴ دور الإعلام في الصراعات، موقع الجزيرة: <https://forum.aljazeera.net>

¹⁸⁵ European Union (2011). *The role of media in conflict prevention and peacebuilding*. تم الوصول إليها على: https://eeas.europa.eu/sites/default/files/the_role_of_media_in_conflict_prevention_and_peacebuilding_en.pdf

الدول. وتشير دراسة أخرى إلى أن الإعلام الأمريكي والإسرائيلي على وجه الخصوص، يستخدمان بشكل كبير التعبيرات العدائية والصراعية في تغطية النزاعات الدولية، مما يؤدي إلى تأجيج العنف وزيادة التوتر بين الدول.¹⁸⁶

ومع التقدم التكنولوجي السريع، أصبح بإمكان الجماهير الحصول على الأخبار والمعلومات من مصادر متعددة وبشكل سريع، ولكن هذا الوفرة من المعلومات يمكن أن يؤدي إلى انتشار الأخبار المضللة والمغلوبة، وبالتالي يمكن أن تؤثر سلباً على فهم الناس للنزاعات الدولية، وتشير دراسة أجريت في جامعة هارفارد إلى أن استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى انعدام الثقة بين الأفراد وبين الحكومات، وهو ما يمكن أن يؤثر على قدرتهم على التفاهم والتفاوض في حل النزاعات الدولية.¹⁸⁷ علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي بعض الحكومات إلى تضليل الجماهير والإخفاء وراء الأخبار المزيفة أو التحريفية، وذلك لتبرير أو تشجيع أجداتها السياسية والاقتصادية في النزاعات الدولية. وتعتبر هذه الممارسات خطيرة جداً، حيث يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات الدولية وزيادة التوتر بين الدول، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أضرار جسيمة على المستوى الإنساني والاقتصادي والاجتماعي.¹⁸⁸

ومن هنا يرى الباحث أن وسائل الإعلام والاتصالات تلعب دوراً هاماً في تفاقم النزاعات الدولية، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز الفهم والتعاون والتفاهم بين الدول، لذلك يجب أن يتم استخدام وسائل الإعلام والاتصالات بحذر وتوعية جماهيرية عالية حول مصادر المعلومات وصحة المعلومات التي يتم نشرها، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الحوار الدولي وتقليل تفاقم النزاعات الدولية.

أثر التطور التكنولوجي العسكري على تصاعد النزاعات الدولية

على مر العصور، كان التقدم التكنولوجي يمثل عنصراً أساسياً في قوة الدول ونفوذها في العالم، وكانت الدول تسعى جاهدة لتحسين قدراتها العسكرية من خلال استثمارها في التطوير التكنولوجي العسكري. وفي هذا المطلب سنتناول أثر التطور التكنولوجي العسكري على تصاعد النزاعات الدولية.

¹⁸⁶Khadiagala, G. M. (2002). *The role of the media in conflict: The case of South Sudan*. *African Security Review*, 11(3), 61-72. تم الوصول إليها على: <https://doi.org/10.1080/10246029.2002.9627293>

¹⁸⁷Graves, L., & Shapiro, J. N. (2019). *Weaponized lies: The role of false news in undermining democracy*. *The Harvard Kennedy School (HKS) Misinformation Review*, 1(1), 1-12. تم الوصول إليها على: <https://doi.org/10.37016/mr-2019-001>

¹⁸⁸Olorunnisola, A. A. (2015). *The role of propaganda in the escalation of the Nigerian civil war*. *Journal of African Media Studies*, 7(2), 139-155. تم الوصول إليها على: <https://doi.org/>

أولاً: يعتبر التطور التكنولوجي العسكري عاملاً مهماً في زيادة قوة الدول الكبرى وتوسيع نطاق نفوذها. فقد شهدنا في العقود الأخيرة ظهور دول ذات تقنيات عسكرية متطورة مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، والتي تمتلك قدرات هائلة في مجالات مثل الطيران والأسلحة النووية والإلكترونيات العسكرية. ومن المؤكد أن هذه القدرات العسكرية العالية تشجع دولاً أخرى على السعي إلى تحسين قدراتها العسكرية أيضاً، مما يزيد من احتمال حدوث صراعات ونزاعات دولية¹⁸⁹.

ثانياً: يمكن أن يساهم التطور التكنولوجي العسكري في تصاعد النزاعات الدولية عن طريق توفير طرق جديدة للهجوم والدفاع. فعلى سبيل المثال، فإن استخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ الذكية يمكن أن يجعل الحرب أكثر دقة وفتكاً، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد القتلى والمدنيين المتضررين. كما أن تقنيات الفضاء العسكرية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات الدولية بسبب استخدامها في التجسس والتحكم في الاتصالات وغيرها من الأنشطة العسكرية. وبالتالي، يمكن أن يتحول التطور التكنولوجي العسكري إلى سبب لزيادة التوتر والصراعات الدولية بدلاً من التقدم والتعاون¹⁹⁰.

ثالثاً: يمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي العسكري إلى زيادة التنافس بين الدول والتسابق على الأسلحة الجديدة والتكنولوجيات العسكرية المتطورة. وقد يؤدي هذا التنافس إلى تدهور العلاقات الدولية وتصاعد التوترات والصراعات، حيث تسعى الدول لتعزيز نفوذها وتقوية قواتها العسكرية على حساب الأخرى¹⁹¹.

رابعاً: يمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي العسكري إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة وغير متوقعة، مثل الهجمات السيبرانية والتي يمكن أن تكون بمثابة أسلحة جديدة تستخدم للقيام بالتجسس أو التخريب أو الاختراق. وبالتالي، يمكن أن يؤدي هذا التطور إلى تصاعد النزاعات الدولية، حيث يتم استخدام هذه التهديدات كأدوات في الصراعات بين الدول¹⁹².

خامساً: يمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي العسكري إلى تغيير في ميزان القوى العسكرية بين الدول، حيث يمكن لدولة معينة أن تحصل على تكنولوجيا عسكرية جديدة تجعلها قوية بشكل لا يمكن مقارنته بالدول الأخرى. وبالتالي، يمكن أن يؤدي هذا التغيير إلى توتر العلاقات الدولية وزيادة احتمالية نشوب النزاعات بين الدول¹⁹³.

¹⁸⁹ عويد، محمد. (2018)، "تأثير التطور التكنولوجي العسكري على الأمن الدولي". مجلة الأمن الدولي، العدد 29، ص 101-118.

¹⁹⁰ عويد، محمد. مرجع سابق.

¹⁹¹ بريون، باتريس. (2019)، "الأمن والتحول التكنولوجي". مجلة السياسة الدولية، العدد 4، ص 47-64.

¹⁹² Singer, J. D. (1980). *The impact of military technology on international conflict*. Journal of Conflict Resolution, 24(4), 643-666.

¹⁹³ Danzig, R., Goodman, M., Levite, A., Mallery, J., & Singer, P. W. (2018). *The Impact of Emerging Technologies on the Future of Conflict*. Center for a New American Security.

يرى الباحث وبالنظر إلى هذه النقاط، أن التطور التكنولوجي العسكري يمثل عاملاً هاماً في تصاعد النزاعات الدولية، ويجب على الدول أن تتبنى سياسات واضحة للتعايش مع هذا التطور والحد من تأثيره السلبي على السلم والأمن الدوليين.

الخاتمة

بعد إجراء هذه الدراسة المتعلقة بتحليل تأثير التطور التكنولوجي العسكري على النزاعات الدولية واستخدام التقنيات الجديدة في حل هذه النزاعات، يمكن استنتاج الآتي:

أولاً: يبدو أن التطور التكنولوجي العسكري له تأثير كبير على حدوث النزاعات الدولية وطبيعتها وقد يؤدي إلى تفاقم بعض النزاعات وتخفيف حدتها في حالات أخرى.

ثانياً: تبين أن استخدام التقنيات الجديدة العسكرية يمكن أن يكون فعالاً في حل النزاعات الدولية، ومن هذه التقنيات: الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وتكنولوجيا الاتصالات والإنترنت.

ومع ذلك، يتعين على الدول والمجتمعات الدولية تعزيز استخدام هذه التقنيات وتحسين التعاون والتفاهم بين الأطراف المعنية.

وفي النهاية، يمكن القول إن الدول والمجتمعات الدولية بحاجة إلى العمل بجدية على تعزيز الحوار والتعاون المشترك واستخدام التقنيات العسكرية الجديدة لحل النزاعات الدولية، وبذلك تتمكن من تجاوز الصعوبات التي تواجهها والعمل على تحقيق السلم والاستقرار في العالم.

ثالثاً: على الرغم من أن دور وسائل الإعلام والاتصالات يمكن أن يكون سلبياً في تفاقم النزاعات الدولية، إلا أنه من المهم الاعتراف بأن هذه الوسائل يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تهدئة النزاعات وتحقيق السلام بين الدول.

رابعاً: إنّ التطور التكنولوجي العسكري له تأثير كبير على النزاعات الدولية. فعلى الرغم من أنّ الهدف الأساسي للتكنولوجيا العسكرية هو حماية الدولة ورعاية أمنها، إلا أنّها يمكن أن تتحول إلى سبب للنزاعات الدولية بين الدول. وتؤثر هذه التكنولوجيات بشكل خاص على الأمن الدولي والسياسي وقد تسبب تحديات جديدة في مجال الأمن الدولي.

التوصيات

بعد نتائج هذه الدراسة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. تطوير القدرات التقنية والعلمية لدى الدول وتبادل المعلومات والتجارب المختلفة في مجال التطور التكنولوجي العسكري وتأثيره على النزاعات الدولية.

2. ينبغي على الدول توسيع الجهود الدبلوماسية والتعاون الدولي لتفادي نزاعات دولية جديدة والتعامل بشكل فعال مع التحديات الجديدة التي قد تظهر نتيجة لتطور التكنولوجيا العسكرية.
3. تشجيع الإعلام على تحقيق المزيد من الحيادية والموضوعية في تغطية الأحداث الدولية، وذلك بالاعتماد على مصادر موثوقة وتحرير الأخبار والمعلومات بمهنية وأمانة.
4. التحقق من صحة الأخبار قبل نشرها، وذلك بالاستعانة بالمصادر الموثوقة والمتخصصة والتأكد من صحة المعلومات.
5. يجب على الدول أيضاً تعزيز الأمن الدولي بتعزيز الحوكمة الدولية والقانون الدولي وتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقق من عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ونأمل أن تساعد هذه التوصيات على تحقيق الهدف الأسمى من هذه الدراسة وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين والحد من النزاعات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

- محمود، خالد، (2022)، التكنولوجيا تعيد بناء الأنساق الدولية، مقال منشور على موقع الجزيرة، انظر: [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
- جعيج، عبد القادر، تيغرة، زهرة، (2021)، تطور الإرهاب وانعكاسه على استقرار المجتمعات: قراءة في ظاهرة الإرهاب الإلكتروني واستراتيجيات المواجهة، دفاثر السياسة والقانون، جامعة الجزائر، الجزائر، مج 13، ع 1، ص 544-556.
- السويدي، شكري، (2011)، النزاعات الدولية في إطار النظام الدولي الجديد، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مج 30، ع 2، ص 80-81.
- عبدالرحمن، محمود، (2022)، الفضاء الإلكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن والصراع في العلاقات الدولية، مجلة السياسة والاقتصاد، مج 16، ع 15.
- البياتي، راجي، (2022)، الإرهاب السيبراني: نماذج من الجهود الدولية للحدّ منه، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع 28.
- محمد، شيماء، (2021)، الحرب الإلكترونية واستراتيجية الدول لمواجهتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع 36.
- مقلد، اسماعيل، (1991)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط 1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ص 34.
- المعجم الوسيط. المرجع: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar> /التكنولوجيا

- وفقاً لتعريف شركة مايكروسوفت. المرجع: <https://www.microsoft.com/ar-sa/security/what-is-cybersecurity>
- "الأمن السيبراني: التعريف والمفاهيم الأساسية"، (2020)، مؤتمر الأمن السيبراني الدولي (ICSS 2020)، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- "الاستخبارات الاصطناعية: المفاهيم والتطبيقات"، (2021)، مؤتمر الذكاء الاصطناعي الدولي (ICAI) (2021)، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- [/https://www.un.org](https://www.un.org) حقبة جديدة من النزاع والعنف، موقع الأمم المتحدة:
- "تأثير التكنولوجيا على القضاء والعدالة"، (2012)، مجلة الحقوق والعلوم القانونية، المجلد 2، العدد 3.
- دور الإعلام في الصراعات، موقع الجزيرة: [/https://forum.aljazeera.net](https://forum.aljazeera.net)
- عويد، محمد. (2018)، "تأثير التطور التكنولوجي العسكري على الأمن الدولي". مجلة الأمن الدولي، العدد 29، ص 101-118.
- بريون، باتريس. (2019)، "الأمن والتحول التكنولوجي". مجلة السياسة الدولية، العدد 4، ص 47-64.
- R. Chandrasekharan, (2015). "The impact of technology on disputes and dispute resolution", International Journal of Law and Information Technology, vol. 23, no. 3, pp. 257-281
- Jansen, S. (2019). **The impact of new technologies on international conflict and cooperation: Assessing the optimistic and pessimistic views.** Journal of Peace Research, 56(2), 193-207.
- European Union (2011). **The role of media in conflict prevention and peacebuilding.** تم الوصول إليها على: https://eeas.europa.eu/sites/default/files/the_role_of_media_in_conflict_prevention_and_peacebuilding_en.pdf
- Khadiagala, G. M. (2002). **The role of the media in conflict: The case of South Sudan.** African Security Review, 11(3), 61-72. تم الوصول إليها على: <https://doi.org/10.1080/10246029.2002.9627293>
- Graves, L., & Shapiro, J. N. (2019). **Weaponized lies: The role of false news in undermining democracy.** The Harvard Kennedy School (HKS) Misinformation Review, 1(1), 1-12. تم الوصول إليها على: <https://doi.org/10.37016/mr-2019-001>
- Olorunnisola, A. A. (2015). **The role of propaganda in the escalation of the Nigerian civil war.** Journal of African Media Studies, 7(2), 139-155. تم الوصول إليها على: <https://doi.org/>

- Singer, J. D. (1980). **The impact of military technology on international conflict**. Journal of Conflict Resolution, 24(4), 643-666.
- Danzig, R., Goodman, M., Levite, A., Mallery, J., & Singer, P. W. (2018). **The Impact of Emerging Technologies on the Future of Conflict**. Center for a New American Security.
- https://www.mod.mil.eg/Defence-magazine/Issue_6/Issue6_2011.pdf

تجزئة الهوية والسياسة في فلسطين

Fragmentation of Identity and Politics in Palestine

Azhar Khaled

Master's researcher

Dr. Seyit Ali Avcu

Professor of political science

Ankara Yildirim Beyazit University

المستخلص:

بشكل عام ، ينظر للهوية الوطنية على أنها مزيج من الرموز لمجموعة بشرية في مكان وفي سياق تاريخي ، مثل اللغة والثقافة والتاريخ. تم تعريف هوية المقاومة الفلسطينية بشعار إضافي، يرمز إلى التجربة المشتركة للهجوم الهمجي الذي يهدف إلى تدميرها عن طريق الاحتلال. الأرض وتشردم وحدة الشعب من خلال إعادة توطينهم في المنفى، وكذلك تفكيك وحدة القضية من خلال الاعتراف بثمار التهجير على أنها منتجات غير مترابطة ذات طبيعة بشرية طبيعية. تركز هذه الدراسة على العلاقة بين الهوية الوطنية والتشردم السياسي وعناصر التجزئة ومقالات باحثين آخرين ومجلات ودراسات سابقة في نفس الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الهوية ، التجزئة.

Abstract:

In general, national identity is a mix of symbols for a human group on a place and in a historical context, such as language, culture, and history. The Palestinian resistance identity was defined by an extra emblem, which symbolized the common experience of barbarous assault aimed at destroying it via occupation. The land and the fragmentation of the people's unity by relocating them in exile, as well as the fragmentation of the cause's unity by recognizing the fruits of displacement as unconnected products of normal human nature. This study focuses on the relationship between national identity and political fragmentation, the elements of fragmentation and other researchers' articles and journals previous studies in the same topic.

Keywords: Identity, fragmentation

Introduction

The political turmoil and living conditions caused by the Zionist project in Palestine influenced the formation of Palestinian identity, as the project's policies resulted in the dispersal of the majority of the Palestinian people, resulting in the formation of a

complex Palestinian identity that gained advantages as a mixture of identities related to the political conditions imposed by the occupation. It combines national identity, geographical space, and religion. This paper examines the reality of Palestine's geographical fragmentation and its influence on the establishment of a single Palestinian identity as well as the formation of the Palestinian individual's political consciousness. To address these aspects, it is necessary to explore the crucial events that created the Palestinian man's consciousness of his identity and those that contributed to the construction of his many national, national, social, and cultural identities (Alazza & Yvonne, 2020).

The 1948 Nakba appears to be the most crucial event impacting the Palestinian people's identity and livelihood, since it caused and continues to cause the displacement of the majority of the original occupants of the country, as well as the formation of a distinct demographic and geographical distribution. The Nakba was followed by historical developments that have lasted until the present day. During the eras 1948-1967 and 1967-1993, as well as the post-Oslo Accord phase and the ensuing internal battles that established a new reality for Palestinians everywhere, Palestinian identity evolved through three major stages (Alazza & Yvonne, 2020).

This paper deals with the definition of identity, the most important stages that the Palestinian identity went through during its formation, and the impact of successive calamities on Palestinian awareness of identity.

At the outset, its concept is addressed in terms of mentioning some of its definitions presented by Arab thinkers and researchers, and in terms of the elements on which any identity is based to derive its specificity, which includes, among others, language, history, religion, culture, customs and traditions.

The paper also deals with the stages of the formation of Palestinian identity from ancient times to the present day, and the focus is on the decisive events of revolutions and calamities that befell Palestine, which contributed to enhancing awareness of the importance of identity among Palestinians, such as the revolution of 1936-1939, the Nakba of 1948 and the Palestinian intifada of 1987, in addition to the Palestinian situation after the Oslo Accords.

The paper also addresses the Arab and Islamic components of Palestinian identity, which have had and continue to have significant impacts on Palestinian identity. Perhaps at some point they replaced the Palestinian national identity because Palestine is part of the Arab and Islamic worlds, so they are still considered essential components of the Palestinian identity.

The numerous events that either helped to shape Palestinian identity or attempted to eradicate it, as well as the overlapping elements that make up this identity, may be the reason why it is difficult to describe the history of Palestinian identity.

Why the Palestinian politics is fragmented? Fragmentation of Identity and Politics in Palestine.

I chose this research which is about the political fragmentation in Palestine from other researches due to its paramount importance in the path of the Palestinian cause and its impact on the course of the struggle for liberation. I also want, through my research, to prove the existence of the Palestinian identity, which is an integral part of the Palestinian national elements. For every Palestinian, whether in the Gaza Strip, the West Bank, the Arabs of 1948, the Palestinians who are displaced in Jordan, Syria, Lebanon and other Arab and Western countries and the dispersed Arabs all over the world.

It also clarifies the negative effects caused by political fragmentation in Palestine and the dispersal of Palestinians with political and other problems and their distance from the main goal of continuing the resistance until the liberation of Palestine.

This research also deals with the mention of the Israeli position and its role in destabilizing the Palestinian national identity and its desired goal in promoting fragmentation and division among the Palestinians, as well as its goal in strengthening the division of the Palestinian leadership internally and externally between Fatah and Hamas and other political parties.

Thesis:

- The division of the Palestinian leadership

The Palestinian decision remains divided among the Palestinian Authority in the West Bank, in a more precise sense, the "Fatah authority", and between the authority of the "Hamas" movement in the Gaza Strip, and all internal and external efforts have so far failed to bridge the rift, and whatever the Zionist, regional and international role in this failure, the main reason is Palestinian excellence, and the Palestinian leadership, both sides, must accelerate the end of the division and the unification of the national ranks before the disaster widens, in addition to the fact that the continuation of the division means strengthening and consolidating other Palestinian challenges to a one-state solution.

- Multi-party ideologies

The ideologies governing the Palestinian political performance, since the beginning of the struggle until now, can be divided into 3 ideologies, ranging from the left, the right and the center, while the left is represented by the forces and factions with communist reference, led by the Popular Front for the Liberation of Palestine, the right represents the forces and factions with Islamic reference, led by Hamas, and the center represents the liberal national forces, led by Fatah. To date, these ideologies have been dominant

in the political scene in a sharply exclusionary partisan manner, at the expense of the national ideology, which accommodates all in order to achieve the supreme goals of the Palestinian people.

- Absence of a comprehensive national reference

The Palestinian leaderships in both the West Bank and the Gaza Strip dominate the political decision in a partisan manner for the benefit of Fatah and Hamas, without a real national reference governed by the law and the constitution, and this maintains control over the current political scene of Fatah and Hamas, which makes the abandonment of the two-state solution and the transition to a one-state solution dependent on the position of these two movements, and not on a popular constitutional decision.

The Zionist strategy which aims to divide the Palestinians, obliterate the Palestinian national identity and stop the Zionist movement with full force in the face of national unity and its work to mobilize all international and regional organizations and parties to mislead the Palestinian cause and condemn the Palestinian Authority and the Palestinian factions that support the cause and national identity. Also, the occupation sought to use all the tools of fragmentation geographically, politically, religiously, economically and socially.

There is no single Palestinian identity due to the influence of political, religious, cultural, social, and economic factors. The presence of Palestinians has also affected the identity who are in Gaza, West Bank, Jordan, Syria and Lebanon.

Methodology

The methodology that used in this research is a single case study and mainly based on Literature review. This is also theory testing case study; we will test the theories about the reasons for political fragmentation and the relationship between identity and political fragmentation.

Literature Review

Relationship Between National Identity and Political Fragmentation in Palestine

The mid-1960s witnessed the beginnings of the development of a Palestinian political field following the failure of the Palestinian national movement in 1948, when the British government supported the Zionist movement, which succeeded in creating the state of Israel. This article focuses mostly on the Palestinian political field in the 1960s and 1970s, the beginnings of its disintegration in the 1990s, and its near-complete collapse in the first decade of this century. It was built on a system defined by the

dominance of a center from which the political leadership operated. The center, on the other hand, was created outside of historic Palestine.

The Concept of Identity

The definition of identity varies from culture to culture and from scholar to scholar. This gives us a wide range of definitions, but these can outline the fundamental structure of identity as "not something finished, complete, and self-contained, but rather a continuation of history and civilization, values, and traits that can occasionally be changed, evolved, or transformed. The collective attitude of a country or people that is irrevocably and inextricably bound to one another is another definition of identity ". Muhammad al-Pashtawi, a writer and academic from Palestine, offers a variety of definitions that many academics and intellectuals have provided in their publications.

These definitions include (Beshtawi, 2007): Identity idiomatically "the absolute truth that includes the facts, the inclusion of the nucleus on the tree in the absolute unseen" (Al-Jurjani, Definitions, Mustafa Al-Halabi Library, Cairo, 1938 AD).

Identity "is the sum of the special spiritual, intellectual and emotional features that characterize a particular society, ways of life, value systems, traditions, beliefs, methods of economic production and rights, and it is the evolving awareness of human thought and remarkable achievement (Yusuf Makki, Al-Watan newspaper, Riyadh, Saudi Arabia, Wednesday, July 30, 2003, issue 1034).

Identity is not merely a value in itself or in the sense of specificity it creates, but its value stems from the real opportunities it creates in the framework it creates for progress and the expansion of the historical initiative of the peoples and groups under its banner. (Ghalioun, Burhan "Dialogues from the Era of Civil Wars", Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1995).

The distinction of a group by identity does not mean that the members of the group are identical. The quest for unity, homogeneity and symmetry is a petition for the death of existence and a petition for the characteristic of ossification and rigidity and thus contradicts the essence of democracy, true identity is the correspondence of identity with difference as Hegel argued. (Dr. Ibrahim Abrash, Identity in the Palestinian Constitution, Roya Electronic Magazine).

Identity from a Marxist perspective: class is the most important expression of identity, and class struggle is the main determinant of history (Haitham Manna; Identity Industry, Electronic Approaches Magazine).

Palestinian Identity

When the PLO and other resistance groups were founded, particularly in the 1960s, Palestinian identity underwent a significant politicization process. The PLO gained greater spheres of influence globally, transcending its local and national significance. The Palestinian identity was "revolutionary" or at least labeled as such with the PLO. The Palestinian was now a young man or woman with a machine gun and donning the kufiyya. The PLO was presented with a difficult challenge: how to create a shared

identity among Jordanians, Egyptians, Israelis, as well as those living in regional and global diasporas and under various political and socioeconomic regimes.

In order to create a nation that is fighting for freedom, the PLO genuinely carried out a variety of political, cultural, and social initiatives and worked incredibly hard to reinforce, shape, and develop a national identity in contrast to an Arab identity. Although this was a dreamed-of strategy in the middle of the 1960s, it produced very real outcomes. The common

political aim, which was difficult to retain and mobilize support for, was successfully employed. This goal served as the main driver in creating the current "Palestinian identity." The PLO also succeeded in developing communication networks linking the many Palestinian factions and communities around the world despite extremely challenging conditions. This arduous struggle also resulted in the Palestinian people's recognition, initially by Arabs and then gradually by the rest of the international community. This acknowledgment mostly focused on aspiration and political rights rather than identity. The late Israeli prime minister Golda Meir is remembered for her infamous denial of the Palestinian people's existence in order to clarify the significance of that. Israel already formally acknowledges the Palestinian people as such, irrespective of their right to self-determination, and it won't be long before Israel formally recognizes the Palestinian people as such.

Fragmentation

Fragmentation is meant to disrupt the identity of a territorial people. Israeli policies of "territorial fragmentation" and "de facto and de jure annexation" and "colonization" are used against Palestinians on two different levels:

1. Territorial fragmentation involves cutting off the people from the land by dividing it into illogical pockets of land that are heavily reliant on one another and subject to different legal systems.
2. The reclassification and imposition of an artificial legal hierarchy based on location of residence has caused sociopolitical division by destroying the national and communal identity of the people.

As a result, individuals who are Palestinian and have citizenship in Israel are referred to as Arab- Israelis, Bedouins, and Druze; those who live in the occupied Palestinian area are referred to as Gazans, West Bankers, and Jerusalemites; and those who are in exile have no status at all.

As a result of the various legal systems that oppress them, Palestinians' interactions and relationships are severely constrained; their experiences of Israeli repression vary as a result; and their rights, access, and identities are changed in an effort to weaken their sense of collective identity and cohesiveness.

3. The political divide between inside, and between supporters and opponents of the agreements, has served as the basis for the current split between the West Bank and Gaza.

Since the 1936 revolution, Palestine has not experienced the same intense popular cohesion and collective and unified involvement in the national struggle as during the first intifada.

4. How Israel shapes the Palestinian identity?

The Policies of Segregation, Fragmentation and Isolation.

The international legal framework on apartheid forbids the use of segregation, fragmentation, and isolation as methods of oppression. Despite the obvious illegality of these methods, the Israeli-Zionist government continues to use them in ways that aim to subjugate and exterminate the Palestinian people. The process of achieving self-determination involves the achievement of political rights in addition to economic, social, and cultural rights. In this regard, segregation, fragmentation, and isolation policies and practices work both individually and in concert to obstruct the exercise of those substantive rights. By erasing the social and territorial identities of its people, these policies not only thwart the achievement of these rights but also invalidate the very concept of self-determination. In order to undermine self-determination in both content and essence, the Israeli-Zionist government uses segregation, fragmentation, and isolation. Israel wants to "eradicate" the Palestinian people by accomplishing this by attempting to legitimize and abolish the internationally recognized Palestinian right to self-determination.

Previous Studies on Identity and Politics Fragmentation in Palestine

- Abaher Al-Sakka (2016)

This project seeks to give a reading of the impacts of colonial division, fragmentation, and the contemporary national project's crises on Palestinian youth identity representations. It investigates the generational and socioeconomic overlaps in tribal, religious, and national representations of groups of Palestinian teenagers from various locations.

- Anne Marie Baylouny (2009)

This article demonstrates that the relevance of space in various types of mobilization is becoming more widely understood. In the Palestinian West Bank, the increasing number of boundaries has reduced movement and confined individuals to tiny local regions, resulting in new forms of collective activity and identification where formerly significant national-oriented organization existed. The Oslo agreements' restrictions on mobility have led to the rising difficulties of collective dissent, which, contrary to divide and conquer principles, has tended to enhance, rather than lessen, violence.

- The Palestinian Diaspora and the State-Building Process

This research focuses on the engagement of Palestinians living outside of Palestine, known as the "diaspora," in the State-building process. It solves two major issues: How does the diaspora participate in the state-building process? And how much influence does state-building have on the diasporization process? The fundamental assumption is that the diaspora's interaction with its homeland impacts Palestinian

power dynamics, as well as a shift in the Palestinian national narrative, in the context of continual exposure to settler-colonial practices.

The extent of the Palestinian diaspora has been the topic of many studies from many angles, putting a study of the literature and theoretical issues surrounding the Palestinian diaspora outside the scope of this survey.

History of Palestine



Palestine is a tiny piece of territory that has played an important part in the Middle East's ancient and current history. Because of its importance to many major global faiths and because Palestine stands at a significant geographical crossroads between Africa and Asia, Palestine's history has been defined by recurrent political turmoil and violent land conquests. Today, Arabs who live in

this land are known as Palestinians, and the Palestinian people have a great desire to establish a free and independent state in this contentious region of the world.

What Is Palestine?

The term Palestine is derived from the Greek word Philistia, which dates back to descriptions of the country by Ancient Greek writers in the 12th century B.C. Since the Ottoman Empire's defeat in World War I through 1918, Palestine has traditionally referred to the geographical territory bounded by the Mediterranean Sea and the Jordan River. Since the early twentieth century, Arabs who live in this land have been referred to as Palestinians. Much of this territory is now considered modern-day Israel.

The West Bank, which sits between modern-day Israel and Jordan, as well as the Gaza Strip, are today regarded to be part of Palestine (which borders modern-day Israel and Egypt). However, retaining control over this region is a difficult and changing challenge. Internationally, the borders are contested, and Israel has long held much of the territory claimed by the Palestinians. Despite the fact that Israel and some other countries, including the United States, make no distinction between Palestine and other sovereign states, more than 135 UN member states do.

Palestine's Early Roots

Scholars think the term "Palestine" derives from the Greek word "Philistia," which alludes to the Philistines, who inhabited a portion of the country in the 12th century B.C. Palestine has been dominated by a variety of groups throughout history, including

the Assyrians, Babylonians, Persians, Greeks, Romans, Arabs, Fatimids, Seljuk Turks, Crusaders, Egyptians, and Mamelukes. The Ottoman Empire governed much of the region from roughly 1517 until 1917. The British acquired sovereignty of Palestine when World War I concluded in 1918. In 1923, the League of Nations declared a British mandate for Palestine, which gave Britain administrative control over the country and included provisions for building a Jewish national state in Palestine.

The Partition of Palestine

After more than two decades of British control, the United Nations suggested dividing Palestine into two parts: an autonomous Jewish state and an independent Arab state in 1947. The city of Jerusalem, which both Jews and Palestinian Arabs claimed as their capital, was to be an international area with unique status. The idea was endorsed by Jewish authorities, but many Palestinian Arabs, some of whom had been actively resisting British and Jewish interests in the region since the 1920s, were outraged. Arab factions said that they constituted the majority of the population in particular areas and thus deserved additional land. They started forming volunteer troops all across Palestine (Palestine, 2017).

The Nakba of 1948

The Nakba of 1948 upended the political and social structure of Palestine, ushering in a new stage in the development of a new society based mostly on refuge. As for the Palestinian fabric as a result of the Nakba, we find it as follows: the refugees in the diaspora in the nearby Arab countries of Jordan, Syria, and Lebanon; the Palestinians of the West Bank and Gaza Strip in the so-called 1967 territories; and the Palestinians of the Green Line or what they call "48 Arabs." This division produced some cultural, social, and political differences between the Palestinians, but it was unable to do away with the Palestinian presence. Many Palestinians were motivated to participate in covert political and military organization activity because they saw the Nakba as a fresh start. The Arab Redemption Brigades, founded in 1949 and commanded by George Habash, Wadih Haddad, Hani al-Hindi, and Jihad Dahi, were examples of tiny cells that the Palestinians organized ranks and established, as were unions like the Palestine Students Union in Damascus in 1948 (Palestine, 2017).

The foundation of the Palestinian National Authority and the hiring of Palestinians from the diaspora, which produced a new level of cultural, socioeconomic, and political variety in the Palestinian arena, were among the events that took place after the signing of the Oslo Accords in 1993. The national movement was unable to bring together the "fragmented" societies in the West Bank and Gaza during the 29 years of Israeli administration, but the new Palestinian Authority sought to accomplish so. As a result, the conflict between internal and external forces in Palestinian politics was resolved (Palestine, 2017).

Israel Becomes a State

In May 1948, less than a year after the Partition Plan for Palestine was released, Israel declared itself an independent state, and Britain withdrew from Palestine, showing a desire to follow out the Partition Plan. Nearly immediately, armed armies from neighboring Arab states invaded to prevent the establishment of the state of Israel. In the subsequent Arab-Israeli War, Israel and five Arab nations, including Jordan, Iraq, Syria, Egypt, and Lebanon, battled. By the end of the war in July 1949, Israel controlled more than two-thirds of the old British Mandate, while Jordan controlled the West Bank and Egypt controlled the Gaza Strip.

Following the 1948 war, the struggle between Jews and Palestinian Arabs grew into a regional conflict encompassing nation-states and a tangle of diplomatic, political, and economic interests (Palestine, 2017).

The PLO Is Born

The Palestine Liberation Organization (PLO) was founded in 1964 with the goal of creating a Palestinian Arab state on land previously managed under the British Mandate, which the PLO claimed to be illegally seized by the State of Israel. Although the PLO had aimed to destroy Israel in order to achieve its objective of Palestinian statehood, in the 1993 Oslo Accords, the PLO recognised Israel's right to exist in exchange for formal recognition of the PLO by Israel—a watershed moment in Israeli-Palestinian relations (Palestine, 2017).

In 1969, the well-known Palestinian leader Yasser Arafat was elected Chairman of the PLO, a position he maintained until his death in 2004.

The First Intifada and the Oslo Accords

The Palestinian wrath over Israel's continuing control of the West Bank and Gaza sparked the First Intifada in 1987. Hundreds of Palestinians were killed as a consequence of an uprising by Palestinian armed groups. The Oslo Peace Accords were signed in the early 1990s as part of a subsequent global attempt to resolve the ongoing war. The first Oslo Accord (Oslo I) set a schedule for the Middle East peace process, as well as a framework for an interim Palestinian administration in parts of Gaza and the West Bank. In 1993, Palestinian Authority chairman Yasser Arafat and Israeli Prime Minister Yitzhak Rabin witnessed the signing of the accord.

Arafat returned to Gaza in 1994, after spending 27 years in exile. He was the head of the newly formed Palestinian Authority. Oslo, agreed in 1995, laid the groundwork for Israel to withdraw its forces from the West Bank and other areas. It also set a date for the Palestinian Legislative Council elections. Unfortunately, the ultimate goal of the Oslo Accords—to bring Israel and the Palestinians to an agreement on a comprehensive peace plan—was not met (Palestine, 2017).

The Second Intifada: Violence Continues

In September 2000, the Second Palestinian Intifada began. One of the incidents that triggered the massacre occurred when Ariel Sharon, a right-wing Jewish Israeli who

would later become Israel's prime minister, visited the Muslim holy site at the al-Aqsa Mosque in Jerusalem. Many Palestinians were outraged because they saw this as a humiliating conduct. Riots, suicide bombers, and other atrocities disrupted the once-promising peace process. During this time, Israel and Palestine were at war for over five years. Following the death of Yasser Arafat in November 2004, the Israeli army departed Gaza in August 2005. (Palestine, 2017).

Hammas

The Sunni Islamist organization Hammas won the Palestinian parliament elections in 2006. In the same year, fighting erupted between Hammas and Fatah, the political organization in control of the PLO. In the 2007 war for Gaza, Hammas defeated Fatah. Many countries consider Hammas to be a terrorist organization. The organization has carried out suicide assaults and has repeatedly demanded that Israel be destroyed. Several lethal wars have erupted between Hammas and Israel, including Operation Protective Edge in July 2014, Operation Pillar of Defense in November 2012, and Operation Cast Lead in December 2008. In April 2014, Hammas and Fatah struck an agreement to form a unified national Palestinian administration (Palestine, 2017).

Current State of Palestine

Palestinians continue to fight for official recognition of their statehood by all nations. Despite the fact that Palestinians control large parts of the nation, such as the West Bank and Gaza Strip, some Israelis continue to reside there with the permission of their government. The borders are not properly defined, such settlements are considered illegal by many human rights organizations, and continual conflict is the norm. Many Israelis are likewise opposed to the settlements and would prefer to discuss a diplomatic solution to their land disputes with the Palestinians. The establishment of a Palestinian state with Jerusalem as its capital inside the 1967 borders was proposed in a paper issued by Hammas leaders in May 2017.

However, because the organization refused to recognize Israel as a state, the Israeli government quickly rejected the plan. Tensions rose when the US Embassy relocated from Tel Aviv to Jerusalem in May 2018. After hearing this, Palestinians demonstrated near the Gaza-Israel border, mistaking it for US backing for Jerusalem as Israel's capital. Israeli soldiers used force in response, killing a large number of protestors. Despite the murder, displacement, and insecurity that have marked so much of Palestine's history, a number of international leaders have continued to advocate for a solution that will bring peace to the whole area (Palestine, 2017).

The Islamic Component of Palestinian Identity

As the cradle of the three monotheistic religions, Palestine has a strong religious position. During the Islamic conquests, Islam arrived in Palestine, which was captured by Khalid bin Al-Walid following the Battle of Ajnadin in 13 AH and the Battle of Yarmouk in 15 AH, after which Rashidun Caliph Omar bin Al-Khattab personally came to accept the keys to Jerusalem. Because of its high importance, Jerusalem was

the only city in the Rashidun era whose keys were received by the Caliph of the Muslims. "At the time, Umar ibn al-Khattab penned to the inhabitants of Jerusalem his famous pact known as (the 'Umari Covenant.'"

After 88 years of Frankish control, the Muslim leader Salah al-Din al-Ayyubi was able to capture Jerusalem at the Battle of Hattin (853 AH-1187 AD). Following the Ayyubids, the Mamluks dominated Palestine until their dominance waned and the Ottomans gained control in 1516 AD, continuing their reign for four centuries. The Ottoman Empire ruled Palestine as a "Islamic state representing all Muslims," and later Palestinian nationalists began to oppose Ottoman tyranny, so it established the first secret Arab society against Ottoman rule in Beirut in 1875, especially after the spread of the Turkification policy, which aims to strengthen the Turkish element and revive the Turanian id. (Esmat, 2005)

The sense of Arab nationalism among the Palestinians woke up after the Union and Progress group came to power in Istanbul in 1908, where corruption spread in the administrative apparatus of Jerusalem, which facilitated the entry of Jews into Palestine and the purchase of land, which prompted Palestinian sheikhs such as Sheikh Asaad Al-Shuqairi and Sheikh Madi Abu Al-Azaim to issue fatwas prohibiting the sale of land and property to Jews in an attempt to raise awareness of this dangerous phenomenon that threatens the Palestinian entity (Esmat, 2005).

The collapse of the Ottoman Empire had an impact on the extent of the religious commitment of the Arab peoples, and the transformation of Islam from a movement that distinguishes peoples into a personal practice. But soon the element of religion resurfaced in the belief that "only Islam can preserve Islamic identity from being overwhelmed by the wave of Western culture sweeping the globe." (Bidairi, 1995)

After the Balfour Declaration and the British Mandate for Palestine in 1917, the first anti-British anti-colonial association was established in Jaffa under the chairmanship of Haj Ragheb Abu al-Saud al-Dajani under the name of the "Palestinian Muslim-Christian Society" and fifteen such associations were established. During this period, Palestinians suffered from "the expulsion of peasants from their lands for the benefit of Zionist settlers, and job opportunities shrunk as Jews poured into the country... This period witnessed sectarian clashes between Arabs and Jews," which led the conflict to take on a religious character and the elements of religion and politics overlapped in the leadership, with "the national movement at the time led by Haj Amin al-Husseini, who was both mufti of Jerusalem and head of the Supreme Islamic Council" (Esmat, 2005). However, Palestinians were unable to form a strong national movement at the time to work for local independence (Badairi, 1995).

But since the beginning of the British Mandate, the Islamic Movement in Palestine has been able to play a major role in "absorbing a national discourse." This Islamic-nationalist discourse was welcomed by the people of religions as it was the only

language, they could understand at the time more than any national ideas that at the time were completely alien to their thinking. Islam thus constituted an ideology of resistance during the Mandate period that was used in Friday sermons by imams and preachers "to spread the idea of resistance as a religious duty, which made people view their "struggle against Jewish colonialism through a religious perspective" (Badairi, 1995).

In 1928, branches of the YMCA were established as an Islamic organization after the exclusively Islamic organizations in Palestine at that time were limited to charities and cultural clubs. The YMCA played a prominent role in the Palestinian national movement at that time, despite the fact that its Basic Law stipulated non-interference in political affairs, and the association began to attract Palestinian nationalists, including Sheikh Izz al-Din al-Qassam in Haifa, Hamdi al-Husseini in Gaza, Muhammad Darwazah in Nablus and Sheikh Muhammad Sa'id Abd al-Muti in Sephoria.

The Islamic religious component of Palestinian identity emerged when the situation worsened in late 1928 after extremist Jews demanded a change in the situation in the courtyard of the Western Wall, where Haj Amin al-Husseini called for an Islamic conference in Jerusalem held on 2/11/1928 and in which delegations from Syria, Lebanon and Jordan participated. This was followed by demonstrations in several cities in Palestine, including Jerusalem, after which clashes between Arabs and Jews began for two weeks (Zaiter, 1995).

The Arab Component of Palestinian Identity

Western colonialism and the measures of fragmentation of the Arab world and the resulting separation of Palestine from the Levant were important reasons why Palestinians clung to their Arab identity to challenge the Zionist threat.

Abdel Qader (2005) considers that the Sykes-Picot Agreement in May 1916 is the beginning of the danger to Palestine in particular, and the Arab countries in general, as a result of which the Arab countries were divided between Britain and France, and this resulted in the separation of Palestine from Syria and the Levant, which strengthened the feeling of the need to protect Arab nationalism for the Palestinians who adopted "since May 1918 the flag and anthem of the Arab revolution, and their activity remained linked to the general Arab national activity, and the first political expressions of their movement were not separated. which took the form of 'Muslim-Christian associations', from the Arab nationalist movement based in Damascus." They have always affirmed their desire that Palestine not secede from the Syrian Arab government linked to Arab unity.

The importance of the Arab dimension and Arab unity in the face of the Zionist threat emerged and the Arabs considered Palestine in the first place to be an Arab cause. The establishment of Arab clubs and associations in Jerusalem, and the sending of a note of

protest to the United States Senate, but the San Remo Conference of April 1920 had come to confer international legitimacy on the occupation of Arab territories, and this was another impetus for the Palestinians to maintain their Arab identity. The Palestinians rejected any talk of self-government projects put forward by the British Mandate and boycotted the Legislative Council elections called by the Mandate government in November 1922 whose composition was noted in the British Palestine Constitution of August of the same year. It was given the power to make laws, but in a manner not inconsistent with the provisions of the Mandate. Approval by the British High Commissioner was required before laws could be introduced. Palestinian nationalists "participated in the founding of secret Arab parties, movements and associations, formed after the declaration of the Ottoman Constitution in July 1908, and adopted reformist nationalist ideas, but from an early date the sense of national belonging in Palestine was characterized by belonging to a specific land and country, which was at risk of being lost, by Jewish immigration and settlement" (Abdel Qader, 2005).

Dr. Saleh Abdel-Jawwad believes that the Arab and Islamic components are in a state of complementarity and not contradiction, and therefore saying that the Arab component in identity is stronger is not accurate, "and I think that starting from the paradigm that the Palestinians stood against the Ottoman Empire is wrong. In terms of knowledge and analysis, my studies indicate that the majority of Palestinians during the first war were loyal to the Ottomans. "Counter-ideology was reinforced by the elite, who studied in foreign schools, as well as Western consulates, especially France, which played an important role in the Arab East and pushed for the promotion of separatism" (2008).

At a meeting held in Jerusalem in August 1932, the establishment of the "Arab Independence Party" was announced to achieve the following objectives: the full independence of the Arab countries, the Arab countries as a complete unity, indivisible, and that Palestine is an Arab country, a natural part of Syria (Abdel Qader, 2005).

The emergence of parties on the Palestinian scene led to the emergence of partisan presses such as the Istiqlal Party's Al-Arab newspaper, Al-Liwaa, the Arab League, the Arab Unity Party's Arab Unity, the Islamic University, Palestine, the Mirror of the East, the Defense Party's The Straight Path, the Youth Conference's Al-Kifah, the Arab Students Association's Al-Ghad, and the Al-Hayat newspaper, which is close to the Istiqlal Party.

The expression of Arab nationalist tendencies among Palestinians also appeared, in addition to newspapers, in books such as "The Foundations of National Advancement" and "The Present Past" by Ahmed Kamal, who emphasized in his writings the Arab character of the Palestinians (Abdel Qader, 2005).

The Arabic character appeared in the names of the entities that led the Palestinian people in their national struggle, such as the "Arab Executive Committee" from 1919 to 1934, and the "Arab Higher Committee" from 25/4/1936 until the spring of 1939. The Palestinian people's national revolution (1936-1939) enjoyed great popular support in the Arab countries, which led the British Mandate authorities to resort to Arab rulers to put down this revolution under the pretext that it threatened the interests of these leaders, so the official Arab intervention began to stop this revolution and called for an end to the battles against "our great ally England" (Khalaf, 1980).

In 1945, the League of Arab States was founded as a framework that included Arabs, perhaps welcomed by Palestinians, who saw Arab unity as a haven to confront Western colonialism, even though Palestine had not accepted a full member of the Council of the League. The League's most important resolutions on Palestine were the "Resolution of 2 December 1945 on the Economic Boycott of the Jews in Palestine" (Zaiter, 1995).

Palestinian Identity

The development of the Palestinian national identity was not an abrupt event, but rather a gradual process that took place in several stages, sometimes at a pause, until it crystallized as it is today. The crises and calamities experienced by the Palestinian people throughout the ages have had a major impact on shaping this identity, particularly the contemporary crises of the twentieth century.

While some historians consider the Palestinian identity to have begun to form since the time of the Canaanites, others believe that the consciousness of the Palestinian identity developed in the early 20th century with the rise of Zionism, which threatened the Palestinian entity and existence on its territory, especially after the end of World War I and the decline of the Ottoman Empire, which resulted in the partition of Arab states, including Palestine, and Western colonization after 1917.

Attempts to obliterate the Palestinian existence have perhaps been one of the most important reasons for the sense of identity, since identity means existence in the first place, the protector of the political, social and cultural entity.

In his book *Palestinian Identity: The Formation of Contemporary National Conscience*, Rashid Khalidi argued that the roots of the Palestinian identity predated the emergence of the general Palestinian consciousness with this identity, as Palestinians began to perceive themselves as a distinct political unit from the beginning of the 20th century. This arose when the writer Najib Azouri proposed in 1908 the idea of extending the sanjak of Jerusalem to northern Palestine "because it is necessary for the development of the land of Palestine, in his own words" (Khalidi, 1997) In his view of Palestinian identity, Khalidi based his argument on Benedict Anderson's theory of "imagined groups", which linked the emergence of the media discourse to the beginning of consciousness of the other.

While some believe that three identities - national, Arab, and Islamic - can coexist, Musa al-Badairi says (Badairi, 1995) that "the loss of a state, and thus of a nation-building project, has hindered the development of a specific Palestinian identity linked to the land."

The Roots of Palestinian Identity

Archaeological excavations indicate the presence of man in Palestine since ancient times. The human presence in Palestine dates back to the Lower Paleolithic Age, so some believe that the Palestinian identity began from the beginning of human life, and consider that civilization began from Palestine, where the city of Jericho was established as the first city in history. Then came the Canaanites, Semitic elements that have inhabited Palestine, Lebanon and Syria since ancient times. It is said that they are called Canaanites after "Canaan son of Ham son of Noah" and some say that the word Canaan means "low land" which applies to Palestine because it differs from the highlands of Lebanon (Dabsh, 2005).

The "Palestinians" are named after the tribes that inhabited the southwestern shore of Palestine from Gaza in the south to Jaffa in the north, and from them came the name Palestine, and the most important cities that they settled in Gaza, Ashkelon, Ashdod, Aqron, Jet ... The oldest mention of the Palestinians is mentioned in Egyptian and Assyrian texts, where their country was called "Palesto" or "Pylistou", the Greek term itself "Philistia", which became Palestina (Palestine)... The Palestinians came to Palestine in successive waves. The meaning of the word "Philisti" has evolved throughout history to mean for the West today "the old Palestinian" (Dabsh, 2005).

Issam Nassar posits that "the beginning of the formation of a distinct Palestinian personality is due to the interaction – or collision – of the Palestinian countryside with Jewish settlement. The goal of Jewish settlement was to establish agricultural colonies, which prompted clashes to begin in the countryside rather than in the cities. Nassar said that many associations and organizations, whether they call themselves Arab, Syrian, Muslim or Christian, have begun to form in order to defend Palestine against the Zionist threat (Nassar & Khalidi, 1998).

The Effects of The Nakba on The Formation of Palestinian Identity

The Revolution of 1936: The Great Palestinian Revolt of 1936-1939, against the British, created "a genuine peasant movement that evokes the transitional character of Palestinian identity and political organization," a resistance movement packed with a mixture of old tribal and partisan ideas, as well as by Islamic reformers such as Sheikh Izz al-Din al-Qassam and the Young Men's Muslim Association. (Sodenberg, 2000)

The Palestinian Nakba (1948): The events of the 1948 Nakba upended the Palestinian regime politically and socially, beginning a new phase in the formation of a new society based on asylum. As for the Palestinian fabric resulting from the Nakba, we find it as follows: refugees in the diaspora in neighboring Arab countries in Jordan,

Syria and Lebanon, Palestinians in the West Bank and Gaza Strip in the so-called 1967 territories, and Palestinians of the Green Line, or the so-called "Arabs 48". This division created some cultural, social, and political differences among Palestinians, but it could not eliminate the Palestinian presence. The Nakba was considered a new breakthrough that prompted many Palestinians to engage in secret political and military organizational work, and the Palestinians took the initiative to organize ranks and establish small cells such as the Arab Redemption Brigades in 1949 led by George Habash, Wadih Haddad, Hani al-Hindi and Jihad Dahi, and the formation of unions such as the Palestinian Students Union in Damascus in 1948 (Beshtawi, 2007).

Dr. Saleh Abdel-Jawad (2008) believes that the calamities that befell the Palestinians, including the 1936 revolution and the 1948 Nakba, played a major role in strengthening identity, although the 1948 Nakba, on the other hand, created a state of diaspora, which in turn created very important material changes because the Palestinians were scattered in the parts of the world for their existence under different political, social and cultural systems. On the one hand, calamities created a cultural factor that pulls identity, but physical realities and the memory of forced displacement have had a negative impact. Dr. Saleh argues that these calamities have created an associative connection, but on the other hand, the lack of a unified Palestinian narrative, objective conditions, and economic realities may weaken this identity.

Khalidi argues that while the diaspora has provided Palestinians with a special experience that distinguishes them from other peoples, it has also hindered the political visibility of Palestinian identity, albeit for a while. Nevertheless, it was this period of refuge that marked the beginning, or in Khalidi's words "prehistoric", for the new national Palestinian generation (Khalidi, 1997).

The First Intifada (1987): The First Palestinian Intifada in 1987 marked an important shift in Palestinian political and popular life "with the shift of the Palestinian center of gravity to the interior after being concentrated for decades in the diaspora" (Beshtawi, 2007) due to the presence of the leadership representing the Palestinian people (the Palestine Liberation Organization) abroad.

The Intifada was able to work to confirm the national dimension in the Palestinian personality that is trying to exercise its right to struggle on the land of Palestine, and the results of the development of this personality appeared in the decision to disengage in 1988 between Jordan and the West Bank to prevent the occupation from implementing the policy of transfer or alternative homeland (Beshtawi, 2007).

Post-Oslo: One of the developments that took place after the signing of the Oslo Accords in 1993 was the establishment of the Palestinian National Authority and the recruitment of Palestinians in the diaspora, which created a new cultural, social, and political diversity on the Palestinian scene. The new PA has integrated political and social elites by melting "fragmented" societies in the West Bank and Gaza, something

the national movement has not been able to do during its 29 years of Israeli rule... Thus, the division that prevailed in Palestinian politics between external and internal forces was overcome" (Tamari, 1996).

The repercussions of Oslo and its role in general were more negative than positive, on the promotion of Palestinian identity, despite the presence of other aspects such as the return of the Palestinians to the homeland, which made there an address for the Palestinians, especially after the title of the Palestine Liberation Organization in Beirut. But the values of the agreement ultimately weaken the Palestinian identity, as there is a Palestinian party that feels that it is outside the framework and that Oslo does not express it, like the Palestinians abroad and the Palestinians inside the Green Line (Arab 48), whom Oslo put a final end between them and the rest of the Palestinians. The elements of dissolution in Oslo were more than the elements of reinforcement for Palestinian identity (Abdel Jawad, 2008).

Palestinians in the Diaspora

According to the Palestinian Central Bureau of Statistics, the number of Palestinians at the end of 2021 is estimated at 14 million Palestinians; Seven million are in Palestine, and nearly seven million are distributed in the Diaspora (six million in Arab countries, and about seven hundred and fifty thousand in foreign countries).

Palestinians, idiomatically, are the Arabic speakers, who trace their origins to the people who inhabited the land stretching between the Jordan River and the Mediterranean Sea in the west, and from the Galilee border with Lebanon, to the Gulf of Aqaba in the south, during the British Mandate for these lands between 1919-1948. The 1948 war between the Arab armies and the Jewish forces whose invasion of Palestine and the settlement of its lands, under the auspices and support of the British Mandate Government, at the beginning of the twentieth century, resulted in the migration of more than half of the Palestinian people to neighboring countries, forming these groups as Palestinian refugees.

With the beginning of the fifties and with the worsening economic and social suffering of Palestinian refugees, some of them began to turn collectively and individually to various countries of the world, especially Europe and the Americas, in search of better conditions for a decent life.

Despite the integration of many of those who turned to the immigrant in their new societies, and their effective contribution to the rhythm of life in those societies, economically, socially and culturally, they did not overlook their fateful issue, and did not disclose their strong feelings about everything related to Palestine, so they formed groupings that became known as "Palestinian communities in the diaspora", whose members engaged in social, cultural and political activities that aim to preserve the national identity of generations, and enhance the sense of belonging to the distant homeland.

Many Palestinians from the diaspora contributed to public life, without giving up their identity, in the new environments, which provided them with conditions suitable for a decent living, and prominent names emerged among them in many fields, such as medicine, space research, thought, arts, economics... They left glorious and remarkable imprints on the annals of those countries and on the memory of their children.

Fatih and Hamas Division, Conflict

Everyone is responsible for the Palestinian division

Following armed confrontations with members of the Palestinian security forces and the "Fatah" movement, which is commanded by President Mahmoud Abbas, the " Hamas" movement gained control of the Gaza Strip on June 14, 2007. Since then, the Gaza Strip and the West Bank have been separated administratively and geographically by Israel. This divide in the Palestinian political system in the occupied areas has strengthened this division.

Whatever the causes or the accumulation that led to this, the consequences of the bloody clash between the Fatah and Hamas movements in 2007 in the Gaza Strip, which resulted in the Hamas movement's seizure of power in the Strip and the termination of the work of the legitimate official institutions affiliated to the Palestinian National Authority, constituted the biggest blow to the Palestinian national work, and in return it provided the most valuable gift to "Israel", whose interests are to keep the Palestinian body torn and the Palestinian-Palestinian conflicts take on a deeper dimension than they are now, in short, because this helps the occupation authorities to continue The annexation of the remaining Palestinian territories in the occupied West Bank and the creation of a demographic imbalance among the Palestinian population in order to make the establishment of an independent Palestinian State very difficult, if not impossible, for the simple reason that there is no geographical and demographic interdependence in the West Bank (Ayobbi, n.d.).

The clash between the two largest Palestinian political and military movements is the main reason for the fragmentation of the Palestinian internal situation, which has greatly damaged Palestinian national interests and weakened the political position of the Palestinians on the international stage, while giving the occupation authorities almost complete political space to tamper with the legitimate rights of the Palestinian Arab people. The Palestinian forces, in particular the Fatah and Hamas movements, bear the greatest responsibility for this, regardless of the degree and level of tolerance they carry, and for the grave and grave mistake Hamas made in seizing them On the Gaza Strip by military force for narrow objectives that run counter to the national interests of the Palestinian Arab people.

The Palestinian cause is going through its most dangerous stage, and there are Israeli intentions led by the extreme right, aimed at liquidating this issue by various means and means, starting with the dangerous and systematic Judaization to which the largest and most important Palestinian cities are exposed in terms of political, demographic

and historical, foremost of which is the city of Jerusalem, which is assumed, according to all international understandings, agreements and resolutions, that its eastern part will be the capital of the independent Palestinian state, in which all countries of the world, except America and the occupation authorities, speak that its geographical and political borders are the territories. Palestinian occupation in the aggression of the fifth of June 1967.

Despite the serious risks to the Palestinian cause, especially under the administration of US President Donald Trump, who put forward the so-called "Deal of the Century" project, which, if successful, will destroy the hope of establishing an independent Palestinian state, and despite the great efforts made by the brothers in Egypt to melt the ice between Fatah and Hamas and make reconciliation a success, the differences continued and the Palestinian National Action factions were unable to restore the Palestinian house to enable it to face these risks. This reflects a political impotence, amounting to indifference to the national interests of the Palestinian people.

The Palestinian people themselves are no longer able to bear such a division, which took a very long time, and to bear the political deficit in the work of the various factions of the Palestinian national action, this inability that led to this catastrophic situation in the Palestinian arena, and whenever there are signs of ending the division, whether thanks to the continuous Egyptian efforts, or through Palestinian-Palestinian meetings, obstacles have emerged that prevent this from being achieved, as if the matter of division has become imposed on this arena, or that it is controlled from outside. It is linked to regional interests without any regard for Palestinian national interests.

Such suspicions are justified, as it is no secret to anyone at all the tragic political situation that the Palestinian cause is going through, the continuous threat to these interests by Israel and the forces supporting it, and the negative role played by the Palestinian division affecting the issue. However, the division is deepening and mutual disagreements and accusations are incessant, a situation that will further weaken the Palestinian people and hasten the achievement goal of obliterating the cause and identity and confiscating legitimate rights.

Palestinian Division in Diaspora: The Palestinian Division between Hamas and Fatah authorities reflected itself on the Palestinians in the diaspora. For example, Lebanon has seen the PLO marginalize the needs of Palestinians and their demands to live in dignity until return.

The Palestinians of Lebanon live in dire conditions, suffering from poverty that has spread and deepened after the collapse of the Lebanese economy, the penetration of UNRWA's starvation policy, and the difficulty of accessing basic services such as electricity and water. Lebanese-Lebanese disputes also extend to the camps in their security and military phase, which exposes the camps' residents to the risk of armed

clashes, due to the mobilization of some Lebanese forces to the camps and their use to resolve internal Lebanese disputes.

In the Syrian Arab Republic, the policy of killing and starvation in Palestinian camps and the policy of forced evictions, which continue to affect them today, have forced tens of thousands of them to migrate illegally, wherever they can go, making their role completely absent from Palestinian national work.

It is clear that the reasons for the weakness of the Palestinian communities are related to the Palestinian predicament in general, as the division between Fatah and Hamas is clear in the affairs of each Palestinian community, so that it is possible to talk about communities rather than one community within each country. The impact of the demise of the Palestinian left on these communities is also present, as are the conflicts within Fatah that have begun to be reflected in the communities.

The Palestinian movements in the West Bank and Gaza have shifted the institutions that could have formed a civil society (such as student unions, workers, etc.) for their partisan and factional purposes, as they have done in the community, and this has resulted in the weakening of its institutions.

The PA tries tirelessly to control Palestinian communities outside the Arab world, so it established the Department of Expatriate Affairs and entrusted its affairs to the representative of the Democratic Front, Tayseer Khaled, who followed his visits to Europe with the aim of influencing the communities. After his dismissal, Nabil Shaath assumed his duties, and this department returned to the PLO, and attempts to recruit communities to support the authority were completed. Mohammed Dahlan also entered the line, by changing the work of some institutions, and by establishing affiliated groups in refugee camps in Lebanon and Europe.

Some Alternatives

The political vacuum in the representation of the diaspora led to the launch of many initiatives outside the framework of the remaining organizations, and the existing institutions associated with them, including unions and communities, these initiatives are represented by different groups of feminists and youth groups.

The Palestinian diaspora includes a wide range of activists, especially youth, who support solidarity movements and campaigns around the world, in addition to their active role in organizing demonstrations and events in response to the crimes of the colonial system in occupied Palestine, as well as in expressing Palestinian political demands, especially related to the right of return.

These groups are characterized by knowledge of the languages and conditions of the countries in which they reside, writing opinion pieces using the language of the country in which they reside, making press statements, using social networks regularly to make their voices heard, commemorating annual national events (for example, the Nakba and Land Day), organizing cultural programs, and practicing social work, in order to contribute to building society and preserving the Palestinian heritage.

They hold many meetings and conferences aimed at bringing Palestinians together, transcending geographical boundaries, and enhancing their participation in the national decision-making process, along with their brothers in the occupied Palestinian territories.

In addition, part of the young women and men of the third generation succeeded in obtaining seats in the municipal councils and parliaments of the countries in which they reside and possess their nationalities, which gives them the opportunity to express the Palestinian voice in those places.

Whenever the issue of the diaspora is mentioned, the Palestinian intellectual, cultural and artistic production in its space should be mentioned. Palestinian writers, poets, musicians and visual artists have made major contributions to the dissemination and enrichment of Palestinian culture. Some Palestinian academics also enjoy a prominent position in their fields, having not only formulated a field of Palestinian studies, but have also become spokespersons for the Palestinian cause, strongly involved in shaping and expanding its borders.

In order to emerge from the debilitating and divisive situation experienced by the Palestinian diaspora, they must disengage from both sides of the divide and try to benefit from the conditions and possibilities available to them in the host States and the States in which they reside and integrate into their societies. They may then succeed in creating an alternative voice, different from that of both sides of the divide, that embraces a discourse based on the unity of the Palestinian people, that mobilizes the young generation and gives them the opportunity and space to express themselves, without any parental guardianship, and that succeeds in helping artists and academics to build solidarity with our cause and preserve and strengthen Palestinian national identity in the language of the day.

Conclusion

The identification of a people's distinctive identity is always one of the most complex issues facing that people, especially with a number of threatening factors. However, the greatest threat to the Palestinian national identity is Israeli colonialism, with all its oppression and terrorism, to negate the identity of the Palestinian people as an indigenous people living in their homeland and land.

The Palestinian national identity has faced and is facing major shocks that affect its composition and the role entrusted to it at every stage. Understanding the national identity of this people helps to understand their needs and requirements and strengthen their connection to the place and time in which they live.

"In the face of this continuous and escalating aggression, our people and their leadership have no choice but to unite in the face of this, because unity is the way towards victory over all liquidation conspiracies, foremost of which is the conspiracy

of the so-called deal of the century, which targets the national rights of our people in favor of the occupation state."

We also hope that the destructive division will be ended so that aggression and liquidation plots can be confronted and thwarted."

In Al-Ayyam newspaper, Atef Abu Seif says: "This is not a new aggression, and it certainly will not be the last to hit the Gaza Strip, and the need for national unity is not new, and its importance cannot be underestimated in the past. But while national unity is absent and remains locked in the cage of division, the aggression against our people continues, escalates and does not stop."

In light of this division, he asks, "does it not seem worthy of a real and serious rethinking of restoring national unity?"

He stresses that "the serious search for any political treatment must start from ending the status quo in Gaza, by restoring national unity and protecting the interests of the people as an entry point to protect the supreme national interest."

References

- Abdul Jawad, S. (2008) Interview on the subject of research, Birzeit University, 7/5/2008.
- Abdel Qader, R. (2005). "The Arab Component of Palestinian Identity." *Samed Al-Iqtisadi Journal*, p. 141: 113-126.
- Al-Sakka, A. (2017). Reference Concept Paper for Studies on Palestinian Youth Identities: Changing Identity Hierarchies in Segregated Communities
- Alazza, N. & Yvonne, M. (2020). Forced Population Transfer: The Case of Palestine - Segregation, Fragmentation and Isolation.
- A-Jubeh, N. (2008). Palestinian identity and cultural heritage.
- Ayobbi, A. (n.d.). Everyone is responsible for the Palestinian division. *Alkhaleej News*. Retrieved on January 2, 2023. from: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1229729>
- Bidairi, M. (1995). "Palestinians Between National Identity and Religious Identity." *Journal of Palestinian Studies*, pp. 21: 3-27.
- Dabbsh, A. (2005). "Palestinian Identity Has its Roots Since Ancient Times". *Magazine of Samad Iqtesadi*, pp. 141: 11-33.
- Dabed, E. (2013). Constitutional Making and Identity Construction in Occupied Palestine.
- Esmat, A. (2005). "The Islamic component of the Palestinian national identity. *Magazine of Samad Eqtesadi*, pp. 141: 127-138.
- Halperin, A. (2018). The Use of New Media by the Palestinian Diaspora in the United Kingdom, 237 pages.
- Khalaf, S. (1980). *A Palestinian Without Identity*. Eric Rollo (editor), Naseer Marwa (translator). Jerusalem: Fasting for Publicity.
- Khalidi, R. (1997). *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press.
- Nassar, E. & Khalidi, R. (1998). *Palestinian Identity: Forging Contemporary National Consciousness*. "Palestinian Politics Journal, E4, G18: 184-188.

- Palestinian Diaspora (2022, August, 28). Alarabya.
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5261
- Pashtun, M. (2008). "Palestinian National Identity in the Hundred Years (1907-2007)". "Palestinian Identity Conference". Where to? Al-Bireh: Center for Palestinian Heritage and Community Studies at the Family Recovery Association.
- Sodenberg, T. (2000). "The Role of Palestinian Peasants in the Great Palestinian Revolution". "In Islam, Politics and Social Movements, Edmund Burke, Ira Lapidus, Mahros Suleiman (Translator), 269-323. Cairo: Madbouly Library.
- Schul, H. (2003). The Palestinian Diaspora (Global Diasporas) Routledge, 292 Pages.
- Tamari, S. (1997). "Identity and State-Building in the Palestinian Entity". "Journal of Palestinian Studies, pp. 32: 3-9.
- Zaiter, A. (1955). The Palestinian Cause. Cairo: House of Knowledge.

" السّعي الرّوسى-الصّينى المشترك لإقامة نظام دولى متعدد الأقطاب: التّوافق و الإختلاف "

« EFFORT COMMUN ENTRE LA RUSSIE ET LA CHINE POUR LA QUÊTE D'UN MONDE MULTI-POLAIRE: CONVERGENCES ET DIVERGENCES »

بركانى سليم

باحث دكتوراه/ جامعة الحاج لخضر بباتنة - كلية الحقوق و العلوم السّياسية / قسم العلوم السّياسية

المستخلص:

أدى الوضع الجيو- استراتيجى لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى قيام روسيا والصين باتباع سياسة خارجية تهدف إلى الحصول على مكانة " قوة عظمى " ؛ ولتحقيق هذه الغاية ، تبنى البلدان، نظرا لوجود مصالح مشتركة تجمع بينهما و هما يحملان نفس المقاربات المتعلقة بالعديد من القضايا الإقليمية والدولية ، خطاباً سياسياً يدعو إلى إقامة نظام دولى متعدد الأقطاب ؛ ومع ذلك ، فإن وجود مصالح متضاربة و كذلك اختلافات سياسية في رؤاهما فيما يتعلق بطبيعة هذه القطبية الدولية المتعددة قد حدثت من آثار هذه السياسة ، وكان لها تداعيات سلبية على سعيهما المشترك لتحقيق هذه الغاية ، وعلى فكرة التعددية القطبية الدولية نفسها.

الكلمات المفتاحية: روسيا - الصّين - النّظام الدّولى - المكانة الدّولية - القطبية الدّولية.

Abstrait:

La situation géo-stratégique de l'après-guerre froide avait conduit LA RUSSIE et LA CHINE à poursuivre une politique étrangère visant à conquérir le statut de GREAT POWER ; et pour arriver à cette fin, les deux pays, aidés par le partage d'intérêts communs et des mêmes approches sur plusieurs questions régionales et internationales, ont adopté un discours politique appelant à instaurer un *ordre international multi-polaire* ; cependant, les intérêts contradictoires et les divergences politiques existant dans leurs visions concernant la nature de cette multi-polarité internationale ont limité les effets de cette politique, et ont eu des répercussions négatives sur leur effort commun dans le but d'atteindre cette fin, et sur la question de la multi-polarité internationale elle-même.

Mots-clés: La Russie – La Chine – L'ordre International – Le Statut International– La Polarité Internationale.

Introduction:

Dans la période de l'après-guerre froide, caractérisée notamment par la domination des États-Unis d'Amérique en tant que superpuissance sur les rênes des affaires mondiales et sa quête pour établir un système international unipolaire qui serait le centre de son activité, et pour face à cette situation, des voix se sont élevées pour réclamer la mise en place d'un système international multipolaire, et parmi ces Pays on trouve : la Russie et la Chine qui ont déployé des efforts communs pour

favoriser l'émergence de ce système ; mais la question que nous traitons dans notre article est la suivante : les discours russe et chinois appelant à l'instauration d'un système international multipolaire sont identiques ou bien ils présentent des convergences ainsi que des divergences ? ; et pour répondre à cette question nous proposons l'hypothèse suivante :

Les intérêts nationaux différents de la Russie et de la Chine engendrent des divergences de positions concernant la définition de la Polarité pour chaque pays et ce qui limite leurs efforts communs pour l'instauration d'un système international multi – polaire.

Afin de discuter cette question, nous allons nous concentrer sur les éléments suivantes :

- Le contexte historique du discours appelant à la mise en place d'un système international multipolaire.
- Le concept et les formes de polarité dans les relations internationales.
- Le discours russe sur la multipolarité dans le système international.
- Discours chinois sur la multipolarité dans le système international.
- La quête commune sino - russe pour l'établissement d'un système international multipolaire, ainsi que les manifestations de concordance et de conflit dans leur quête pour cette multipolarité.

1- Contextes historiques du discours appelant à la mise en place d'un système international multi-polaire

La plupart des chercheurs s'accordent à dire que le début des années 90 a vu la fin du système bipolaire, suite à la perte de l'ex-Union soviétique de sa position de pôle mondial, et l'émergence des États-Unis comme une puissance politique et économique, et surtout comme une force militaire incomparable¹⁹⁴ ; malgré qu'à la fin de la guerre froide, il s'averait que le monde se dirige vers la mise en place d'un système international multipolaire, mais ce n'était pas vrai et que, contrairement à ces espoirs, les États-Unis s'orientaient vers l'hégémonie sur les affaires mondiales, ce qui a été en réalité consacré lors de la première guerre du Golfe, que l'Amérique a menée en dehors du cadre de la légitimité internationale représentée par les Nations Unies, c'était l'UNIPOLARITÉ ; et Charles Crowe Tamer est considéré comme l'un des premiers qui ont utilisé le concept d'unipolarité dans un article publié dans la revue FOREIGN AFFAIRS, dans lequel il considérait que le système international qui a été construit sur les ruines du système bipolaire est unipolaire, et est dominé par une superpuissance, les États-Unis d'Amérique¹⁹⁵ ; Dans le contexte de ce développement historique, des voix opposées à cette tendance dans les relations internationales se sont élevées appelant à l'établissement d'un nouvel ordre international basé sur la

¹⁹⁴- Tomja, Alida. Polarity And International System Consequences. Interdisciplinary Journal Of Research And Development. Vol.1, N°1, 2014. p.59

¹⁹⁵ - Tomja, Alida. Op.Cit. p. 59.

multipolarité, et à être une alternative à l'ordre international que l'Américains cherchent à établir, et qu'ils appliqueraient au fil du temps sur le terrain, ainsi qu'à travers leurs discours, telle que la déclaration du président américain George H.W. Bush dans laquelle il a annoncé le début d'une nouvelle ère dans les relations internationales, ce qui signifie la mise en place d'un système international dans lequel la gouvernance des affaires mondiales revient à l'Amérique seule, c'est : le *système international « uni - polaire »* ; à l'opposé de cette tendance on trouve d'autres pays qui défendent l'idée d'un *système international « multi - polaire »* ; parmi les plus éminents défenseurs de la nécessité d'établir un système international multi - polaire nous trouvons : la Russie et Chine. La question qui se pose à ce sujet est : quels sont les mobiles et les fins de la demande et de la quête de plusieurs pays pour établir un système international multipolaire ?, c'est ce que nous verrons dans cet article à travers le cas des efforts considérables déployés en commun entre la Russie et de la Chine ¹⁹⁶.

2- Le concept et les formes de polarité dans les relations internationales

Afin de comprendre la question de la polarité dans les relations internationales, nous aborderons les questions suivantes :

2.1- Le concept de polarité dans les relations internationales

Avant d'aborder la question de la multipolarité, il faut d'abord définir le sens de la polarité dans le domaine des relations internationales ; ici, on peut dire que la *POLARITÉ* est un concept théorique qui porte un seuil de distribution des valeurs de pouvoir entre les pays dans le système international, et il tente de définir ces valeurs qu'un pays doit avoir pour être décrit en tant qu'*Acteur Polaire* ¹⁹⁷.

2.2- Définition de l'acteur polaire dans les relations internationales

Dans sa définition de l'acteur polaire, *K. WALTZ* dans son livre intitulé: *LA THÉORIE DE LA POLITIQUE INTERNATIONALE* (1979) disait que : un *ACTEUR POLAIRE* est tout pays qui possède un niveau significatif de puissance nécessaire pour atteindre ses objectifs au sein de sa communauté internationale car il dépasse et excelle sur le reste des pays à cet égard ¹⁹⁸ ; on trouve aussi d'autres chercheurs qui considèrent l'acteur polaire Chaque pays possédant une puissance importante qui combine stabilité politique et capacités économiques en plus de sa puissance militaire, en particulier des armes nucléaires, et ceci en plus de ses capacités scientifiques et technologiques avancées, ainsi que la capacité d'influencer les pays de son environnement régional et dans les organisations internationales, ils ont également la capacité de s'assurer que les autres pays prennent en compte leurs intérêts lorsqu'ils traitent des problèmes régionaux ou mondiaux ¹⁹⁹ ; quant à *K. Waltz*, dans son livre

¹⁹⁶ - Barthelemy, Courmont Et Eric, Mottet. Repenser La Multipolarite. Quebec: Editions Septentrion. 2013. p. 09.

¹⁹⁷ - Ibid. p.p. 57-58.

¹⁹⁸ - Ibid. p. 58.

¹⁹⁹ - Mark, Burles. Chinese Policy Toward Russia And Central Asian Republics. Washington: Rand. 1999. pp.29-30.

pré - cité, il poursuivait en affirmant qu'un État, pour être qualifié d'acteur polaire, doit disposer des éléments de pouvoir suivants : une taille importante de la population, un territoire géographique, des ressources naturelles diverses de tailles importantes, une grande puissance économique, Surtout, il doit posséder une puissance militaire redoutable ²⁰⁰ ; quant à TATOS TARIFA, il considérait que l'acteur polaire est : tout pays ou alliance internationale possédant le pouvoir qui fait que son adhésion ou sa sortie du système international change la nature et la consitution structurelle de ce système en lui-même, et Tarifa énumère à cet égard quatre composantes principales du pouvoir sur la base duquel est déterminé le statut de l'État en tant qu 'acteur polaire dans le cadre de la structure du système international, qui sont : le puissance politique, le puissance économique, le puissance militaire, le puissance technologique ²⁰¹.

2.3- Types De Systèmes Polaires Dans Les Relations Internationales

Les chercheurs en relations internationales distinguent trois types de systèmes polaires dans l'environnement international, à savoir :

- **Le *Système International Uni -Polaire* :**

Le *Système International Uni - Polaire* : est le système international dont la structure se caractérise par la présence d'un seul acteur polaire qui possède les caractéristiques sus - mentionnées (composantes du pouvoir), et exerce une grande influence culturelle, économique, politique et militaire au sein du système international et qu'il domine sur l'ensemble de ses unités ; contrôle les rênes des affaires de ce système ; et puisse effectivement résoudre la plupart des problèmes qui se posent dans son cadre et que les autres pays ne peuvent pas résoudre ; et pour celà, selon la logique néo-réaliste, l'unipolarité est une structure internationale dans laquelle les capacités de l'agent polaire sont si grandes qu'elles ne sont pas parallèles aux capacités d'autres acteurs internationaux, et lorsqu'il devient possible d'équilibrer le pouvoir de cet agent, ce système international perd la description de l'unipolarité ²⁰².

- **Le *Système International Bi - Polaire* :**

Le *Système International Bi-Polaire* : est le système international dans lequel la structure de la distribution du pouvoir est caractérisée de telle sorte que ses affaires ne sont dominées que par deux États, et ils ont une grande influence dans les domaines politique, économique et militaire, et ce type de système international a émergé au lendemain de la fin de la Seconde Guerre mondiale et de la division du monde en deux camps dirigés par les États-Unis d'Amérique pour le camp capitaliste et la direction de l'ex-Union soviétique pour le camp socialiste ²⁰³.

- **Le *Système International Multi-Polaire* :**

À la lumière de la définition du système international uni - polaire et du système international bi - polaire, on peut dire que : le système international multi - polaire se

²⁰⁰ - Idem.

²⁰¹ - Tomja, Alida. Op.Cit. p. 58.

²⁰² - Tomja, Alida. Op.Cit. p.p. 58-59.

²⁰³ - Tomja, Alida. Op.Cit. p. 58.

caractérise par la présence de plus de deux acteurs polaires qui dominent la conduite de ses affaires et de ses enjeux, le terme « multipolarité » est donc une description structurelle de la répartition du pouvoir entre les États dans ce système de sorte que la domination sur ses affaires revient à un petit groupe de pays ou les pôles²⁰⁴ ; et, selon Charles Kupchan, le système international multi - polaire se caractérise par l'absence d'un centre de gravité qui sur son orbite tournent le reste de ses composants²⁰⁵.

3- Discours Russe Sur La Multi-polarité Dans Le Système International

Pour faire le point sur le discours russe sur la multipolarité dans le système international, nous aborderons les points suivants : les contextes de ce discours, ses objectifs, et la nature de sa relation avec la quête de la Russie pour retrouver sa place de grand pays au niveau mondial :

3.1- Contextes Du Discours Russe Sur La Multi-polarité Dans Le Système International

Le discours russe sur la multipolarité et l'appel à la mise en place d'un système international basé sur ce fondement intervient au lendemain de la fin de la guerre froide et de la chute de l'ex-Union soviétique avec la disparition du camp socialiste et de son bras militaire: le Pacte de Varsovie, d'une part ; d'un autre côté, la Russie a échoué dans sa politique d'adhésion au club des pays occidentaux dirigé par les États-Unis, politique suivie à l'époque de l'ancien président Boris Eltsine.

Après l'élection du président Vladimir Poutine en mars 2000 et le changement d'orientation de la politique étrangère russe, surtout depuis son second mandat, la revendication russe de la nécessité d'établir un système international multipolaire est apparue plus qu'avant²⁰⁶ ; En conséquence, la question de la multipolarité est devenue d'une grande importance dans la formulation de la politique étrangère de la Russie (Billette. 2008. p.21), comme en témoignent les discours des politiciens russes dans les forums internationaux, ainsi que les documents officiels de l'État faisant référence à cette question, dans l'édition 2013 du document " **LE CONCEPT DE POLITIQUE ÉTRANGÈRE DE LA FÉDÉRATION DE RUSSIE** " on note l'accent mis par la Russie sur le fait que l'environnement international, à l'heure actuelle, évolue vers plus de décentralisation, ce qui conduit finalement à l'instauration d'un « monde multi-centralisé »²⁰⁷ c'est-à-dire à un « monde multi - polaire », et de là on voit la préservation par la Russie de ce principe, que l'on retrouve aussi dans les éditions des

²⁰⁴ - David H.,Scott. Multipolarity, Multilateralism And Beyond... ? Eu – China Understanding Of The International System. International Relations. Vol.27, N°1, 2013. p. 32.

²⁰⁵ - Amitai, Etzioni. Le Mythe De La Multipolarité. p. 32.

[Http://Nationalinterest.Org/Profile/Amitai-Etzioni](http://Nationalinterest.Org/Profile/Amitai-Etzioni) consulté le 17/12/2023.

²⁰⁶ - Marc-Andre, Billette. Le Triangle Strategique Chine-Russie-Inde : Possible Contrepoids De L'hegemonie Americaine ? . Memoire Presente Pour L'obtention De Grade De Mastere En Sciences Politiques. Universite De Quebec, 2008. p. 21.

²⁰⁷ - Monaghan, Andrew.The New Russia's Foreign Policy Concept : Evolving In Change. London: Chatame House. 2013. p.p. 3-5.

années 2000 et 2008 du même document, du moins dans son discours politique officiel.

3.2- Les Objectifs Du Discours Russe Sur La Multi-polarité Dans Le Système International

Le discours du pluralisme dans la pratique politique de la Russie, et sa quête d'établissement d'un système international multi - polaire, sont venus contrer la tendance des relations internationales après la fin de la guerre froide, caractérisée par l'unipolarité et incarnée par le comportement américain dans la conduite des affaires internationales, et elle considère qu'un système international multipolaire seul garantit la stabilité et la paix dans un monde contemporain diversifié et aux intérêts multiples²⁰⁸; L'appel de la Russie et sa quête d'établir un système international multipolaire est lié, aussi, à son travail inlassable pour regagner sa position perdue avec la chute de l'ex-Union soviétique, qui était son principal pilier et locomotive au niveau international comme l'une des deux superpuissances dans le système international bi - polaire qui prévalait pendant la guerre froide, et malgré leurs différentes tendances intellectuelles et affiliations partisans, la plupart des dirigeants russes: Marxistes, Étatistes, Occidentaux et Eurasiens conviennent que la Russie est destinée à être un grand pays et rien d'autre²⁰⁹. Malgré les graves problèmes que la Russie a connus à tous les niveaux, elle n'a pas abandonné sa quête pour obtenir le statut de grand pays, ou plutôt pour le récupérer après l'avoir perdu depuis la disparition de l'ex-Union soviétique et la fin du froid. Guerre ; la recherche du rétablissement de cette position est devenue l'obsession des dirigeants russes, surtout au vu de la possession par la Russie d'énormes capacités militaires, notamment son arsenal nucléaire, ainsi qu'en raison de son potentiel économique et de ses richesses et ressources naturelles abondantes et variées, notamment énergétiques²¹⁰ ; les réalistes considèrent que la position de l'État dans la hiérarchie du système international est déterminée par sa puissance militaire, et celle-ci contribue beaucoup à la définition et à la formulation de sa politique étrangère. En plus de cela, d'autres grands pays ont reconnu ce prestige et sont satisfaits avec elle entre eux sur cette base, gagnant ainsi l'acceptation et le respect parmi les pays du système international en tant que grand pays²¹¹ ; et le grand pays, comme le dit Robert Gilpin, est l'État qui est capable d'imposer les règles de base régissant le système international, tandis que Paul Kennedy considère le grand pays comme l'État qui peut affronter d'autres pays sur le terrain de la guerre²¹².

²⁰⁸ - Marc-Andre, Billette. Op.Cit. p. 21.

²⁰⁹ - Deborah-Welch, Larsson And Alexis, Shevchenko. Status Seekers: China And Russia Responses To U.S. Primacy . International Security. Vol.34, N°04, Spring 2010. p. 70.

²¹⁰ - Deborah-Welch, Larsson And Alexis, Shevchenko. Op.Cit. p.p. 77-78.

²¹¹ - Deborah-Welch, Larsson And Alexis, Shevchenko. Op.Cit. p. 69.

²¹² - Anna, Kireeva. Russia's East Asia Policy : New Opportunities And Challenges. Perceptions. Vol.17, N°04, Winter 2012. p. 51.

3.3- La Relation Du Discours Russe Sur La Multi-polarité Et La Recherche Du Statut De Great Power

Comme nous l'avons vu plus haut, la possession de la force militaire par l'État ne suffit pas pour qu'il obtienne le statut d'État Majeur, il lui faut en plus de cela la reconnaissance d'autres États majeurs pour qu'il ait ce statut afin d'atteindre le statut de l'État Majeur, et la quête de l'État pour obtenir ce statut peuvent, en soi, être dans Le plus souvent, plus symbolique qu'autre chose ²¹³ ; Mais à d'autres moments, son statut de grand pays l'empêche de recourir à une grande partie de ses ressources nationales, matérielles ou immatérielles, pour atteindre ses objectifs dans le système international ; la Russie estime que l'accession à ce statut ne peut se faire que dans le cadre d'un système international multipolaire dans lequel elle accède au statut d'acteur polaire, ce qui lui confère des droits et des devoirs dans ce système, d'autant plus qu'elle possède des capacités et des capacités, notamment militaires et, en particulier, son arsenal nucléaire, qui la qualifie pour accéder à ce statut international. Ainsi, la rhétorique de la Russie exigeant la mise en place d'un système international multipolaire est intimement liée à sa recherche du rétablissement de sa position de grand pays au niveau international, ce qui lui permettrait de réaliser ses intérêts nationaux dans l'environnement international de l'après-guerre froide et de protéger sa sécurité nationale de tous les risques conventionnels et non conventionnels ; afin d'obtenir le statut international qu'ils souhaitent, les pays recourent généralement à l'une des stratégies suivantes :

- Stratégie de mobilité sociale: Ceci est accompli en adoptant les valeurs d'un groupe de pays qui dominant le système international.
- Stratégie de concurrence sociale: Elle est obtenue en atteignant la supériorité dans les domaines où les pays dominants monopolisent la supériorité.
- Stratégie de créativité et d'excellence: Ceci est réalisé en atteignant la créativité et l'excellence dans les domaines de l'activité sociale. En général, l'État utilise un mélange de différents éléments appartenant à ces trois stratégies dans certaines proportions, selon les circonstances et les situations ²¹⁴.

La Russie s'est efforcée de restaurer sa position de grande puissance en s'efforçant, avec d'autres pays qui ne sont pas satisfaits de la situation qui prévaut au niveau international, d'établir un système international multipolaire en menant une politique étrangère active et multi - directionnelle, notamment pendant le règne d'Andrei Primakov, ancien ministre russe des affaires étrangères (1996/1999), en établissant des alliances avec d'autres pays qui rejettent la direction que les États-Unis tentent d'imposer sur la scène internationale ²¹⁵ ; alors, la Russie a eu recours à une politique étrangère dans laquelle elle a mêlé une stratégie de créativité et de

²¹³ - Idem.

²¹⁴ - Anna, Kireeva. Op.Cit. p.p. 69-73.

²¹⁵ - Anna, Kireeva. Op.Cit. p. 80.

distinction, notamment en mettant l'accent sur son caractère civilisé distinct de la civilisation occidentale, et la stratégie de compétition sociale, notamment dans les questions qui affectent sa sécurité nationale ; et, nous soulignons ici que la politique étrangère de la Russie à cet égard, liée à la nature de la stratégie suivie afin d'obtenir la position de grand pays était caractérisée par l'instabilité à certains moments et l'ambiguïté à d'autres moments.

4- Discours Chinois Sur La Multi-polarité Dans Le Système International

Afin de comprendre le discours chinois sur la multipolarité dans le système international, nous aborderons les points suivants : - les contextes de ce discours, - ses objectifs, et la nature de sa relation avec la poursuite par la Chine de sa position de grand pays au niveau mondial :

4.1- Contextes Du Discours Chinois Sur La Multi-polarité Dans Le Système International

Contrairement à ce qui a été le cas avec l'émergence de l'effort russe pour la mise en place d'un système international multipolaire après la disparition de l'ex-Union soviétique et la perte de la position de la Russie en tant que deuxième superpuissance du système bi - polaire qui a disparu avec la fin de la guerre froide, le discours chinois sur la multipolarité est venu plus tôt, le 05 octobre 1985, le Premier ministre chinois de l'époque a déclaré dans un discours à l'occasion de la célébration du quarantième anniversaire de la fondation des Nations Unies que « le temps pour un petit groupe de grandes puissances de dominer les affaires mondiales est terminé »²¹⁶ ; comme **Huan Xiang** l'a écrit dans un article en janvier 1986, intitulé « **Prospecting For The 1986 International Situation** », prédisant l'effondrement imminent du système international bi - polaire et l'émergence d'un nouveau système international dominé par cinq pôles mondiaux ; en justifiant son point de vue XIANG disait que la Chine doit avoir le statut de grand pays²¹⁷ ; ainsi, depuis le milieu des années quatre-vingt du vingtième siècle, les chinois considéraient que la situation internationale se dirigeait vers l'établissement d'un monde multipolaire dont ses pays seraient plus inter-indépendants ; Et dans leurs analyses, ils justifient leur position par la relative raréfaction des capacités des deux super - puissances de l'époque, en plus de la montée en puissance de nouvelles puissances en Europe et en Asie, qui se traduira par l'émergence de nouveaux pôles internationaux où il sera difficile pour une seule puissance d'imposer sa volonté aux autres pays et avec des pôles multiples, cela réduit la capacité des pays développés comme les États-Unis à imposer leur contrôle aux pays faibles²¹⁸ ; Le même point de vue est constaté chez les Chinois dans les années

²¹⁶ - Ren, Xiao. The International Relations Theoretical Discours In China : A Preliminary Analysis. Sigur Center For Asia Papers, N°09, April 2000. p. 02.

²¹⁷ - Bratly, Womack. China Among Unequals : Assymetric Foreign Relations In Asia. Singapore : World Scientific Publishing Co. Ltd. 2010. p.p. 254-256.

²¹⁸ - Mark, Burles. Op.Cit. p. 29.

90 du XXe siècle, similaire à ce qui a été déclaré dans un article de l'un des journaux chinois les plus célèbres traitant des affaires internationales, qui décrivait la situation internationale à cette époque comme témoin de changements structurels porteurs d'une accélération de la tendance à l'établissement d'un monde multipolaire caractérisé par une inter - dépendance croissante entre ses pays ²¹⁹ ; En effet, le discours chinois sur les relations internationales a continué à se concentrer sur la question de la nécessité d'établir un système international multipolaire ; au début du troisième millénaire, l'ancien président chinois Hu Jintao affirme dans l'un de ses discours de politique étrangère les plus importants en 2001 que : « La multipolarité représente un pilier important dans la formulation de la politique étrangère chinoise » ; et le discours officiel chinois a continué dans la même veine au cours des années suivantes, par exemple, le Président **Hu Jintao** a affirmé, à l'occasion d'une rencontre multilatérale avec les dirigeants du Brésil, du Mexique, de l'Inde et de l'Afrique du Sud le 08 juin 2007, la nécessité d'établir un système international multipolaire ; d'autre part, le discours officiel chinois tient en même temps à souligner que les efforts de la Chine pour promouvoir et développer le monde afin de parvenir à l'établissement d'un système international multipolaire ne sont dirigés contre aucune partie en particulier (ce qui est entendu ici en particulier les États-Unis d'Amérique) ²²⁰.

4.2- Les Finalités Du Discours Chinois Sur La Multi-polarité Dans Le Système International

Comme nous l'avons vu, le discours chinois sur la nécessité d'établir un système international multipolaire a commencé pendant la période de la guerre froide, et c'était un discours dirigé contre le système international bi-polaire dont les deux superpuissances à l'époque contrôlaient seules: l'Union soviétique et les États-Unis. États d'Amérique ; l'ampleur et la fréquence de la présence de ce sujet a augmenté dans le discours chinois sur les relations internationales depuis le début des années 90 du siècle dernier en raison de la fin de la guerre froide et de la disparition du système bi-polaire, puis le discours chinois dans l'après-guerre froide est devenue dirigé contre l'unilatéralisme perpétué par l'hégémonie américaine sur les affaires mondiales.

L'ancien dirigeant chinois, Deng Xiaoping, a été très clair sur ce sujet et sur l'opportunité pour la Chine de gagner sa place de grande puissance dans le système international appelé un **MONDE MULTI-POLAIRE**, dont la Chine sera aussi un de ses pôles ²²¹ ; et parce que parmi les objectifs de la politique étrangère de la Chine on note l'objectif de construire un environnement international propice à la réalisation de son développement économique, et elle considère la stabilité régionale et mondiale nécessaire pour atteindre cet objectif (...) et cela ne peut être atteint que par la mise en place d'un nouveau système international ²²² ; et concernant la nature de ce nouveau

²¹⁹ - Ibid. p. 28.

²²⁰ - David H.,Scott. Op.Cit. p. 37.

²²¹ - David H.,Scott. Op.Cit. p. 36.

²²² - Marc-Andre, Billette. Op.Cit. p. 18.

monde, l'ancien président chinois poursuit en affirmant que la multipolarité est le principal pilier d'un système international de paix durable (...), et la même logique a été exprimée par l'ancien ministre chinois des Affaires étrangères Qian Qichen en septembre 1999 à l'occasion de la célébration par son pays du cinquantième de la diplomatie chinoise, où il a estimé que la tendance mondiale à la multipolarité est irréversible ²²³.

4.3- La Relation Du Discours Chinois Sur La Multi-polarité Et La Recherche Du Statut De Great power

Comme nous l'avons vu plus haut, la possession de la force militaire par l'État ne suffit pas pour qu'il obtienne le statut d'État Majeur, il lui faut en plus de cela la reconnaissance d'autres États Majeurs pour qu'il ait ce statut ; et la quête de l'État pour obtenir ce statut peut, en soi, être le plus souvent, symbolique plus qu'autre chose ; Mais à d'autres moments, son statut de grand pays le dispense de recourir à une grande partie de ses ressources nationales, matérielles ou immatérielles, dans la poursuite de ses objectifs au niveau du système international ; et, la Chine estime que l'obtention de ce statut ne peut se faire que dans le cadre d'un système international multipolaire dans lequel elle obtient le statut d'acteur polaire. Ici, les universitaires chinois reconnaissent l'importance de la « multipolarité » dans la stratégie de politique étrangère de leur pays, ils vont même, comme Wang Jisi et Ren Xio, jusqu'à la considérer comme le concept le plus important de la doctrine de politique étrangère chinoise ²²⁴, ce qui lui donne des droits et lui impose des devoirs dans ce système, d'autant plus qu'elle possède les capacités nécessaires pour cela, surtout après la grande renaissance économique qu'elle a obtenue après les réformes qui ont eu lieu sous le règne de l'ancien dirigeant Deng Xiaoping, y compris des capacités militaires, y compris des armes nucléaires, qui la qualifient pour atteindre ce statut international ; ainsi, le discours de la Chine, à l'instar de la Russie et du groupe des pays émergents, exige la mise en place d'un système international multi - polaire étroitement lié à sa recherche de sa position de grand pays au niveau international, lui permettant de réaliser ses intérêts nationaux dans l'environnement international de la guerre froide ; dans sa quête pour accéder au statut de grand pays, la Chine s'éloigne autant que possible de la stratégie de la concurrence, de sorte que l'on constate qu'elle est plus encline à suivre la stratégie de la mobilité sociale, mais avec une sélectivité qu'elle justifie par la nécessité de respecter la diversité culturelle qui prévaut dans le monde, tout en la mélangeant avec des éléments de la stratégie de créativité sociale, tels que : soulignant le caractère pacifique de sa renaissance globale, son appel à la coexistence pacifique entre les différentes civilisations dans le cadre de sa théorie de paix, de développement et de coopération entre tous les pays sur un pied d'égalité et de bénéfice mutuel, mais

²²³ - Bratly, Womack. Op.Cit. p. 254.

²²⁴ - David H.,Scott. Op.Cit. p. 37.

sans s'abstenir d'utiliser certains éléments de la stratégie concurrentielle chaque fois que les circonstances l'y obligent, notamment en ce qui concerne sa sécurité nationale.

5- La Quête Conjointe Russo-Chinoise Pour Instaurer un Système International Multi-polaire

Pour traiter la question des efforts communs sino-russes pour l'instauration d'un système international multi-polaire, nous allons discuter des points suivants :

5.1- Manifestations De La Coopération Russo-Chinoise Pour Etablir La Multipolarité Dans Le Système International

Comme nous l'avons vu plus haut, la revendication chinoise d'établir un système international multipolaire a précédé la revendication russe ; après la fin de la guerre froide et la normalisation des relations politiques entre Moscou et Pékin, cette revendication est devenue courante et a été un catalyseur dans l'établissement de leur partenariat stratégique, notamment avec l'augmentation de l'attachement américain et sa tendance à l'unipolarité ; parmi les indications de leur effort commun pour atteindre cet objectif, nous citons : La déclaration conjointe publiée après la réunion des dirigeants des deux pays en 2007 sous le titre : « La multipolarité dans le monde et l'établissement d'un nouvel ordre international », ainsi que la déclaration conjointe publiée en 2008 intitulée : « **L'orientation Du Monde Vers Le Multi-polarisme: Irréversible** », c'est une formule qui est devenue récurrente dans la littérature des deux pays liée à la politique internationale ²²⁵ ; parmi les manifestations de cet effort commun sino - russe , nous trouvons également : Le renforcement de l'action commune au niveau régional, comme la création de l'Organisation de Shanghai, et dans le domaine de la coordination entre Moscou et Pékin pour atteindre cet objectif au niveau mondial, nous trouvons leur coopération les deux au niveau du groupe **BRICS**, ainsi que leur coopération au niveau des agences et organes des Nations Unies.

5.2- Les Manifestations Du Désaccord Russo-Chinois Sur La Nature De La Multipolarité Dans Le Système International

Si les intérêts communs de la Russie et de la Chine ont uni leurs efforts dans leur quête d'établissement d'un système international multi-polaire, dont le plus important est: d'éloigner les États-Unis de leurs zones d'influence et de faire face à leur tendance à imposer la logique de l'uni-latéralisme dans la conduite des affaires mondiales ; on trouve, au contraire, leur points de vue sur la question de la multipolarité ne sont pas identique, car des différences entre eux sont remarquées à cet égard ; s'agissant de la Chine, et compte tenu des grands intérêts qu'elle partage avec d'autres grands pays, notamment avec les Etats-Unis, elle n'a pas pour objectif, derrière la revendication de la mise en place d'un système multipolaire, de confronter l'Amérique et d'entrer en conflit avec elle, mais plutôt d'accéder au statut de « grand pays » reconnu par les grands pays et le concept de « multipolarité » dans la

²²⁵ - David H.,Scott. Op.Cit. p.p. 36-38.

perspective chinoise reste avant tout un concept géo-économique plutôt que géo-politique, c'est-à-dire que la Chine se concentre, dans sa quête du statut de grand pays, sur les éléments des stratégies de mobilité sociale et de créativité ; Quant à la Russie, le concept de « multipolarité » prend un caractère géostratégique plutôt qu'un caractère géoéconomique²²⁶ ; c'est-à-dire que la Russie se concentre, dans sa quête du statut de grand État, sur les éléments de la stratégie de compétition sociale plus que sur les éléments des deux autres stratégies, et cela en raison des risques sécuritaires qui l'entourent, et cela parce qu'elle vise à atteindre ce que **Amitav Acharya** appelle : **LA MULTI-POLARITÉ STRATÉGIQUE**, qui s'articule sur des calculs de puissance dure (militaire et économique) dans le cadre d'une perspective liée aux politiques des rapports de force ; Au contraire, la Chine se concentre davantage sur les éléments de la stratégie d'innovation sociale que sur les éléments des deux autres stratégies, et cela en raison des intérêts qui la lient à d'autres grands pays, notamment les États-Unis, qu'elle ne souhaite pas sacrifier, c'est-à-dire qu'elle vise à atteindre ce qu'Akaria appelle : le pluralisme normatif **MULTIPOLARITÉ NORMATIVE** qui est plus liée au soft power²²⁷.

Conclusion:

Les intérêts communs entre la Russie et la Chine dans la recherche d'un système multipolaire ont contribué à l'unification de leurs efforts dans ce domaine, mais les intérêts conflictuels entre eux et leurs points de vue divergents sur la question de la nature de la « multipolarité » dans le système international ont affecté l'efficacité de leurs efforts pour atteindre cet objectif, ce qui a réduit la marge de consensus autour cette « multi-polarité » dans le système international, et parce que la Russie et la Chine sont les deux plus grands pays appelant à la nécessité d'établir un système international multi-polaire, l'idée même du « multi-polarisme » a perdu une grande partie de son élan politique, ce qui a ouvert la porte davantage vers la consolidation de ce à quoi cette idée est venue s'opposer qui est « l'uni-polarisme ».

Bibliographie:

- Amitai, Etzioni. **Le Mythe De La Multipolarite.**

[Http://Nationalinterest.Org/Profile/Amitai-Etzioni](http://Nationalinterest.Org/Profile/Amitai-Etzioni) consulté le 17/09/21.

- Anna, Kireeva. **Russia's East Asia Policy : New Opportunities And Challenges.** Perceptions. Vol.17, N°04, Winter 2012.

- Barthelemy, Courmont Et Eric, Mottet. **Repenser La Multipolarite.** (Quebec : Editions Septentrion. 2013).

- Bobo, Lo. **China And Russia : Common Interests, Contrasting Perceptions.** Asia Geopolitics, May 2006.

²²⁶ - Bobo, Lo. China And Russia : Common Interests, Contrasting Perceptions. Asia Geopolitics, May 2006. p. 22.

²²⁷ - David H.,Scott. Op.Cit. p. 43.

- Bratly, Womack. **China Among Unequals : Assymetric Foreign Relations In Asia.** (Singapore : World Scientific Publishing Co. Ltd. 2010).
- David H.,Scott. **Multipolarity, Multilateralism And Beyond... ? Eu – China Understanding Of The International System.** International Relations. Vol.27, N°1, 2013.
- Deborah-Welch, Larsson And Alexis, Shevchenko. **Status Seekers : China And Russia Responses To U.S. Primacy .** International Security. Vol.34, N°04, Spring 2010.
- Marc-Andre, Billette. **Le Triangle Strategique Chine-Russie-Inde : Possible Contrepoids De L’hegemonie Americaine ? .** Memoire Presente Pour L’obtention De Grade De Mastere En Sciences Politiques. Universite De Quebec, 2008.
- Mark, Burles. **Chinese Policy Toward Russia And Central Asian Republics .** (Washington : Rand. 1999).
- Monaghan, Andrew.**The New Russia’s Foreign Policy Concept : Evolving In Change .** (London : Chatame House. 2013).
- Ren, Xiao. **The International Relations Theoretical Discours In China : A Preliminary Analysis.** Sigur Center For Asia Papers, N°09, April 2000.
- Tomja, Alida. **Polarity And International System Consequences.** Interdisciplinary Journal Of Research And Development. Vol.1, N°1, 2014.